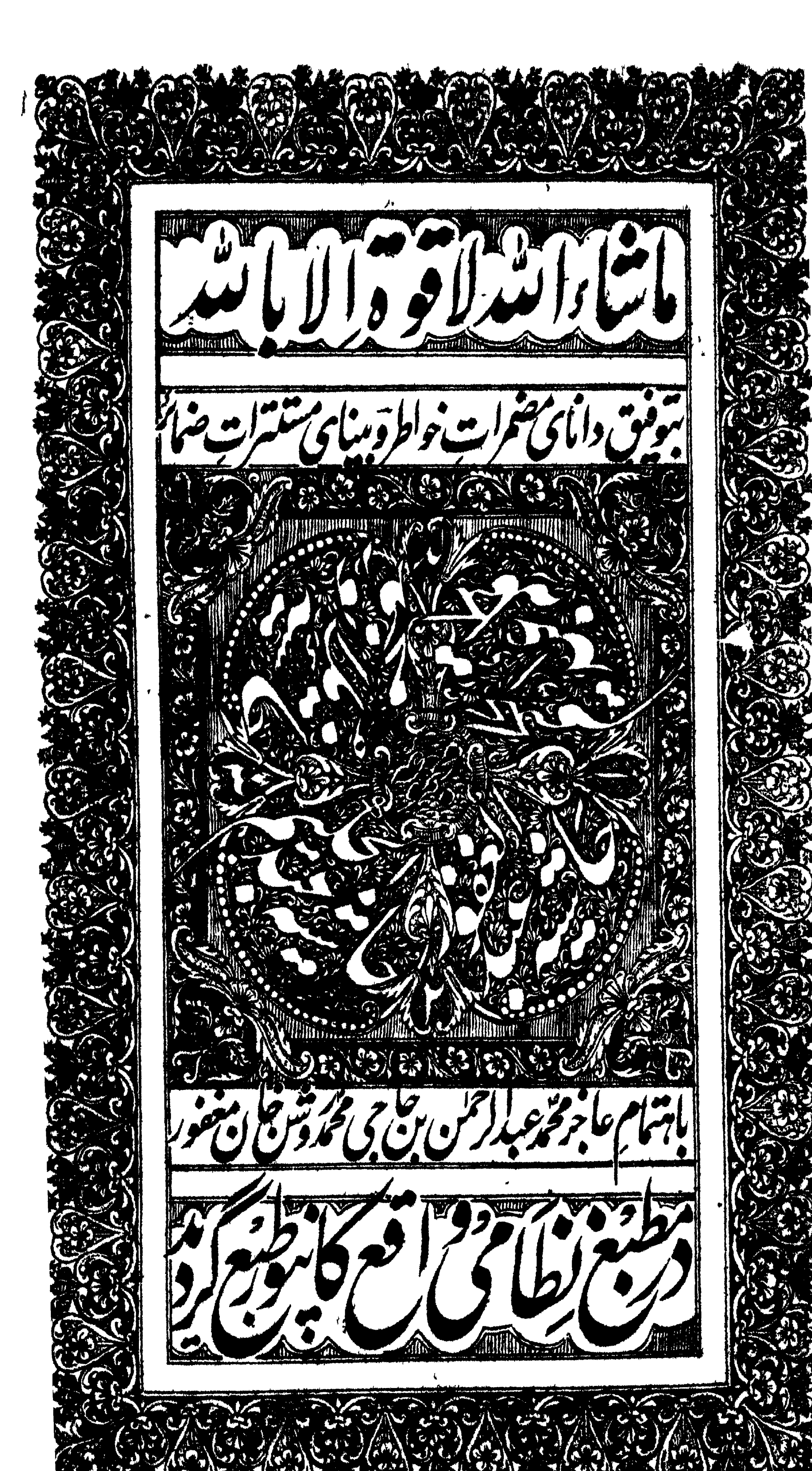
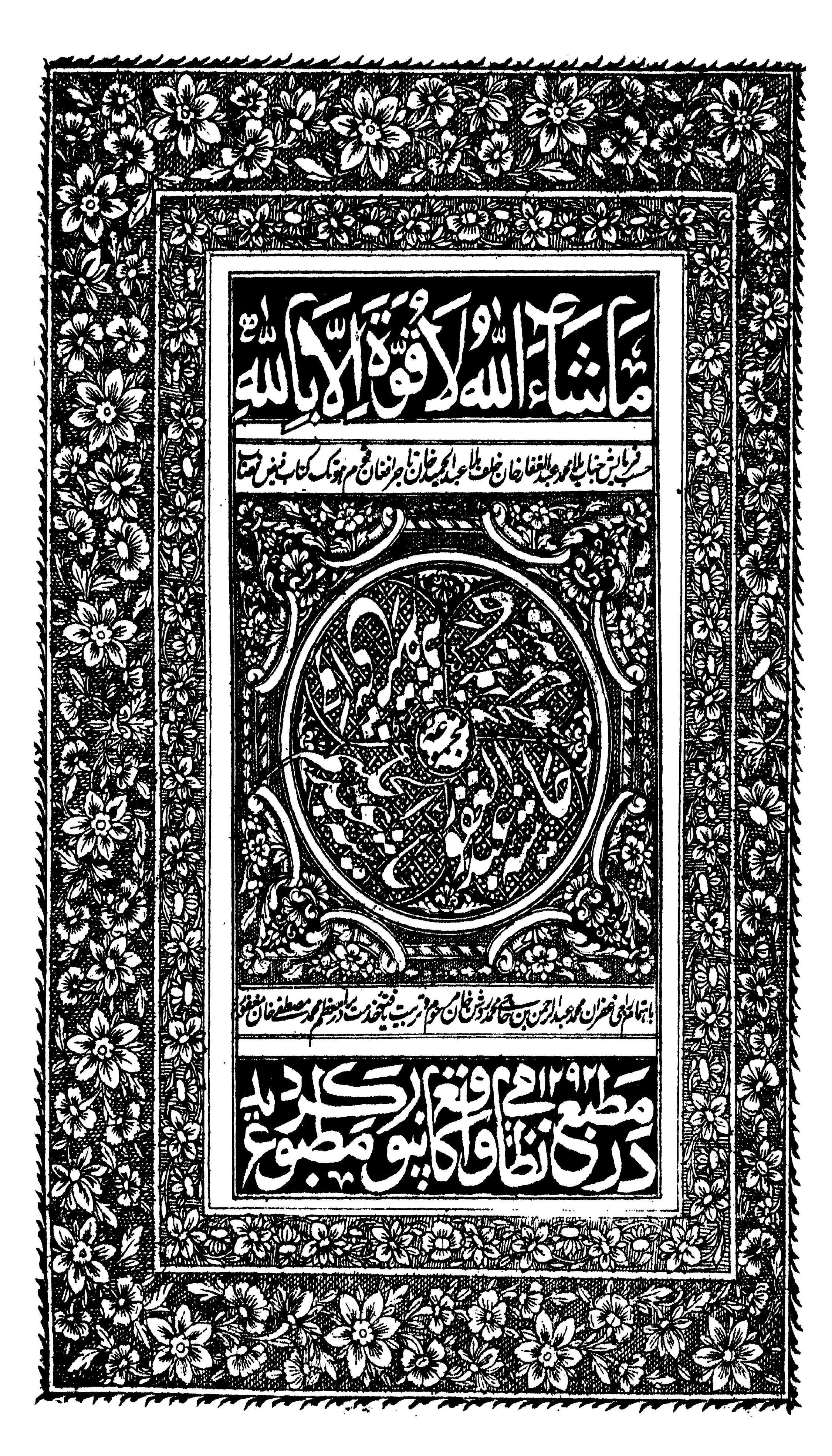

ماشاء الله لا قوة الا بالله
بتوفیق دانای مضمرات خواطر و بینای مستترات ضمائر
باهتمام عاجز محمد عبدالرحمن بن حاجی محمد روشن خان مغفور
در مطبع نظامی واقع کانپور طبع گردید


ماشاء اللہ لا قوة الا باللہ
حسب فرمائش جناب ملا محمد عبد الغفار خان خلف ملا عبد الحمید خان تاجر افغان مقیم ٹونک کتاب فیض
باہتمام الراجی غفران محمد عبد الرحمن بن حاجی محمد روشن خان مرحوم تربیت یافتہ خدمت والد معظم محمد مصطفیٰ خان مغفور
در مطبع نظامی واقع کانپور مطبوع گردید ۱۲۹۲ھ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اي كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه تعالى يلائمه الاستيعاب كما يلائمه الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعني سپاس وستايش قوله لله اي المختص بجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التي تجلب الطباع اليه لكون الجديد لذيذ قوله والصلوة اي الرحمة وافاضة الخيرات اللائقة من علو جناب الحق سبحانه قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة قوله وعلى آله اي اهل

الحاشية للمولى الفاضل محمد الدنقري على حاشية عبد الغفور اللاري

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على [illegible] والسلام على [illegible]

قال المولى [illegible]

وبالمسلمات الثلاثة تفصيلا [illegible]

وباسم الجلالة فقط اولا على تقدير ان يكون [illegible]

اضافة الى الله للعهد اشارة الى اسم الجلالة بيان [illegible]

حضوره في الاذهان [illegible] المذكور السابق وباسمائه الثلثة [illegible]

فليس [illegible] من قدر المحذوف مبتدأ اي باسم الله ابتدائي [illegible]

[illegible] على وفق التحميد والحمد على ان [illegible]

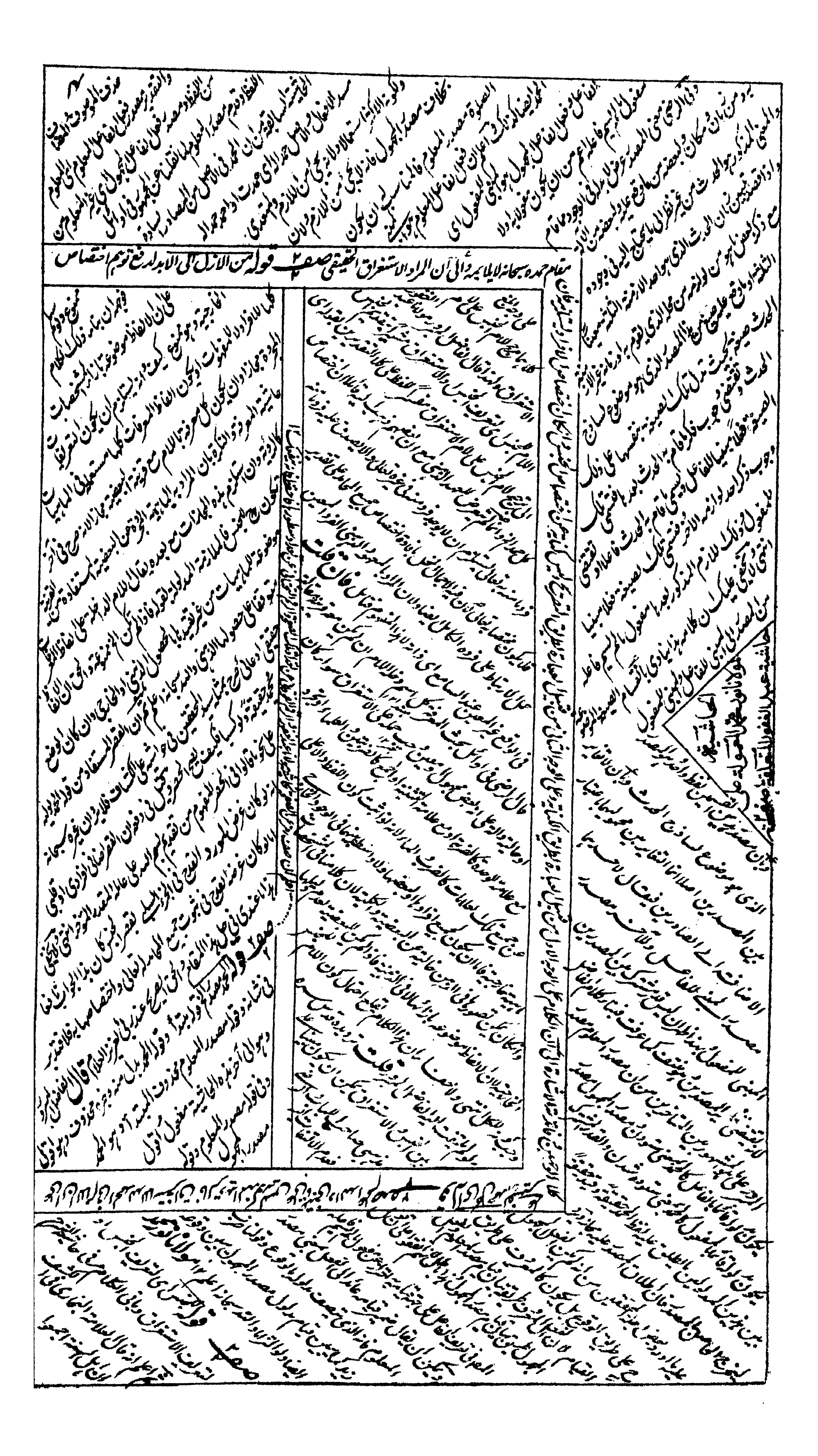
من المصادر السادة مسد الافعال [illegible]

للدلالة على الدوام والثبات [illegible]

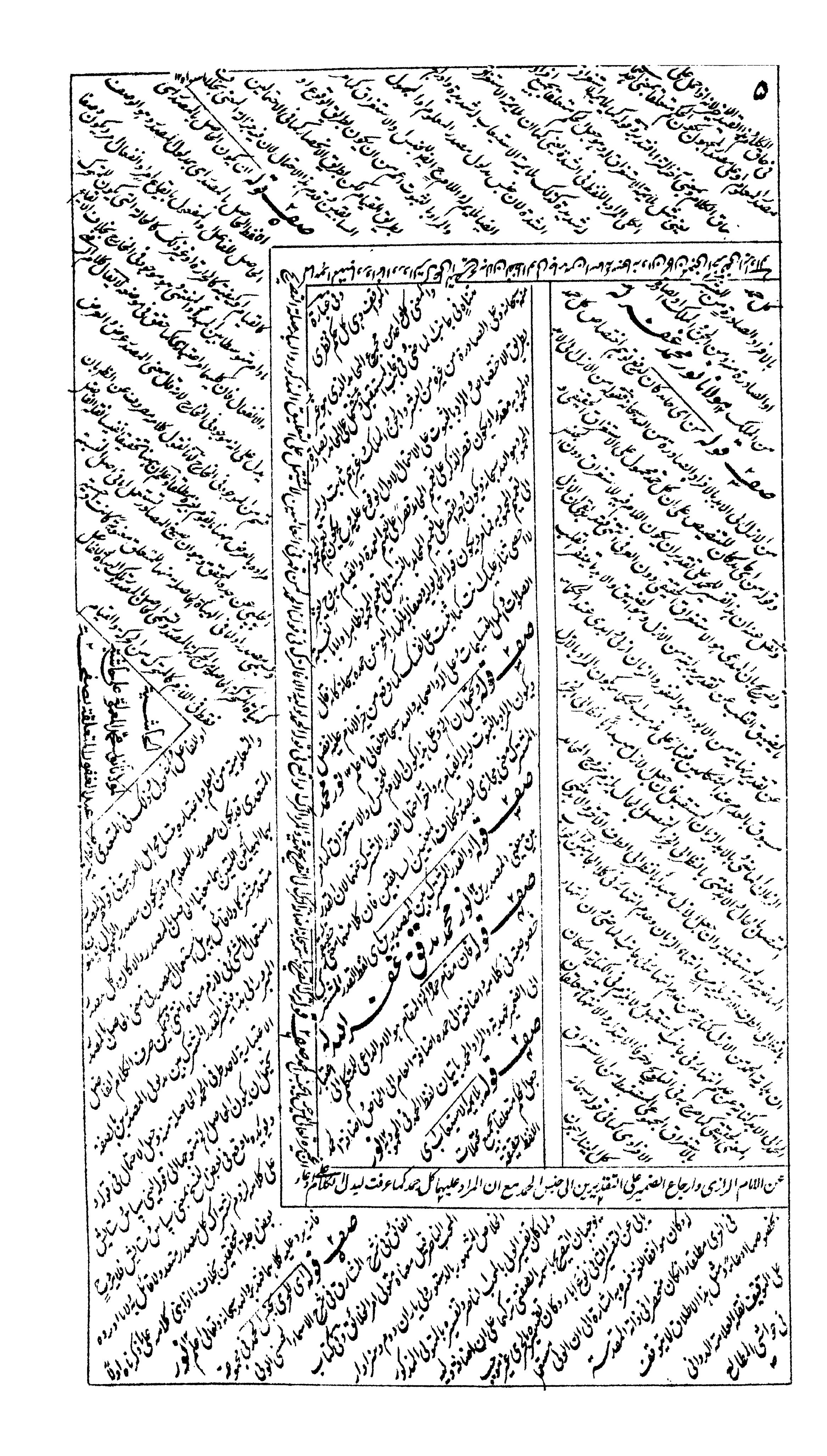
فان قلت [illegible]

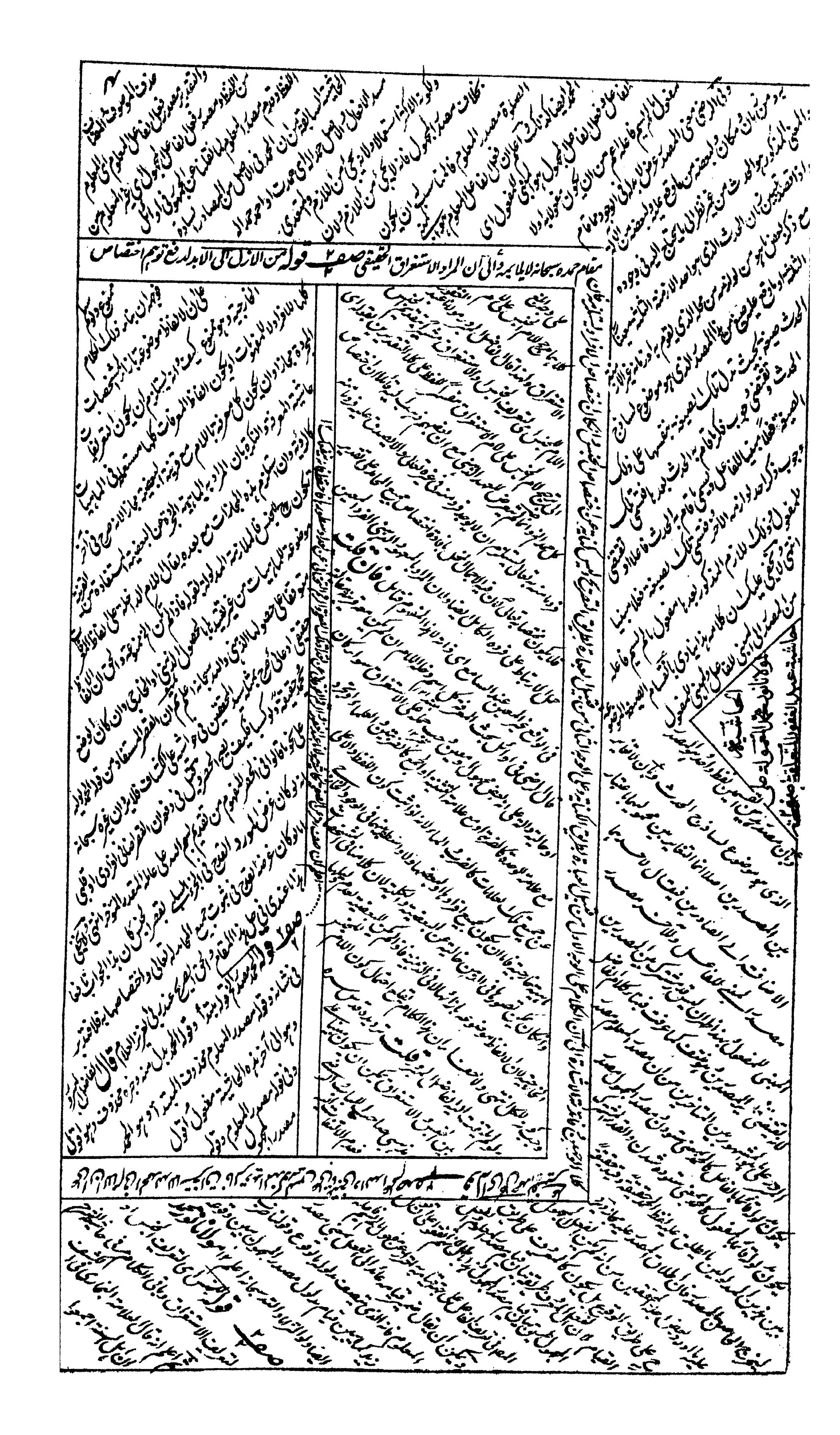
قلت [illegible]

[illegible]

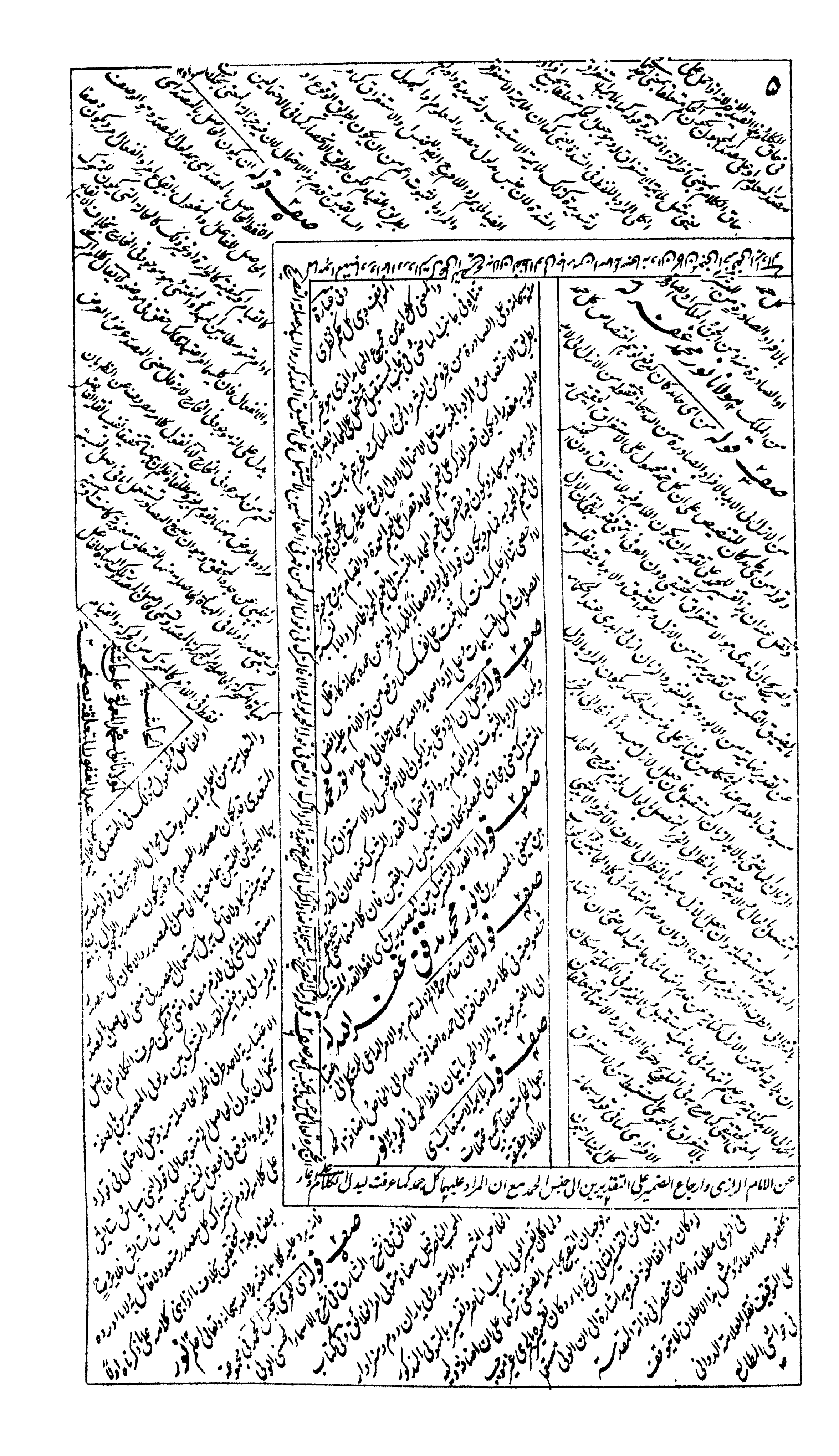


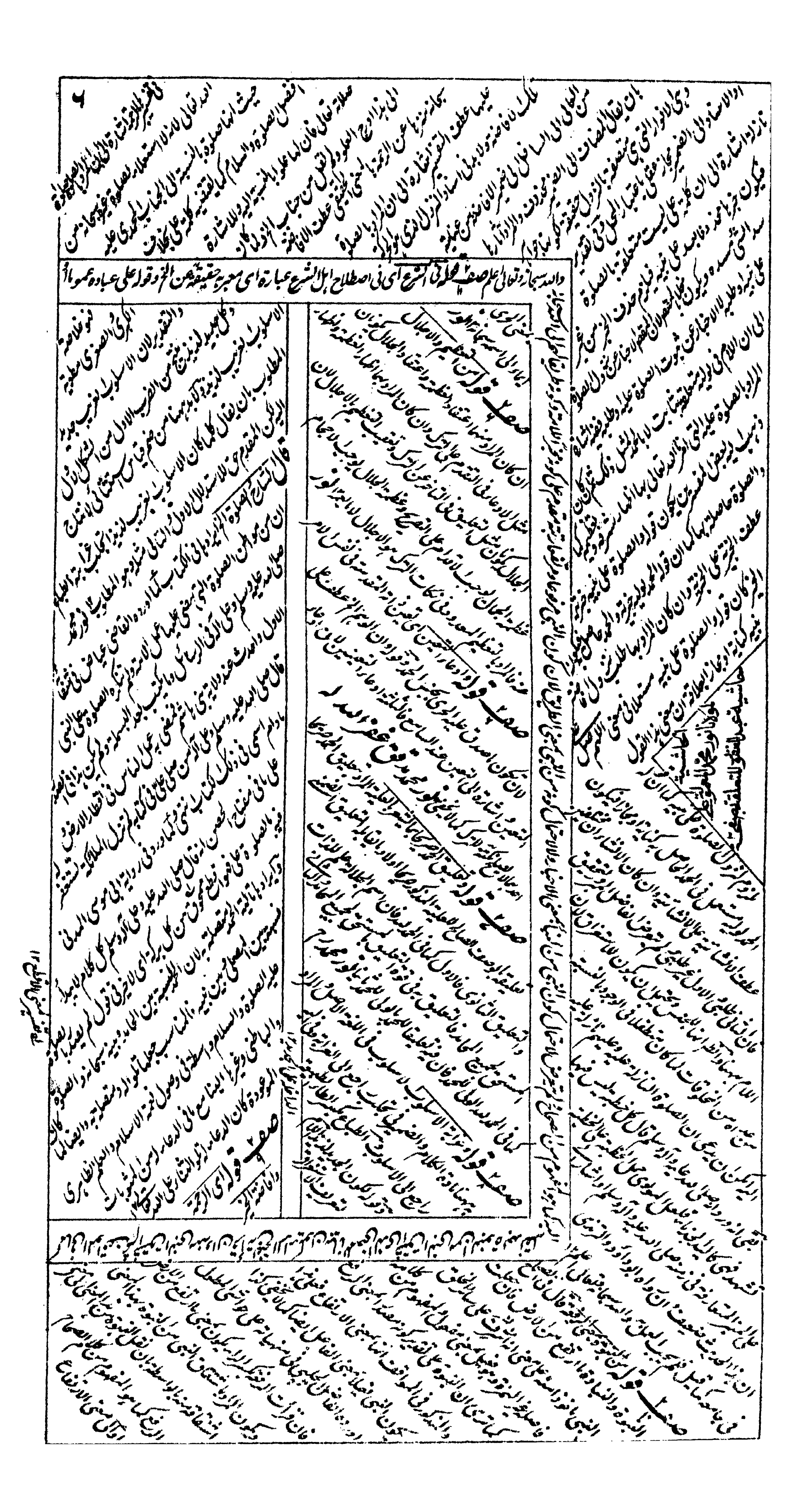
مقام حمده سبحانه لا يليق بغيره أي أن المراد الاستغراق الحقيقي صف ٢ قوله من الأزل إلى الأبد لرفع توهم اختصاص



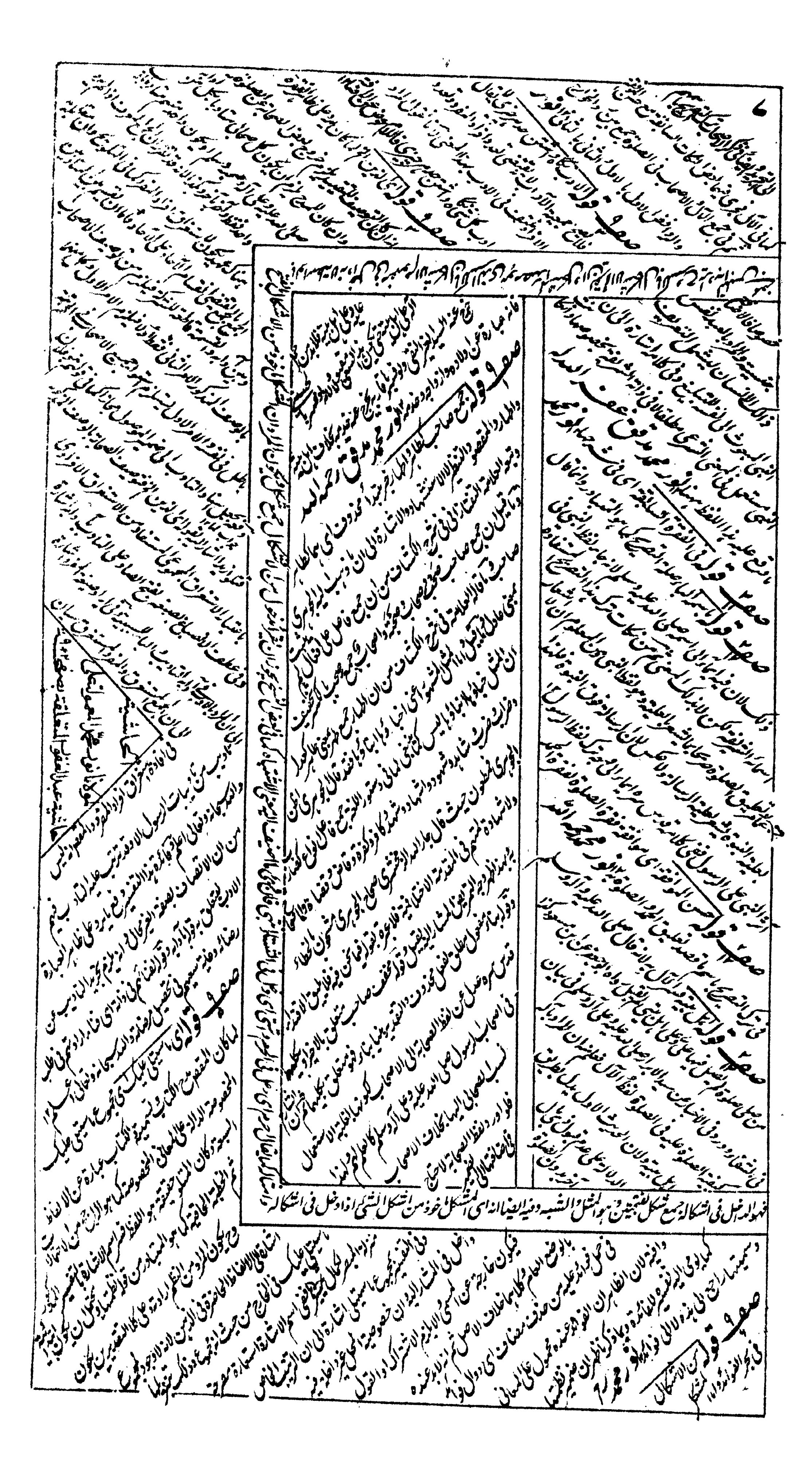


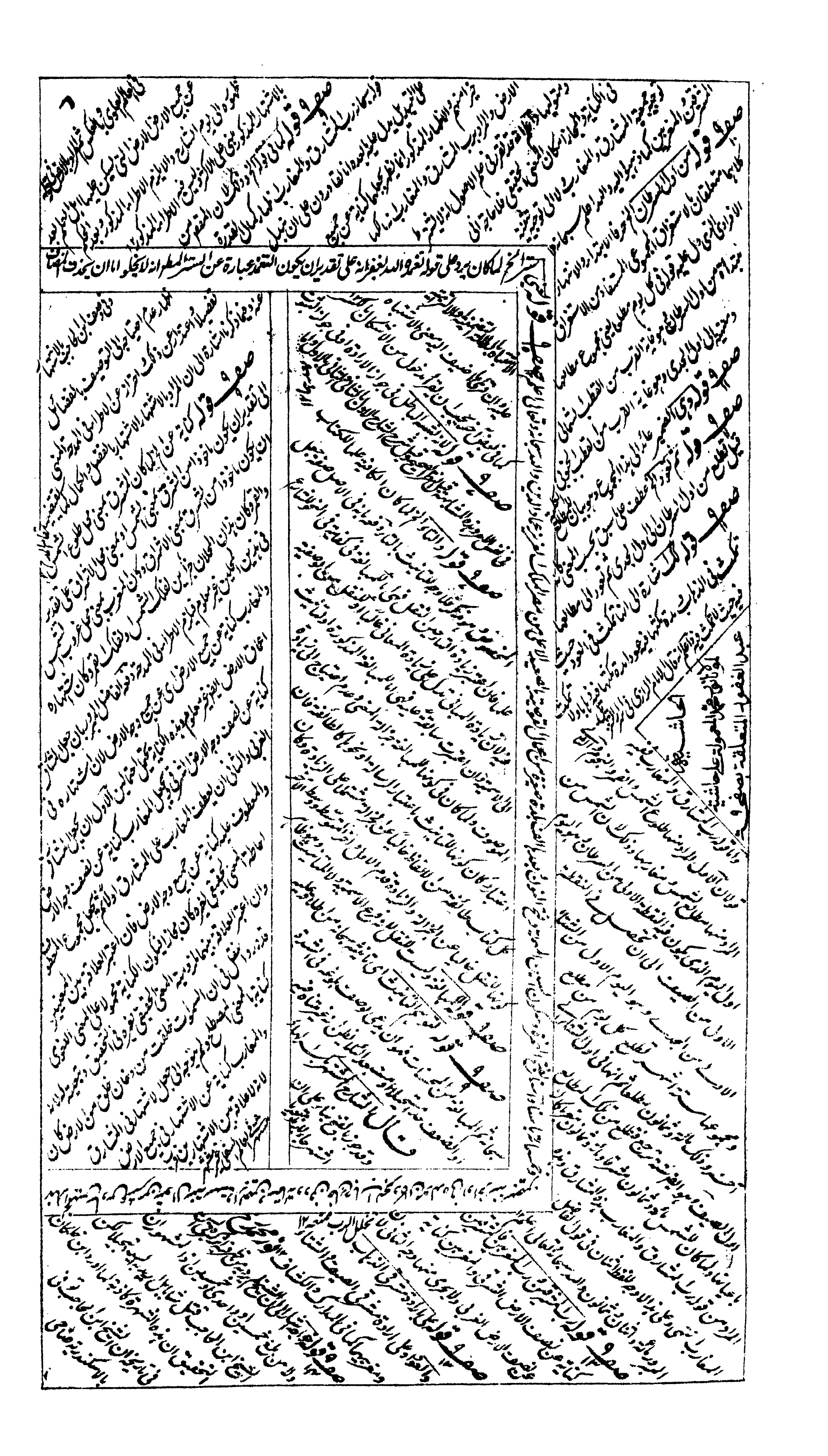
مقام حمده سبحانه لا بما يرية الى ان المراد الاستغراق الحقيقي صـ قوله من الازل الى الابد لدفع توهم اختصاص





والله سبحانه وتعالى اعلم صفحة ٢ قوله في الشرع اي في اصطلاح اهل الشرع عبارة اي معبرة حقيقة عن الحمد وقوله على عبادة عموما





قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار
او جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع
على افعال قوله المتادبين باداب الادب نگاه داشتن حد هر چيزي اي الذين تثبت
فيما بينهم التادب باداب الادب والانصباغ بصبغه لفنائهم في ذاته صلى الله عليه وسلم
قوله فهذه اي ما سيتلى عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد يعني آنچه گرفته
وداده شود از دانش ومال قوله تحل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه
وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الكافية للمبالغة او النقل او التانيث
باعتبار الرسالة قوله العلامة تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير
بذلك لتوهم التانيث قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان الى
اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك
وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقي الذهاب
والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله قال
قدس سره في الحاشية التغمد الستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق
بجنابه او الناشي من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة
اي احاطه الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في التاج التغمد گناه پوشيدن فلا بد حينئذ

فان ستر الذات بالمغفرة لا يلزمه ان يكون محاطا لا ستر نور بخلاف ما اذا جعل بمعنى الستر مطلقا فانه ح لا يحتاج في جعله كناية الى مؤنة

من التجريد اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا

قوله واسكنه بحبوحة جنانه بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة الدار وسطها

وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى يعني جعل الله خيار جنانه سكنى له **قوله** نظمتها النظم در

رشته كشيدن جواهر استعير لتاليف بسائط كلامه المترتبة المعاني المتناسبة الدلالات

على ما تقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان بسائط كلامه كالدرر في الصفاء

والجلاء انما قال ذلك ترغيبا للطالبين **قوله** في سلك التقرير السلك رشته والتقرير

قرار دادن والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه **قوله** وسمط التحرير السمط بكسر

السين رشته مروارید یا شبه وجز آن والتحرير نقش خط بر گرفتن والمراد الكتابة والاضافة

كاضافة السلك **قوله** للولد العزيز العزيز گرامي وارجمند وكمياب **قوله** ضياء الدين

كضياء البيت وسراجه كانه ضياء يهتدى به الى الدين **قوله** عن موجبات التلهف و

التأسف التلهف دريغ خوردن واندوهگين شدن التاسف دريغ ودرد خوردن

قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية اي لانه في التسبب والبعث لهذا التاليف كالعلة

الغائية التي تكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة الى الباعث الحامل **قوله** وما توفيقي

الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب **قوله** وهو حسبي الحسب بسنده بودن و

خورسند كردن **قوله** ونعم الوكيل الوكيل آنكه كاري بوى گذارند والجملة عطف على جملة هو حسبي

والمخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم **قوله**

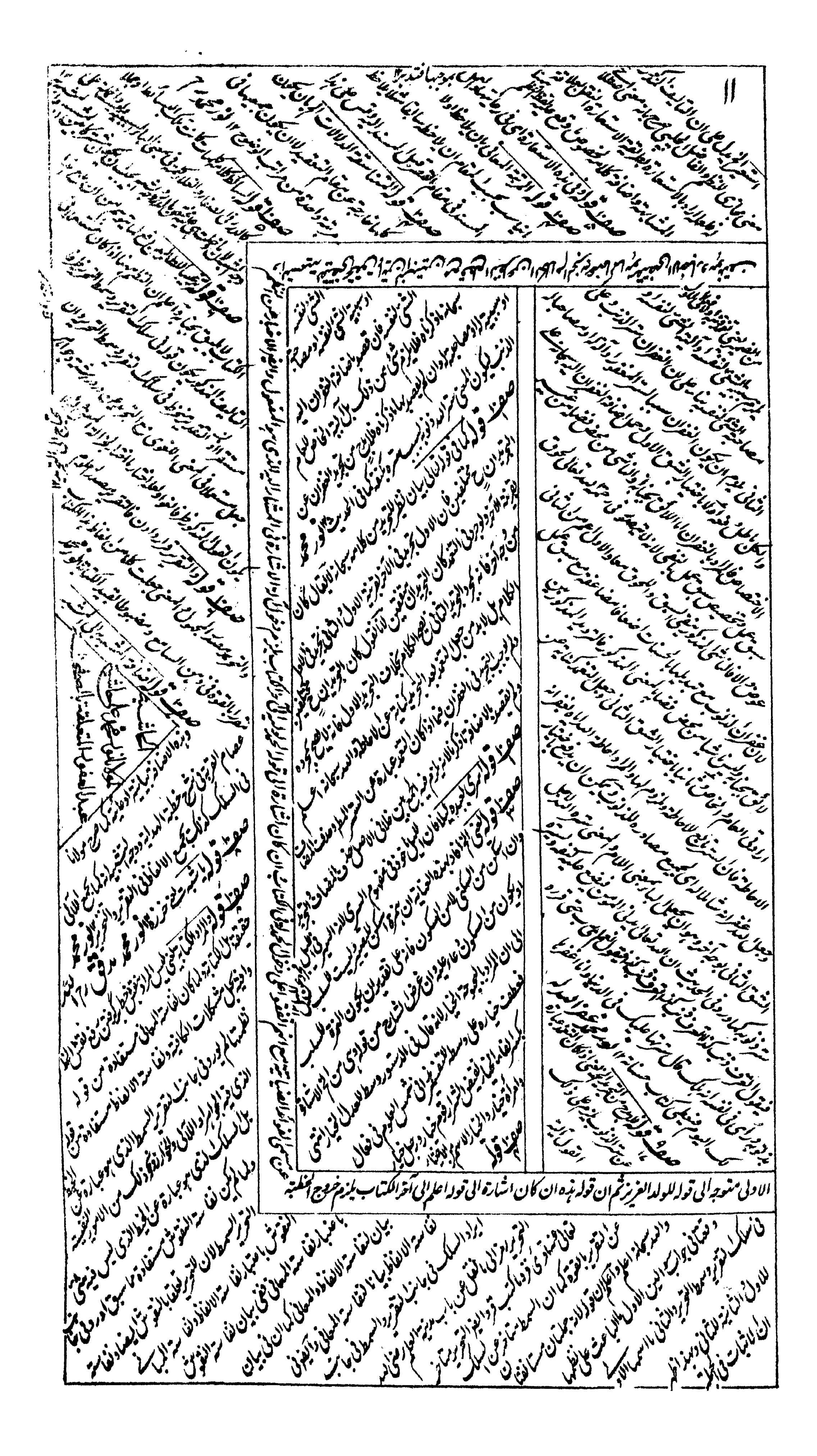
هضما لنفسه بتخييل الخ اي فعل ذلك الجعل كسرا لنفسه وذلك الكسر بتخييل ان كتابه من حيث

انه صنفه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم

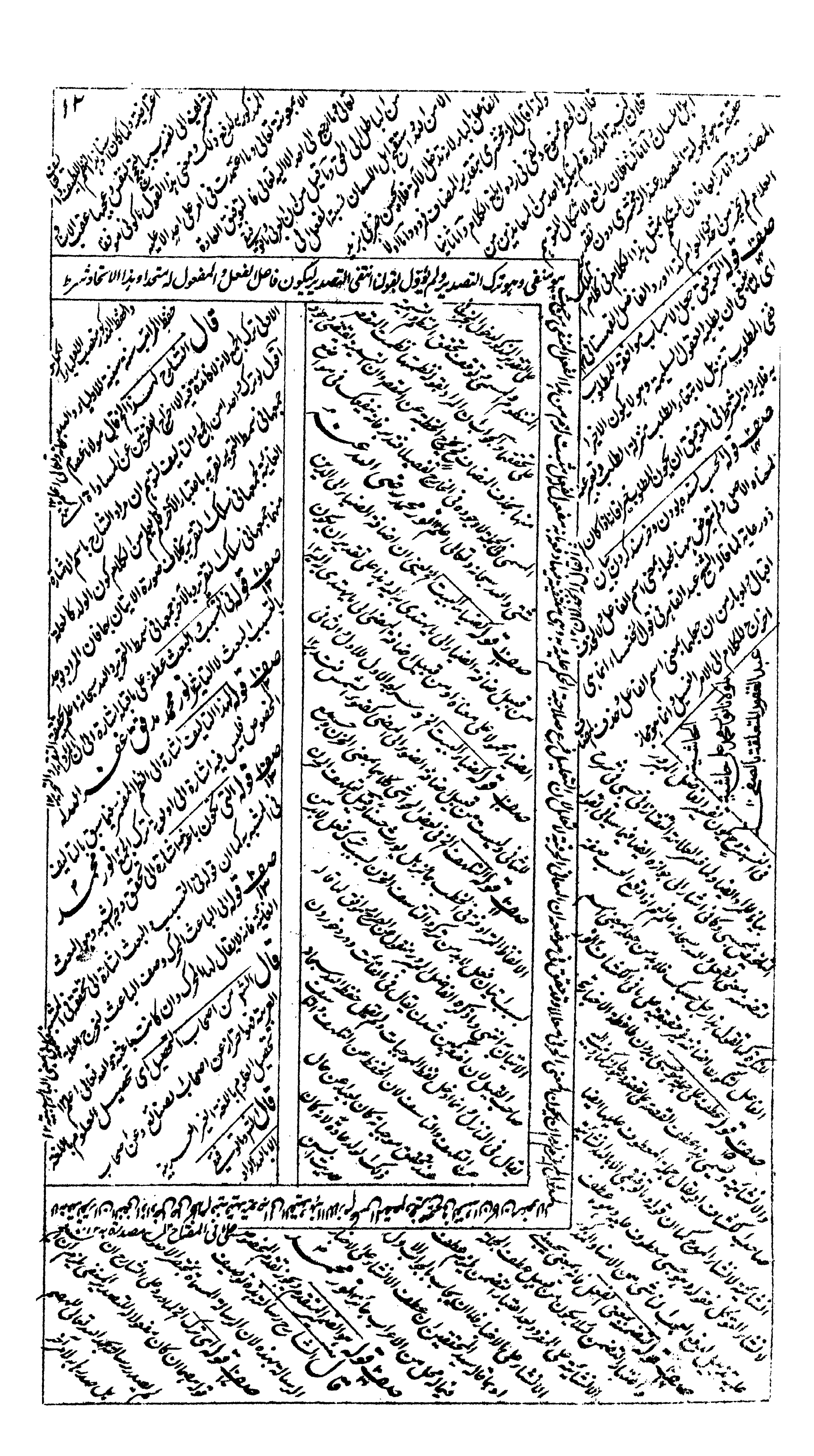
بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزءا فيما يعتنون بشانه وما هو

في مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الالسن وهو ان

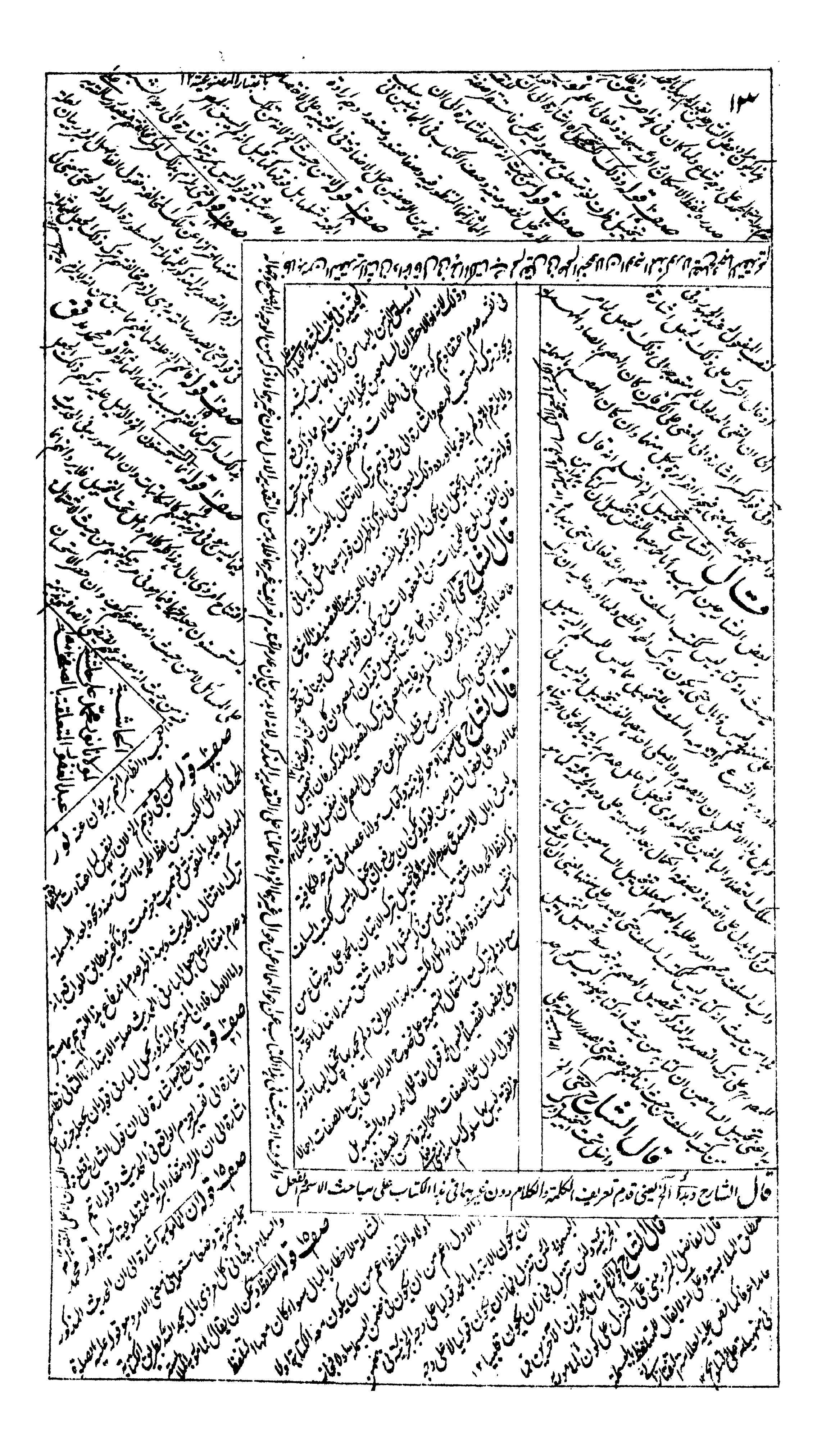
كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم اي اقطع لا يتم فدفعه بقوله و



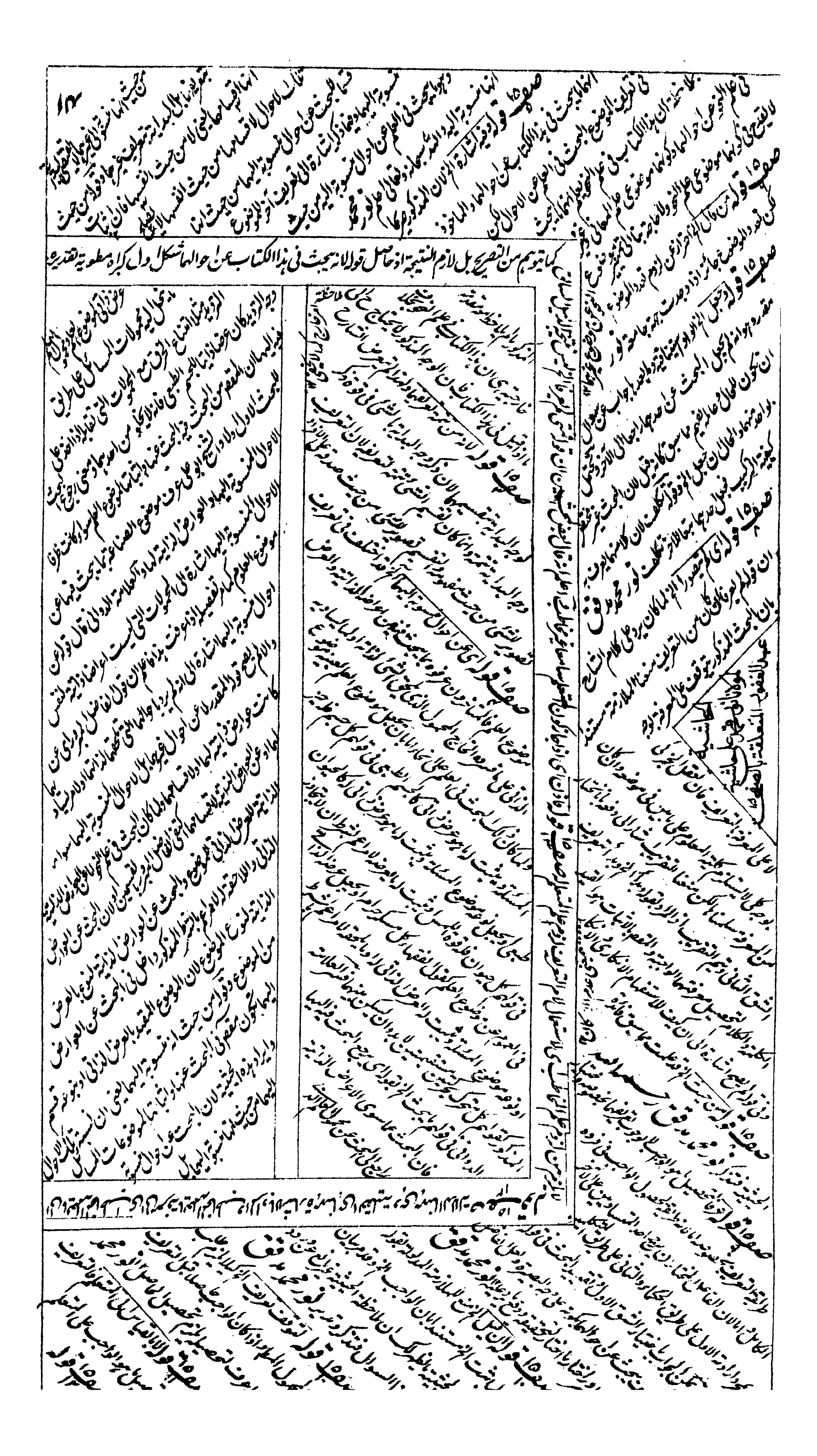
الاولى متوجه الى قوله للولد العزيز ثم ان قوله هذه ان كان اشارة الى قوله اعلم الى آخر الكتاب يلزم خروج الخطبة



بمعنى وهو ترك التصديق ولم يؤول القول بمعنى التصديق ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا وهذا الاتحاد شرط



قال الشارح وبدأ الخ يعني قدم تعريف الكلمة والكلام دون غيرهما في هذا الكتاب على مباحث الاسم والفعل

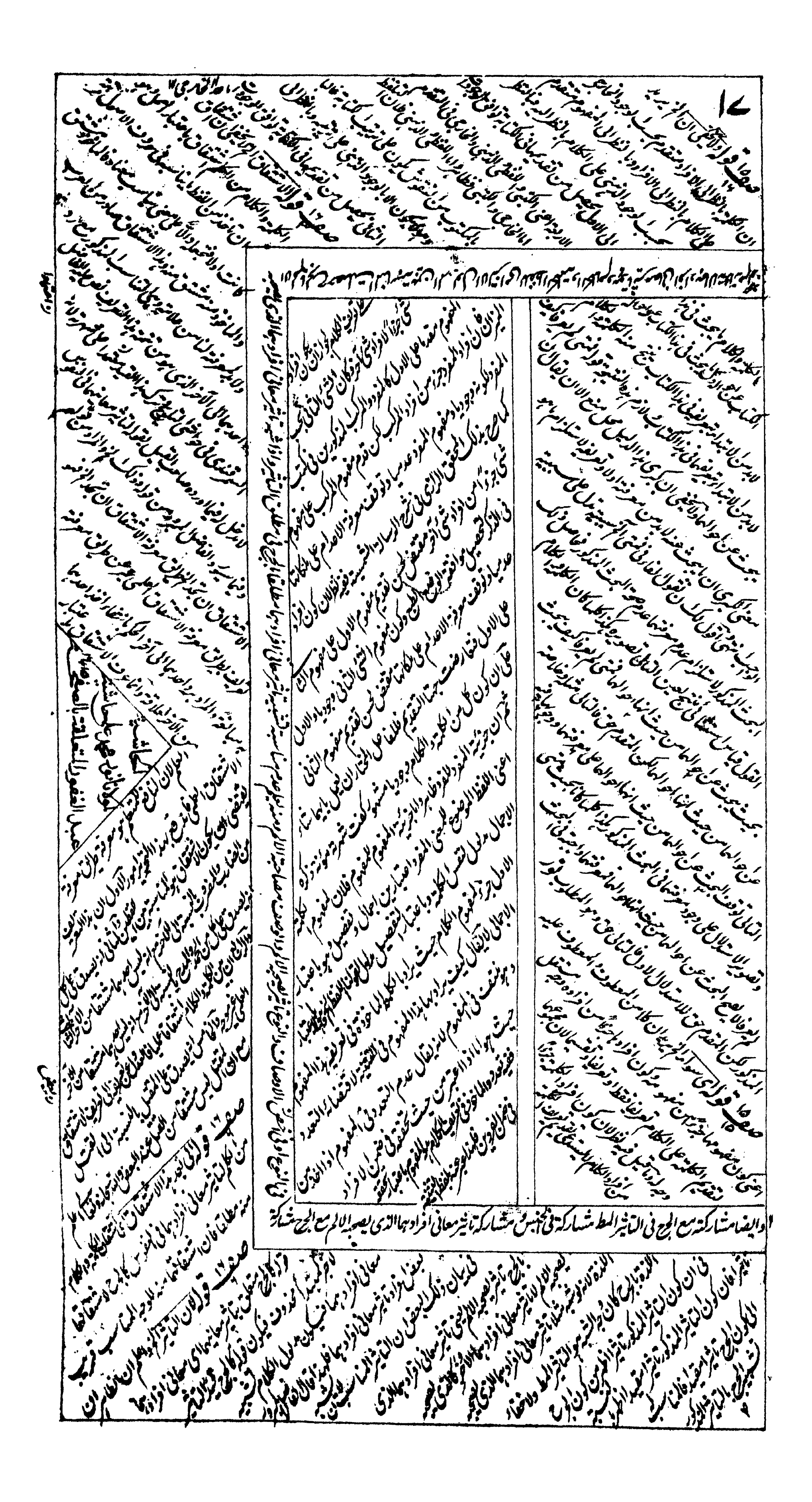


لايلزم وحاصله ان المامور به هو التلفظ سواء كان معه الكتابة او لا ولا يلزم من ترك
الاول ترك الثاني **قوله** وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وبدأ بتقسيمهما ايضا
لانه من تتمة تعريفهما او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها **قوله** لانه يبحث في هذا
الكتاب عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة
اليهما سواء اثبتت لانفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة
الى انهما موضوعا النحو ورد على من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص
البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الاخر تكلف **قوله**
فمتى لم يعرفا اي لم يتصورا لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث
انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب
ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان
ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف
قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس اليه
يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة **قوله** وقدم الكلمة لكون افرادها
جزءا من افراد الكلام اي سواء نظر الى افرادهما او الى مفهومهما وجعل جهة التقدم
في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة
توافقت في التقدم الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني

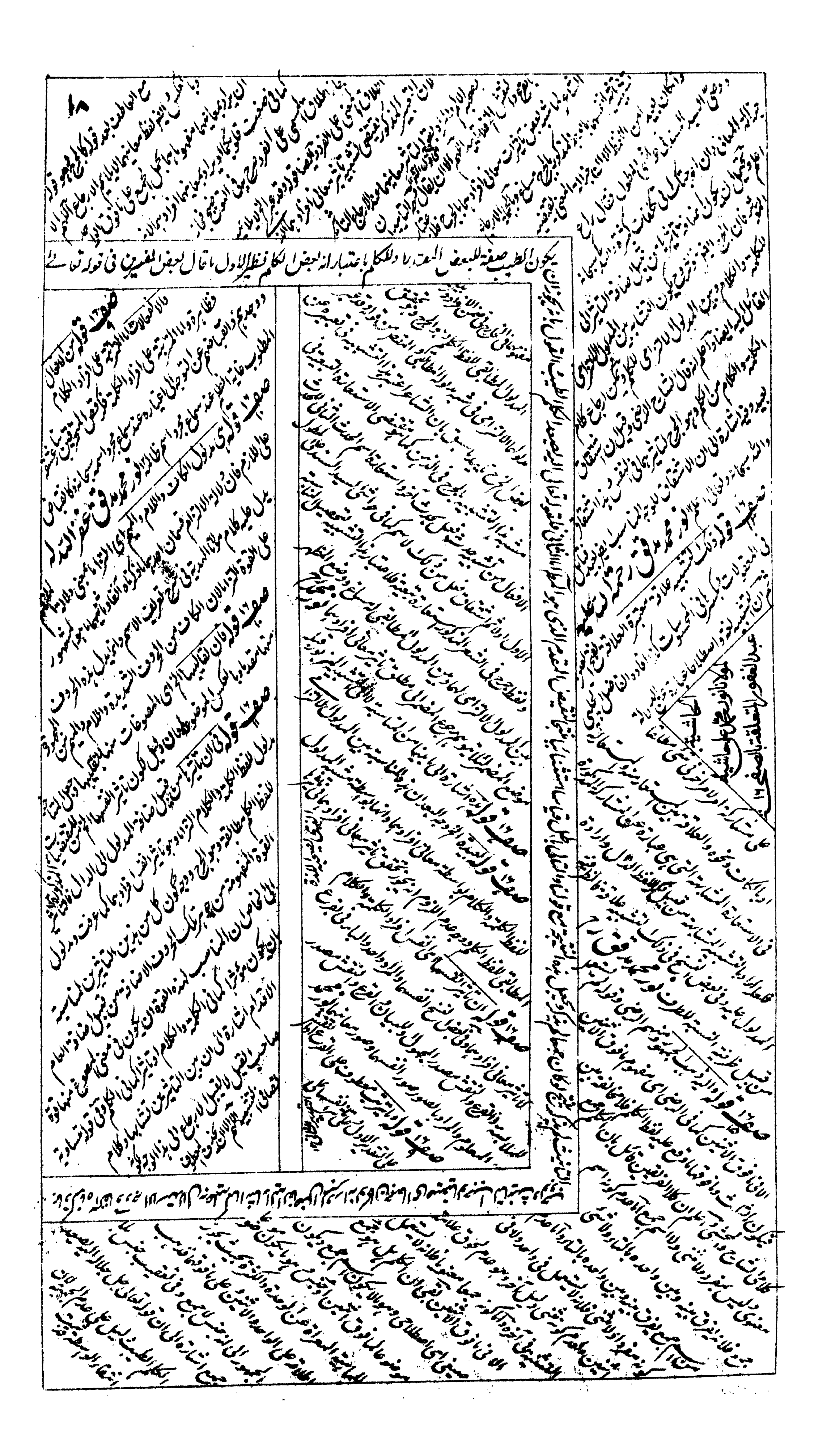
المخاطب وهو الحق ١٢ ٩ قوله وجعل جهة التقدم الخ وهي الجزئية اما جزئية الفرد للفرد فظاهر واما جزئية المفهوم للمفهوم فلان احد

العبوبه منه رحمه الله

والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اذا اقدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات ماعدا الخارجي **قوله** قيل هي و الكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلثة واشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب كجبذ من الجذب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق من نهق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التاثير المناسب لان يشبه بالجرح تاثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تاثير نفسها بقرع الاسماع ونقش الصور في الاذهان وما يترتب عليهما من الانفعال والانفعالات على اي وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها لا يخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام في ان تاثيرها للقوة المفهومة من جوهر الحروف **قوله** وهو الجرح الجرح بفتح الجيم خسته كردن **قوله** وقد عبر بعض الشعراء يعني ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة **قوله** جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم خستگى السنان سر نيزه وعصا و تيزى هر چيزى الالتيام فراهم آمدن **قوله** جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا في ما فوق الاثنين **قوله** بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع **قوله** وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح واللباب **قوله** والكلم الطيب مؤول



وايضا مشاركته مع الجرح في التاثير المطلق مشاركة في الجنس ومشاركة تاثير معاني افرادها الذي يصحبه الالم مع الجرح مشاركة



يكون الطيب صفة للبعض المعتبر ما والكلم باعتبار انه البعض لكلم نظير الاول ما قال بعض المفسرين في قوله تعالى

بعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويلك تاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام فيها للجنس هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة **قوله** والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى تمنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين **قوله** ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما منعناه **قوله** لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه بان الكلمة اللغوية اذا خصصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر **قوله** والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تضادا فلا يجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

وصفالد وان يعكس **قوله** اللفظ في اللغة الرمي وتركه هي شيء من الفم والتكلم **قوله** ثم

نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم

ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم

على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او

حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ

بحقيقة او حكما **قوله** ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل

تسمية المتعلَّق بفتح اللام باسم المتعلِّق بكسر اللام وليس فيه مؤنة تعدد النقل **قوله**

او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز

ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة **قوله**

الى ما يتلفظ به التلفظ گفتن والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ منشعبة

اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم

اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة اولا فمن ذهب الى الثاني اشكل

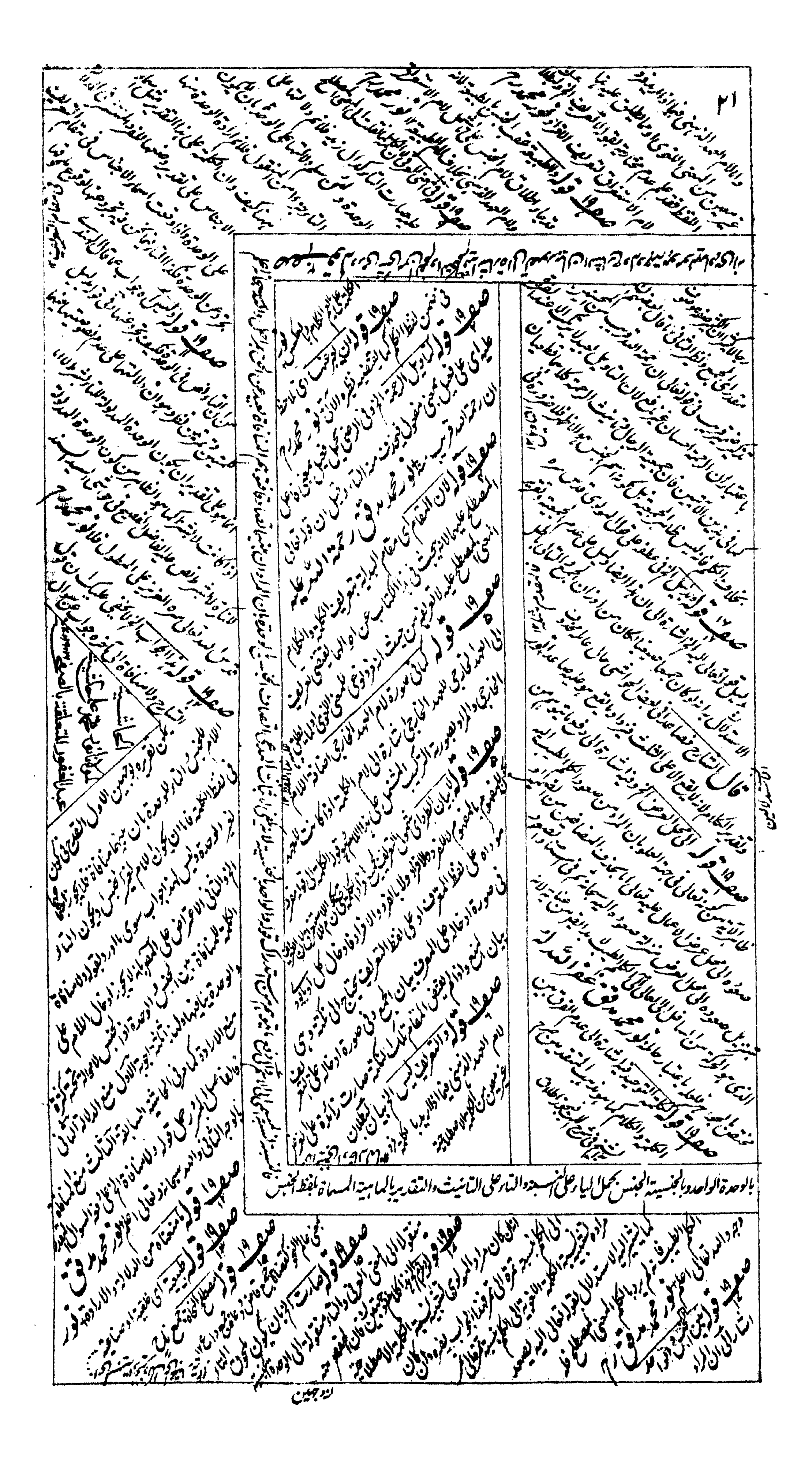
عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه

بحث اذ ظاهر فتق له او حكما يدخلها **قوله** الانسان انما قيد به تقويا لتقوم

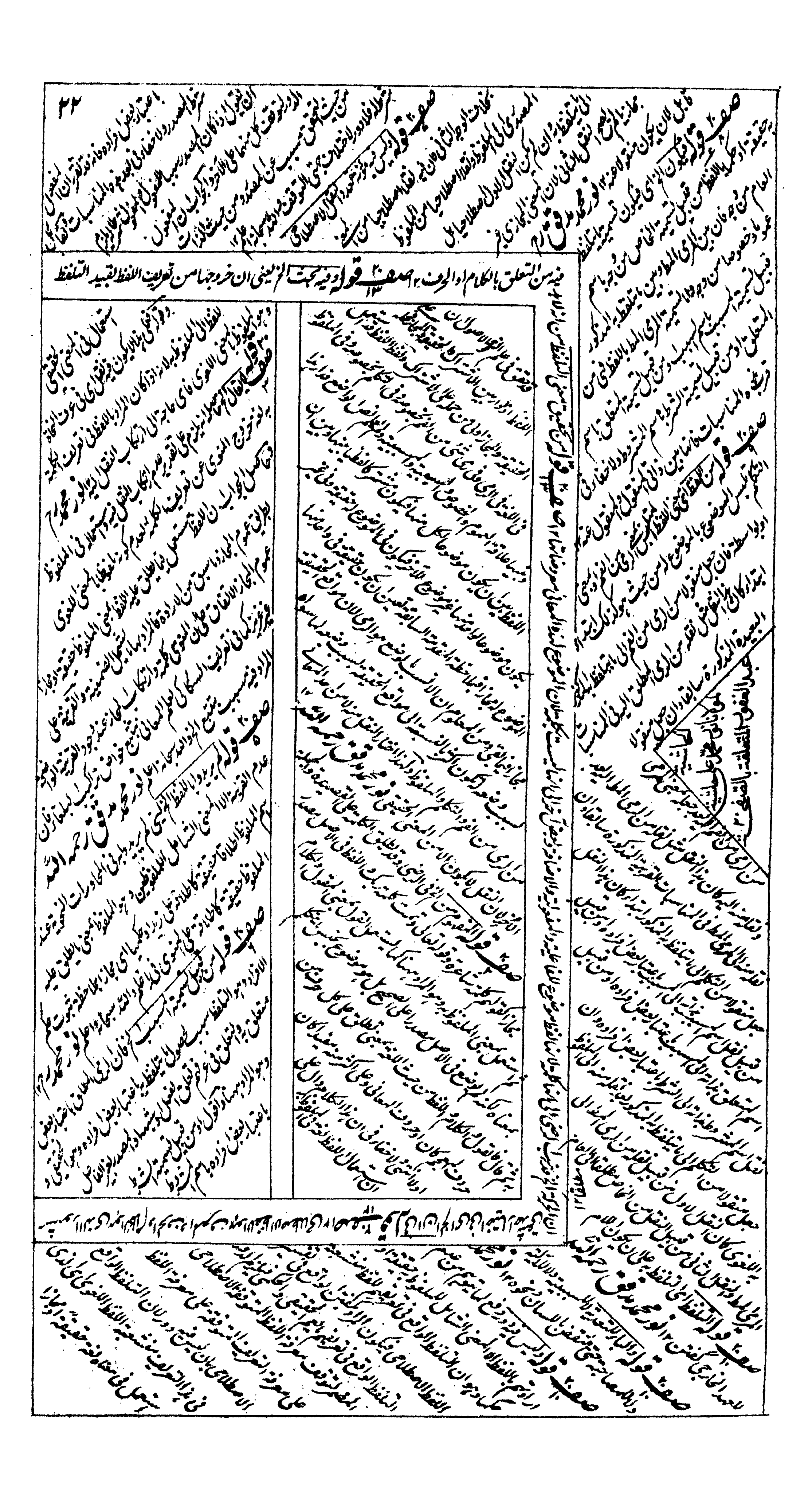
اللفظ من الفم **قوله** او حكما اي تلفظا حكميا وذلك فيما يتدارك الملفوظ به في الاحوال

قوله مهملا كان او موضوعا قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا

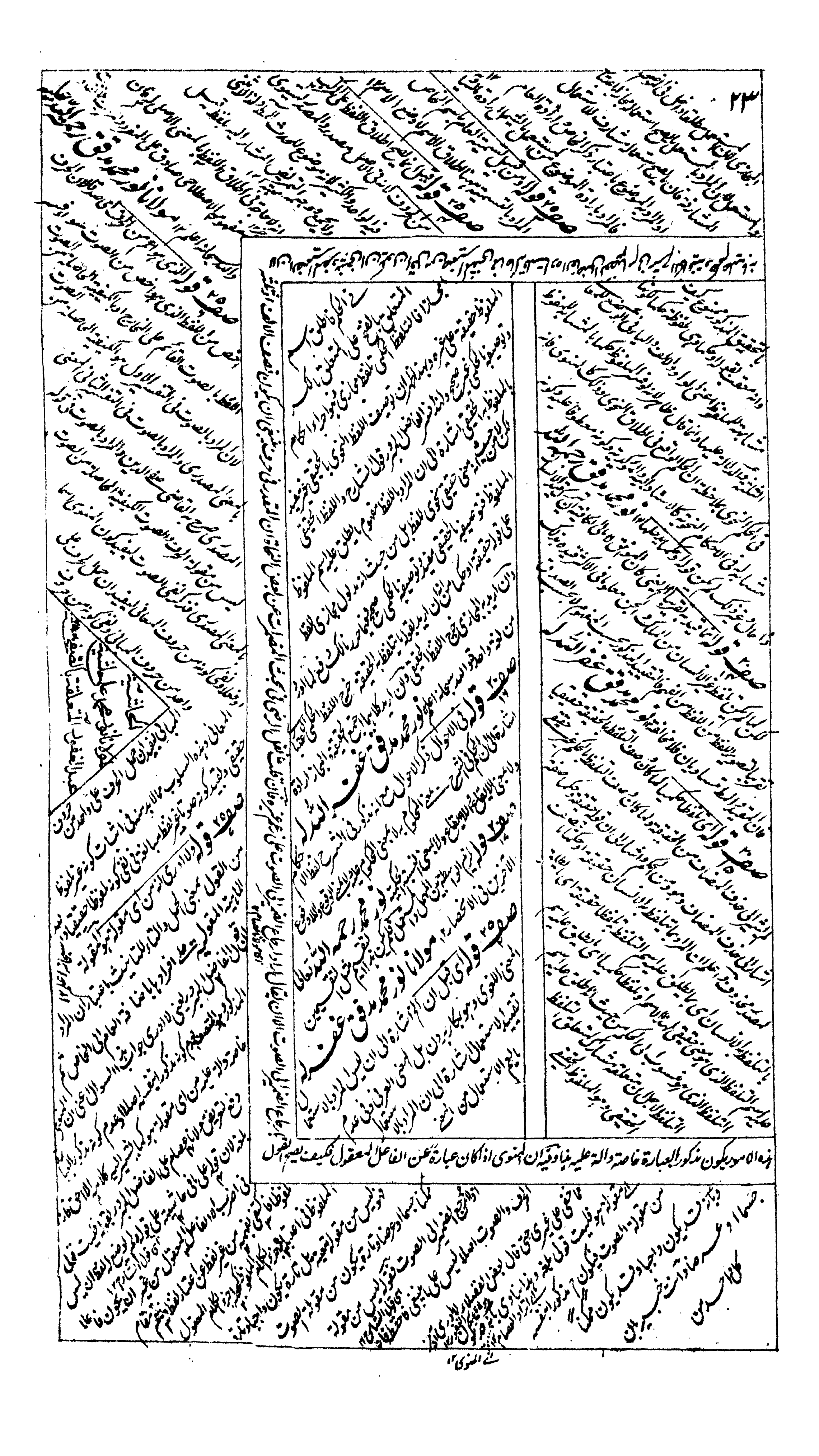
كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة



بالوحدة الواحد وبالجنسية الجنس بحمل اليا على النسبة والتا على التانيث والتقدير بالماهية المسماة بلفظ الجنس



فيه من التعلق بالكلام او الحرف ٢ صف قوله وفيه بحث الخ يعني ان خروجها من تعريف اللفظ بقيد التلفظ



المتعلق بالفعل على المتعلق بالكسر

يعني اذا قلنا اللفظ المحكي لفظ مجازي فهو احد او بكلام

الملفوظ حقيقة على عرضه وبهذا ظهر ان توصيف اللفظ النحوي بالحقيقي غير مفيد

وتوصيفه بالحكي غير صحيح والى هذا اشار الفاضل المحشي بقوله الشارح واللفظ الحقيقي

الملفوظ به اي الحقيقي اشارة الى ان المراد باللفظ معناه المصدري الذي يطلق عليه اسم الملفوظ

ملفوظ به اي بمعنى حقيقي نحوي اللفظ كل من حيث انه مدلول مجازي لللفظ

الملفوظ فهو توصيفه بالحقيقي مفيد وتوصيفه بالحكي صحيح فيهما

على قول حقيقة او على سبيل الذي ان اريد بالمحكي ان

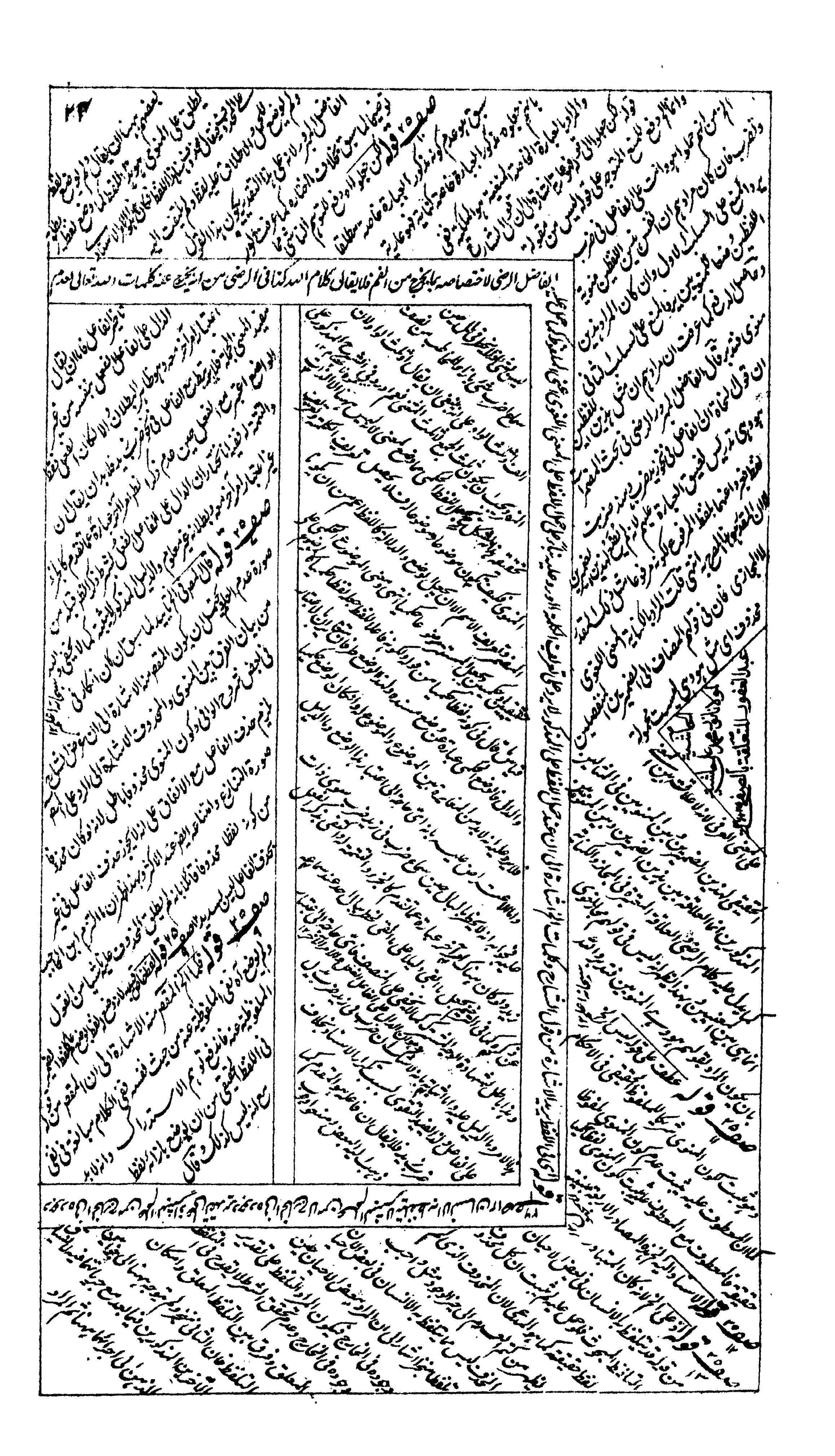
وان اريد به المجازي فيخرج اللفظ الحقيقي وان اريد به انما يخرج الحقيقة المجازية

من لفظه او افرادهما بعد

صفحة ٢٠ قوله في الاحوال مولانا نور محمد مدقق عفي الله عنه

صفحة ٢٥ قوله اي يحمل على مولانا نور محمد مدقق عفي الله عنه

بهذا الامر يكون مذكور العبارة خاصة ودالة عليه بذاته وقيد ان المعنوي اذ كان عبارة عن الفاعل المعقول لكيف يصح القول



الفاضل الرضي لاختصاصه بما يخرج من الفم فلا يقال كلام الله كما في الرضي من انه يخرج عنه كلمات الله تعالى العدم

بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى **قوله**

اى الواسطة ١٢ عبد

قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم

المشهورة بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص

قوله او مركبا قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه

في الاصل مصدر **قوله** واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي **قوله**

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف و

لا ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو

المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر تفننا للسان

عن حذف الفاعل **قوله** ولم يوضع له لفظ خاص به فكما لا يكون مذكورا

اى للمنوى ١٢

بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو و

انت كناية عنه فهو عارية **قوله** واجروا عليه آه عطف على قوله ليس

لكونهما نوعين مثل ذلك المقدر ١٢ عبد

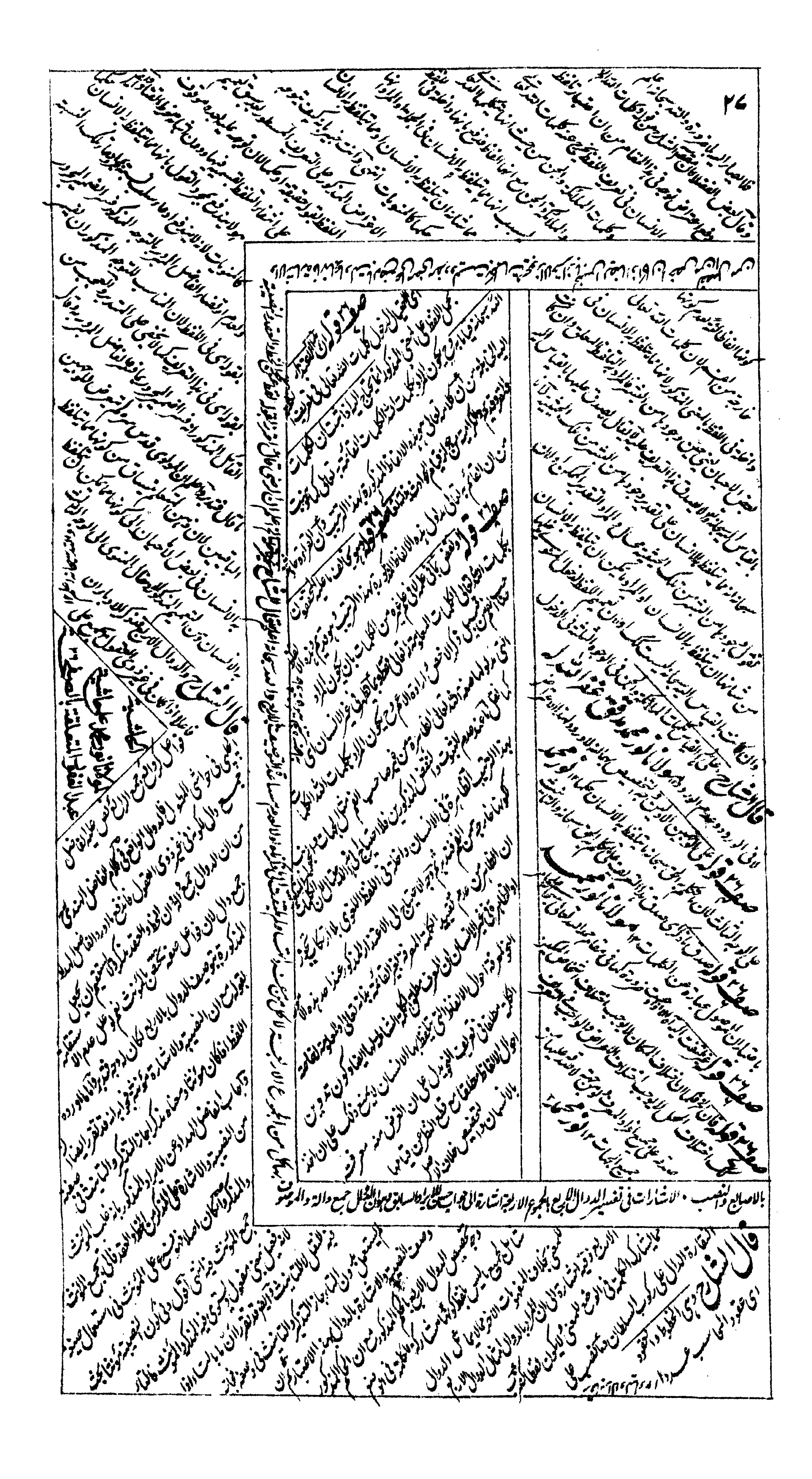
الملفوظ باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير

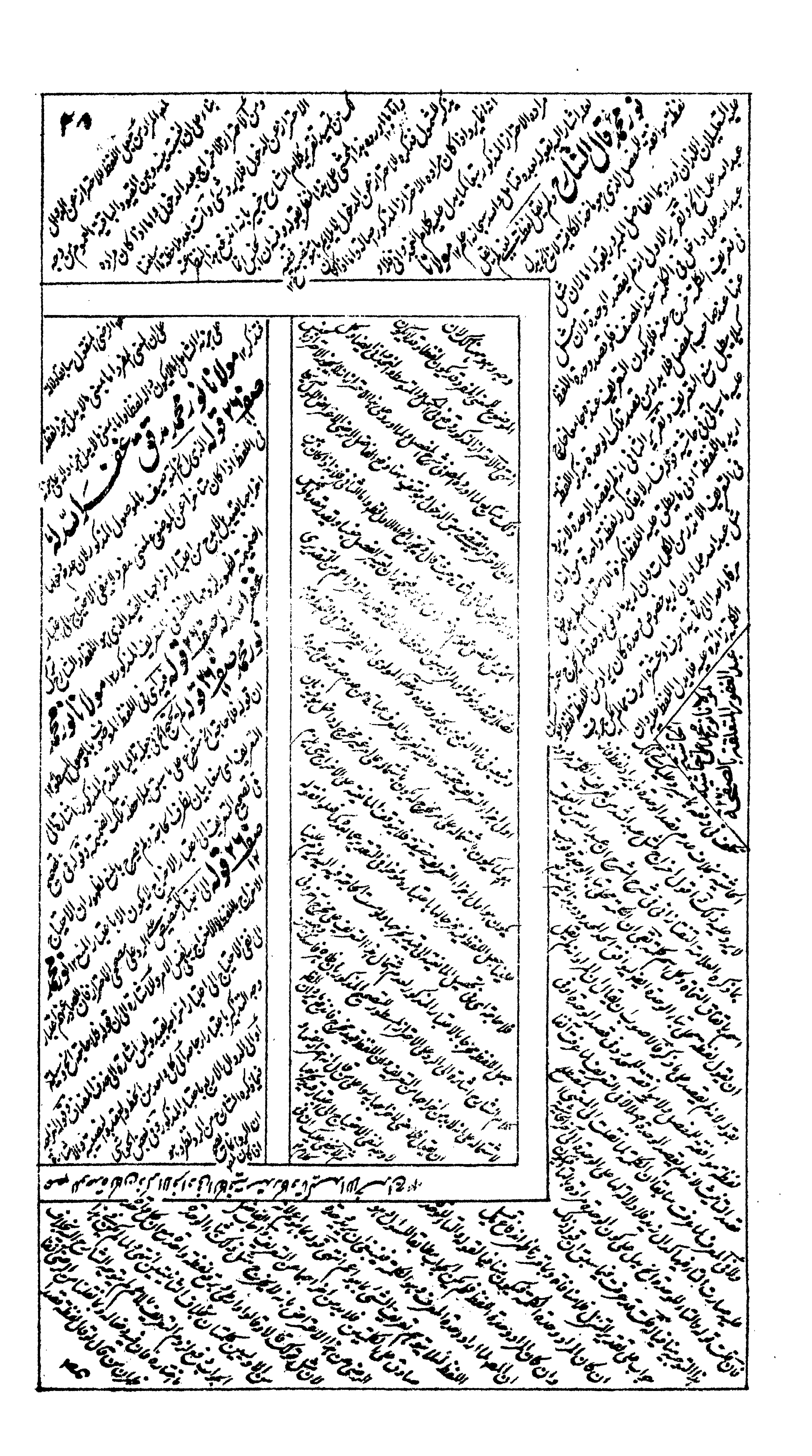
ذلك **قوله** والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان

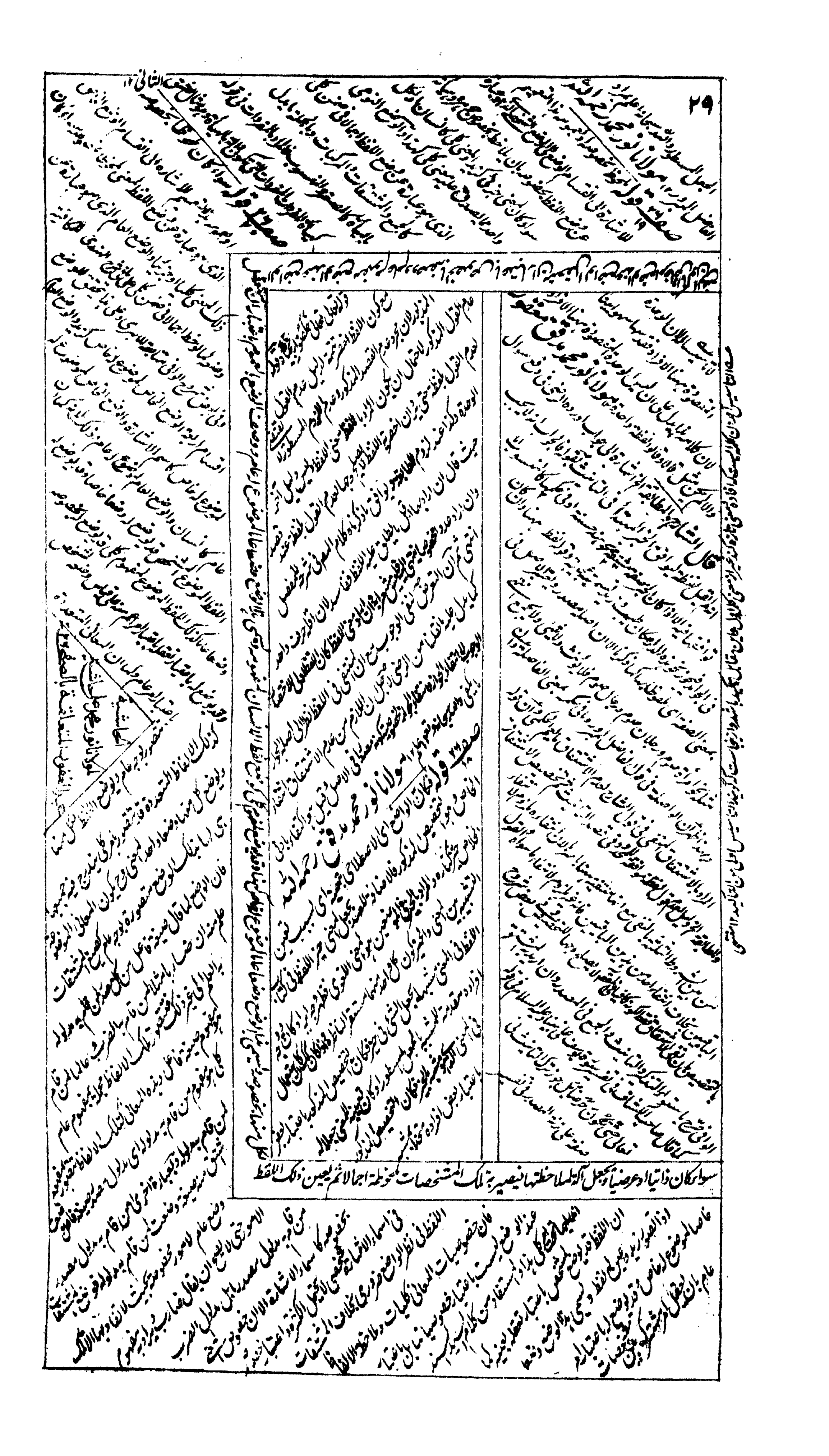
بنحو الموضوع له فههنا احتمالات اربعة ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام وبهما الاجناس او يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه

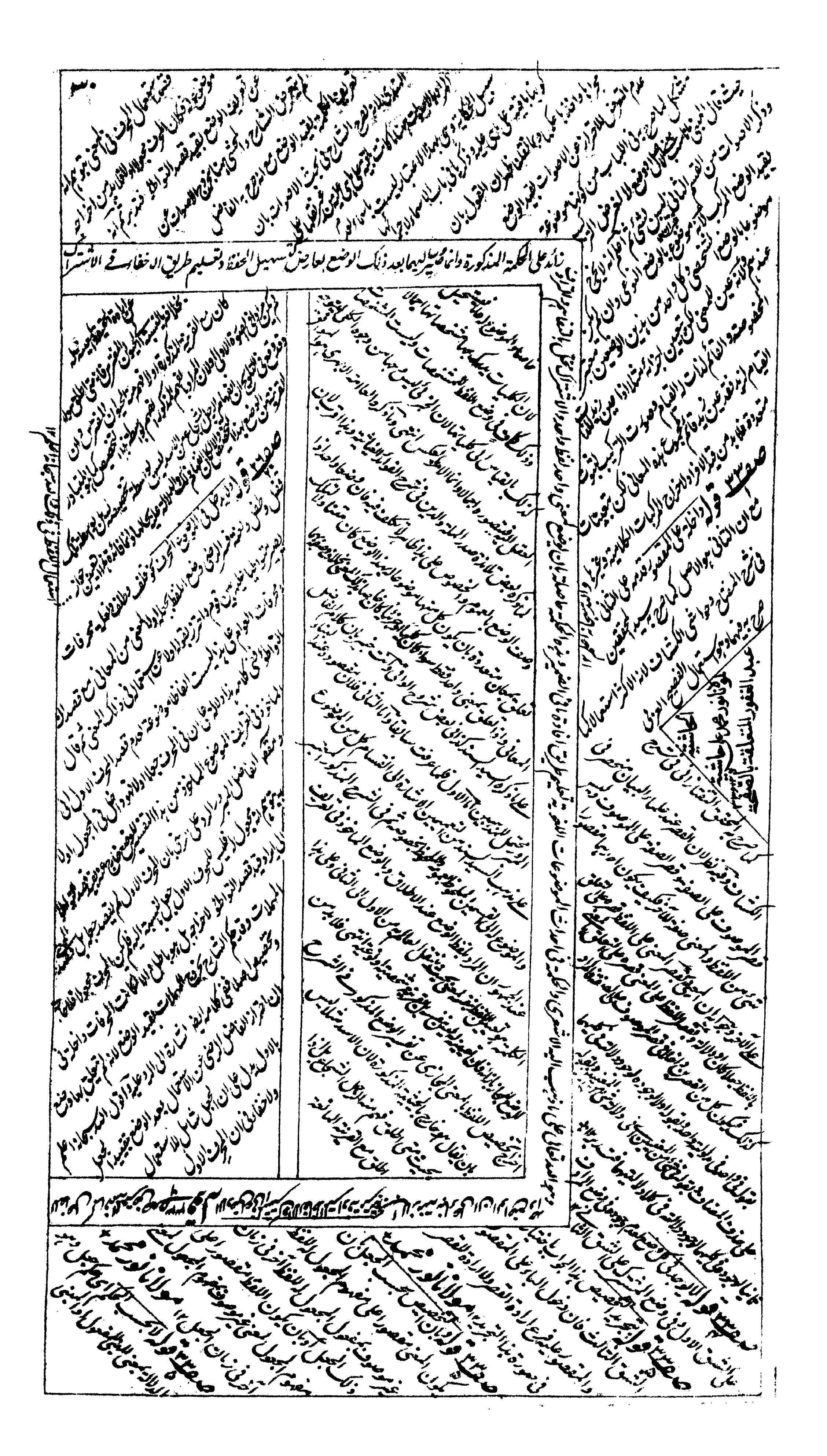
قوله وكلمات الله تعالى داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه او لان من شانها ان يتلفظ بها الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالتشخص لما يتكلم به الحق سبحانه نعم فكيف يصدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا اثبت ان لكلمات الله سبحانه تعالى قياما به وهو يخالف ما عليه المحققون او نقض بما في علمه من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان **قوله**

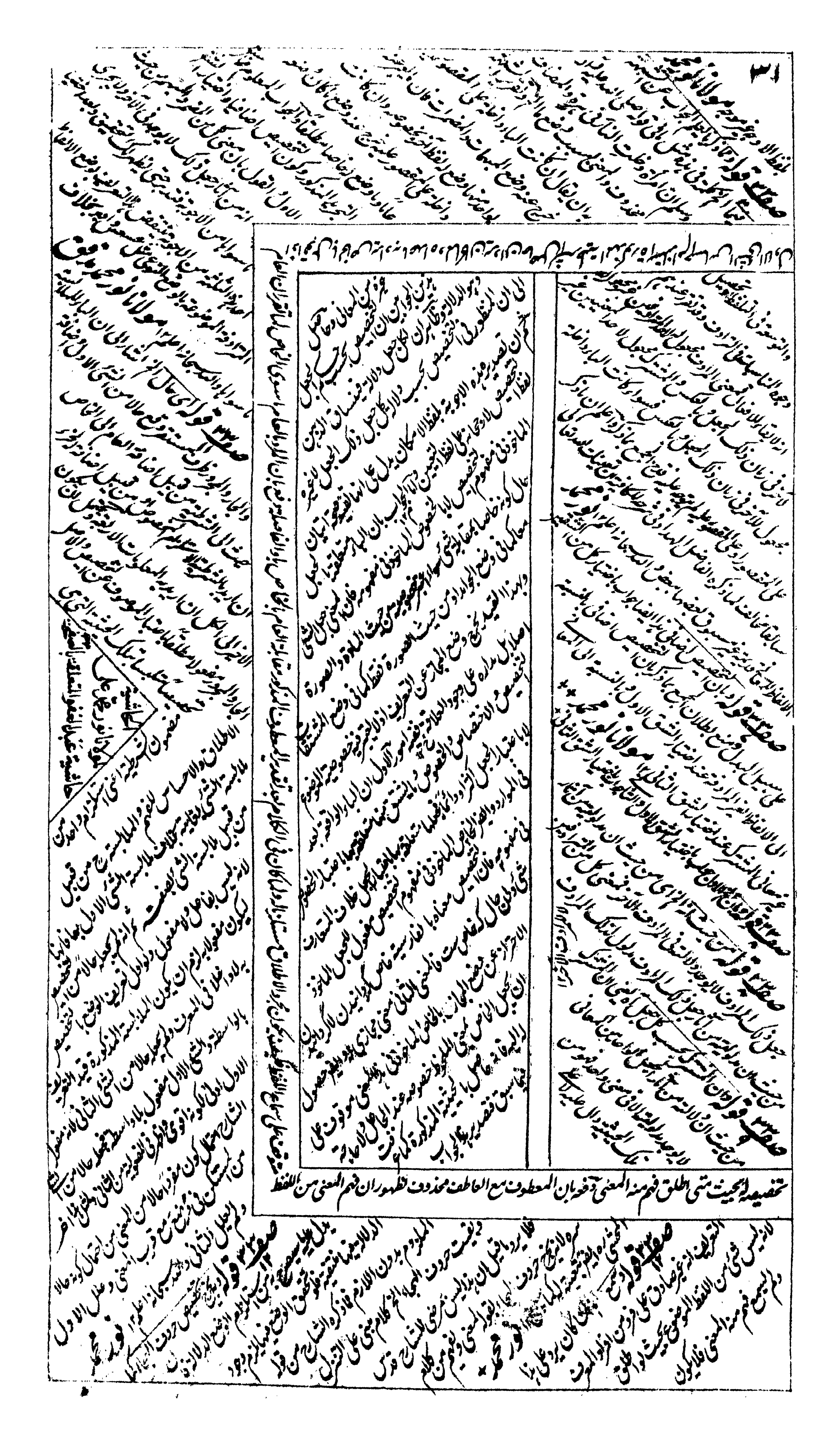
والنصب جمع نصيبة وهي ما نصب لتعيين مسافة او طريق **قوله** غير داخلة في اللفظ الذي هو اول جزء من اجزاء التعريف ولما لم تدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا به ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا **قوله** لانه لم يقصد الوحدة اما لان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند من قال لفظة واما لما سياتي **قوله** لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدا امر مشروط بثلثة شروط الاشتقاق او ما في حكمه كالمنسوب والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدا او عدم تساوي التذكير والتانيث كجريح وقد انتفت ههنا الثلثة باسرها **قوله** الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ **قوله** تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه كما في المفردات والمركبات **قوله** بشيء سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع الحرف لان الحرف الاول لم يقصد جعله في حيز بل قصد المعنى به بتوهم انه مجعول له



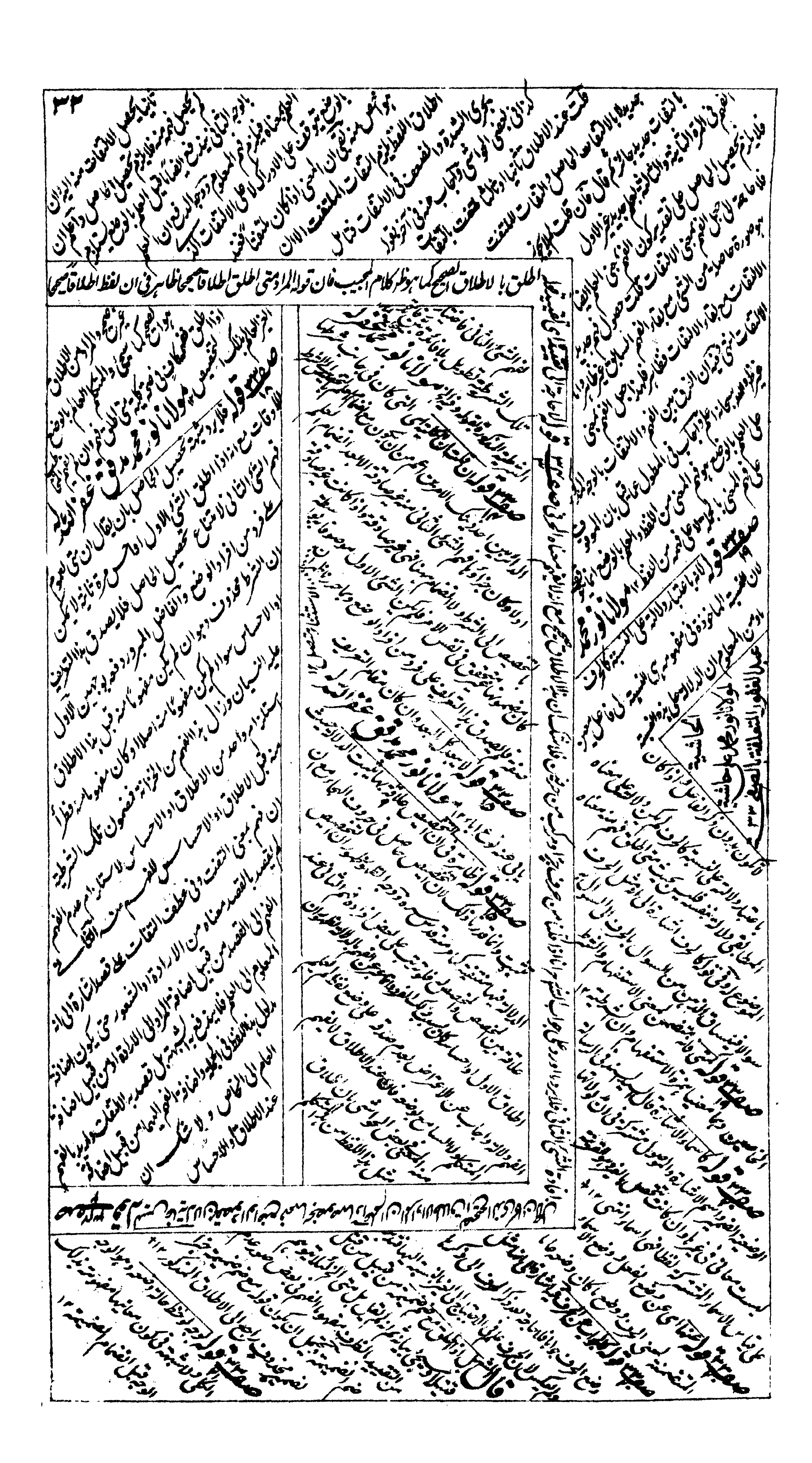








تحصيله الحيثية متى اطلق فهم منه المعنى آه فبان المعطوف مع العاطف محذوف فظهر ان فهم المعنى من اللفظ



المطلق بالاطلاق الصحيح كما هو ظاهر كلام المجيب فان قوله المراد بمعنى المطلق اطلاقا صحيحا ظاهر في ان لفظ الطلاق صحيحا

قوله كاسماء الاشارة آه لعدم انفهام المشار اليه منها الا بعد فهم الاشارة ١٢ قوله فهم المعنى بوجه او خطر حالة وضعه يعني الوجه الكلي ولا شك في دخوله مفهوما قبل انضمام المميز ١٢

ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الآخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد فتامل قوله ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث اي بحال كون ذلك الشيء المخصص ملابسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب قوله متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفي ان يقال متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى طلق او احس وعلم ذلك التخصيص قوله فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه نعم قصد الالتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل قوله يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف قوله واجيب ولا يجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه

هو لما تقرر من ان العام اذا اوّل بالخاص يراد به ما سوى الخاص فائدة التنوين للتنبيه على تعدد الموضوع ١٢ قوله

لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق اه

اشارة الى غلبة الجعل وهذا الفهم ليس غاية له **قوله** ولا يبعد ان يقال يغني انه

لا حاجة الى تقييده فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون

بدون الضميمة **قوله** المعنى ما يقصد بشيء ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كانت بحسب

الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا سعلت واردت

به حضور لك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء **قوله** اسم مكان من مصدر المعلوم

او المجهول **قوله** او مصدر ميمي للمعلوم او المجهول **قوله** بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه

فيرتفع مؤنة النقل **قوله** مخفف معنى تخفيفا غير قياسي والذي جاء على هذا الاحتمال

مع بعده لفظ الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام

ومعنيه واحد **قوله** فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه حتى يكون المراد تخصيص

شيء بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركها

وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص شيء لمعنى اي بما يقصد بذلك الشيء

هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه

الا انه لا حاجة اليه كما قيل فان ارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه

من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز لكل من جزأي الوضع على

ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وهو مصوغ فلا فائدة في ذكره الا ليتعلق به

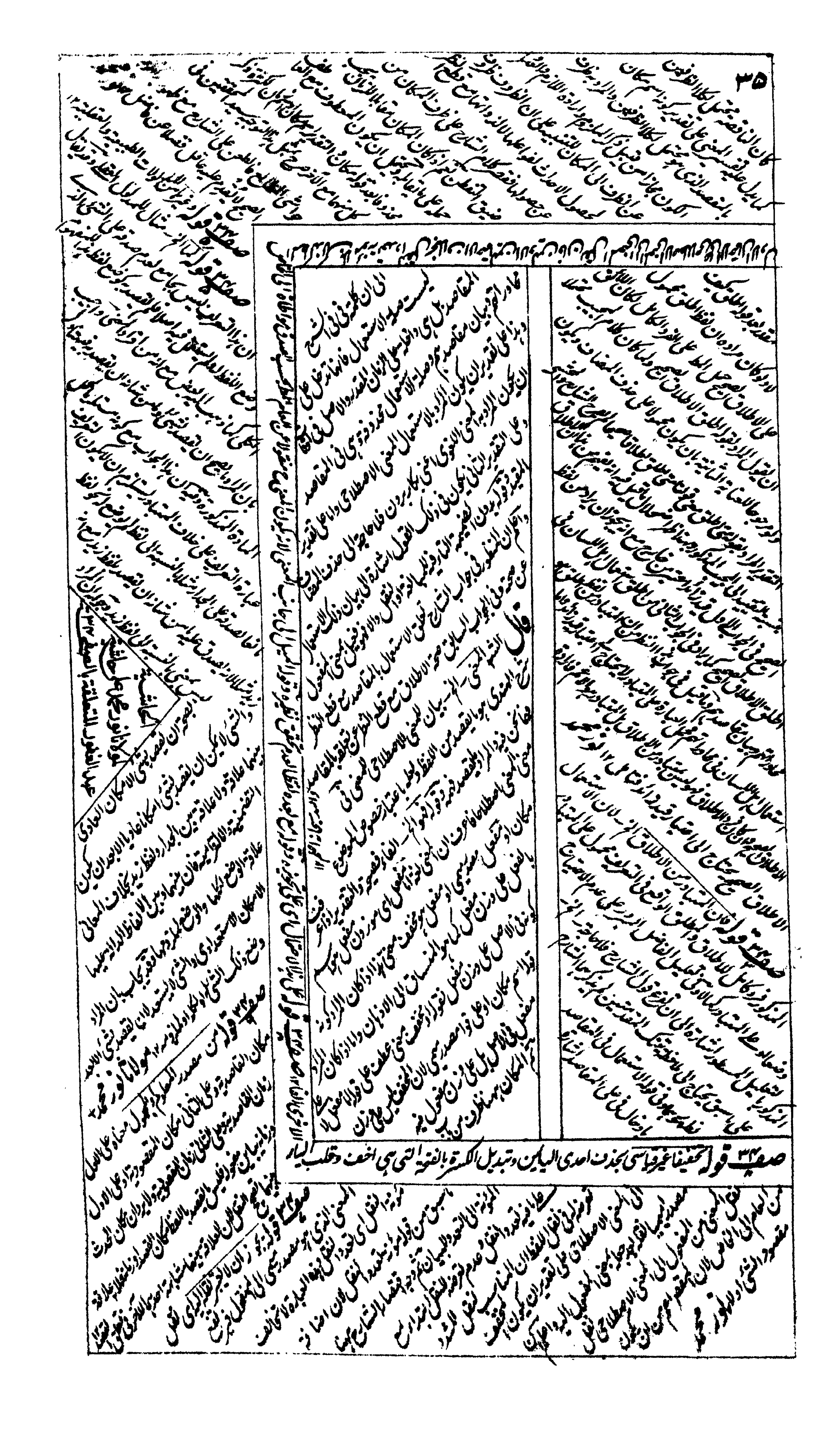
قوله لمعنى **قوله** والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه

الدليل وذلك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع **قوله** وبقيت حروف الهجاء

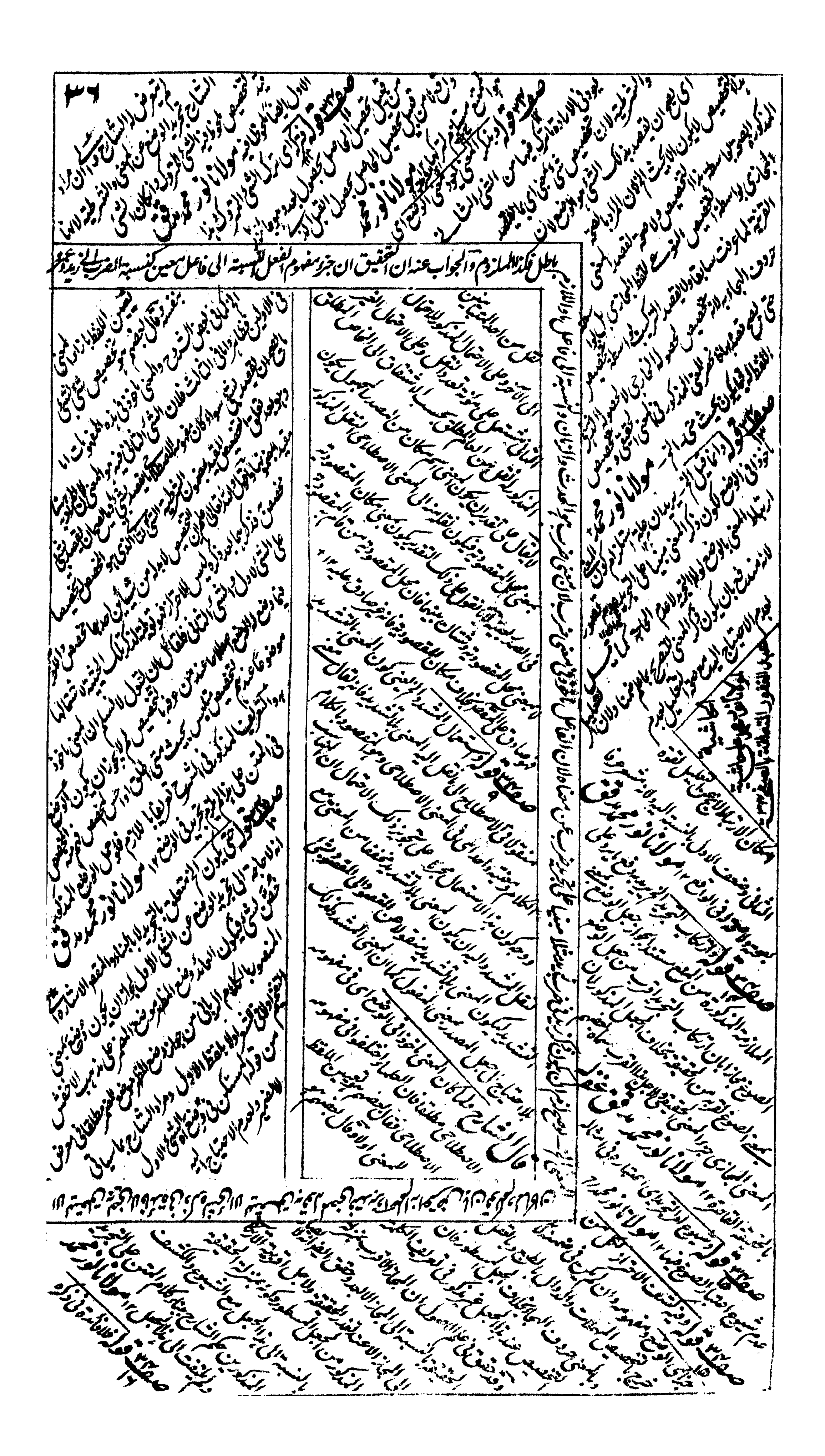
اي حروف تعد باساميها كالف با تا وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني

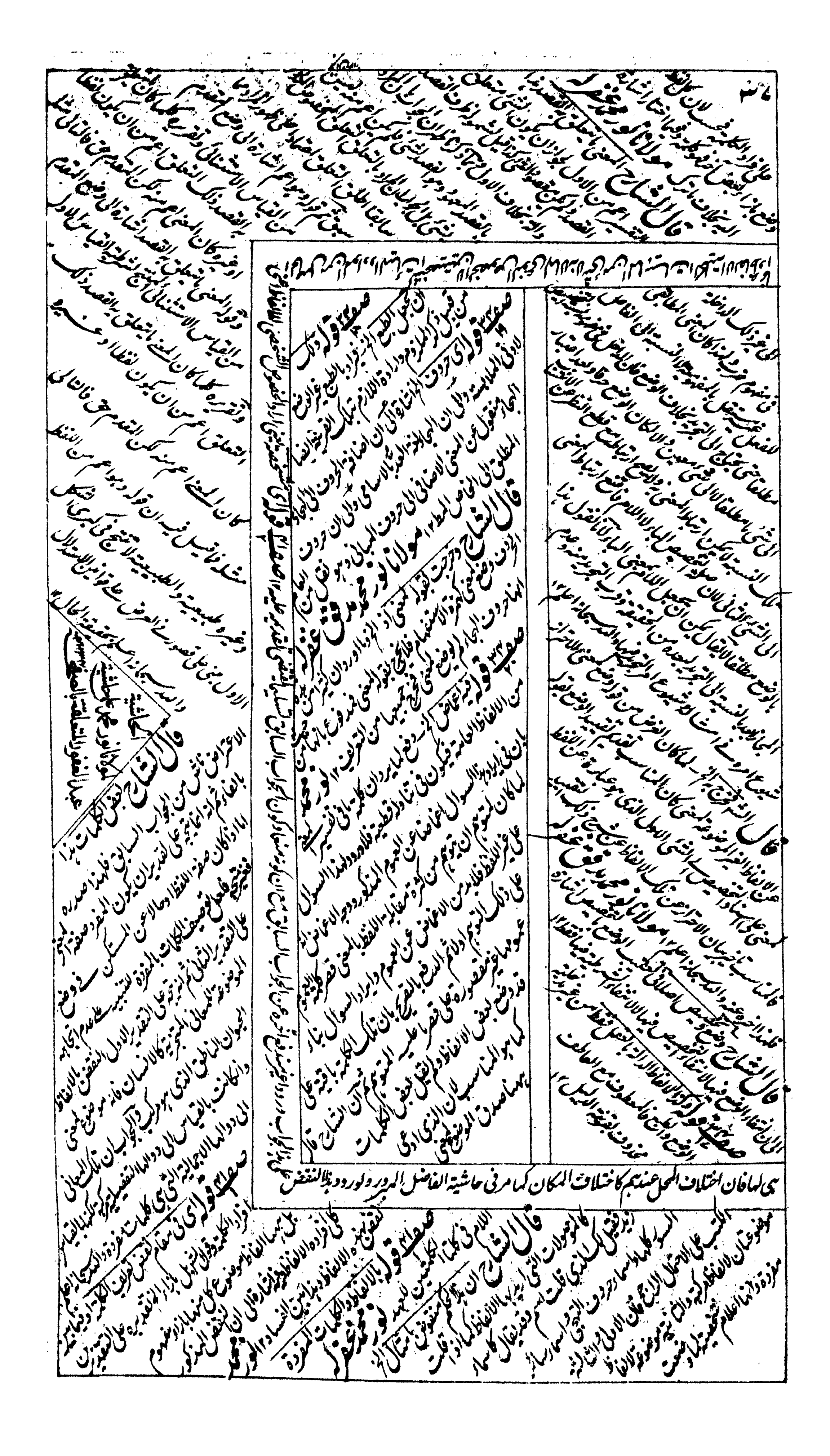
قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء معنى اخر فيه اغماض عن

عموم تفسير المعنى **قوله** وقد اجيب عن الاشكالين

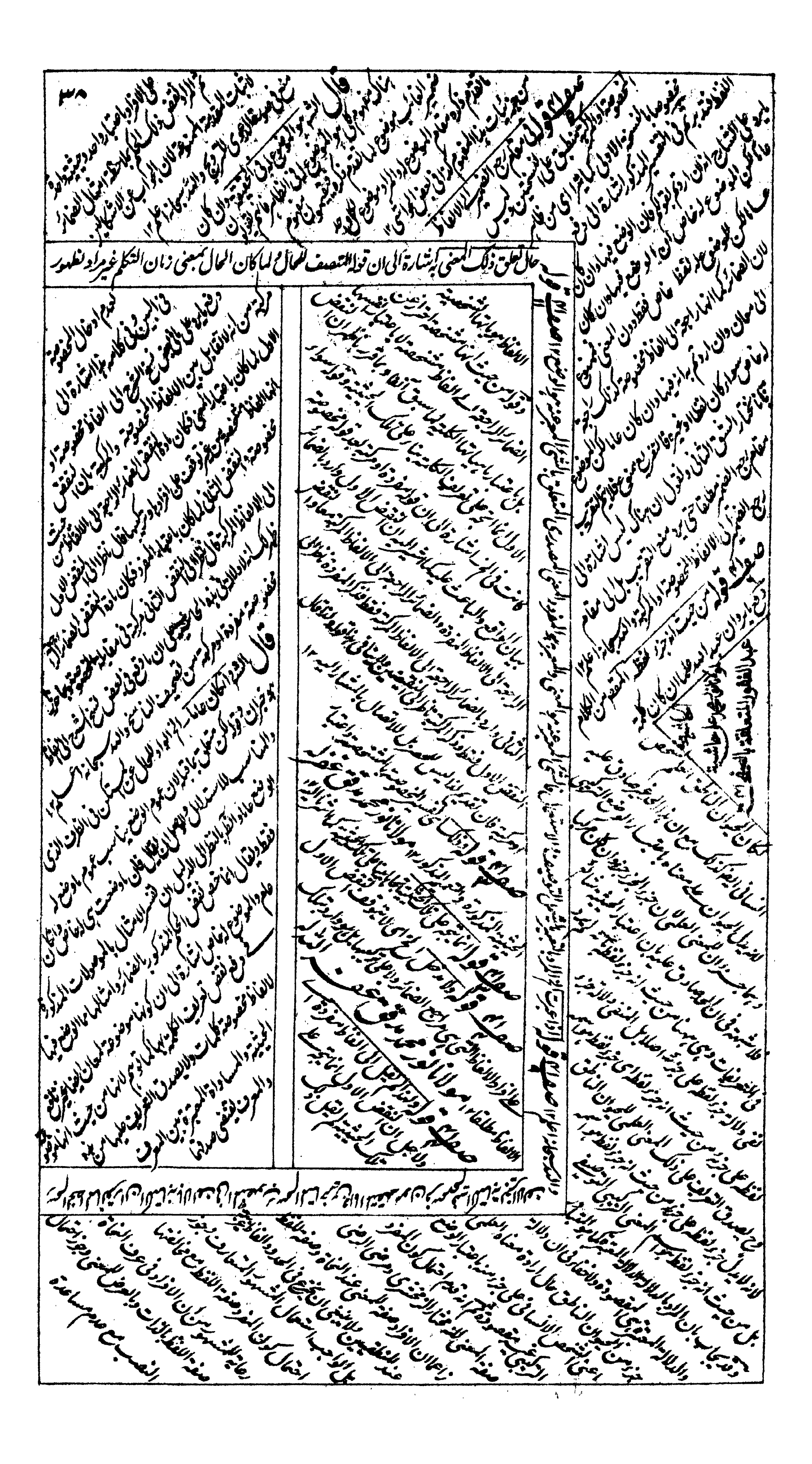


صـ٣٤ قوله تخفيفا غير قياسي بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء

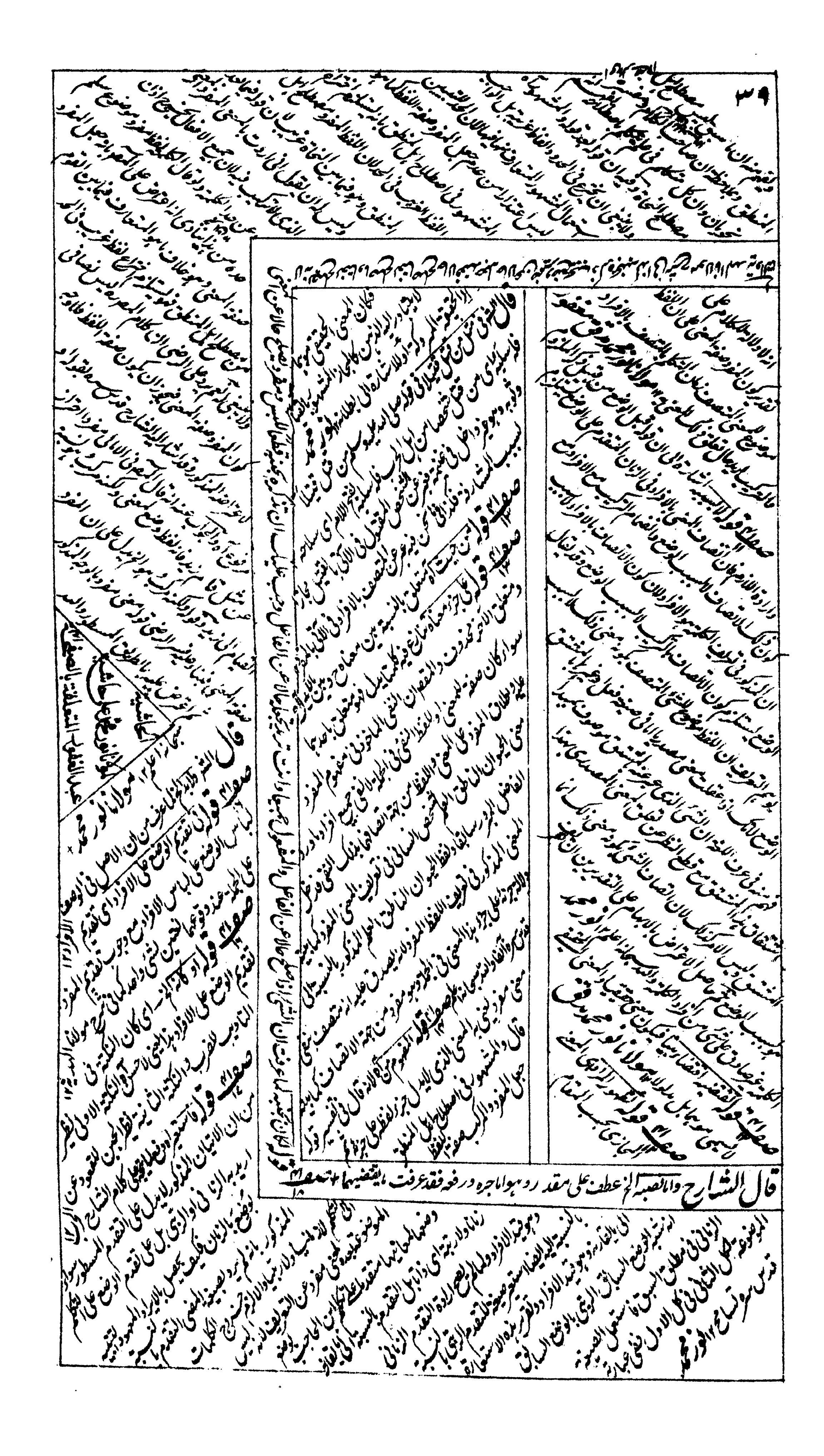




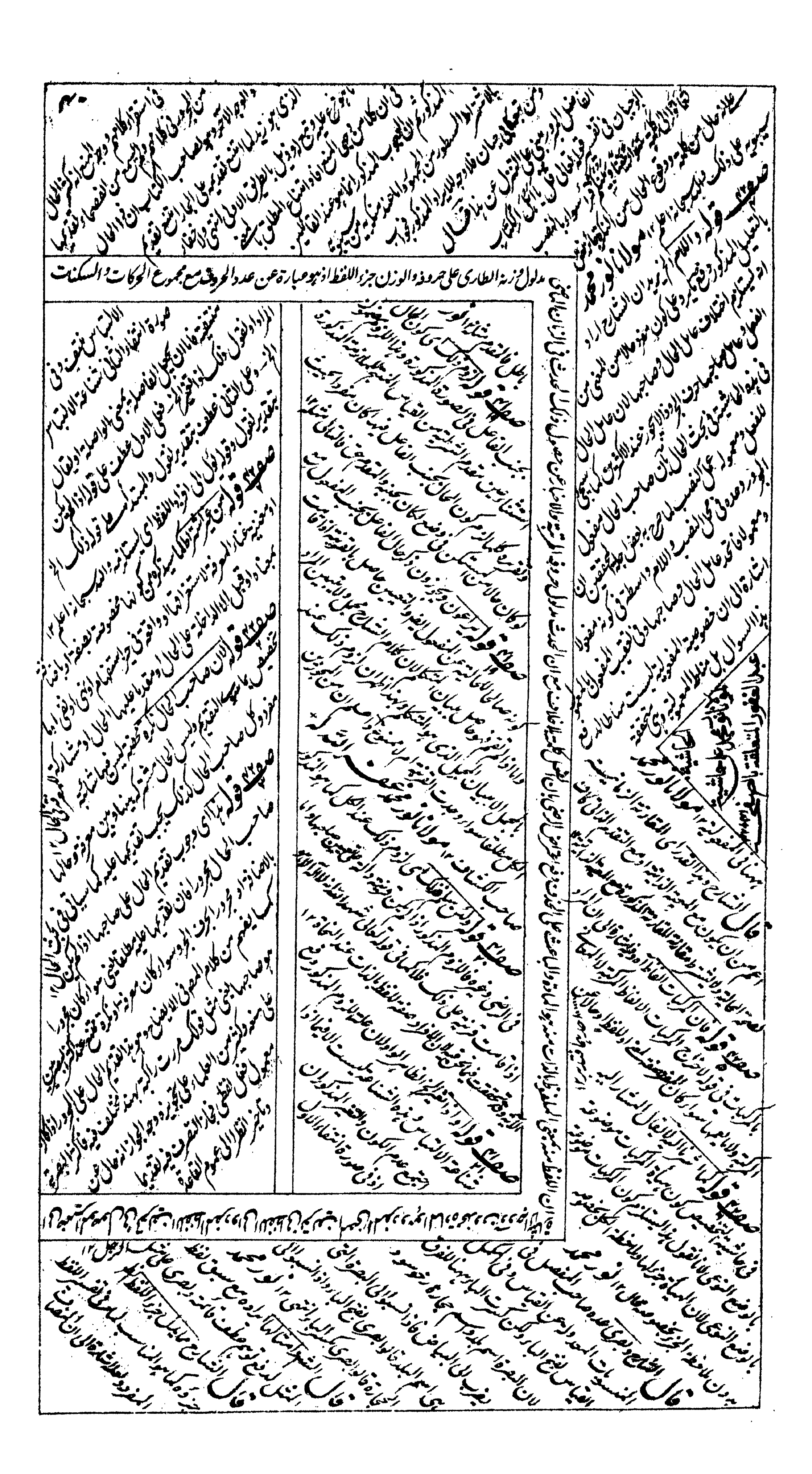
بى انما فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان كما مر فى حاشية الفاضل الهروى ولورود هذا النقض



حال التعلق ذلك المعنى اشارة الى ان قوله المتصف بالحال لما كان الحال بمعنى زمان التكلم غير مراد نظر



قال الشارح والنصب الخ عطف على مقدر هو اما جره ورفعه فقد عرفت ما يقتضيهما



مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات

بانه ليس ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة

قوله الى الفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولهذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة **قوله** فليس هناك اي في مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة **قوله** ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى **قوله** وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع اه وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما في صيغة فعل او غيرها فهم منه عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بيّنا الظهور المراد ههنا **قوله** كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد **قوله** ومعناه ما لا يدل جزؤه من حيث انه جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين وصفة المعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى **قوله** وكان النكتة فيه التنبيه وكان النكتة ايضا تقديم الوضع على الافراد وكانه لاحسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة وما يستلزمها وهو الوضع **قوله** حيث اتى به بصيغة الماضي فاستعير صيغة السبق لما ان السبق رتبي **قوله** فعلى انه حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان بجنبه كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة اللفظ بالذات واذا تغير المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه ولا خفاء

شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما حال من الله تأخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل ۱۲

في ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ **قوله** ومن المعنى الشارحين في نحو الحال عن النكرة

من غير اشتراط كما سنبين ذكره لا يقال لو كان حالا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال نكرة

لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر

البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح **قوله** فانه مفعول به للفعل واللام واسطة

في كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها **قوله** لاعراب المركبات فان المركبات الفاظ

موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه **قوله** فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل بصري ايضا فان

لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والفاء ويا النسبة

وعلامات التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا

من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة (الصيغة)

دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة

اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال والمطاوعة الى نون الانفعال **قوله** واعرب باعراب

واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه

لم يعتبر لكل من الجزئين حاله اللائق به فان الحرف الاخير في قائمة لم يستحق الاعراب بل

البناء والمستحق للاعراب هو قائم فجعل المجموع كلمة واحدة فاعرب باعرابها

ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع

بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء

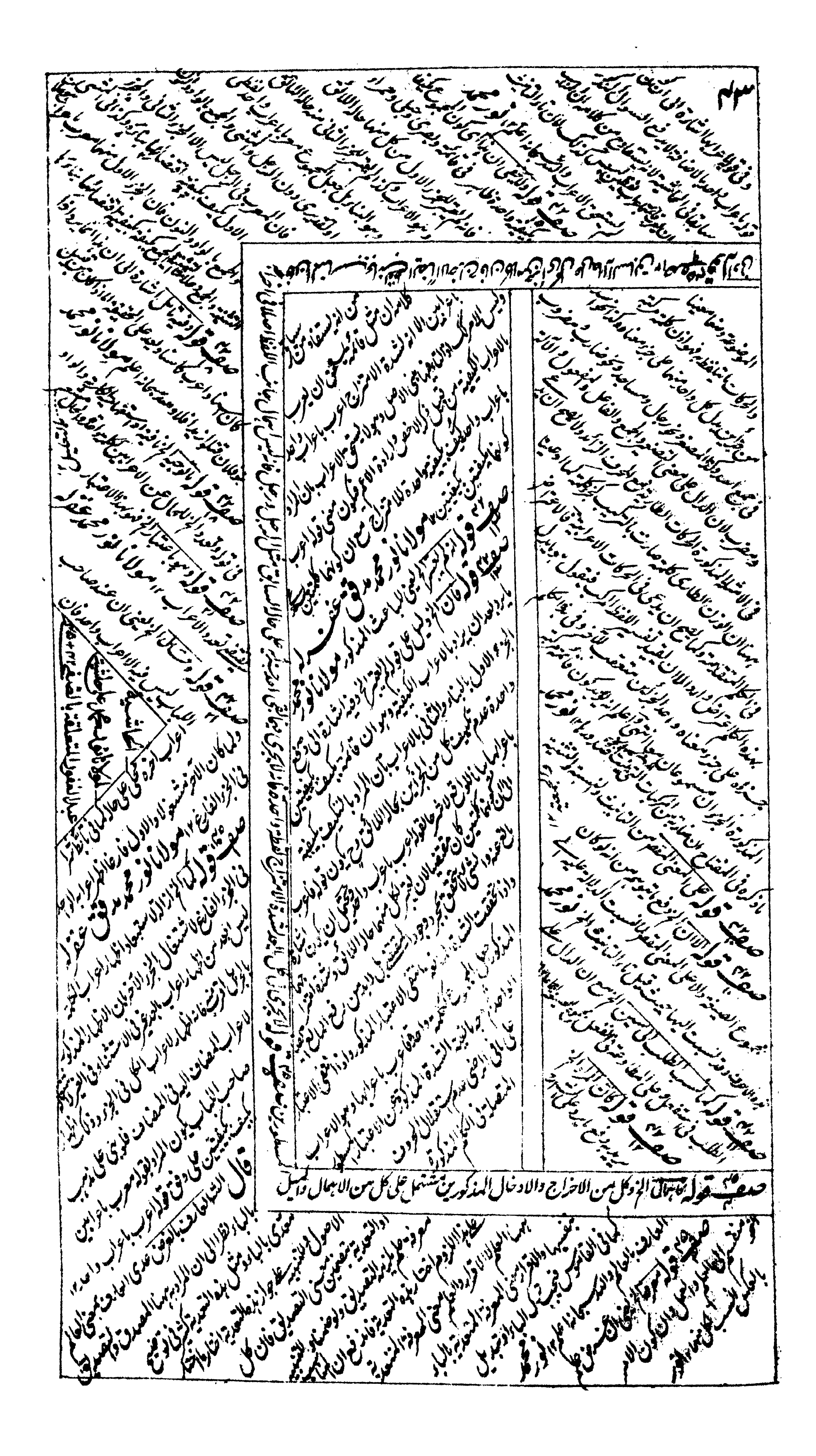
الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة

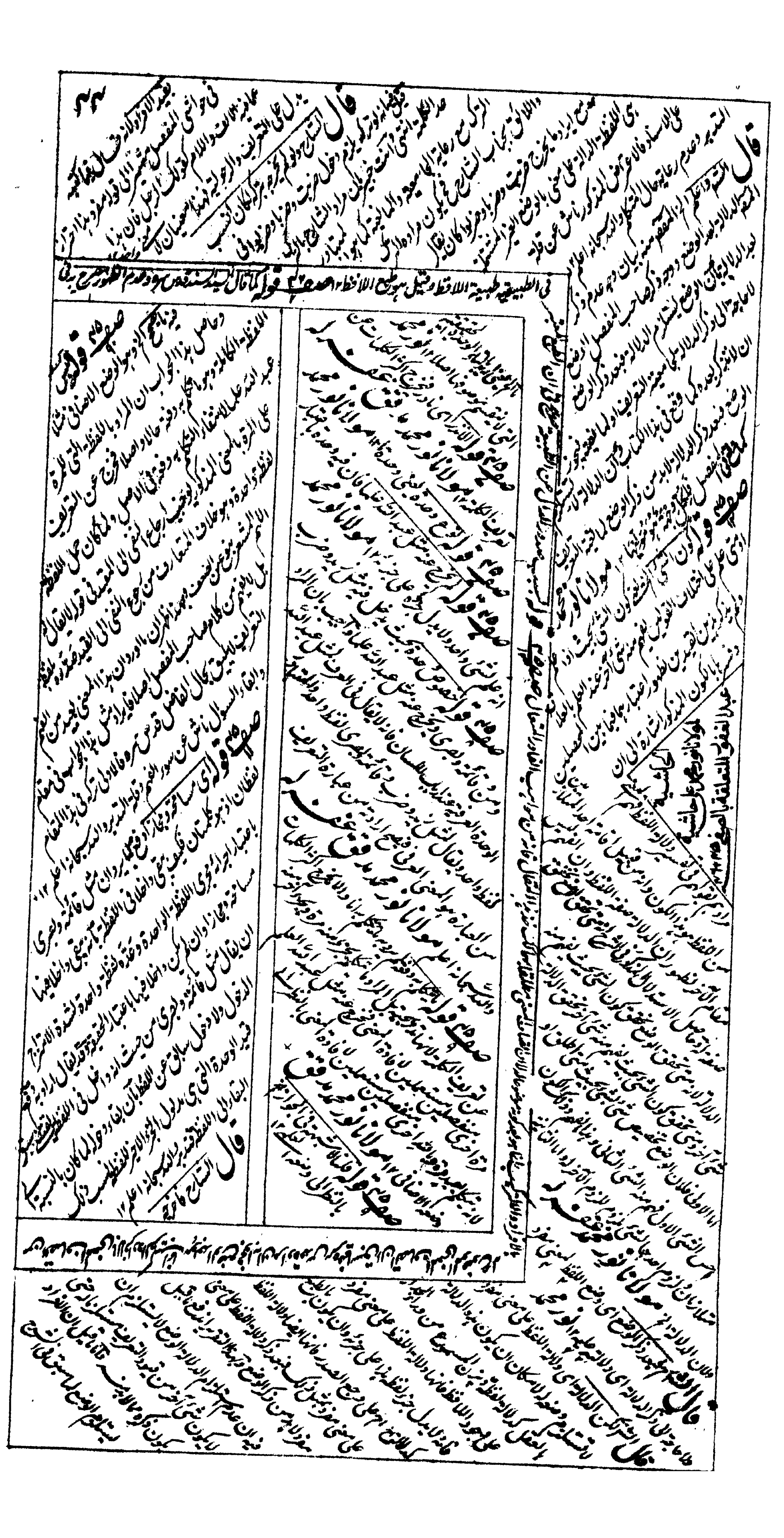
وفيه تامل **قوله** مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين

للكلمة الواحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد للمقتضي

في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال

التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال





صاحب اللباب ان اعراب آخره محكي كما في تابط شرا ولما كان الآخر مشغولا والاول

فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لعبد الله

على الا اعراب واحد **قوله** ولا يخفى الخ اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح

اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال

لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة **قوله**

فانه لا يقال لفظة واحدة هكذا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ

كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نحو زيد من الكلمات وان اريد مالفوع وحدة لم يخرج

عنه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظ عليه اذ قلت اللفظة للمرة والمفهوم

منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك

اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فيخرج عنها عبد الله علما لاشتماله على الكلمتين
اى عن اللفظة ١٢

يصح ان يتكلم بهما مرتين **قوله** وبقي مثل قائمة وبصري الى قوله داخلا اي مسامحة ومجازا **قوله** لان

الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهي ثلاثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت

بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حال لها وعقلية ان كانت بغير ذلك **قوله** كدلالة لفظ دير المسموع

من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته

اولم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ

قوله اى منقسمة الى هذه الاقسام السر في تثليث القسمة تباين احوال الاشياء

واختلافها مادة وصورة للكلام **قوله** منحصرة يفهم من السكوت في معرض

بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيمين

كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر

اعم من الحرف ۱۲ عبد

انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيمان **قوله**

اما من صفتها قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها ولانها اما ذات دلالة

يعني ان الكلام على حذف المضاف فكانه قال ان ادمن خبر ۱۲ عبد

ولا يخفى ان تقدير الشارح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقديره الحال

اوالدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم او

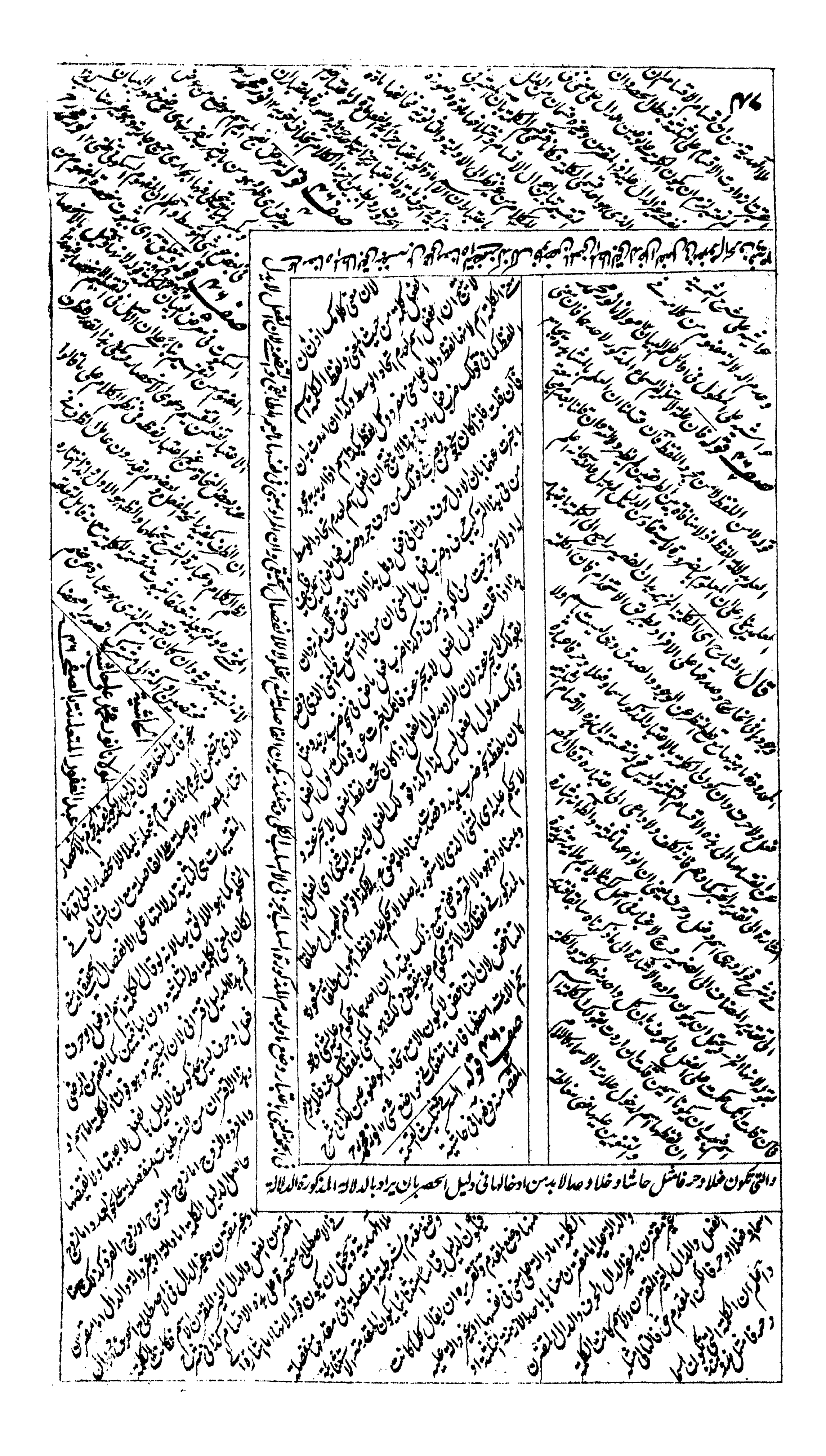
بل انه يكون القسمة للحال او الدلالة قصدا او للكلمة تبعا ۱۲ عبد

فعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة

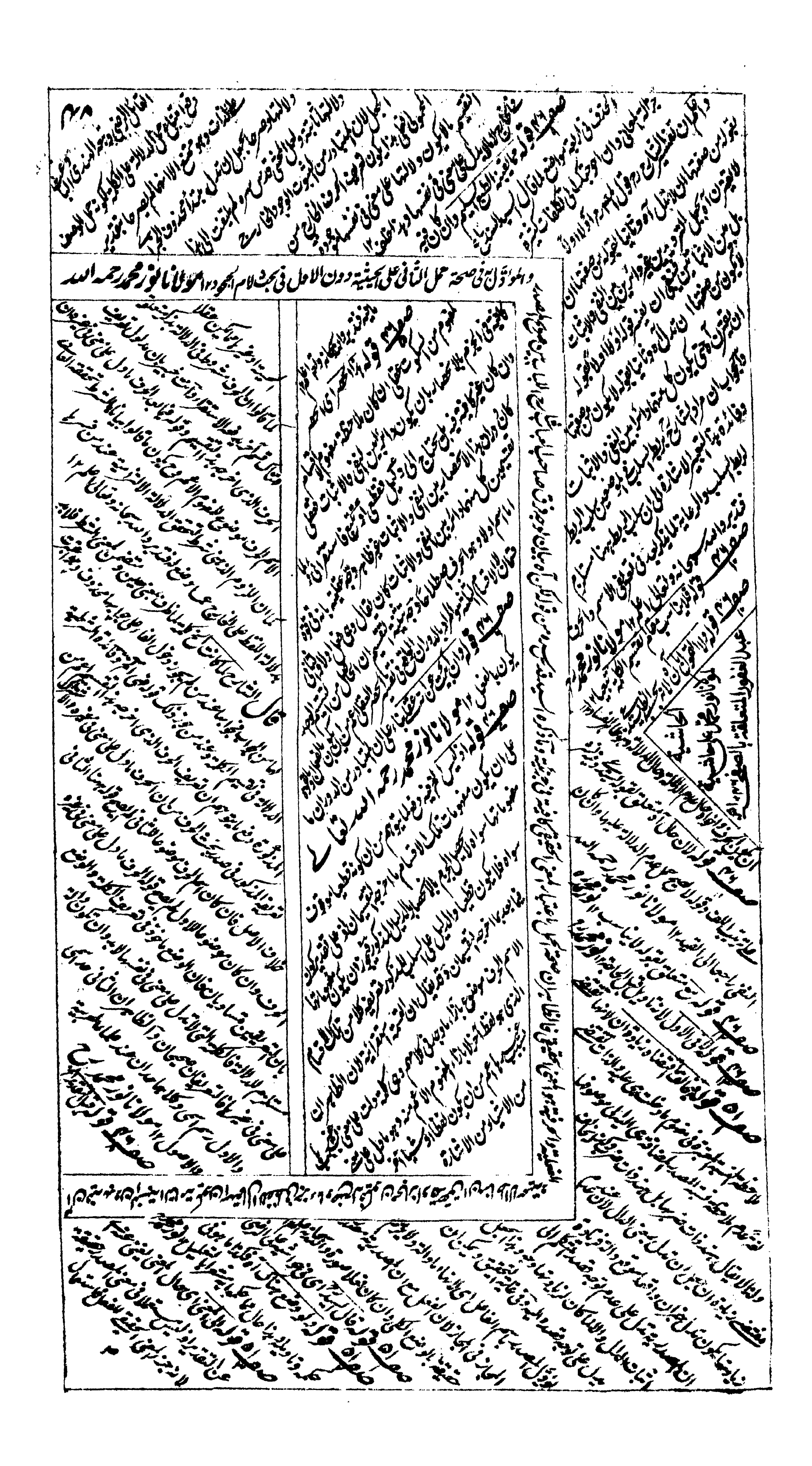
لا ينحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت

الى التقدير انما نشأت من الثاني فلا يليق التاويل فيه لا في الاول واما تقديره الذات

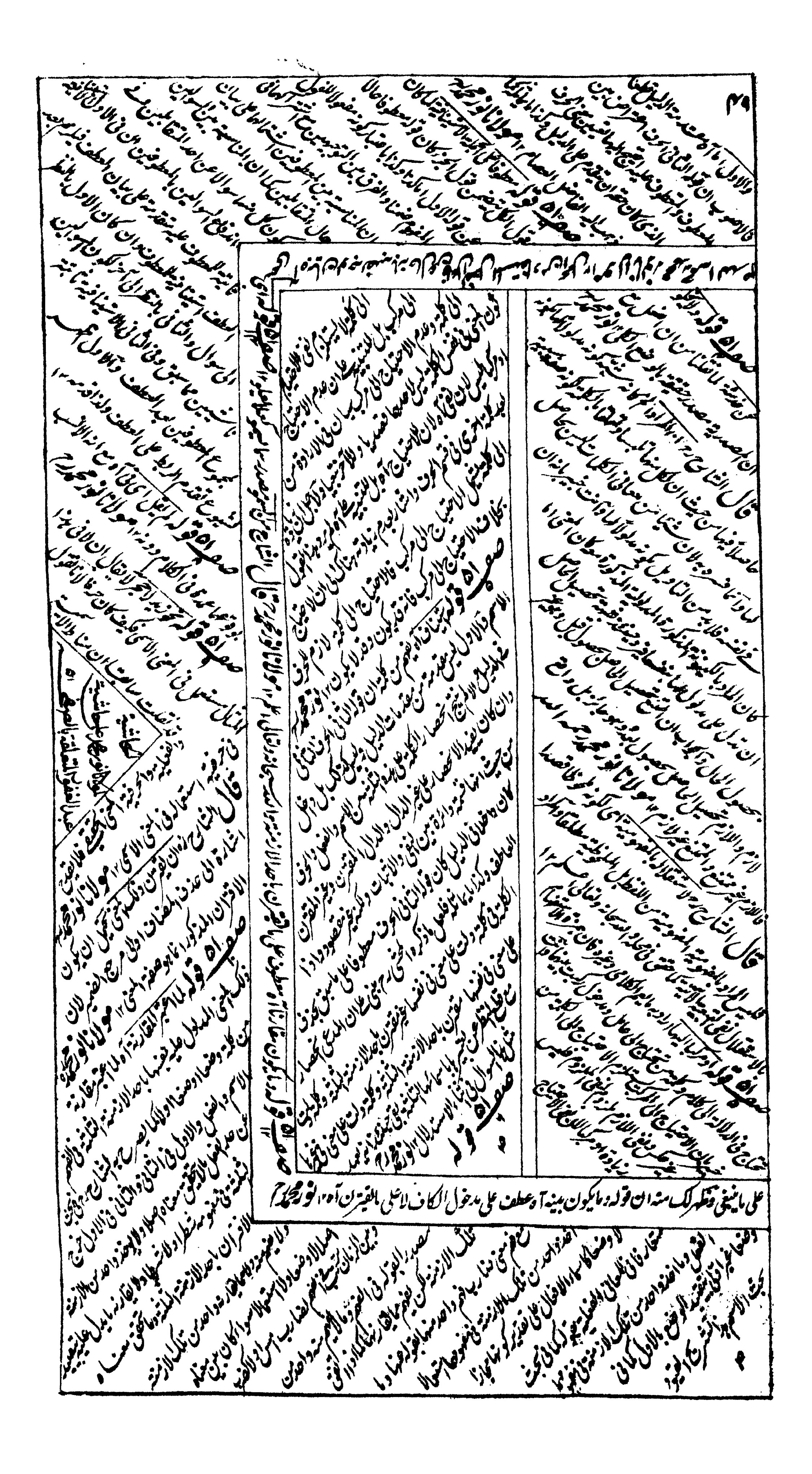
عطف على قوله واما تقدير الحال ۱۲ عبد



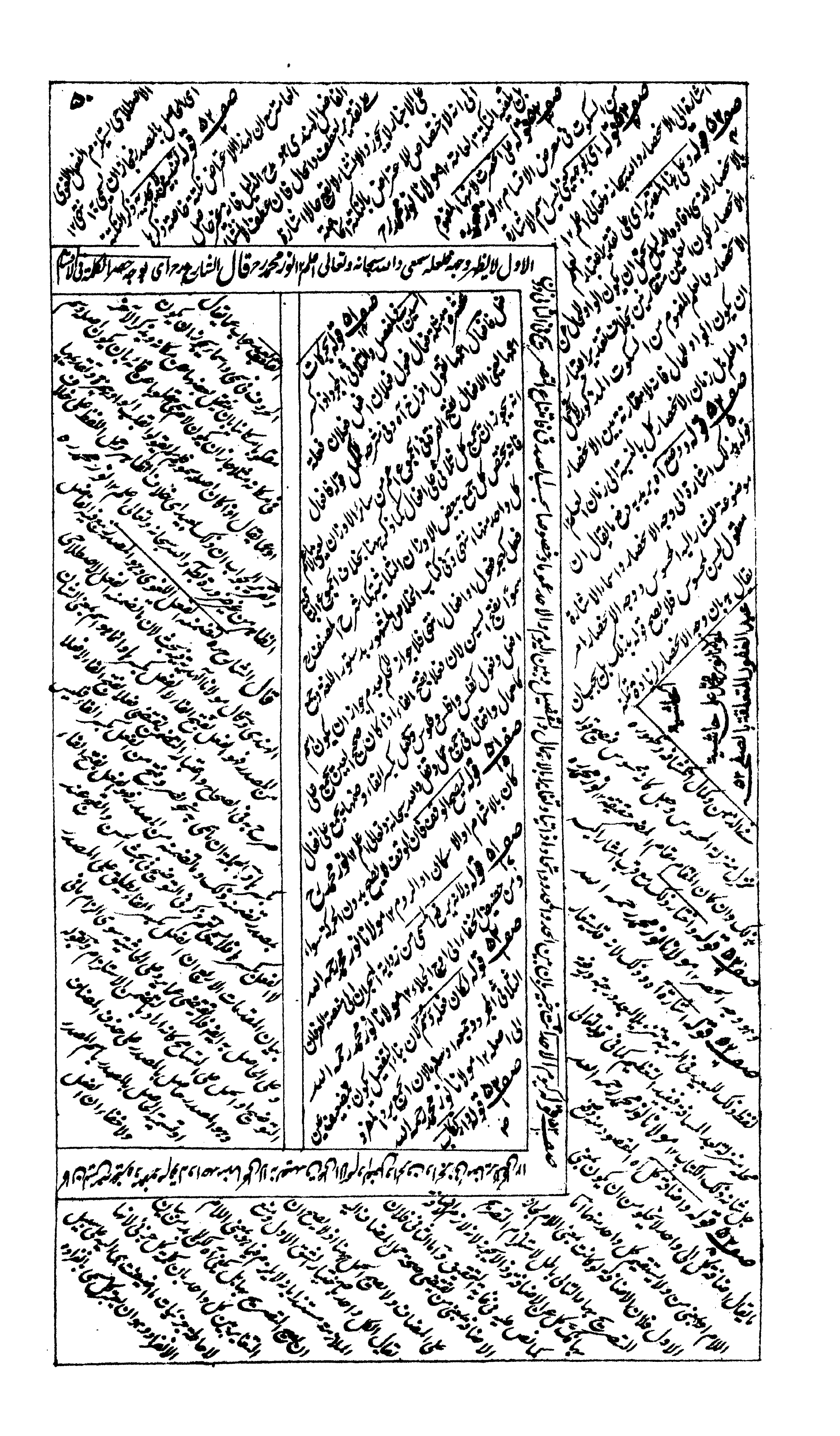
والتي تكون فعلا وحرفا فاسم مثل حاشا وخلا وعدا لا بد من ادخالها في دليل الحصر بان يراد بالدلالة المذكورة الدلالة



والمؤول به فی صحة حمل الثانی علی الحیثیة دون الاول فی بحث لام العهد ۱۲ لمولانا نور محمد رحمه الله



علی ما ینبغی وتظهر لک ثمرته ان قوله و ما یکون بینه آه عطف علی مدخول الکاف لا علی بالمقترن آه ۱۲ نور محمد رحمه



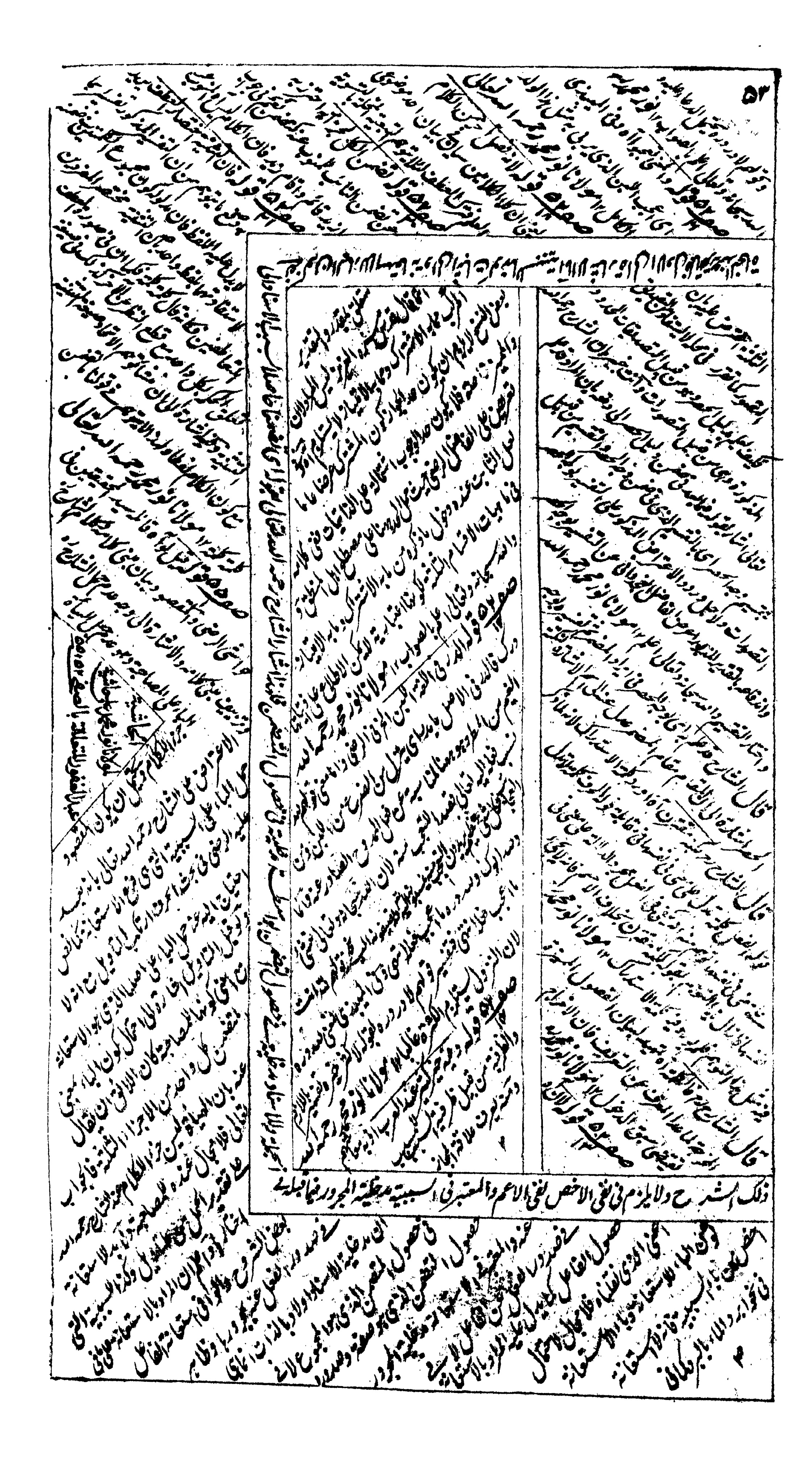
الاول لا يظهر وجه جعله مسمى والله سبحانه وتعالى اعلم ۱۲ انور محمد رح قال الشارح رح اي بوجه حصر الكلمة في الاسم

فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان تدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقرير في هذا المقام مبني على ما حكوا به من ان الفعل مع أن في تاويل المصدر ولو وضع هنا المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو عن خدشة **قوله** من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى مفرد او مركبا اليها **قال** الثاني الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية وذلك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل **قوله** لان الحرف في اللغة الطرف بهم حرف الوادي اي طرفه **قوله** اي جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل اي في جانب من الكلام لانه قد يقع جزء له نحو زيد لا حجر **قوله** ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب التحقق كضرب مصدرا او ما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمهما عن الكلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان **قوله** ماخوذا من السمو اي سمي اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو بحركة السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليها ثم أتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن **قوله** لاستعلائه على اخويه ولانه يقع المسند **قوله** وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل

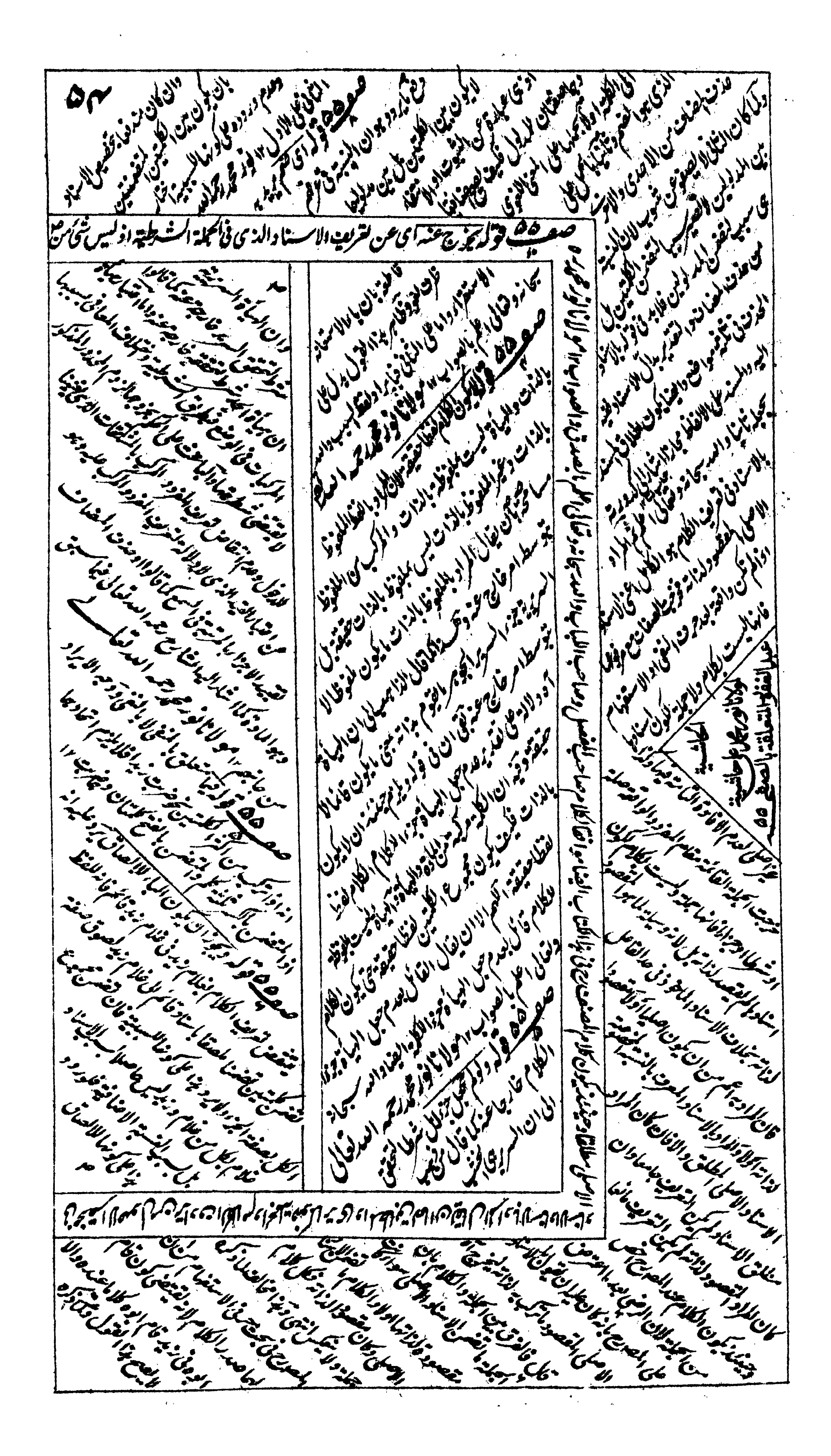
ولو كان مشتقا من الوسم لكان ما شتقة منه مثالا واويا كوسيم واوسام واواسم ووسم ووتسمت وتوسمت ١٢ عبد الحكيم

اشارة الى ان منشأ توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام فيها الا الكلية والجزئية والالتزام فى قولنا ما تضمن كلمة وكلمة

لكان فعلا وسما وجمعا اوساما وارتكاب القلب بعيد قوله لتضمنه الفعل اللغوي فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قال وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه من لا يهتدي الاشارة او للعطف على انحصرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قال بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه التعظيم لجودته قال حد كل واحد منها اضافة الحد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل الى واحد ايضا بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد قوله وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا الفن فان الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب مما به الاشتراك ومما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم قوله ولله دره المصنف الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن امه تربت به كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية قال الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام قوله في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل لجزئيه قوله اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة



ذلك الشرح ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم والمعتبر في السببية مدخلية المجرور فيما قبله



صفحه ٥٥ قوله يخرج عنه اى عن تعريف الاسناد الذى فى الكلمة الشرطية اذ ليس شى من

وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع

الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يؤول

بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبنى

على جعل الهيأة جزء الكلام ويلزم حينئذ ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة

ولو لم تجعل جزء الكما فى الشرح احتيج الى التاويل **قوله** فلا يلزم اتحادهما فيما اذا تركب

الكلام من كلمتين فقط **قوله** اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد يجوز ان يكون

الباء للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد **قوله** والاسناد نسبة احدى

الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين

قوله حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال

يخرج عنه الاسناد الذي فى الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء

على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم

وقال ولا يتاتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء

كما حققه السيد قدس سره لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عنه فى الشرطية بمفرد

الكلام فيهما ... **قوله** ولو جعل الرابط آه ان يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط لا الاخبار بوقوع الجزاء

والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك

ضرب المخاطب **قوله** بحيث يفيد المخاطب فائدة اي من شانه ان تقصد به افادة المخاطب

فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطيته ونسبته

الى القصور في باب الفائدة فيدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ويدخل ايضا

اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب **قوله** خرجت المهملات الصرفة فيما المركب من الكلمتين

والمهمل فلم يخرج **قوله** سواء كانت خبرية اي محكية بها عن الواقع **قوله** انشائية

اي غير محكية بها عن الواقع **قوله** في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك

المركبات مجملة فيكون التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد **قوله** اعني قائم لا اب او

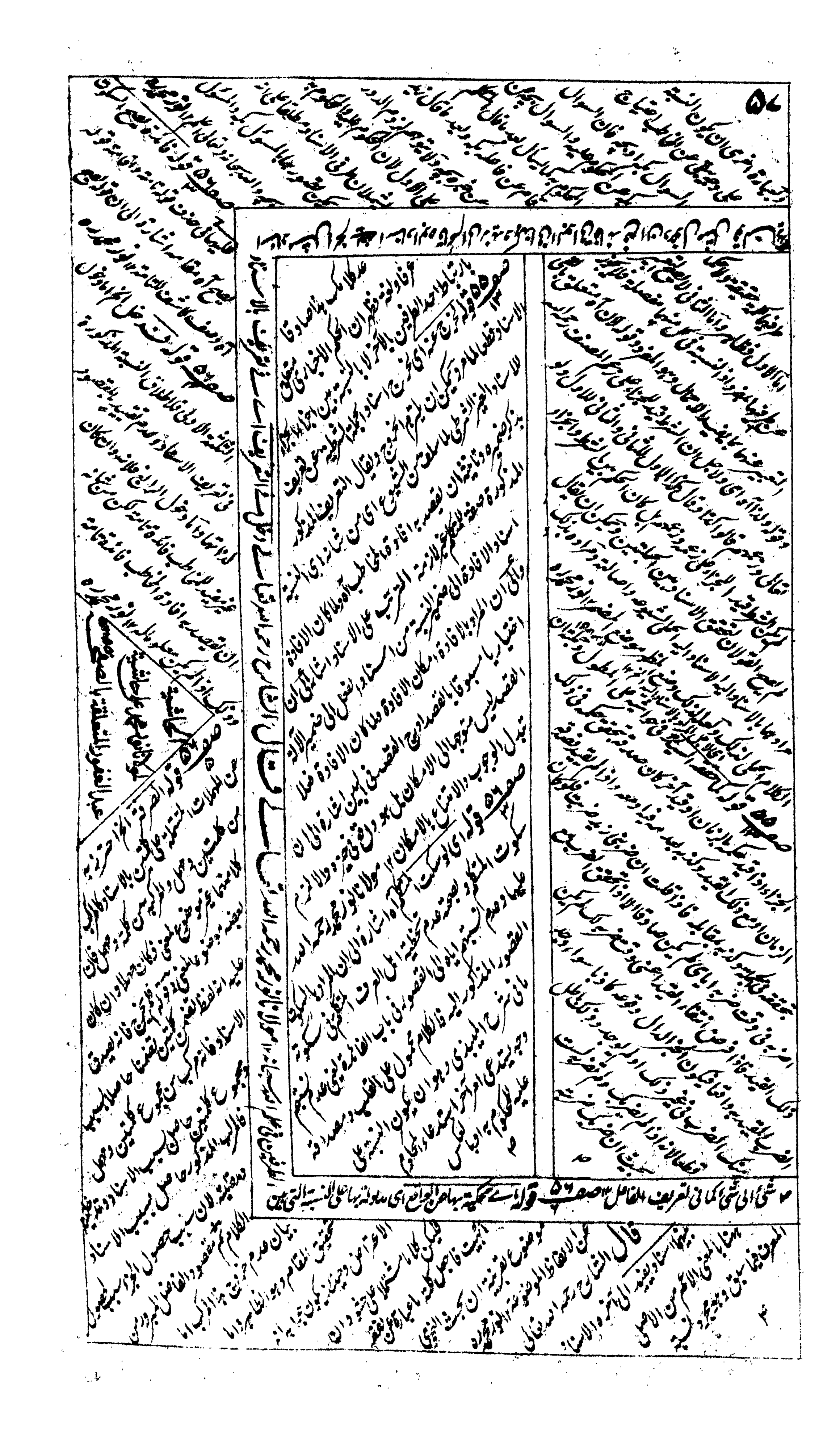
ذا **قوله** فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها

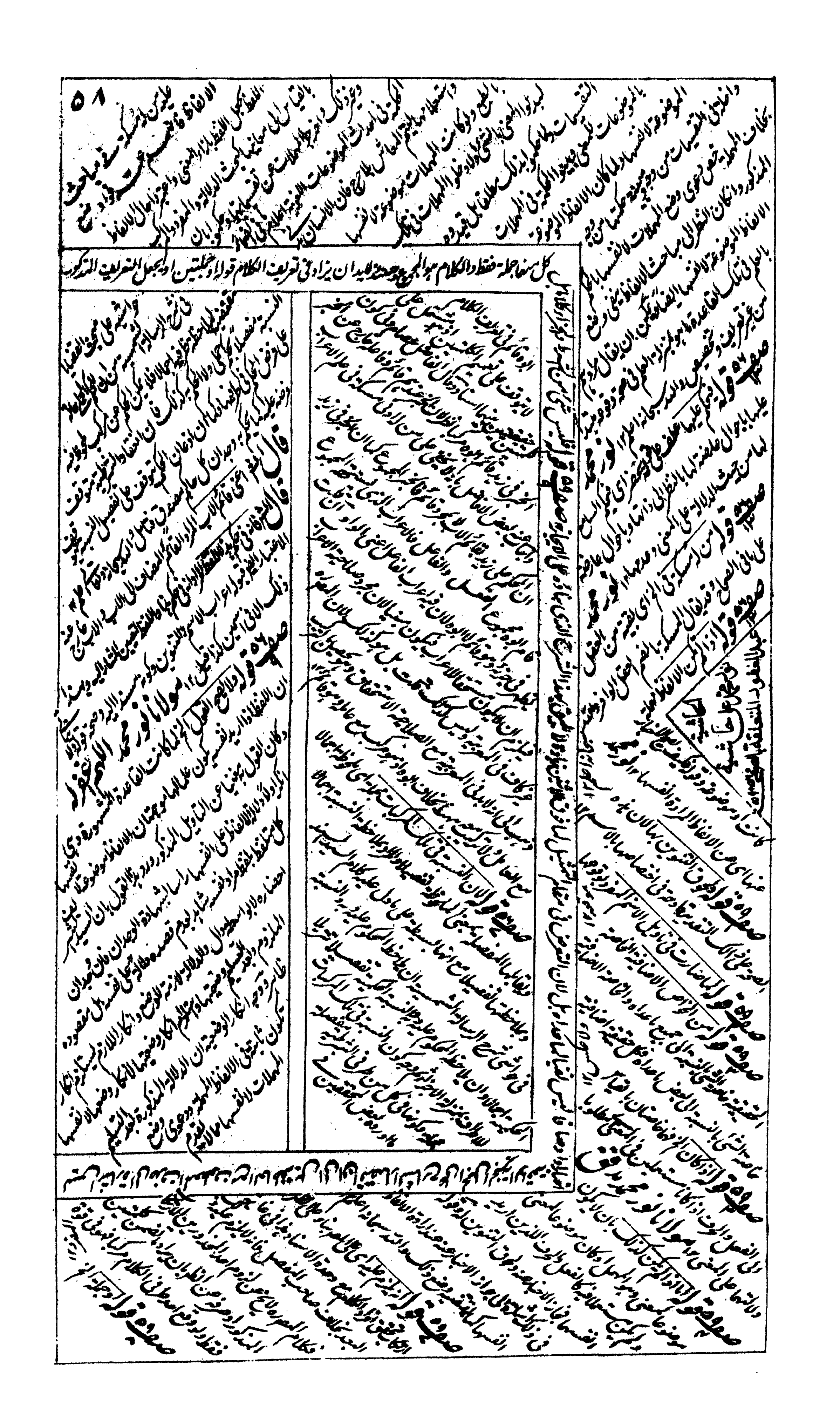
حتى لا يحتاج الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة

على انفسها بل هي تحضر بانفسها لا بدال في ذهن السامع فيحكم عليها او لئن سلمت

دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما

لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ آن قلت اذ المركز الالفاظ



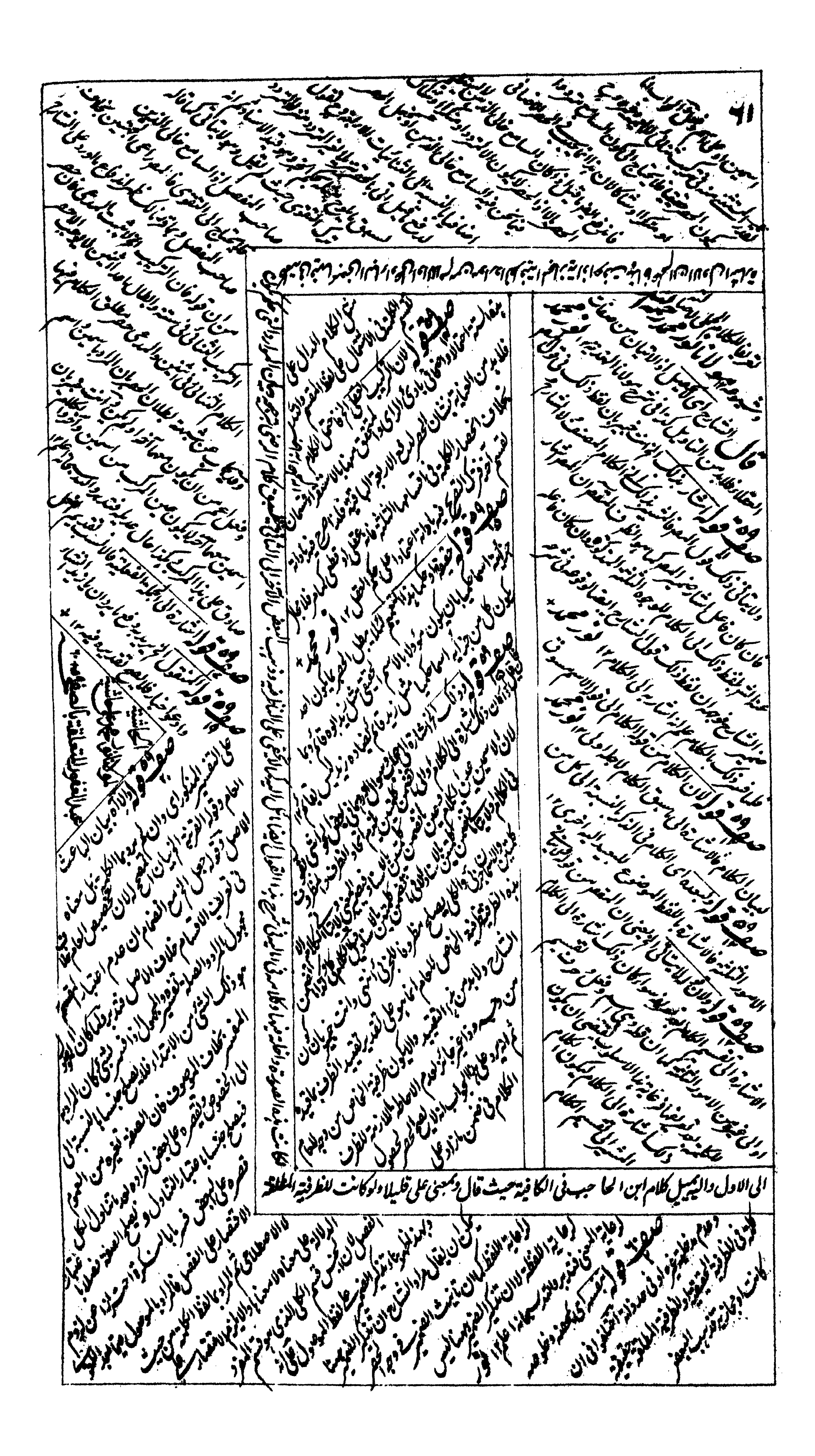


موضوعة لانفسها لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا أن الالفاظ المصادرت في تأويل الاسم المفرد قبلت احكام وخواصه اولان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعاً للمعنى ومستعملاً فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية لاقدام في ذلك مثلا الفول من حرف جر وضرب فعل ماض و جسق مهمل **قوله** اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب **قوله** اخبارا او اوصافا او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع **قوله** بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليهما لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته **قوله** لك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى التعريف او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام ولبعده ولان قوله لا يتاتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى الستة **قوله** الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم **قوله** او في ضمن اسم آه انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل **قوله** ستقد يا دعو المنقول الى الانشاء قبل التقديم او بعده **قوله** اي كلمة والا دخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة **قوله**

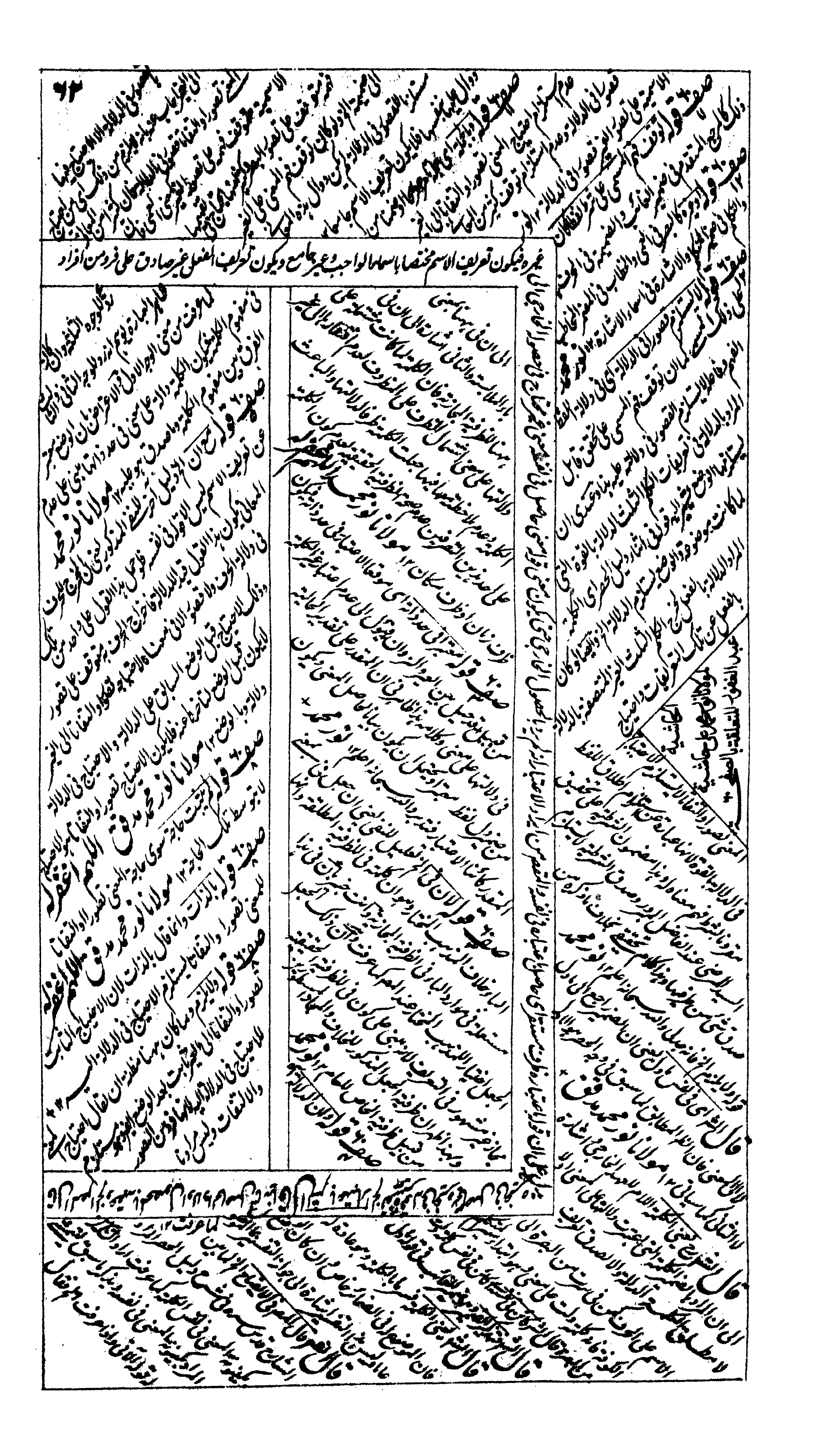
نفسها او مع غيرها حكماً كذا ١٢ عبد الحكيم

كائناً في نفسه جعل صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعل
ظرفاً لغواً لدل او حالاً من ضميره حتى يكون نصاً على الاول مادل بنفسه او
في حد ذاته وعلى الثاني مادل حال كونه معتبراً في حد ذاته لان في جعل في بمعنى
الباء خلاف المذهب المختار ومجازاً غير مشهور في التعريف وان الدلالة
الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع
ان صحت تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور لا في معناه
لاحتياجه تصوراً او التفاتاً الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة
وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيراً
من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيراً منها يحتاج في تفهيمها الى
ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم
والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظاً كان
او غيره لا يستلزم قصوراً في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القابل او الفاعل

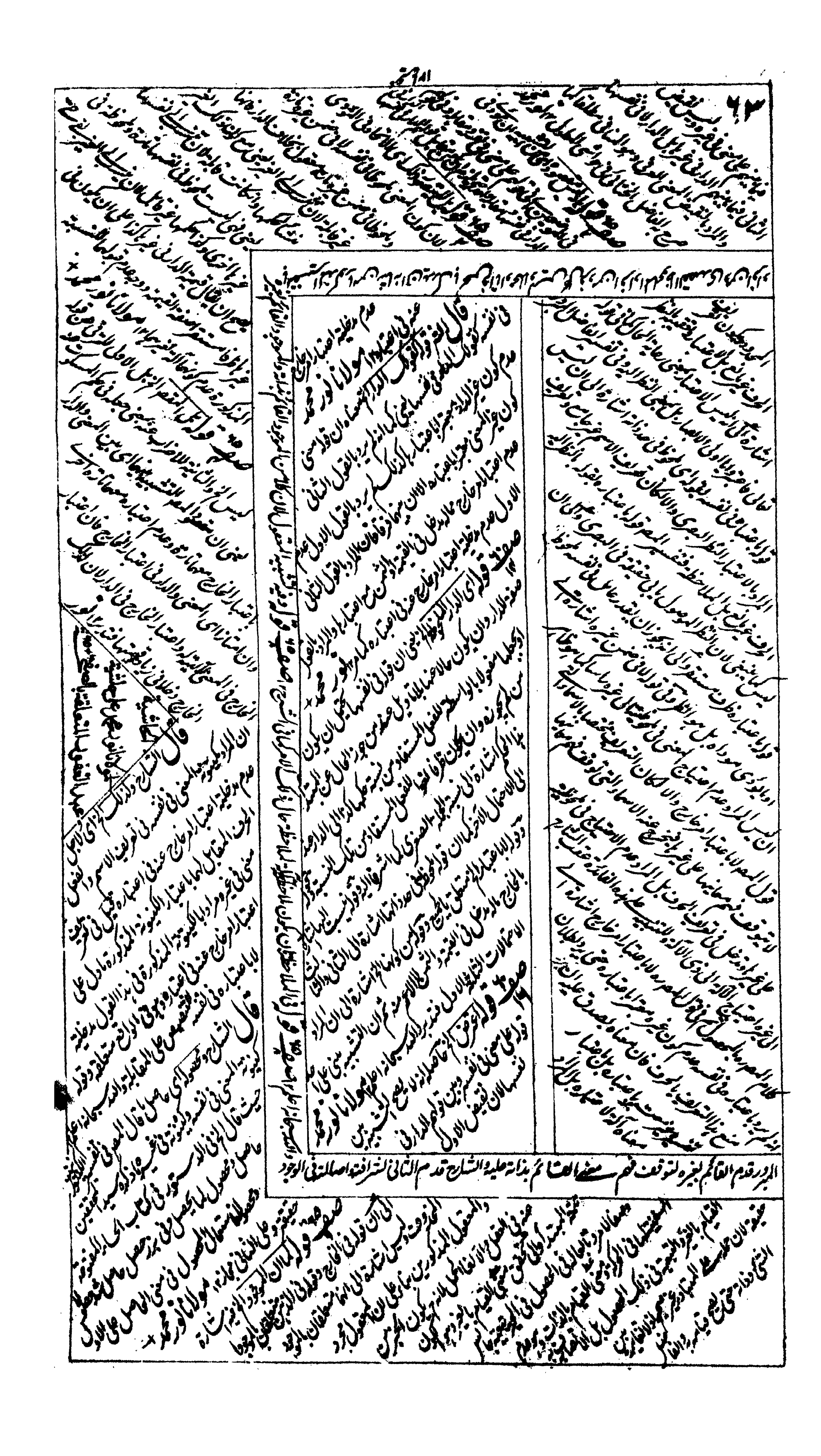
قوله مادل على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظاً في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في
مقابله **قوله** كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد
ذاتها او ينسب اليها حكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد
او قريبة من بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف
على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة

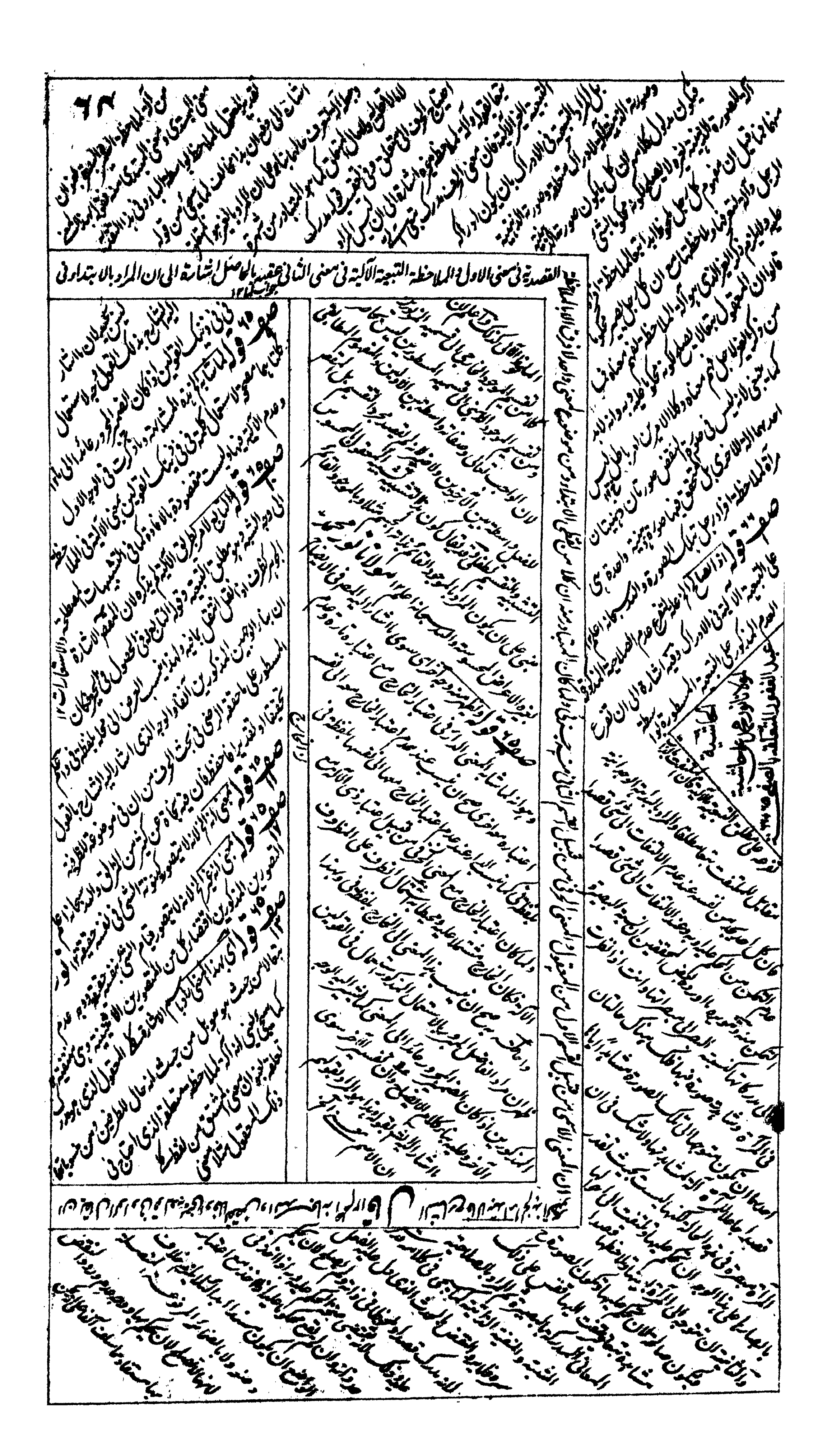


الى الاول واليه يميل كلام ابن الحاجب في الكافية حيث قال ومعنى على قليلا ولو كانت للظرفية المطلقة



غيره فيكون تعريف الاسم مختصا باسماء الواجب وغير جامع ويكون تعريف الفعل غير صادق على فرد من افراد





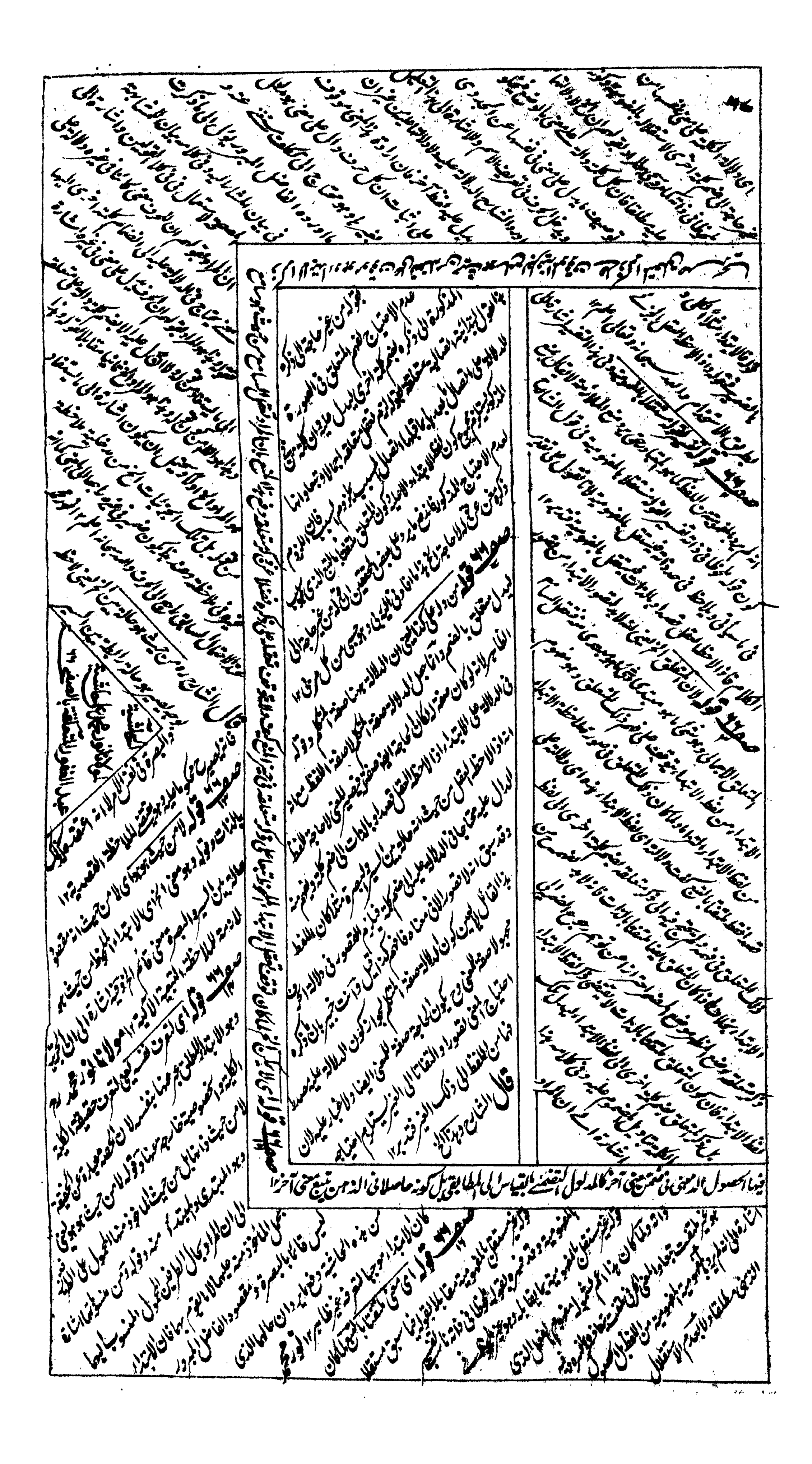
القصدية في معنى الاول والملاحظة التبعية الآلية في معنى الثاني تحقيقه بالحاصل اشارة الى ان المراد بالابتداء في

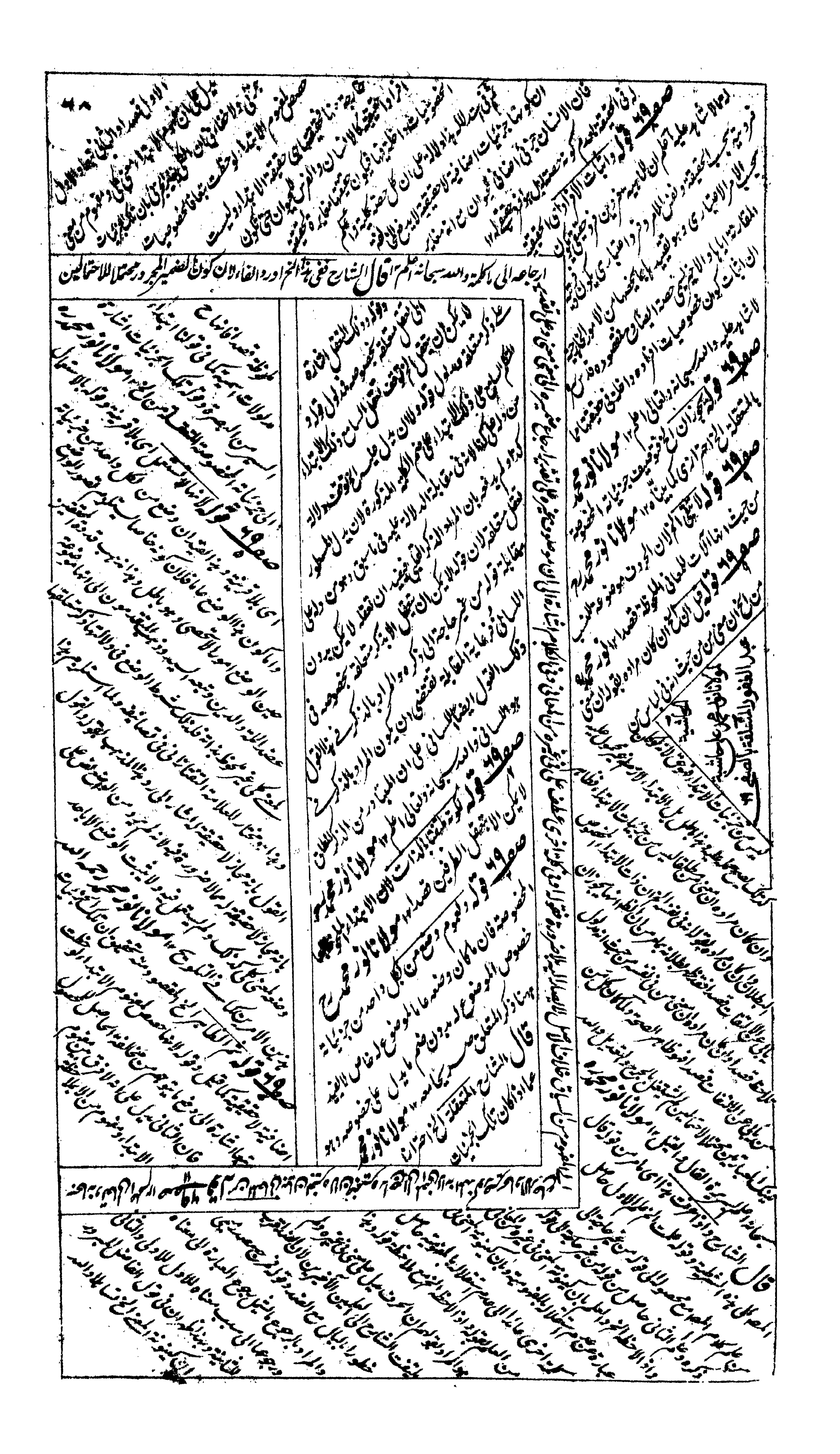
الوجه وتفصيله لا يليق بهذا المقام ١٢

الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان مؤثرا في الموضعين واحد بل لا يتصور
ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار
فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير يعني مع كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها بل
المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان
امتاز ا **قوله** كما ان في الخارج موجودا آه اي كما ان الموجود الخارجي
قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر
في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه
آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم
بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله
بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى
انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم
بغيره **قوله** والتملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق

صالا يصلح لكونه محكوما عليه وبه وانه لابد من ذكر الغير لاجل فهم معناه كالاعرض باطلان منشأه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة

قوله فلا يصلح لشيء منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بداهة **قوله** ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية **قوله** من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه **قوله** فلا حاجة في الدلالة عليه الى ذكره على كذا **قوله** وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم آه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا نقل انتقل بما فيه فلهذا قيل ان للمعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر **قوله** من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة **قوله** وجعل آلة لتعرف حالهما اي لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن منسوباتهما **قوله** كان معنى غير مستقل بالمفهومية اي معنى ملتفتا بالتبع **قوله** لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه اي لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة





بخصوصهما لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما او ذلك التعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات والعموم وضع من فان ماكان وضعه عاما لا يفيد
الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير
الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في
الحرف بمنزلة الضمائم **قوله** ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها
لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة
فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها حصص لمفهوم
الابتداء لوحظت تبعا واثبات الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان
تلاحظ قصدا لكن لا تبقى ح معنى حرفيا فقيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء
بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يابى عن الالتفات اليه قصدا **قوله** واذا
عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى
عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** ظاهرة في المعنى الاخير اي كون المعنى
ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور و
حملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه **قوله** وهو ارجاع الضمير
الى المعنى اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة
هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ **قوله** لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف

او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل

اى لا تستعمل الا ظروفا ح عبد

يقتضي صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في

استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعرضه سواء كان ذلك

العارض جزء المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف

المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني

قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بان

يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية

من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا

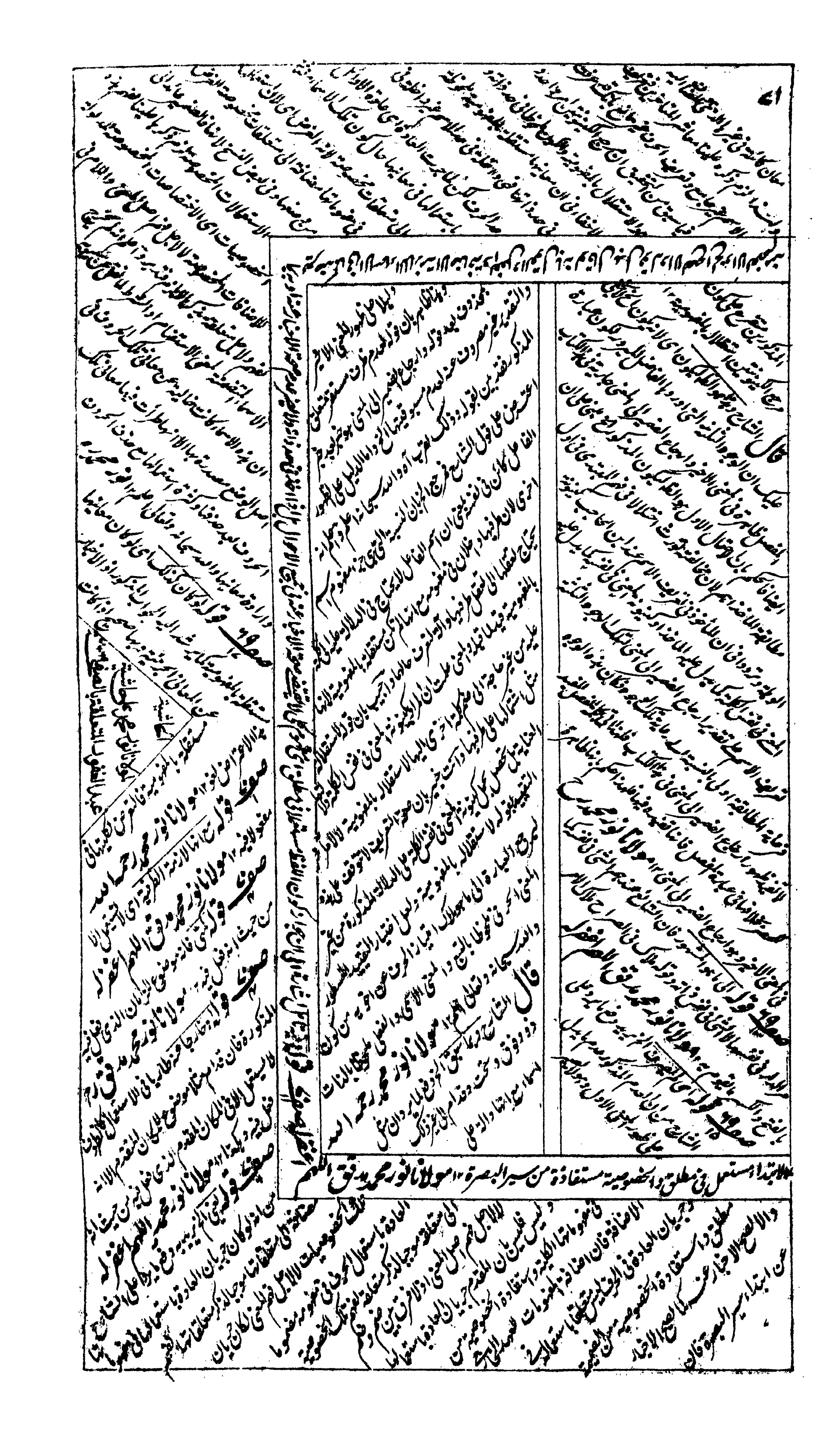
في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة و

الا لصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة

وفيه تامل **قوله** باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى

ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه

بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان



ويلا على المجهور اللغى الا الخ

بحذوف بعد و تلك وهو الكلام بان قوله العدم ظرف مستقر متعلق

والتقدير غير مصروف عنه العدم مسبوقيتها الخ واما الدليل على الظهور

المذكور فقد تبين بقوله وذلك لم تيه آه والله سبحانه اعلم

اعترض على قول الشارح فخرج المنبان النسبة التي هي مفهوم

الفاعل كما في نفسه يعني ان اسم الفاعل لا يحتاج في الدلالة

احرى لان طرفيها ظاهران في مفهوم مع انها مستقلة بالمفهومية

يحتاج لتعقلها الى تعقل طرفيها وانه مستقل بالمفهومية

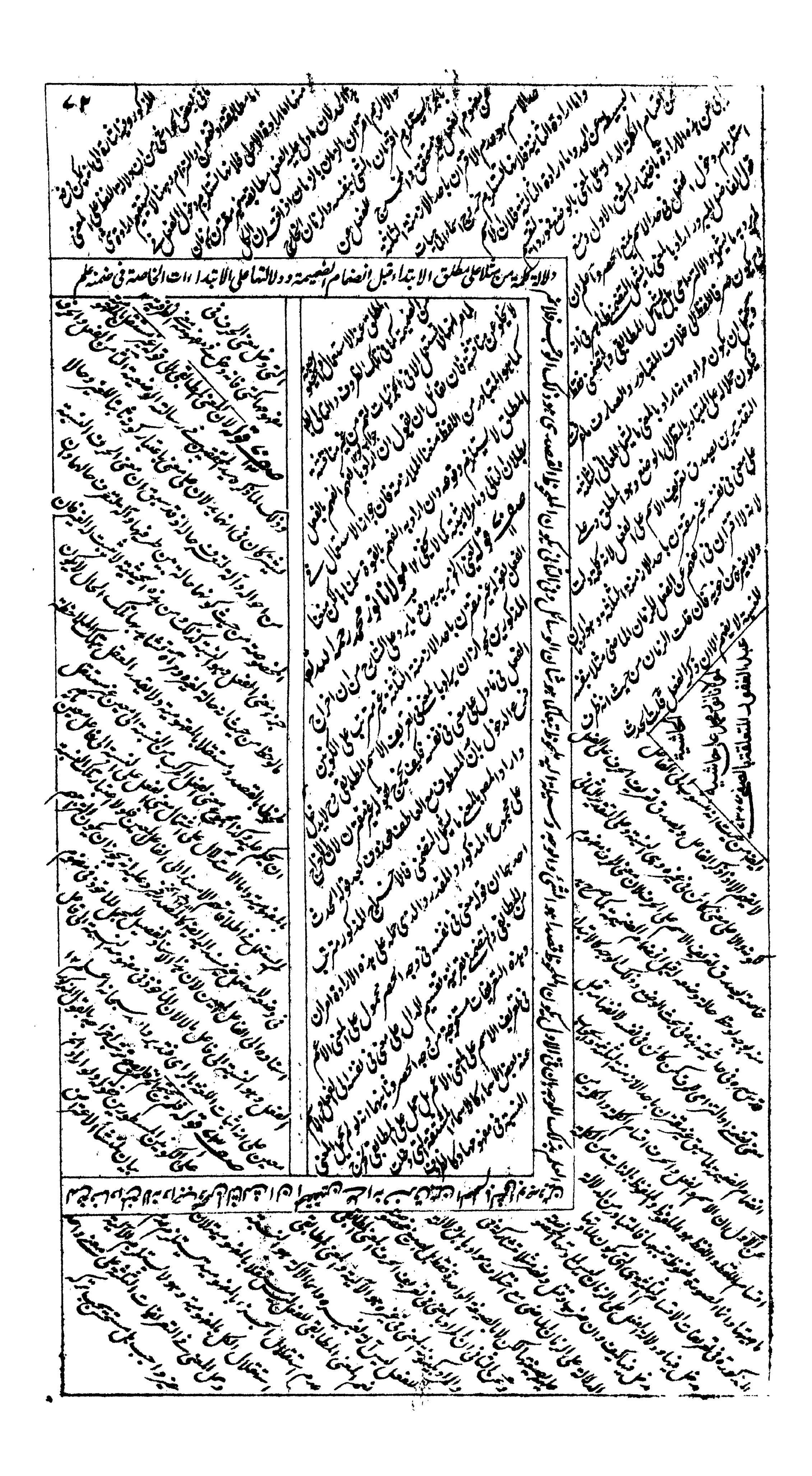
بالمفهومية فيها لقيد و المعنى علمت ان المراد

التعقيب بقوله لا استقلاله بالمفهومية

والله سبحانه وتعالى اعلم

قال الشارح

لا ابتداء يستعمل في مطلق ... والخصوصية مستفادة من سير البصرة ١٢ مولانا نور محمد مدقق اللهم



ودلالة كلمة من مثلا على مطلق الابتداء قبل انضمام الضميمة وودلالتها على الابتداءات الخاصة في ضمنه علم

المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان
يخرج بقوله غير مقترن **قال** باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا انت فيه
وزمانا قبله وبعده وشهرته امرها كفت مؤنة التفسير **قوله** فهو صفة بعد صفة للمعنى
او حال عنه وهو بعيد **قوله** والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى

لانه يكون قيد الدلالة فتقييد الدلالة بعدم الاقتران او الاقتران ركيك ١٢ عبد

المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق
سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضافي فدخل فيه يزيد ويشكر
علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنهما

لان الاقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل

بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان
معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد
الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي
او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان
معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول
وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير
مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان
عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك
الافعال ليس الا ما نقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد
بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما

موضوعين من وجه آخر ... **قوله** لان معانيها آه يعني ان الافعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني

بحسب الوضع العلمي غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال

اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية و يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع

السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه

الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية

ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية وللافعال

المنسلخة في المعاني الانشائية تبعيدا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته

لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى

المصادر التي لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية

لا لمعانيها كما قال الشيخ الرضي العربي القح اي الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله

لفظ اسكت **قوله** فدخل فيه اسماء الافعال الذي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال مخالفتها

للافعال صيغة وقبولها لما لا يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا و

مجرورا **قوله** نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغرا رواد مصدر

ارود اي رفق تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا **قوله** وغير مصرح به ای

لم يثبت استعمال المصدر لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه قام دليل على كونها

منقولة الى معاني الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر لمناسبة بينهما وزنا

ولا لحاقها باخواتها من نحو رويد زيد **قوله** على وزن قوقاة فاصل هيهات هيهية

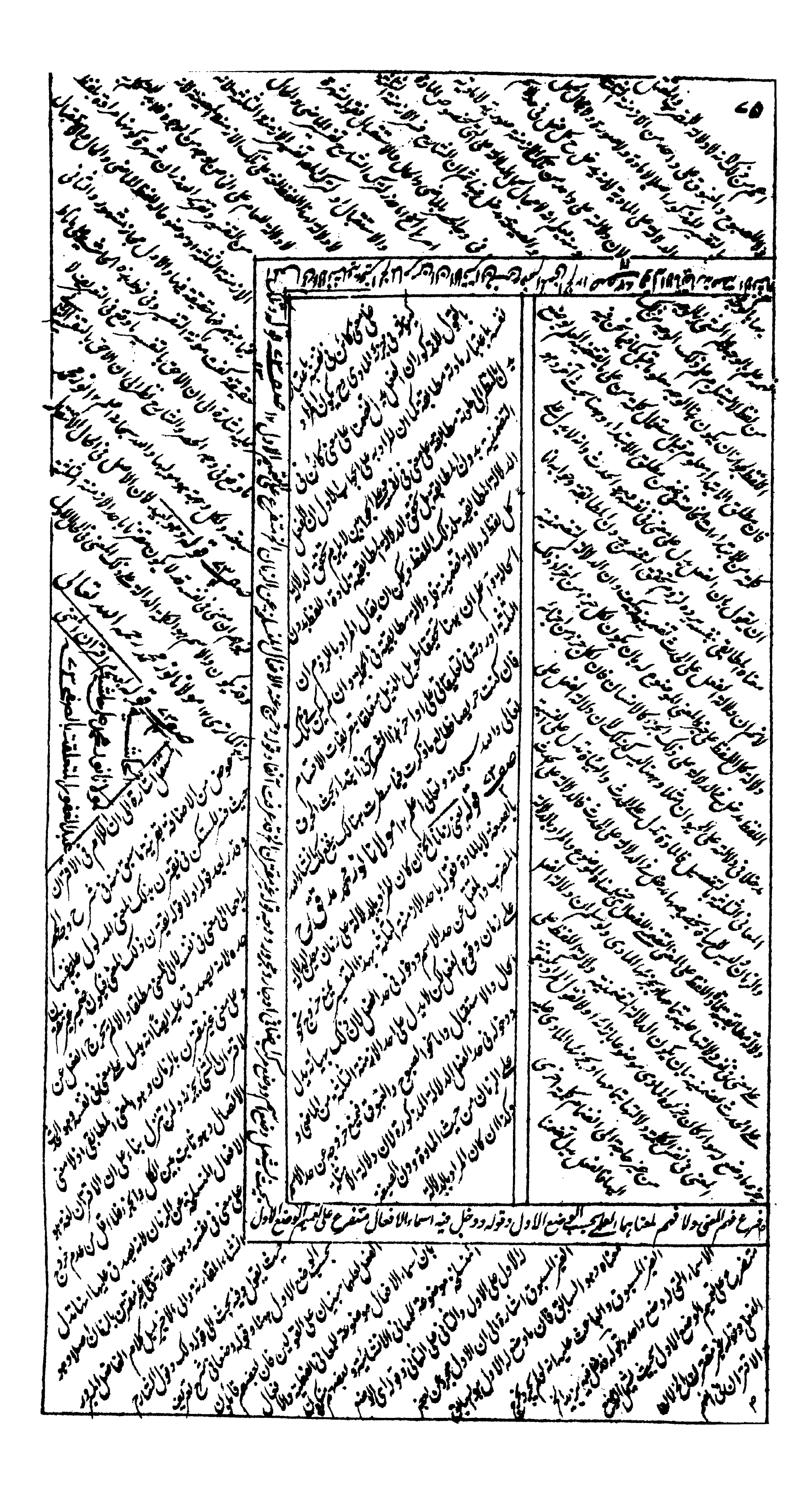
كقوقية قال قدس سره في الحاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقاء على فعللة

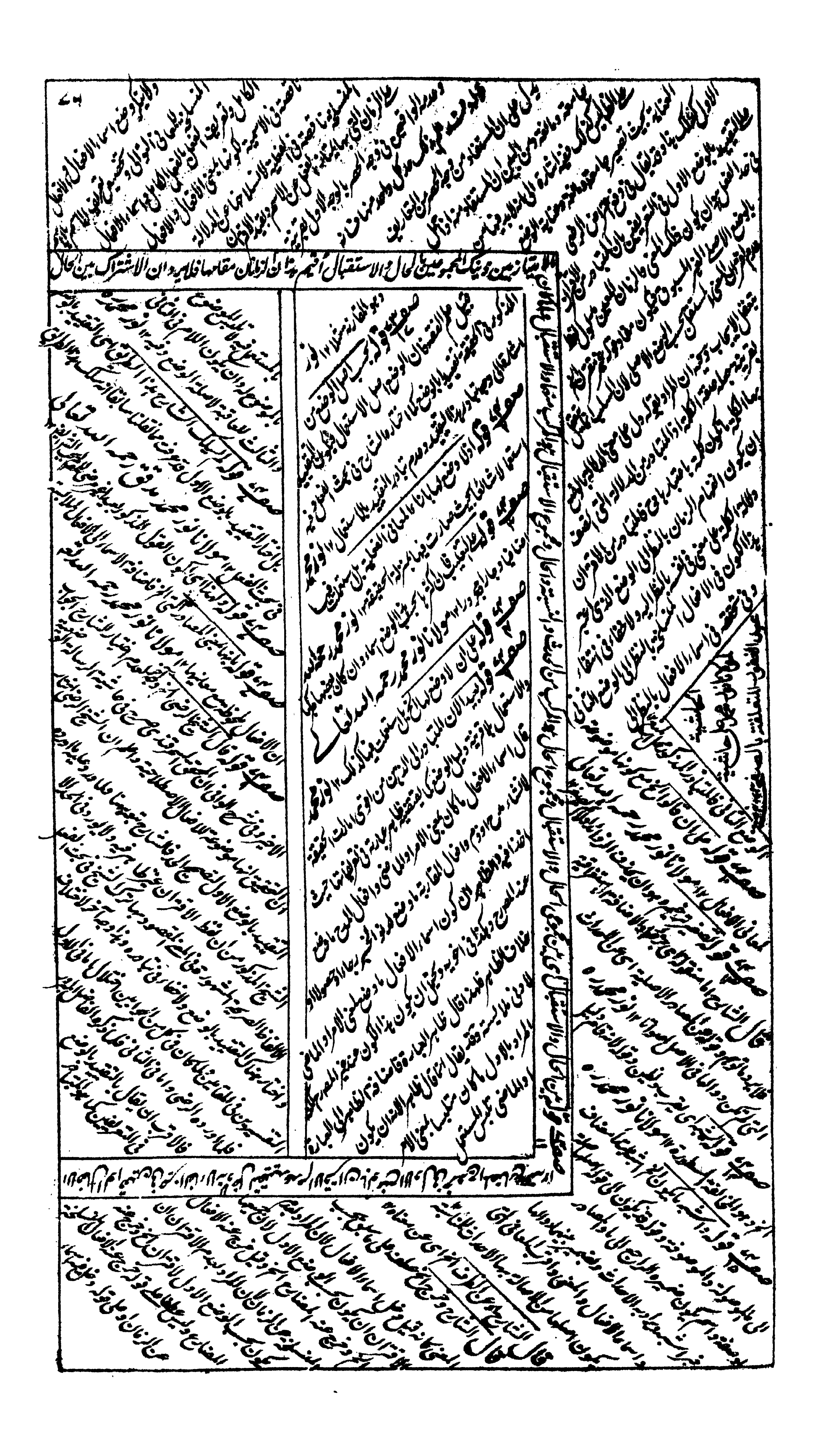
فعلاة وفعلالا **قوله** نحو امامك زيدا اي تقدم وعليك زيدا اي الزم **قوله** فانه

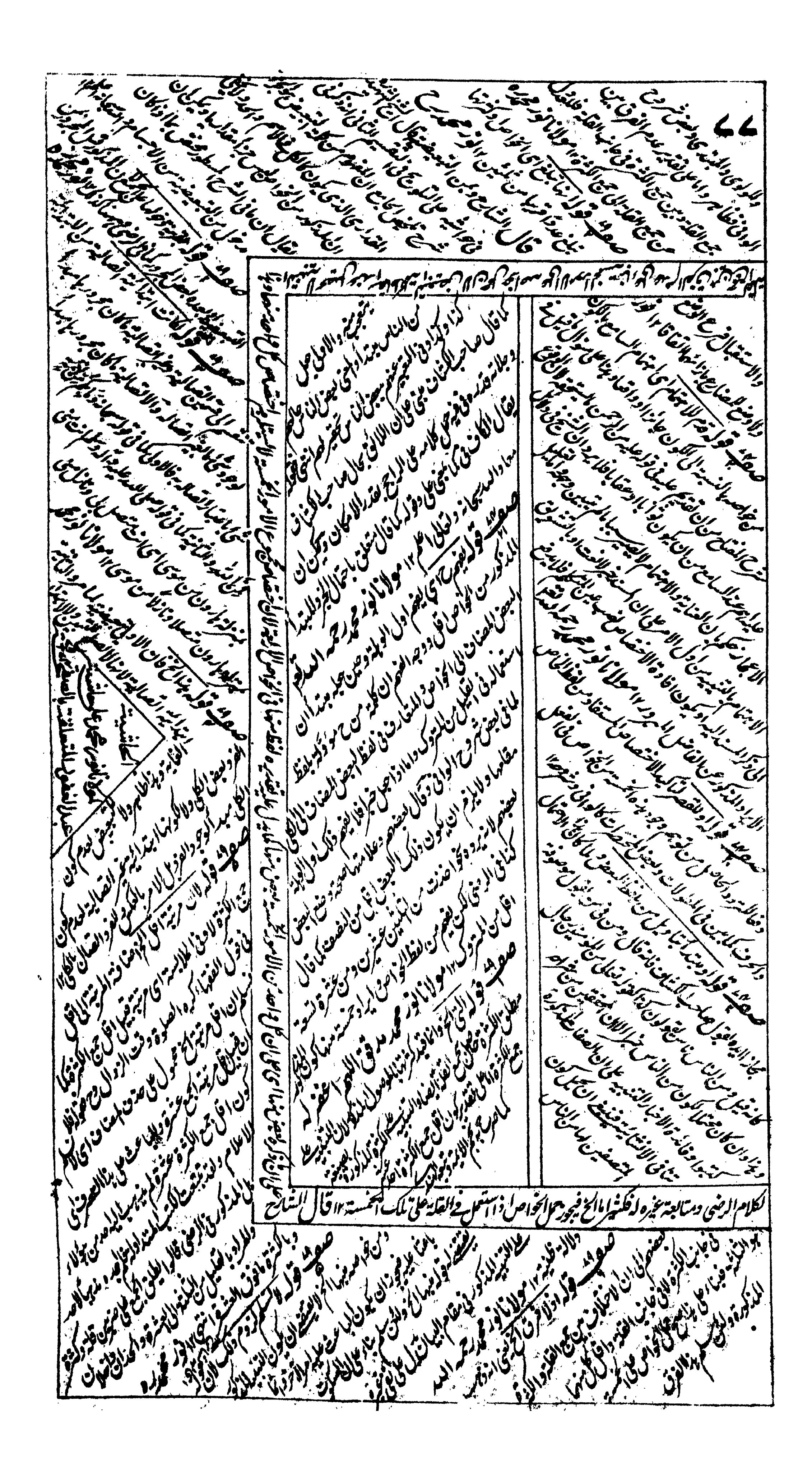
على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا و

بالعكس **قوله** ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال

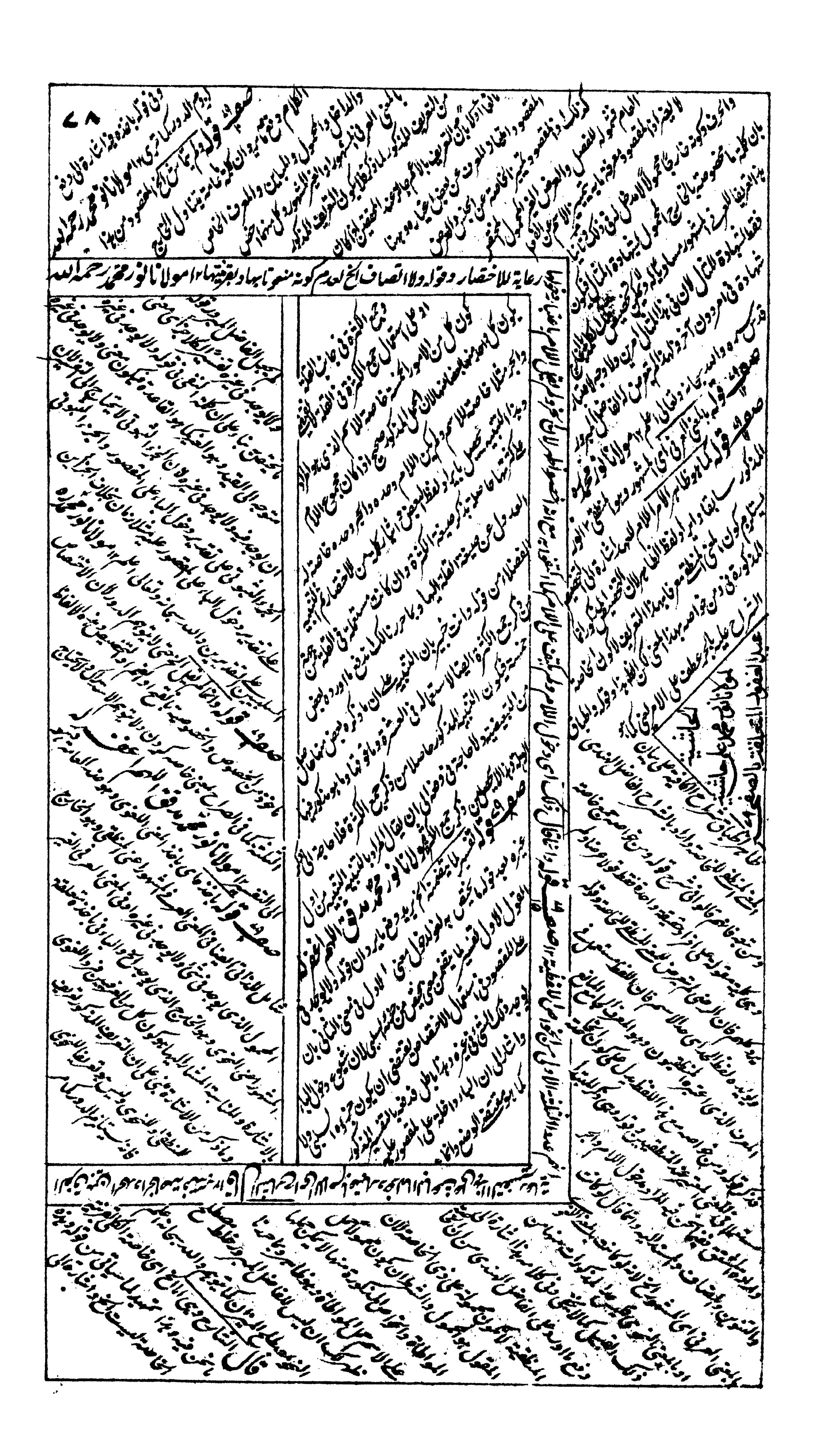
صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا ولا يبعد ان يقال يفهم







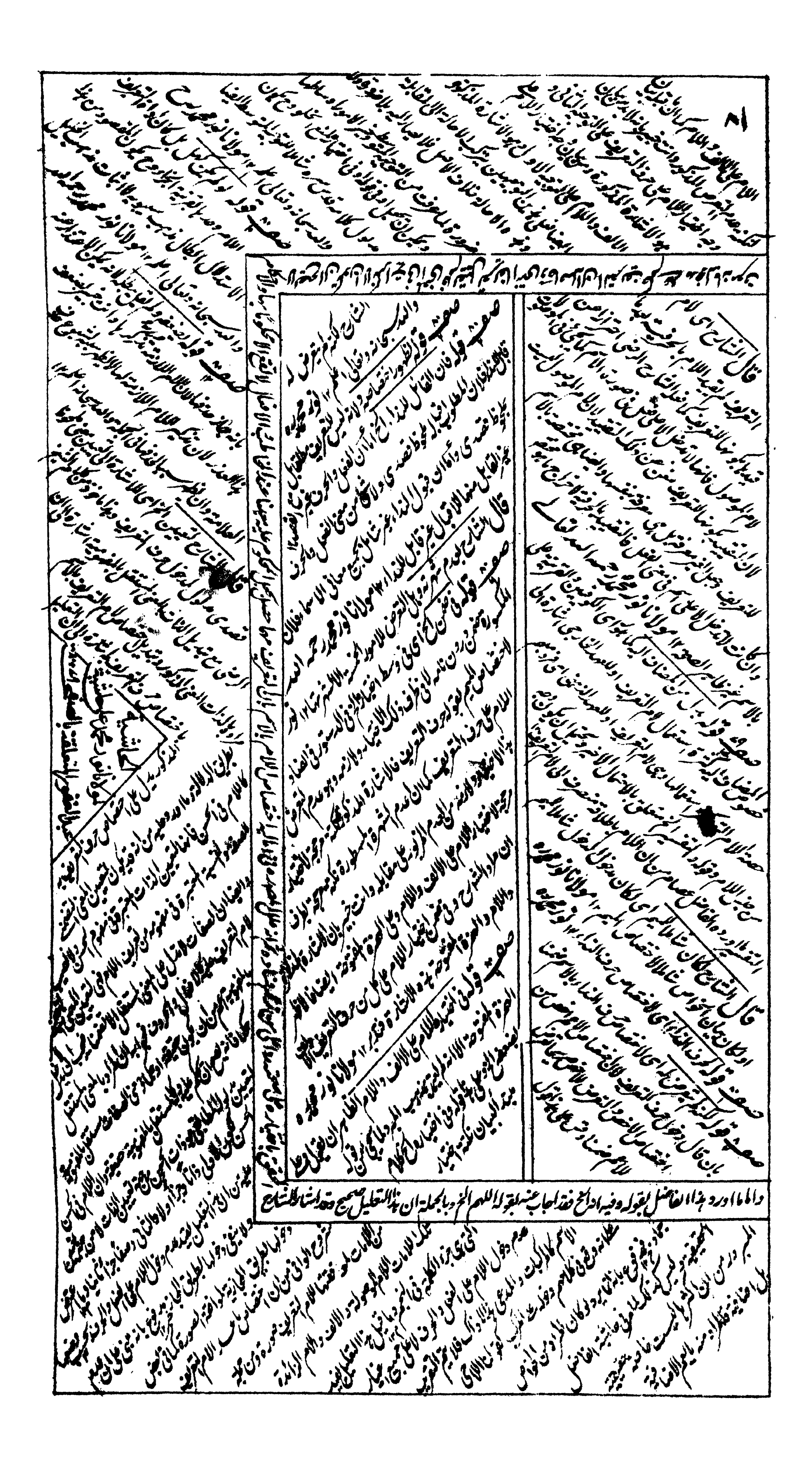
لكلام الرضي ومتابعة غيره له فكثير اما الخ فيجوز جمع الخواص اذا استعمل في القلة على تلك الخمسة ١٢ قال الشارح

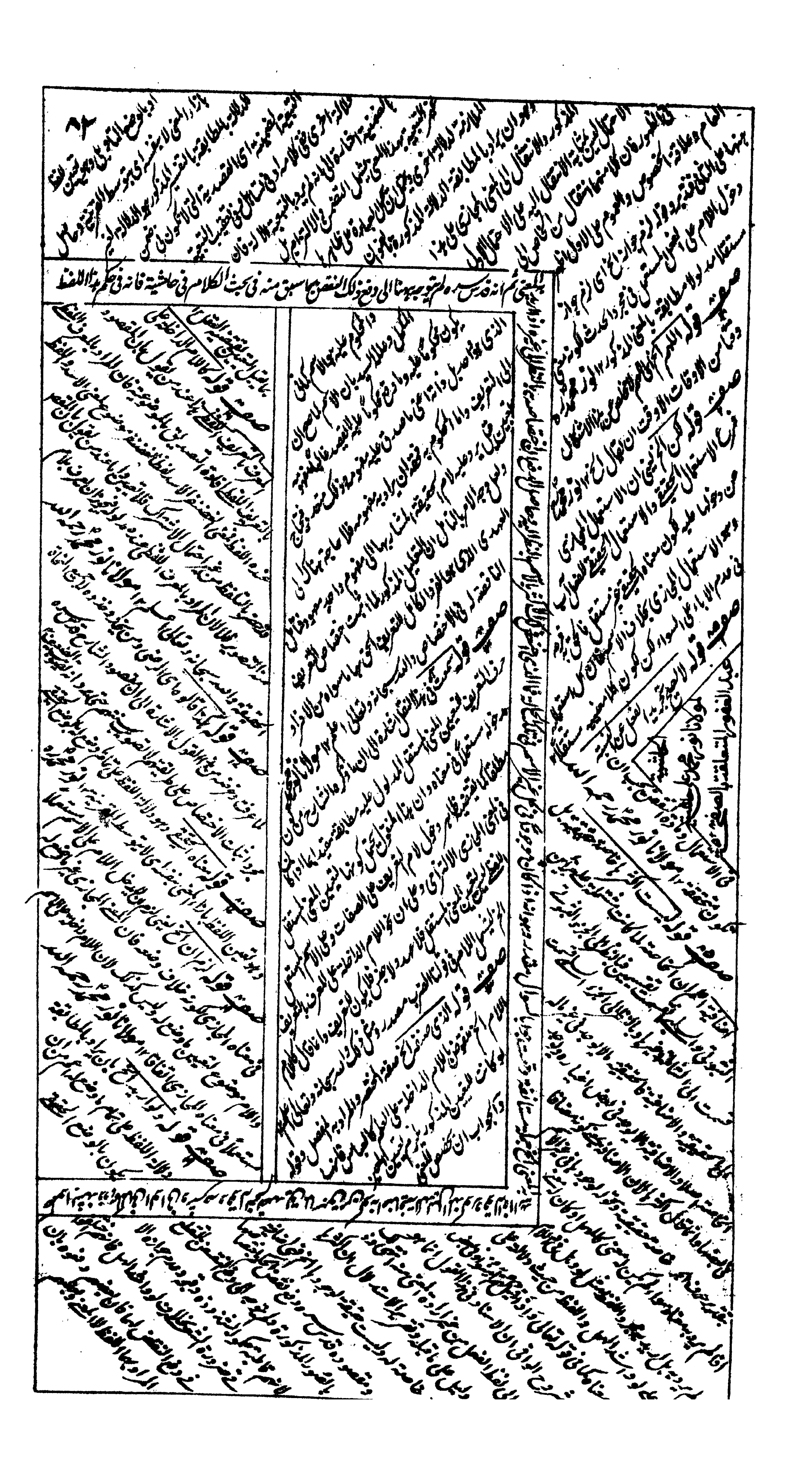


ان المذكور اقل من المتروك **قوله** منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين **قوله** ومن التبعيضية لقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان اقل مرتبة جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبته العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز **قوله** وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص به من جزئه السلبي وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام والكل ان تخصص لفظة ما بالمحمول لشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الكلام واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ وارادة المشتق **قوله** دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بقرينها **قوله** اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فان اللام فيها بدلا من المضاف اليه والعهد الخارجي او الذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل

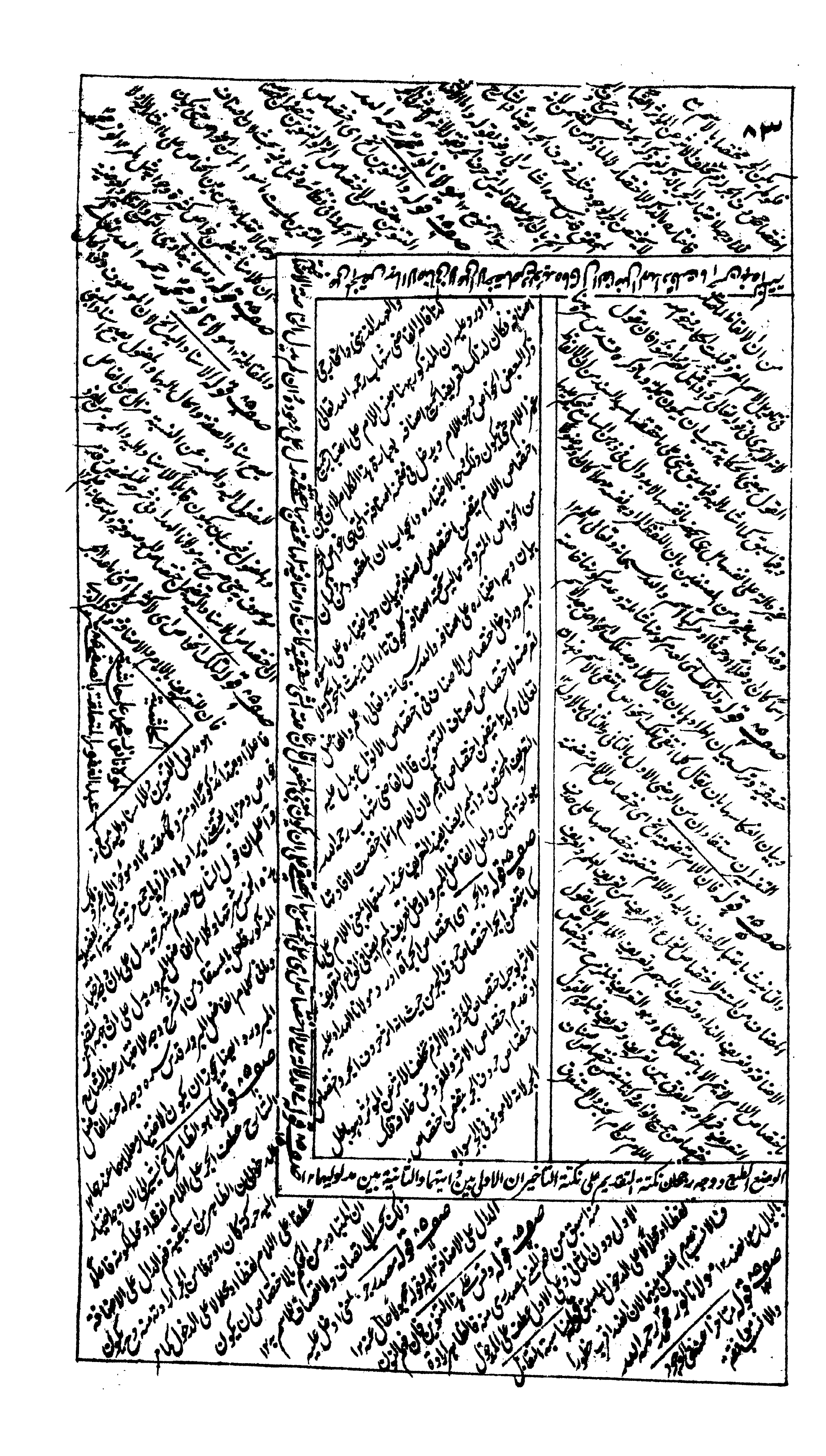
بخلاف ما عداها فانه يستعمل فيه بالاضافة فيعم لام الابتداء ولام الامر ولام جواب القسم او العهد الذهني اي فرد مبهم من جنس اللام

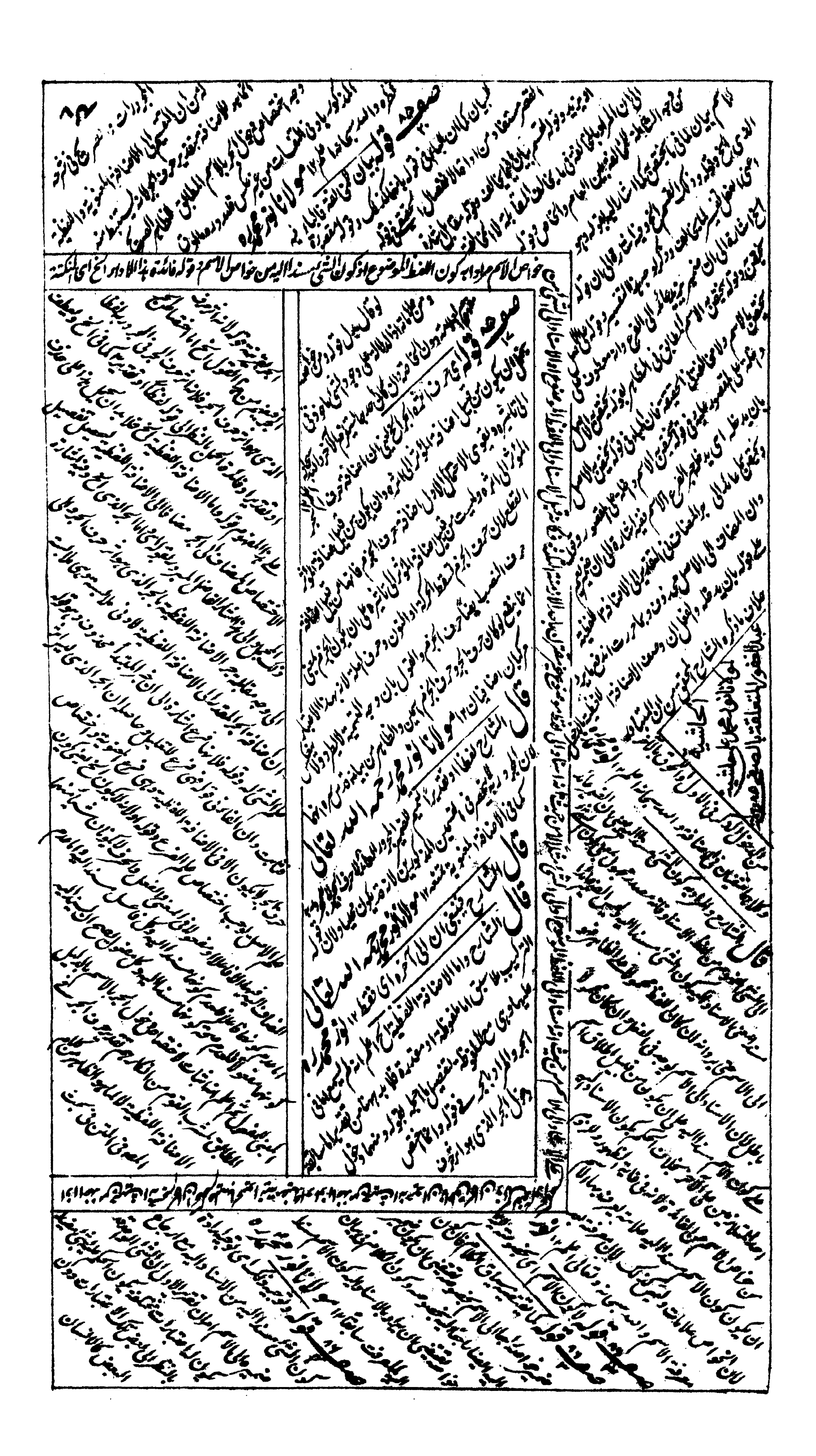
اللفظية **قوله** لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف
النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء
ليس الا بعض الاسماء **قوله** في مثل قوله عليه السلام في جواب حميري قال أمن امبر
امصيام في امسفر **قوله** لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز
ان تقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف **قوله** وفي
اختيارك اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختيار اللام على
الالف واللام همزة الاشارة **قوله** هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير
ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما
قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر
المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها **قوله** الى انها ال كهل وايضا لو
لم تكن كهل كان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عنده قد سبق **قوله** الى انها الهمزة
يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف **قوله** لانه لتعيين معنى مستقل
سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري
ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه فهي لتعيين المعنى المستقل ومفسرة
في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد و
لا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة
هكذا قالوا وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم
مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية مطابقة
او ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا
قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن يأبى عن دخولها
عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصححان او يقال





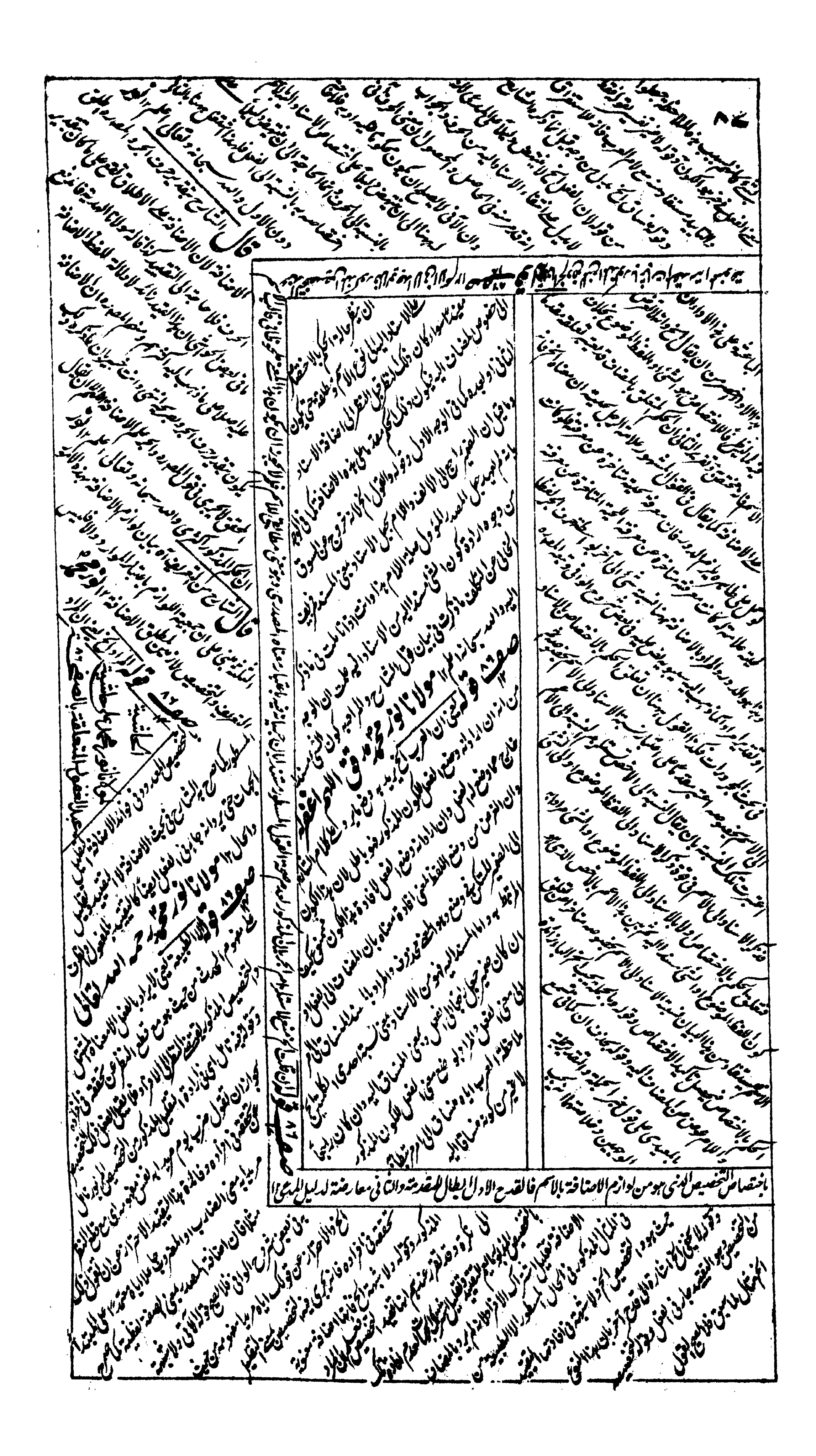
المعنى ثم انه قدس سره لم يتوجه هنا الى دفع ذلك النقض بما سبق منه في بحث الكلام في حاشية فانه في حكم هذا اللفظ



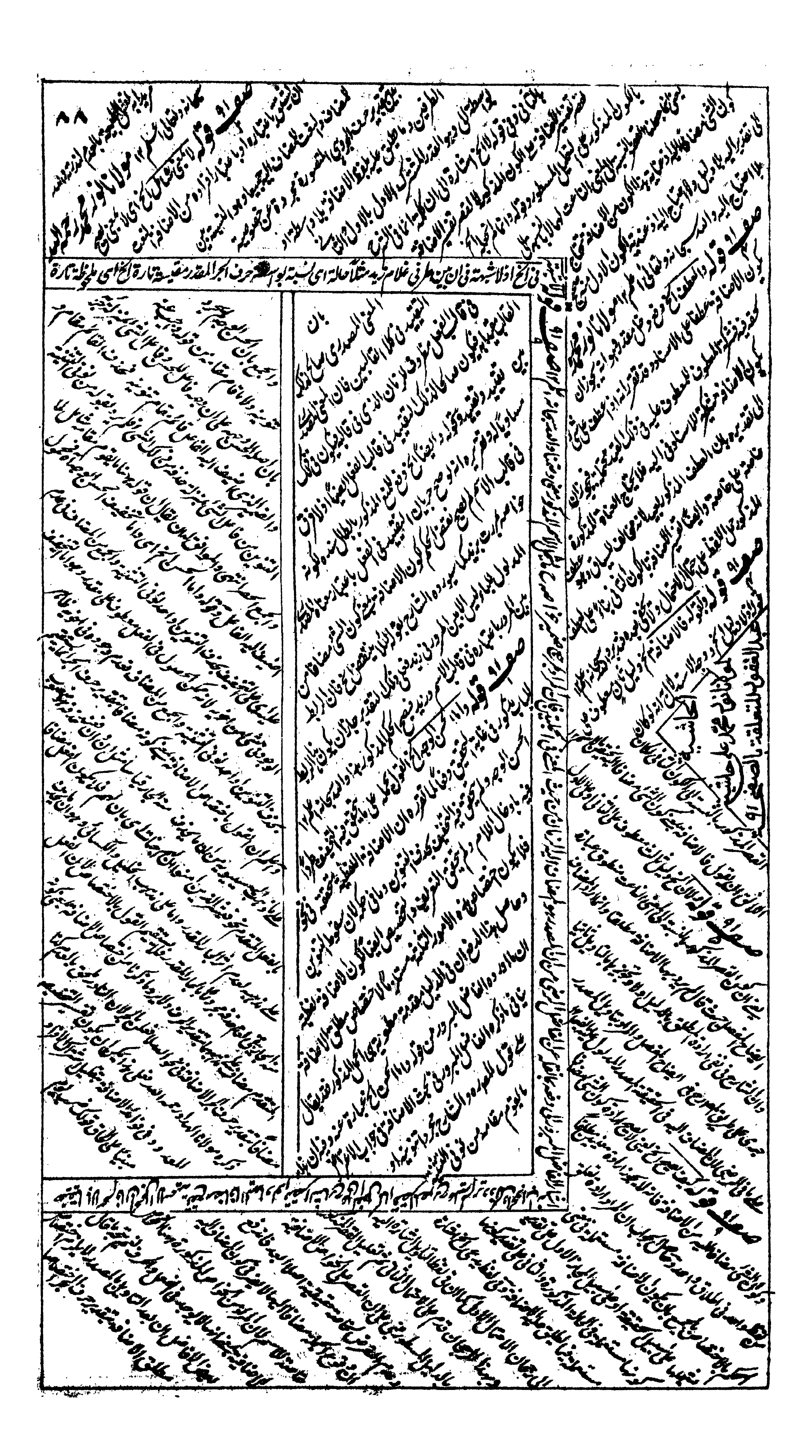


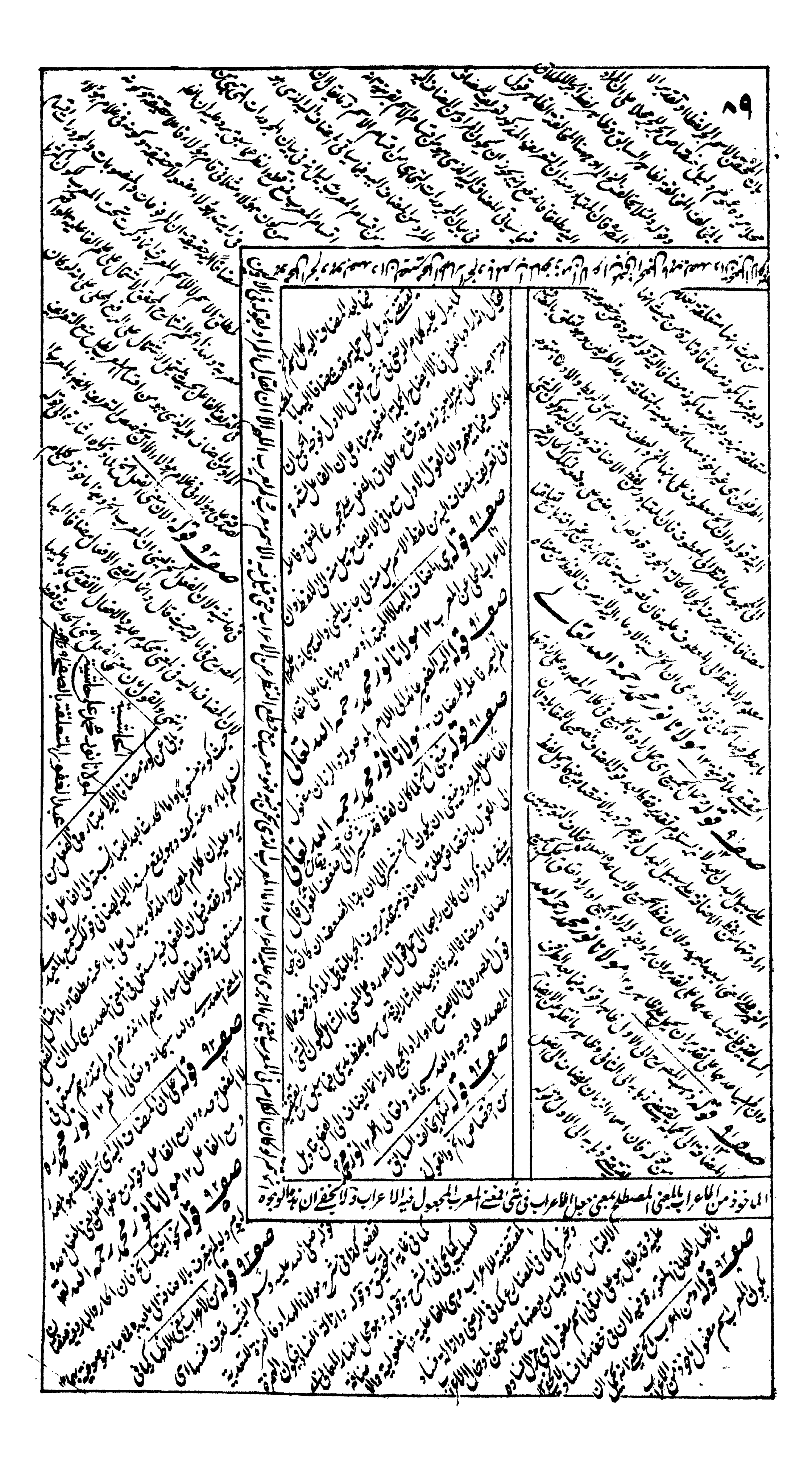
لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اصنافه و معانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص و التخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام لفظه او محله ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متاخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم الثلثة على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويضعف الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل و الحرف لا يكونان كذلك قوله بان يخص بيان المخالفة بانها مقصودة على وجهين احدهما ان يخص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص بالاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل

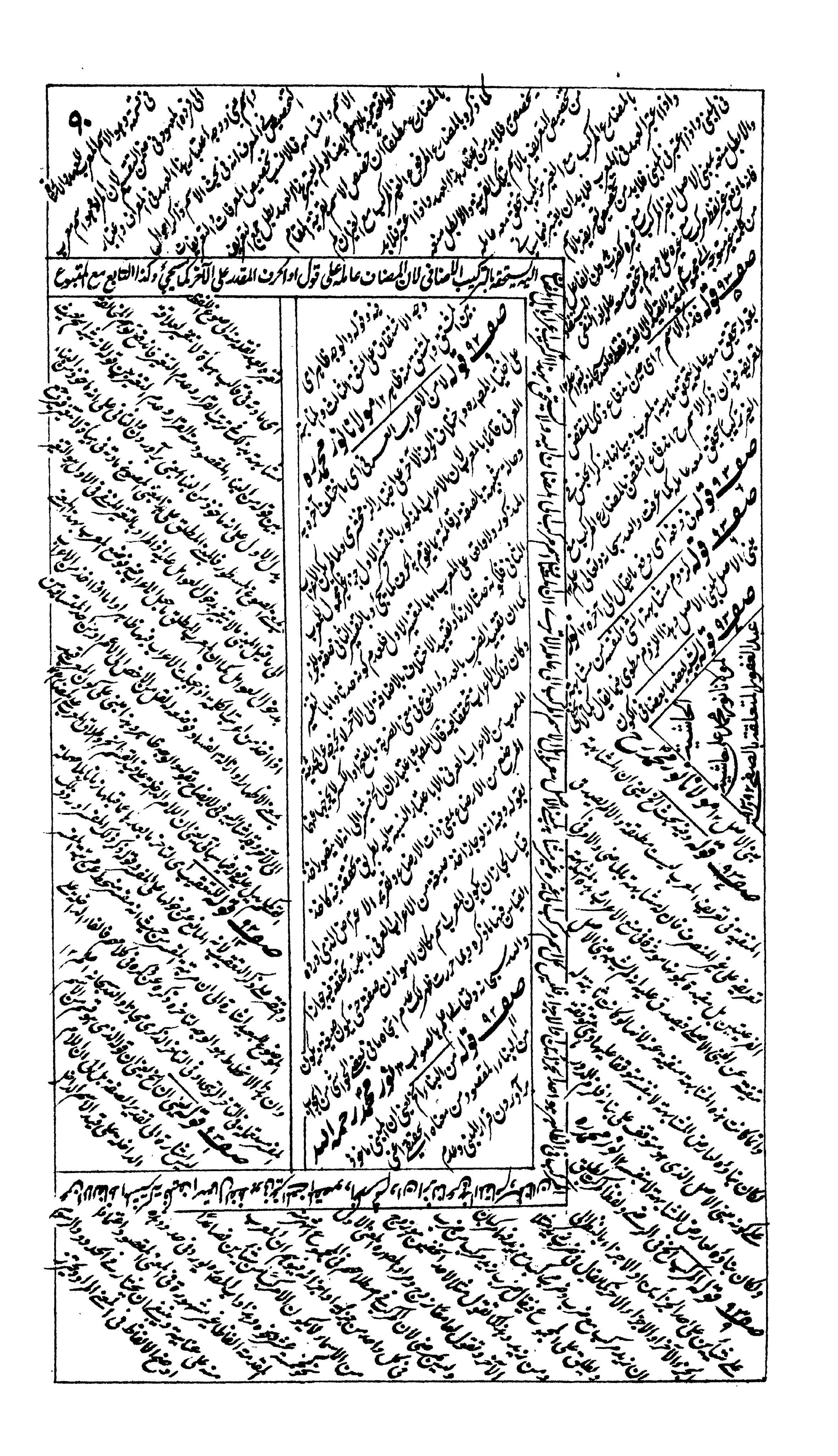
ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شئ
وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل **قوله** والمراد به كون الشئ مسندا
اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلا الحكم عن
الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل
بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر
من ان يقال كون الشئ مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص
وهو الشئ وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما
يقرر في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به
فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شئ وذلك الشئ
هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر
الى الخصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشئ المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد **قوله**
لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم
فانه لاحظته على وجه ينساق الى الشئ او ينساق اليه شئ فلذا كان صالحا للمتقابلين **قوله**
من التعريف والتخصيص والمراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا
الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان تقول ضرب يوم مريد بنفس
الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص
جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال الآن قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى
اسمي فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل
صالح لذلك التقييد كيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان
الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا الوضع للكلام يعم النقض الا انك مررت بزيد فان
الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد **قوله** والتخفف



باختصاص التخصيص الذي هو من لوازم الاضافة بالاسم فالقدح الاول ابطال المقدمة والثاني في معارضة لدليل المدعي







اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عاملة على قول او الحرف المقدر على الآخر كما سيجيء وكذا التابع مع المتبوع

وذلك بحذف التنوين او مايقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك فى اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طرداً للباب **قوله** وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافاً اي لا بمعنى شامل للمضاف والمضاف اليه جميعاً وانما لم نجعله فى مقابلة كون الشيء مضافاً اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً ولان المصنف رحمه الله رد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقاً فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجميع من الاضافة لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لا شبهة فى انا نجد بين المضافين حالة متقبسة تارة الى طرف وتارة الى آخر فلعله يدعى انها يجوز ان يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لهما او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد **قوله** لان الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف القولين ذهب المصنف الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه لفظاً في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين **قوله** وقد يقال هذا بتاويل المصدر ينبغي ان يكون هذا القول

هو ضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه و
اختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما
سيأتي المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يابى عن الاضافة اليه
كما يابى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف
اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك
يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في
كلامهم **قال** وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو
محل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعل الاعراب
فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان
القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون
اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره **قال** ومبني من البناء المقصر فيه القرار وعدم
التغير وذلك لانه شبه صوغه في قالب هيئة لا يتغير بالبناء **قال** فالمعرب الفاء للتفسير
والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر

قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه **قوله** اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل وذلك لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل للمبني الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق وقيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه **قوله** الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمع ومجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك **قوله** تركيبا يتحقق معه عامله ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج ما عامله معنوي ويصح ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه **قال** الذي لم يشبه اي لم يناسب فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي اعم منه لان المفسر بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول ولذا قال المبني ما ناسب **قوله** مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي مبنية في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بعمومه مرادا **قوله** اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من

م الافعال البناء عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع اصل في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه ١٢

مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر مما

اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب **قوله**

وهو الماضي اه كما زعمه المصنف وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة **قوله** فاعتبر

العلامة اه يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه

سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود

الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم

المشابهة لمبنى الاصل **قوله** عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب

ووجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا

انه من عوارضه المفارقة **قوله** فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة

التتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ورتبه بخلاف من

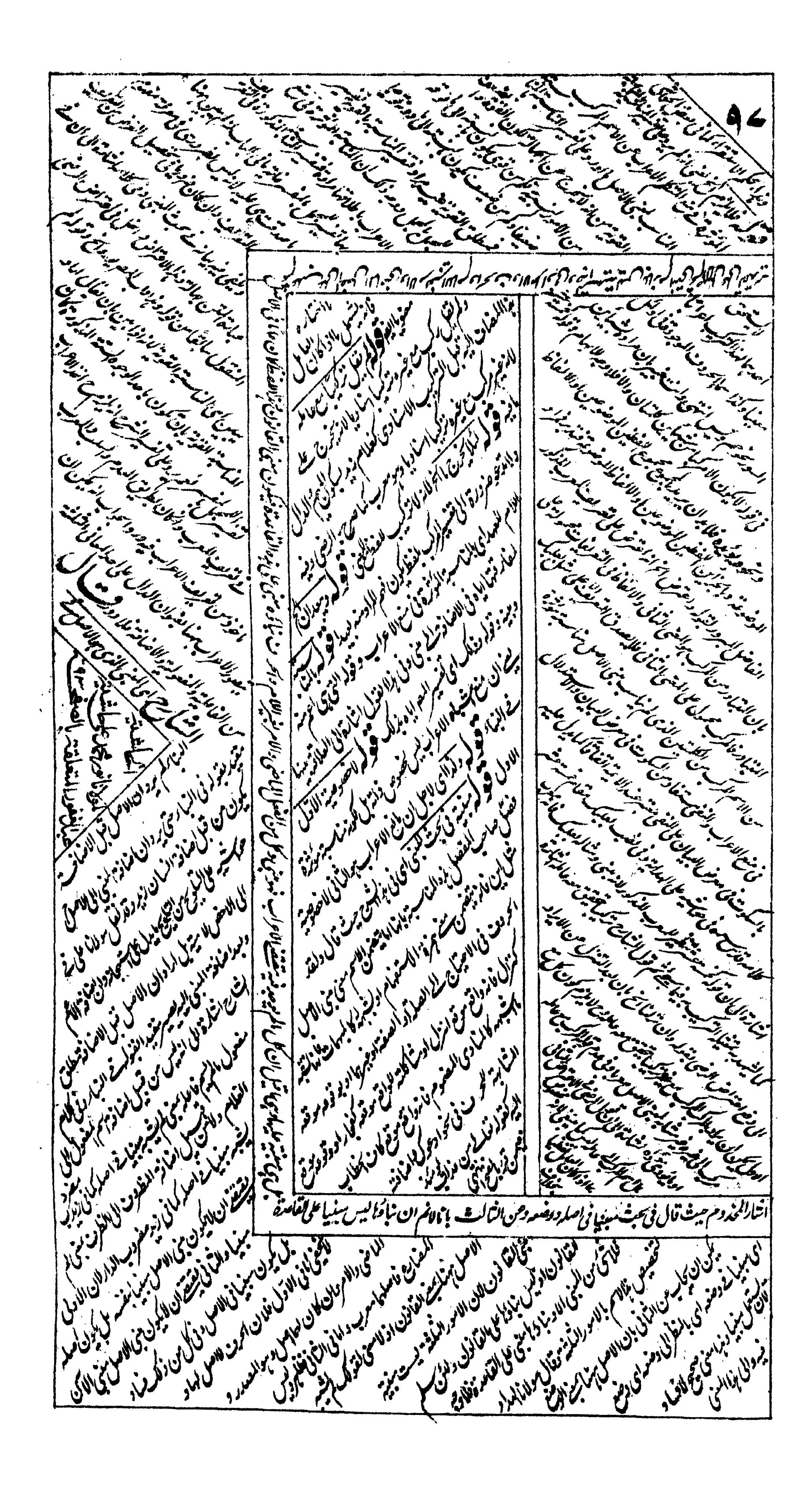
لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون

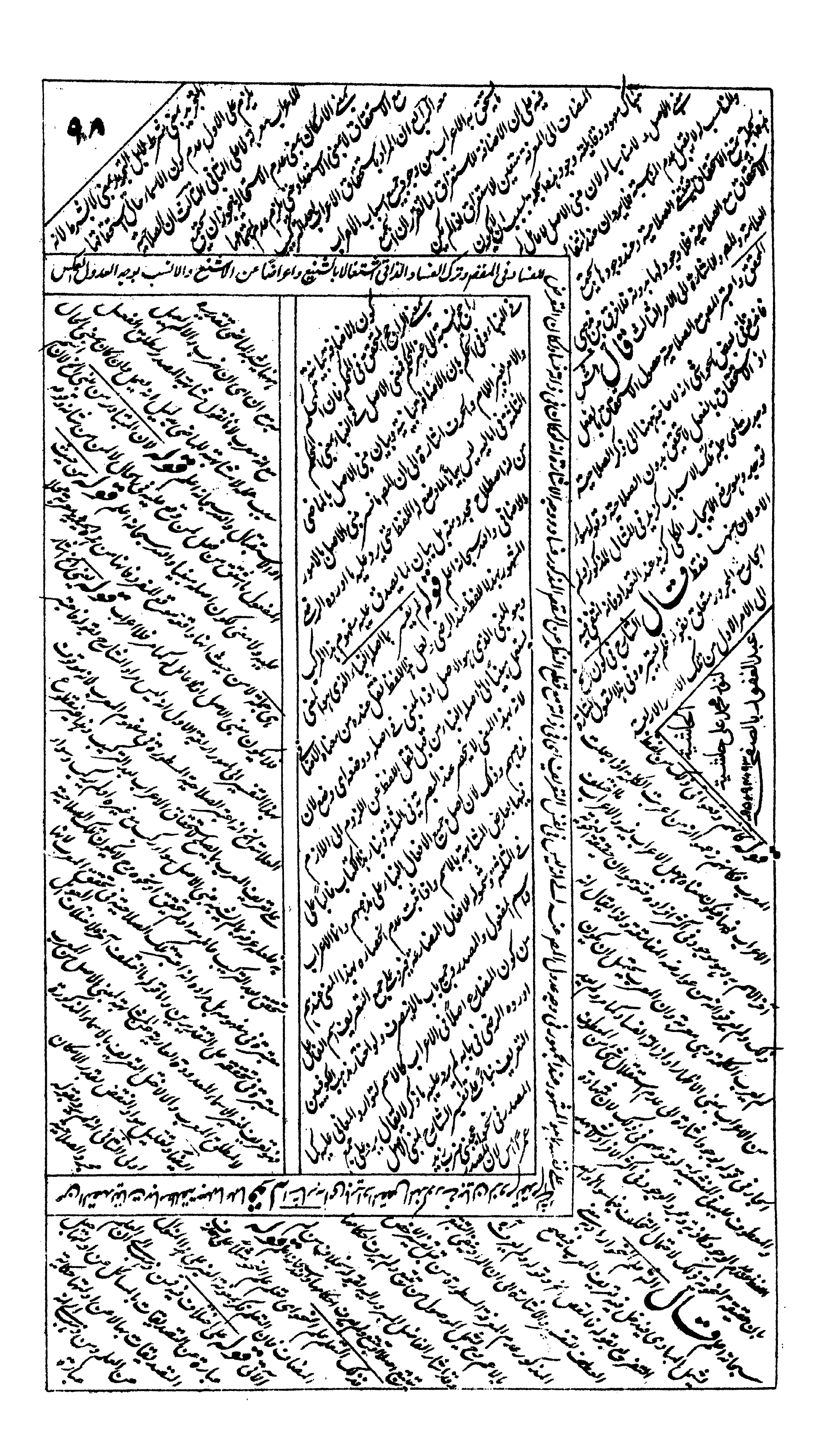
وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن

معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب اه

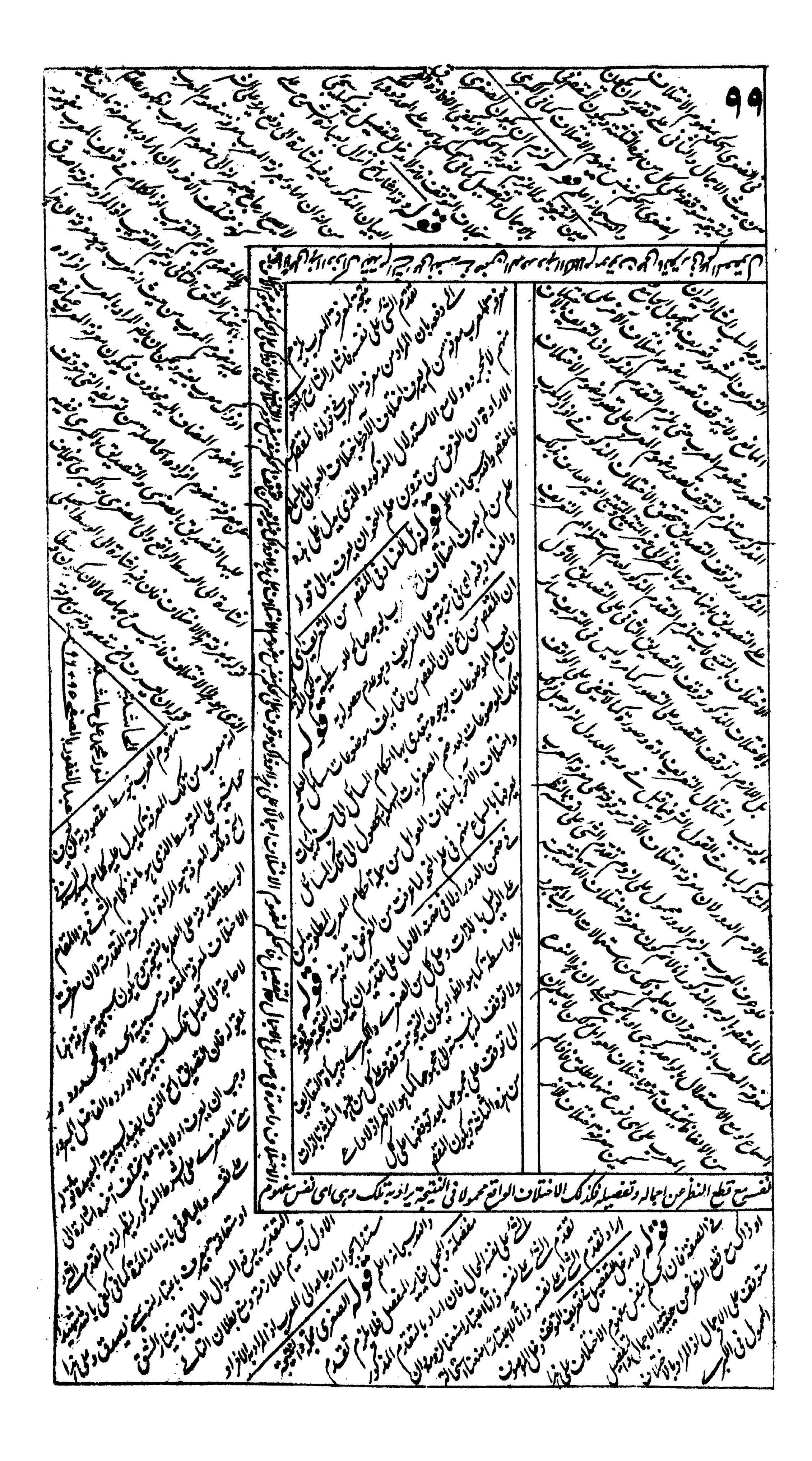
اشارة الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبيانه
ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان
هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما
يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة
في حصول الوجه الصالح من تعريف المص لصحة ان يقال زيد في قام زيد معرب اي مركب
لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره
باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون
وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور او لا في ضمنه وذلك لانك اذا
قلت زيد في المثال المذكور معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما
يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون
الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او
بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله
من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا او ذلك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه

اي يا عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الواسطة بقوله حاصله
بمعرفته هذا الاختلاف وتعريفه به اى بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريفه مفهومه
به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه
بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا
نقول لا مدخل التفصيل في تعريف التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف
وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه قوله حقيقة
او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة
المقصود مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات قوله او صفتاي
حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف
لكنها تابعة له قال باختلاف العوامل فان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل
فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما قوله الداخلة عليه به
خرج عن حكم المعرب اختلاف منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة
على المستفهم عنه كجاء زيد ورايت عمرا ومررت ببكر قوله وانما

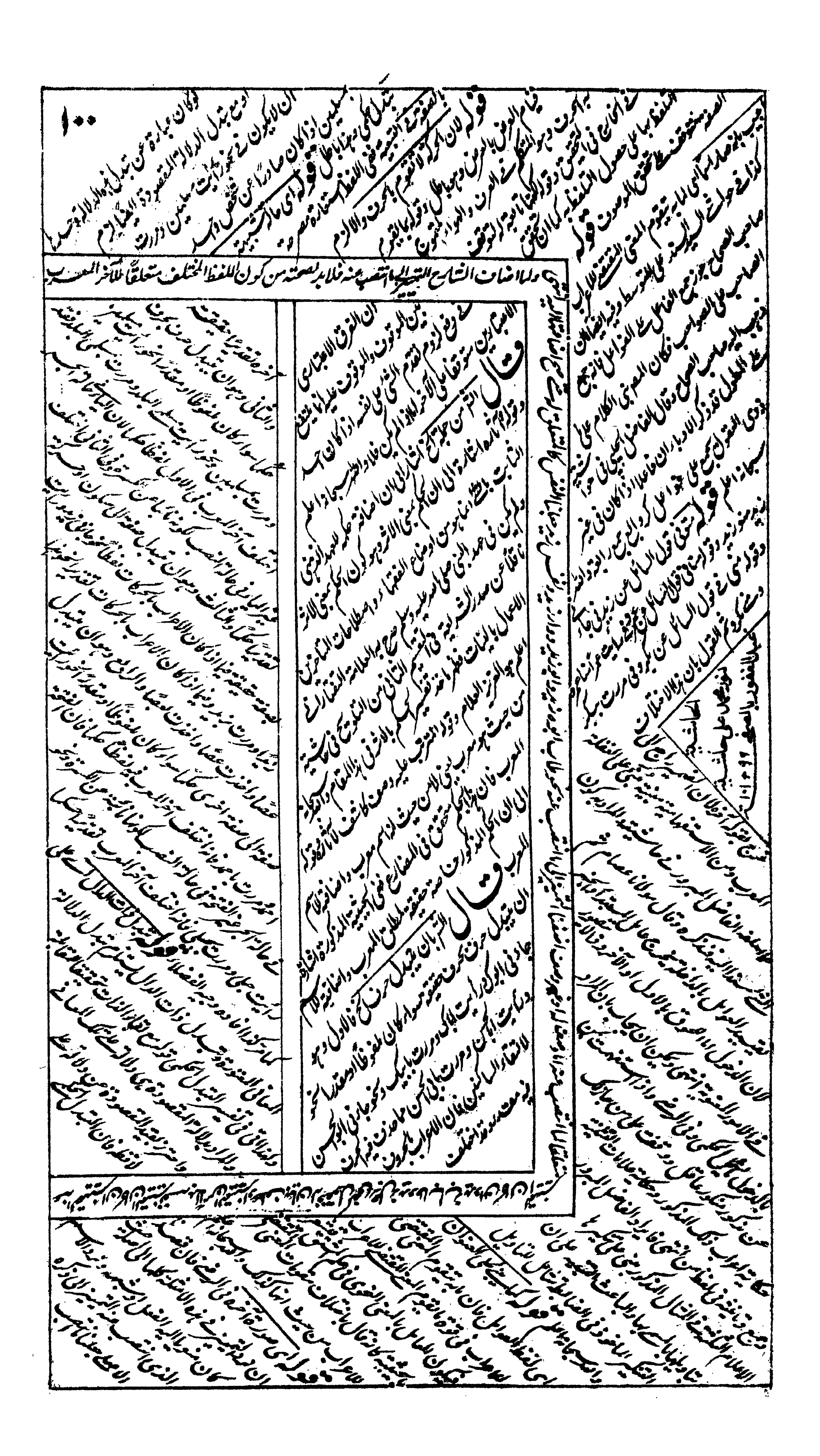




للفساد في المفهوم وترك الفساد والذاتي اشتغالا بالشنيع واعراضا عن الاشنع والانسب بوجه العدول للعكس



النفس مع قطع النظر عن اجماله وتفصيله فكذلك الاختلاف الواقع محمولا في النتيجة بواسطة تلك وهي اي نفس مفهوم



ولما اضاف الشارح التبيين الى ما تقتضب عنه فلا بد لصحته من كون اللفظ المختلف متعلقا للآخر المعرب

ان الفرق الاعتباري
بين الموقوف والموقوف عليه انما يتحقق
في لزوم تقدم الشيء على نفسه اذ لولا ان يحسد
الاعتبارين متوقفا على الآخر لاول الى كون فلا واطرسيما واعلم
قال الخ من جملة الخ اشار الى ان اضافته الى العهد الذهني
وقوله ثابتة اشارة الى ان الحكم بمعنى الاثر وهو كون الحكم بمعنى الاثر
الثابت بالشرع احترازا عما يثبت من اوضاع الفقهاء واصطلاحات المتأخرين
ولم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم صرح به العلامة التفتازاني
نقلا عن صدر الشريعة في التوضيح الثاني من التلويح في حاشية
الاعمال بالنيات فظهر ان تقسيم الحكم بالاثر في هذا المقام واشارة
اعلم هو العزيز العلام وقوله الترتيب عليه وصف كاشف لانا اثره وقوله
من حيث هو معرب يعني الاسم من حيث انه اسم معرب واضافة الاسم
المعرب فان هذا الحكم متحقق في المضارع في الحيثية المذكورة اشارة
الى ان الحكم المذكور حقيقة مطلق المعرب واضافته للاسم
المعرب قال الخ بان يتبدل حرف بحرف فالاول وهو
ان يتبدل حرف بحرف حقيقة سواء كان ملفوظا او مقدرا نحو
جاءني ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك ونحو جاءني ابو الحسن
ورأيت ابا الحسن ومررت بابي الحسن مما حذف فيه حرف
لالتقاء الساكنين فان الاعراب بالحروف
فيه مقدرة لفظا

خصوصا اختلافها بكونه في العمل كما ينبئ عنه العنوان **قوله** اي يختلف لفظ
آخره اي صورة آخره او تقديره اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان
بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير صفته كما في عصًا
وقاضٍ او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي فان آخرهما لا يمتنع
عن قبول الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب
الخارج **قوله** اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير اي اختلافا منسوبا الى الصورة او الى
التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا بحذف الموصوف لان
الاختلاف موصوف ملفوظ مجازا باعتبار سببه وسببه نوع من الحركة لفظا
ولم يجعل **قوله** لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كان العوامل ملفوظة
او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه
لا يلائم قوله الآتي التقديري واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان
الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا **قوله** رأيت احمد ومررت
باحمد ورأيت حبلى ومررت بحبلى وقولنا رأيت مسلمين ومررت

حيث المورد المثال للاختلاف التقديري حكما مع انه تخالفه احق البيان ١٢

بمسلمين اي مدلول هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله المثنى و

المجموع **قوله** علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل على

المفعولية وقس عليه علامة الجر **قوله** فان قلت لا يتحقق

الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا رُكّب الى قوله

مع عامل ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان

العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا

بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف

اي بجنس التركيب فظهر انه كيف يمكن تحقق عاملين معنويين في تركيب واحد ١٢ ع

في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما

اي المعرب الذي جعل مادة النقض ١٢ عبد

مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي

ليس الا الرفع **قوله** قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشيء

لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يفيد الاختلاف بالعوامل

باحد الازمنة وحينئذ يكون لازما للمعرب وان لم يكن

قبل تقييده بالظرف لازما له قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر

ملا عبد الحكيم على حاشية

لحاشية عبد الغفور رحمه الله

بالضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب
لم يتحقق معه عوامل في شئ من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من
لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف
الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبدؤه حال البنائي وبالاختلاف الثاني الوجود
وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على
الجمع قد يبطل معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله **قوله** غاية الامر ان
هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي من خواصه الاضافية بالقياس
الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل
خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق
في الصورة المفروضة عوامل في شئ من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في
الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت
قوله اي حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او
حرف او ما سيذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده **قال** اختلف آخره به اعترض
عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون
واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحيثية
لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية
في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في
اللام جاز ان يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء في حكم الآخر بالنظر الى ان مشابهة النون بالتنوين الذي هو كلمة

حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين و

ذلك في المثنى والمجموع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين

قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الآخر في تحوله ذاتا فكما يتحول واو ابو لعـ

الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحته **قوله** لاين

العامل والمقتضي وكذا اوصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه

يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها

الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها

انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء للآلة فيسند اخراجها

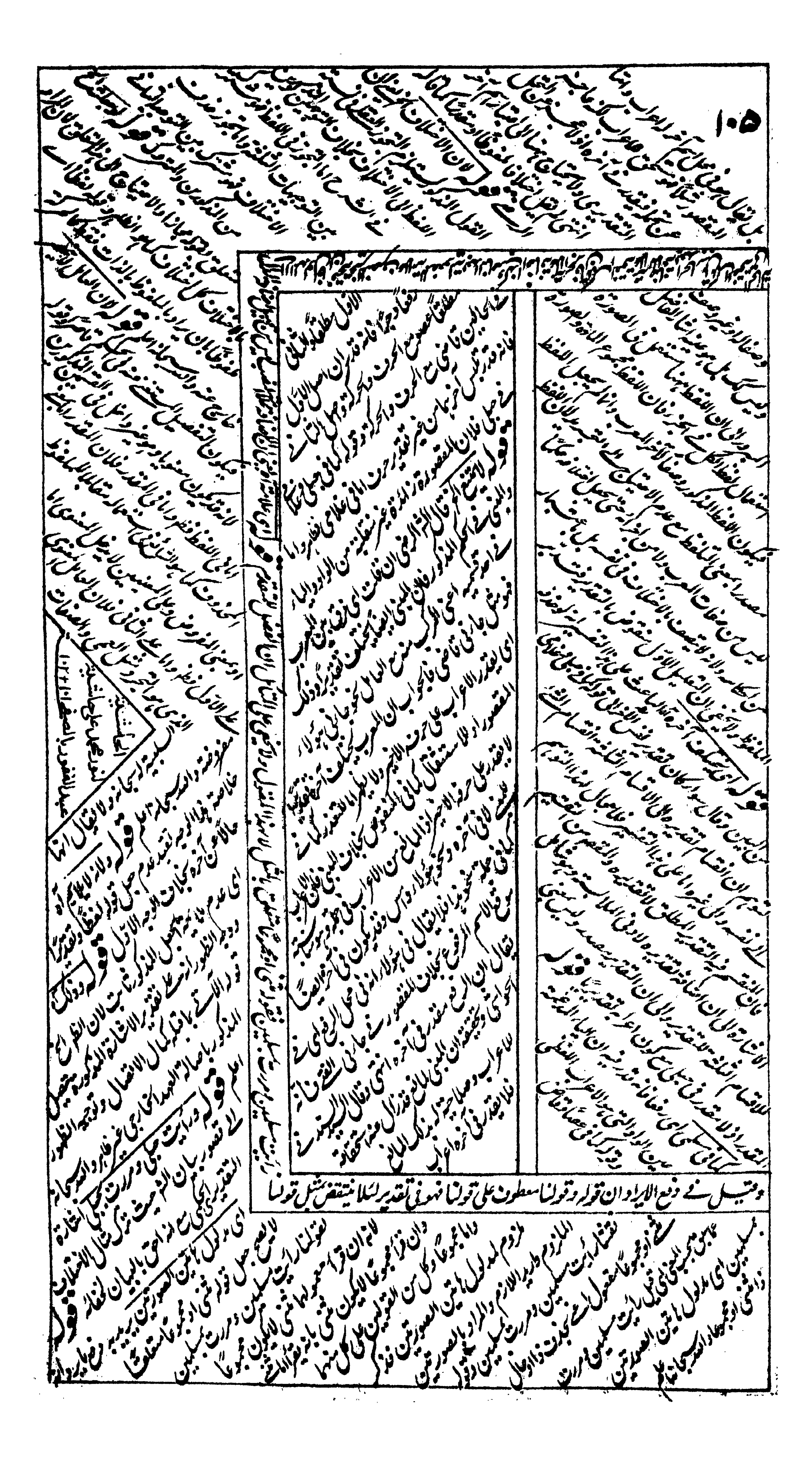
اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا

وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان

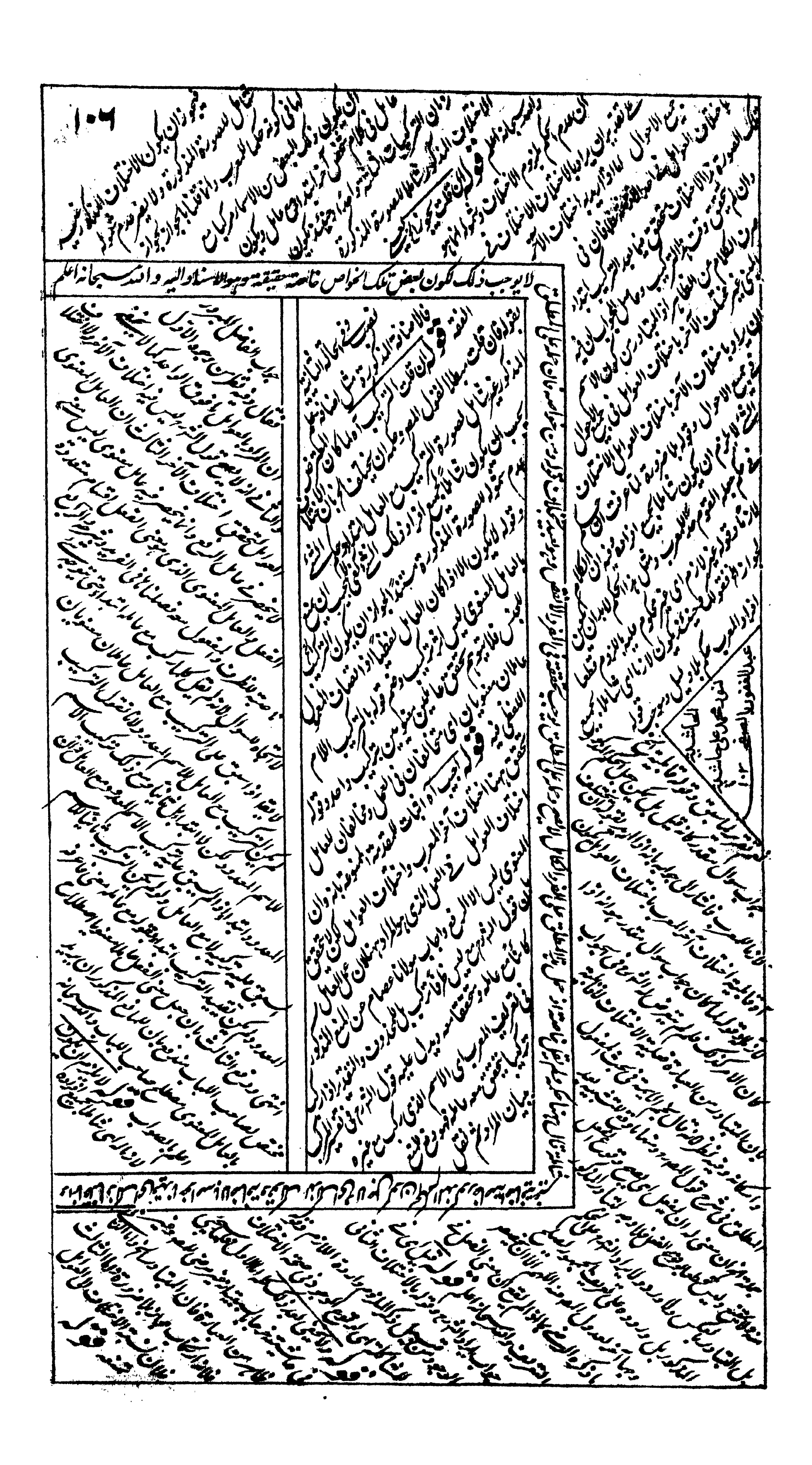
آلة الشيء سبب قريب والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى آخره لو جعل من

تمام الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن المصنف لم يجعله من تمامه **قوله** خرجا بالسببية الى آخره

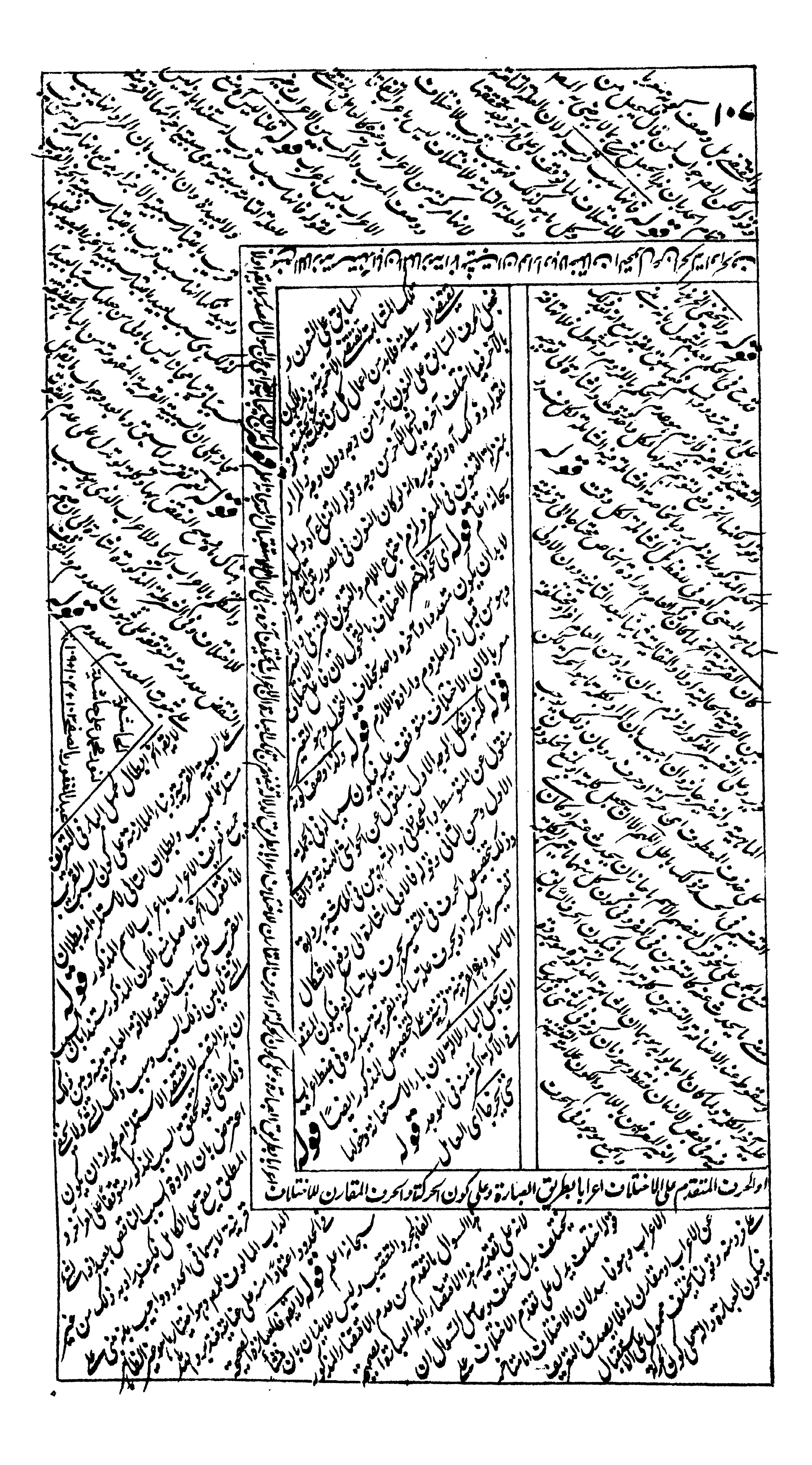
قيل ينتقض التعريف بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب قلنا ليس العلة التامة سببية لانسبة



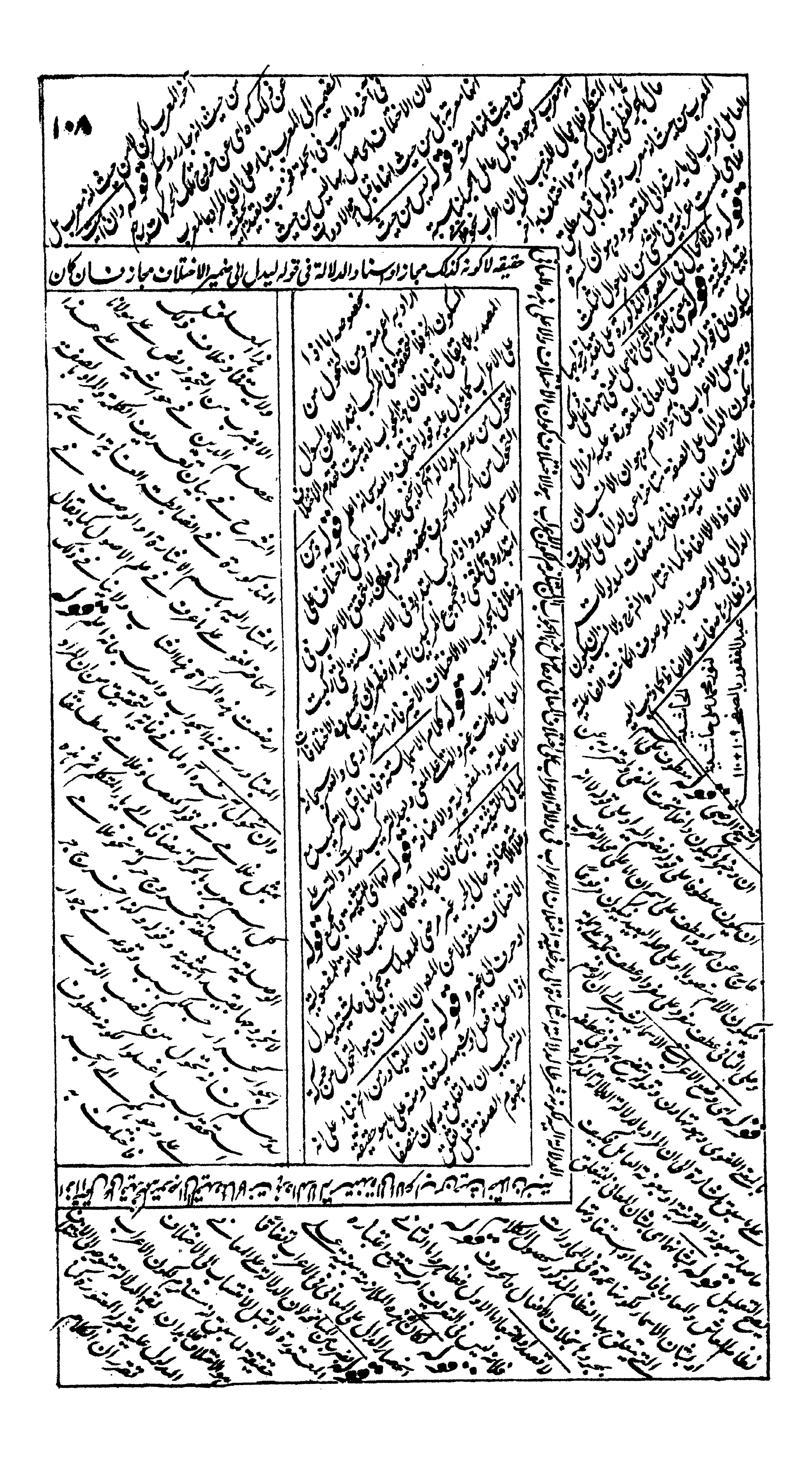
وقيل في دفع الايراد ان قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في التقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا



لا يوجب ذلك لكون لبعض تلك الخواص خاصة حقيقية موجبة للاسناد اليه والله سبحانه اعلم



او الحرف المتقدم على الاختلاف اعرابا بطريق العبارة وعلى كون الحركة والحرف المقارن للاختلاف



حقيقة لا كونه كذلك مجازا او اسنادا والدلالة في قوله ليدل الى ضمير الاختلاف مجاز فان كان

اجزائها او اجزاؤها متركبة من قريب وبعيد آخر ولو ثبت سبب قريب سوى الاعراب

يصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم

الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة العلية

بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام المسبب

لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد

بصيغة الفعل كما في تعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين الآن قيل

يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او

الحرف بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم

الدلالة الى الدلالة كما في الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف

المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية

ومن علامة الى علامتين اي التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وغير

ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ ويظهر

فيه بعد كونه معربا **قوله** لاخر حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسر

وكذا اخرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برءوسكم وارجلكم بكسر اللام وأما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة و علامتي التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان ما الحقته تلك الادوات ليست معربة وان ابيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية **قوله** ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة **قال** ليدل على المعاني

وكذا الحال في الصورة اذا اخرجت بقيد الحيثية ١٢ عبد الحكيم

جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين **قوله** واللام في ليدل الخ معطوف على اسمان وخبرها **قوله** يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة الى العامل و القرينة وذلك للاعتناء بشانها **قوله** فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا **قوله** ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لا ما به الاختلاف كما صرح في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المساحمة

ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف رحمه انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا ويمكن ان يقرر ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافه وسببه وقد بين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة او السكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

قوله يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطته **قال** المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تاخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الاعراب وفي الوصف لكن سببه اقتضاء الاعراب هو كون احدها طارئا ابدا الا كون احدها مطروا عليه فاذن تعين الكسرة وتوافقه الرواية ايضا

ثم لاجل وصف الاعتوار يقتضي الاعراب الدال عليها ولولا لم يكن لذكر الوصف فائدة ولا شك ان ذلك الوصف

ويرشد له الى ماذكرنا ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها

على بعض ولابد للطارئ من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج

المجاز الى قرينة والطارئ الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات

بل قد يعتبر له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجتلب له حرف كما

في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف

وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ واحدا ككون الفعل عمدة

وما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ

اللازم احد الشيأين او الاشياء فالالائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة

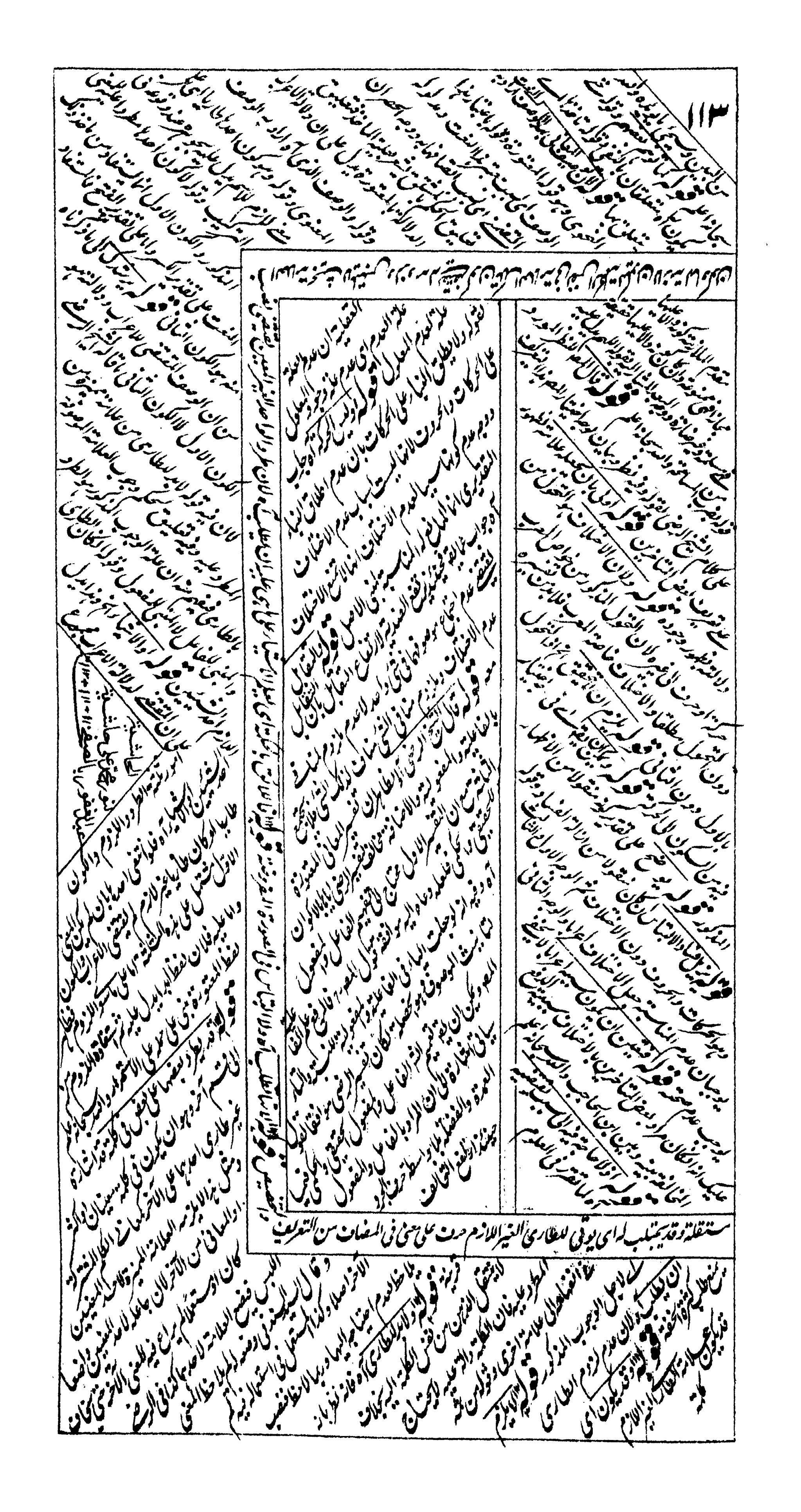
ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف

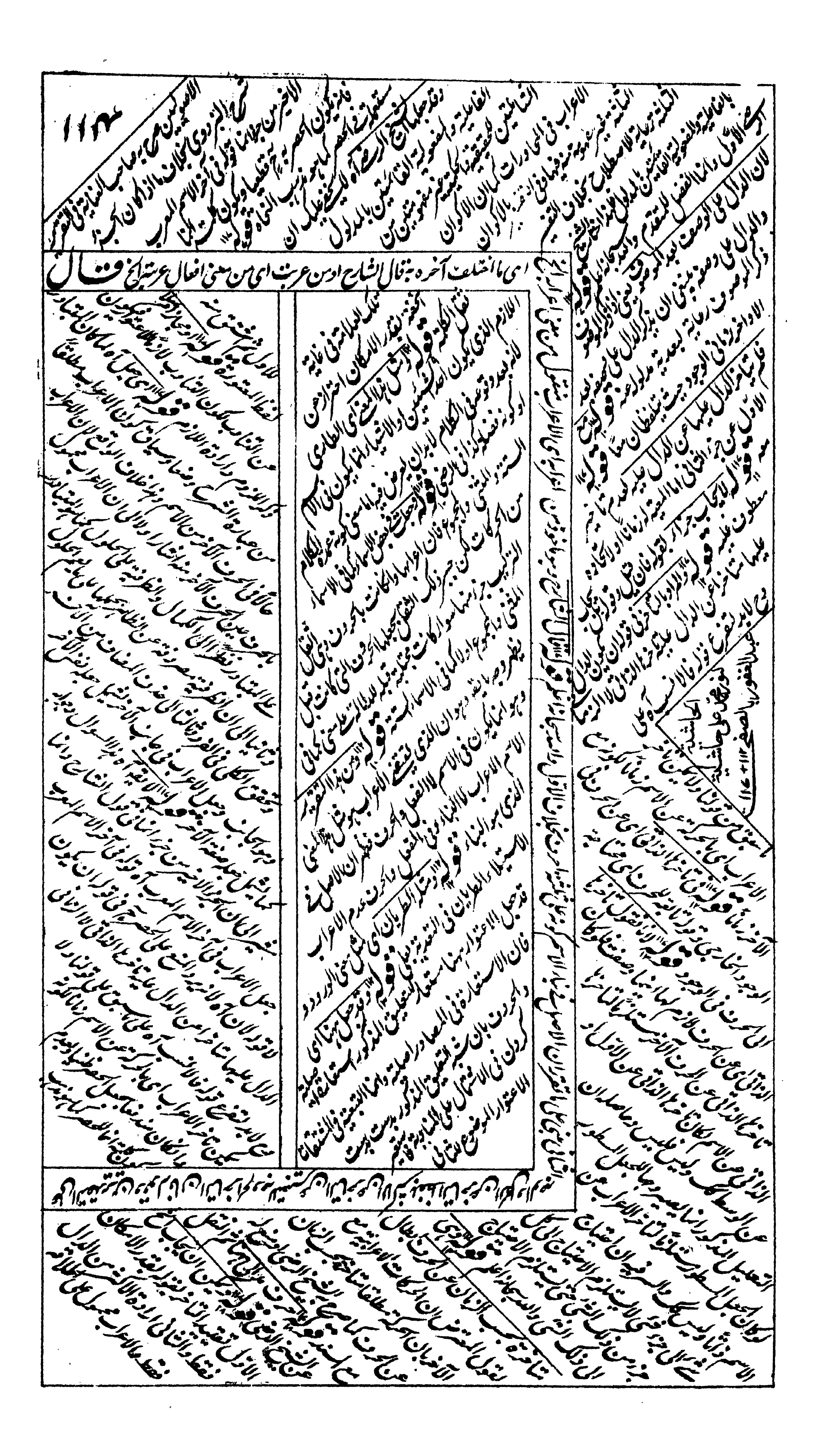
الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب ومن هذا التقرير يظهر وجه

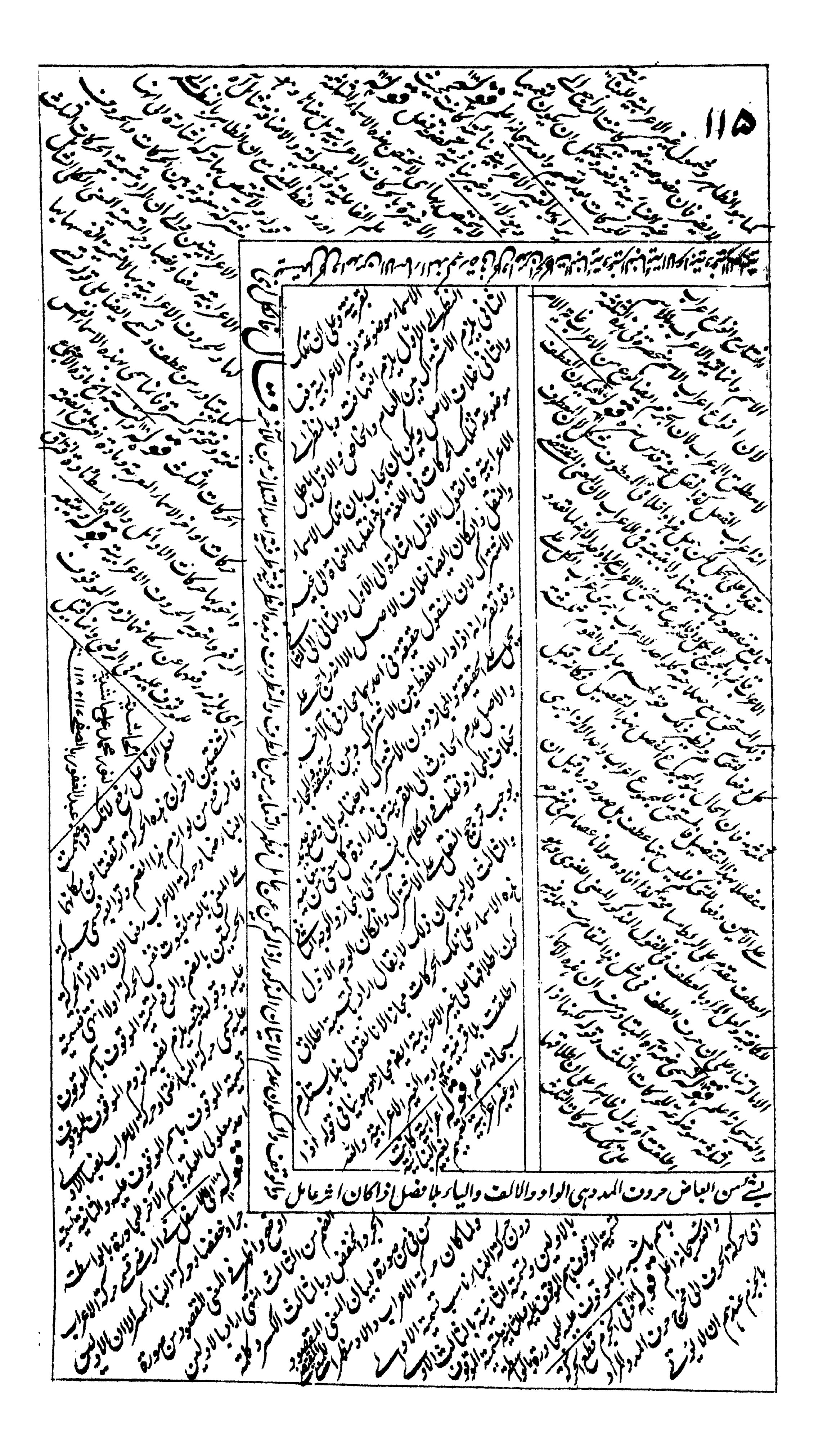
ما يقر ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء **قوله** على تضمين مثل معنى

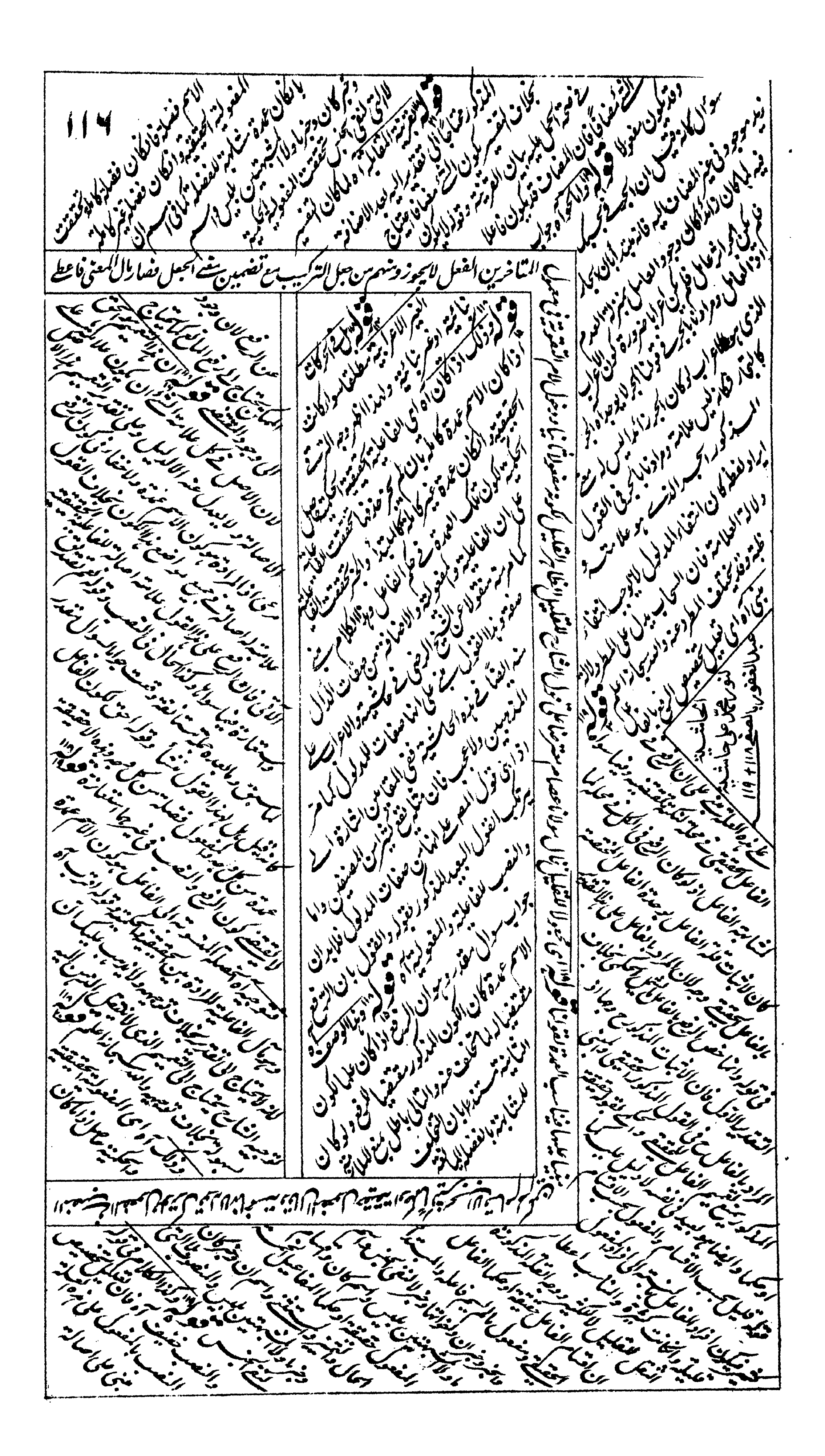
الورود او الاستيلاء فان اخذ الشئ مستول ومستعل عليه ومثله الطريان **قوله** يقال اعتوروا الشئ

الاعتوار دست بدست كردن چيزيرا والتعاور والتعور مثله وقد جعل ههنا مستعارا لتعلق المعاني









المتأخرين الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين شئ الجعل فصار بالمعنى فاعلا

بالاسماء على سبيل المناوبة او كجاءم سلا عن التناوب **قوله** وانما جعل الاعراب في اخر
الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر لتحقق
الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحروف او
جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحروف لانا نقول
اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل بقدر الامكان والا لزم
تقديم الفرع وتاخير الاصل **قوله** والاعراب على صفته اي صفة المسمى و المدلول وذلك
بناء على ان الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات
الدال وهي كونه عمدة وفضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف
بعد الموصوف **قوله** فلا نسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه
ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتاخر
الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة التي هو
الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخرها الذاتي لانها
تابعة للحروف لانا نقول تاخرها الذاتي لا تلزم لها اينما وضعت بل يجاب بان المقصود
بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح
به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة
اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد
الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها
صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر عن الدال
بقدر الامكان او التاخر عما عدا الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر
في حكم التاخر عن الكل **قوله** ثلثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب
وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما

ص من ان الاكثر بحكم الكل ١٢ **قوله** خبر واحد اي من حيث المعنى وان كان من حيث اللفظ احد اجزاء الآخران معطوفان

على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدران **قوله** هذه الاسماء الثلثة الخ اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية اوغير بنائية اعرابية كانت اوغير اعرابية كضمة قفل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامى لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفى الجزم قطع الحركة ولذا اسمى الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي **قوله** ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل فى الكل **قوله** فانها مستعملة فى الحركات البنائية بل فى الحركات الغير الاعرابية **قوله** على قلة بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ **قوله** حقيقة اوحكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعى الاسم لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى اجمل الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم **قوله** حقيقة اوحكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة **قوله** اي كون الشيء مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا

وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد فى غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما
كان الجار زائدا فيه لم يعتدوا به او كان الجر زائدا كالجار فكانه ليس علامة
قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع فى الفاعل و
لو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل
بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام فى قوله
والنصب خفيف الخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة **قوله** فاعطي
الثقيل للقليل اي مجعولا للقليل للتعادل وكذا جعل الخفيف للكثير **قوله** والنصب
خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف **قوله** لما لم يبق الخ
انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييزها
عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل و
ليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف و
لما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل فى ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففى
ظاهره واما عمل الفعل ففى محله ولذا جاز العطف بالجر على لفظه وبالنصب على
محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر فى موضعين عن كونه علما للفضلة
ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد
فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثانى فى المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى
بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان
الواو فى الاصل للعطف غير مختص باحد القبيلتين يعني الاسم والفعل وكان الا يدخل
في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا كل ذلك مما
استفدته من كلام الشيخ الرضي قال العامل احتيج الى بيانه اما لا احتياج بيان
حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور فى حكمه وداخل فى تعريفه واما اخره

للاختلاف والعامل سابقا الاقوى تاخير السبب البعيد عن السبب القريب فى الذكر لكون الوضع موافقا للطبع ١٢ عبد الحكيم رح

عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما

لاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوه فان المعرب

مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل و

تاخيره عن المادة والصورة ظاهر واما تاخيره عن الغاية فلا

مذكورة تبعا لانسياق بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات

والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما

ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم

ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي

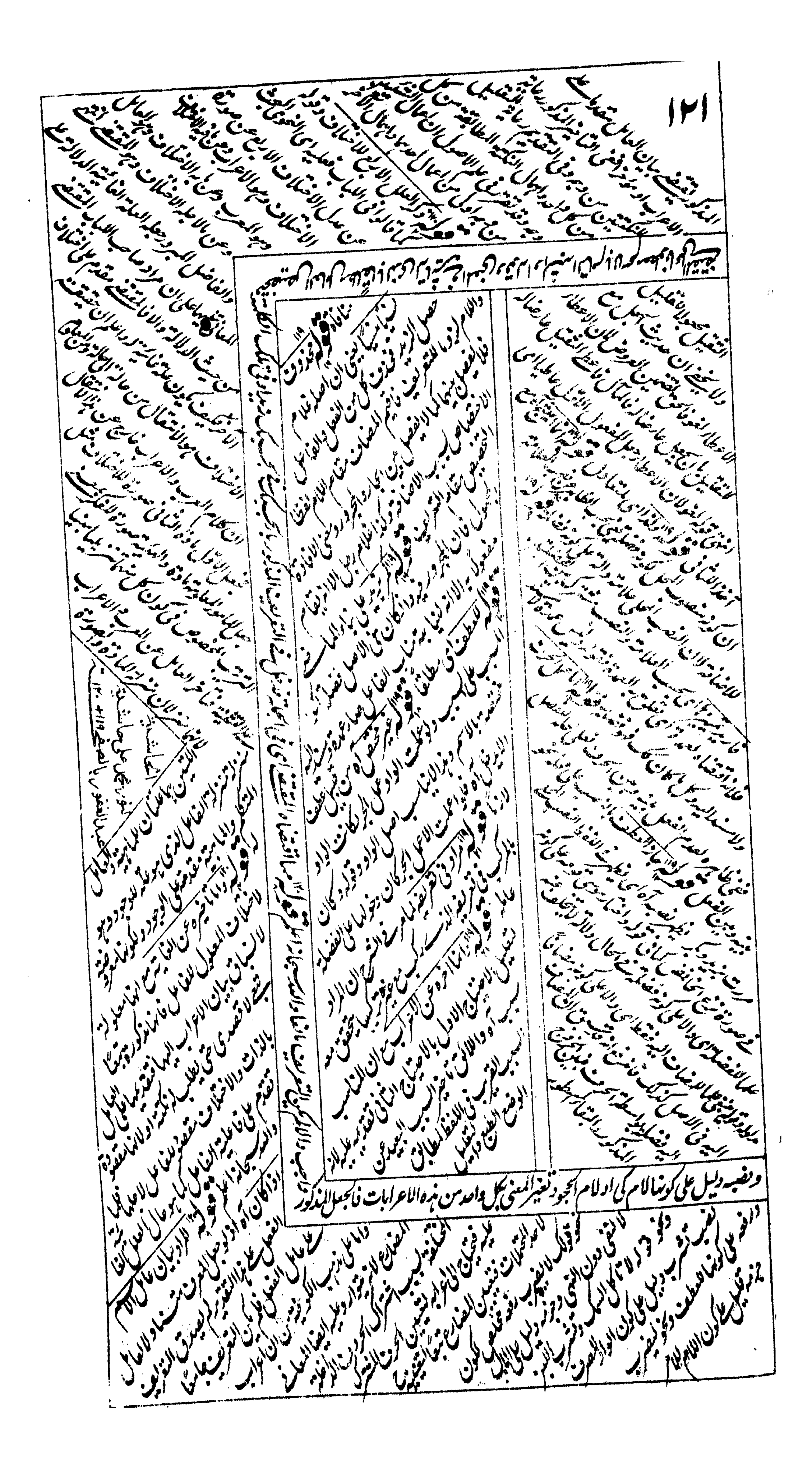
او التشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى حتى

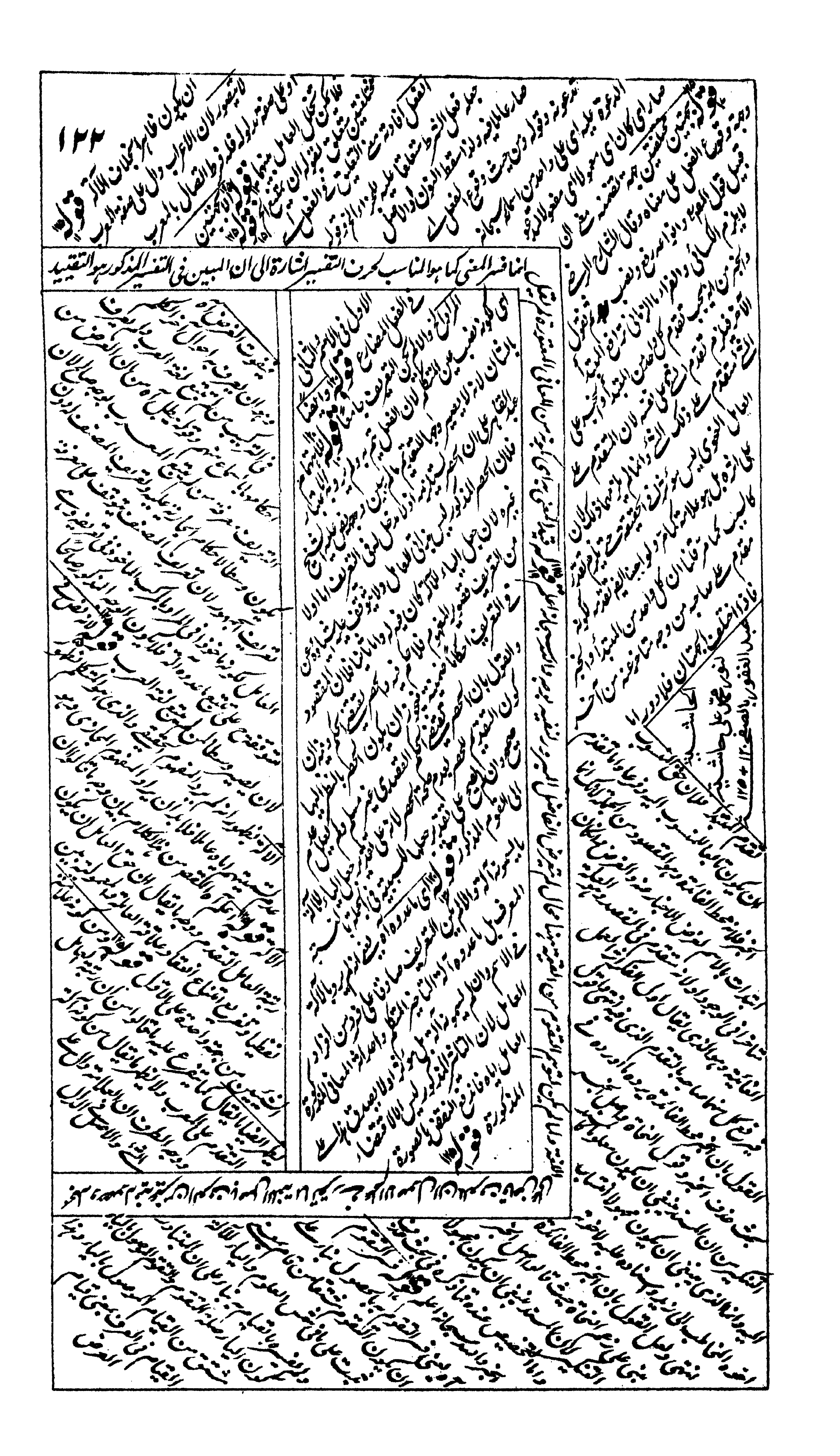
لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد قال ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام

لا للحصر اذ لا مدخل له في التعريف فان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به

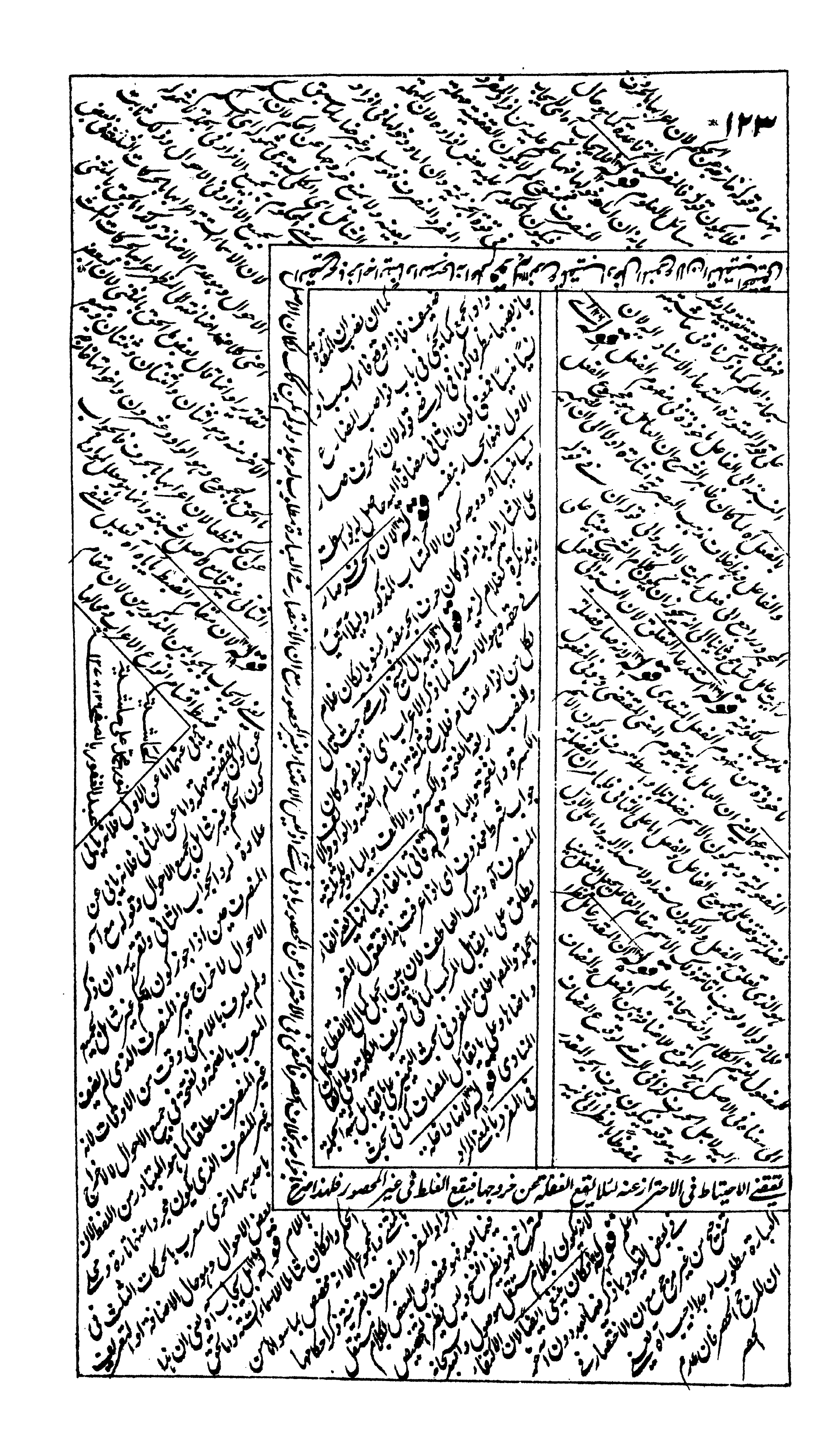
المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة

قلنا الباء للالة اي ما هو آلة لتاثير المتكلم واعتقد وانه آلة

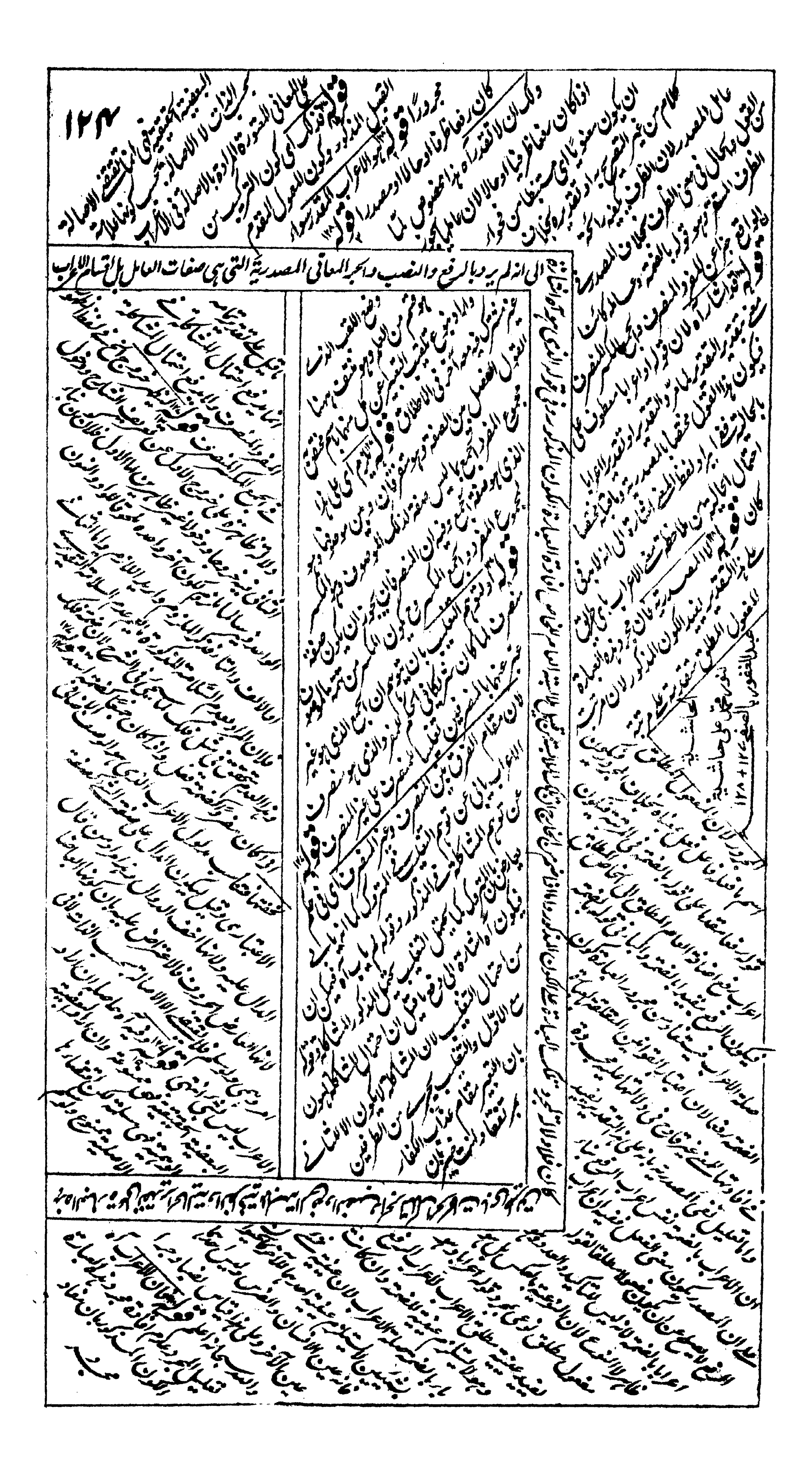




انما فسر المعنى كما هو المناسب لحرف التفسير اشارة الى ان المبين في التفسير المذكور هو التقييد



يقتضي الاحتياط في الاحتراز عنه لئلا يقع الغفلة عن خروجها فيقع الغلط في غير المنصرف فلهذا صرح



الى انه لم يرد بالرفع والنصب والجر المعاني المصدرية التي هي صفات العامل بل اقسام الاعراب

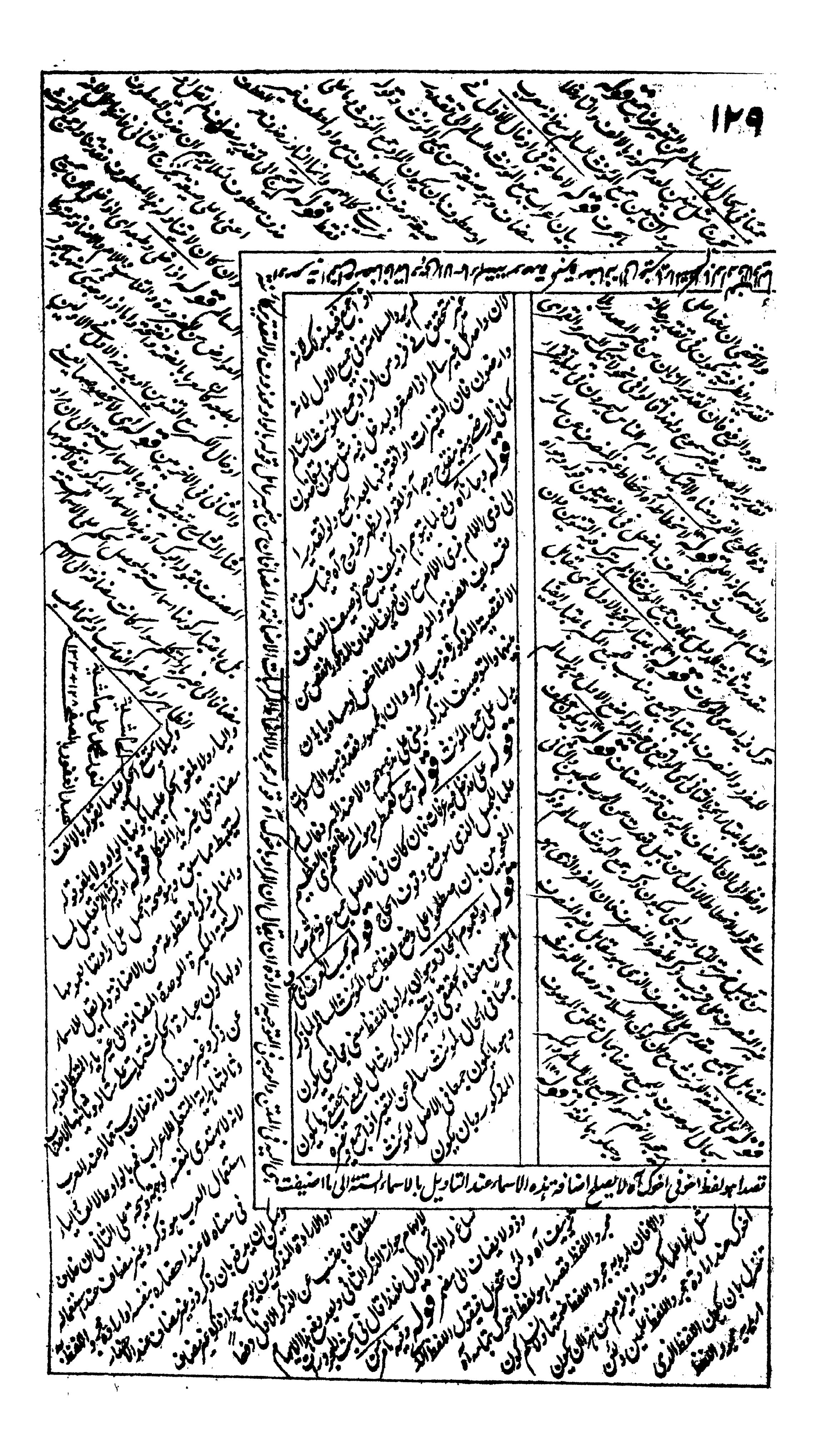
والرضي سموه الة بل يسمونه موثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض
من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل
ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا
يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول
لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم في
اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان الآلة تقدم
بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع
واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تتقدم على ما هي علامة
له لتعرف اي لاثر يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال
من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقديم عليه
لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما
ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علامة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان
كلا منهما عامل في الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر الا بجهتين
مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى أَيًّا مَا
تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق
في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتاخر
بجهتين مختلفتين **قوله** اي يحصل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه
اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى
المقتضي ليس قائما بالعامل **قوله** اي معنى من المعاني المعتورة انما قيد المعنى
به لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة
كما ذكرناه **قوله** اذ به حصل معنى الفاعلية لانه استدعاء الاسناد اليه **قوله** اذ به

حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في رأيت لان له استدعاء التعلق قال
الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما **قوله**
وفي مررت بزيد الباء عامل اي في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل و
محل النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا واما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم
من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر المقدر لوقوع المضاف موقعه
ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف
التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي **قال** فالمفرد لما ذكر
الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه
تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها **قوله** الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في
المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما
يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لابد من تقييده بكونه
غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم
فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة اوان
الاسماء الستة وبعض الملحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله
لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط ياباه مع ان
ذكر المنصرف حينئذ لاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف
باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر

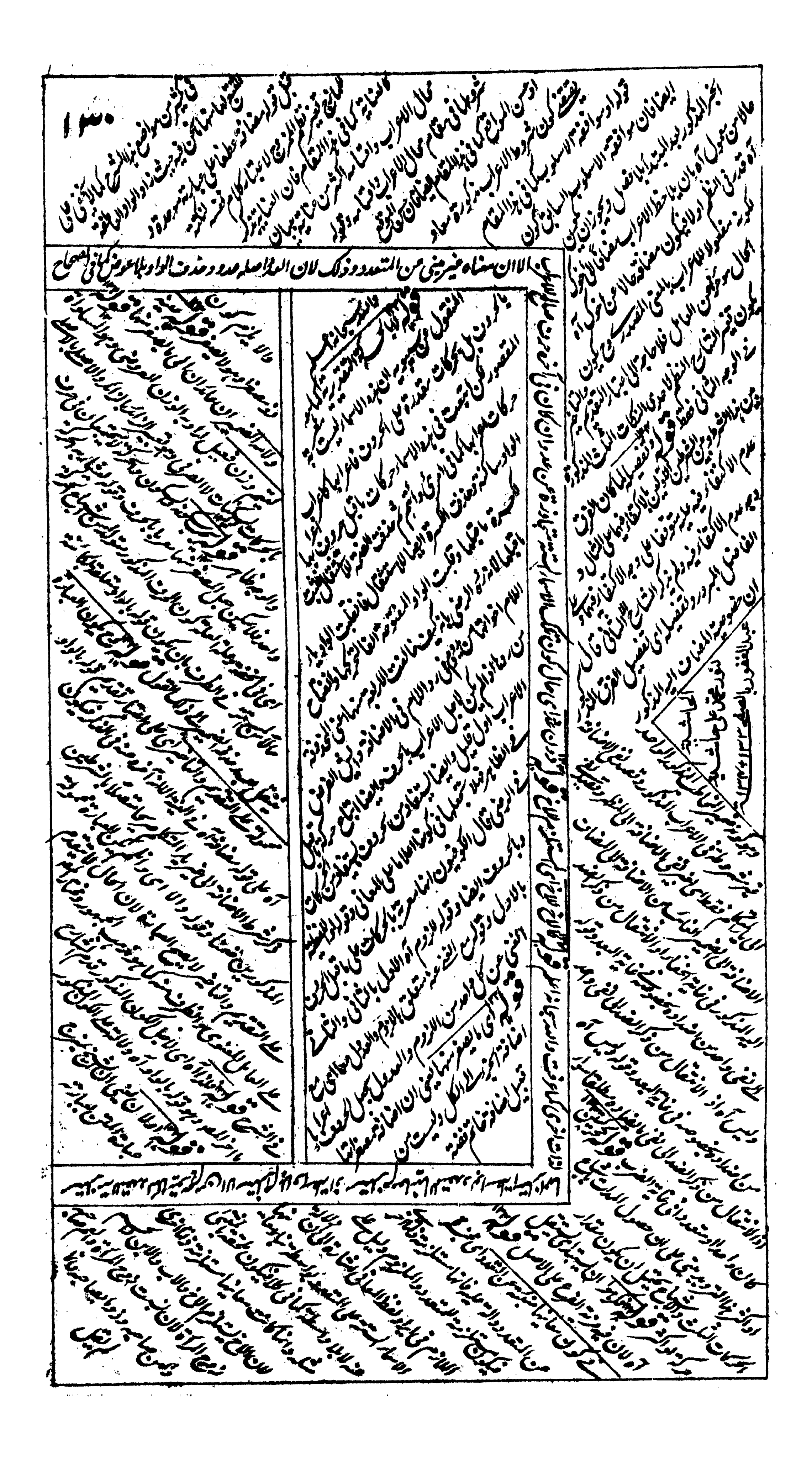
بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد و بيان اعرابها ان قيل في بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة و غير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شئ اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا **قال** الجمع المكسر المنصرف وانما لم يقل والمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تلقيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر او لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم يأب عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا في مقابلة قوله تعالى وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا **قوله** الذي لم يكن سلامة الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا بآخر واحده واو ونون او الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا لفلك فيه **قوله** احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة **قال** والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم

من ذات الجزء مقوم لذات الكل على لا يقتضي اصالتها باعتبار كونها علامة اذ لا يصح لها بهذا الاعتبار ١٢

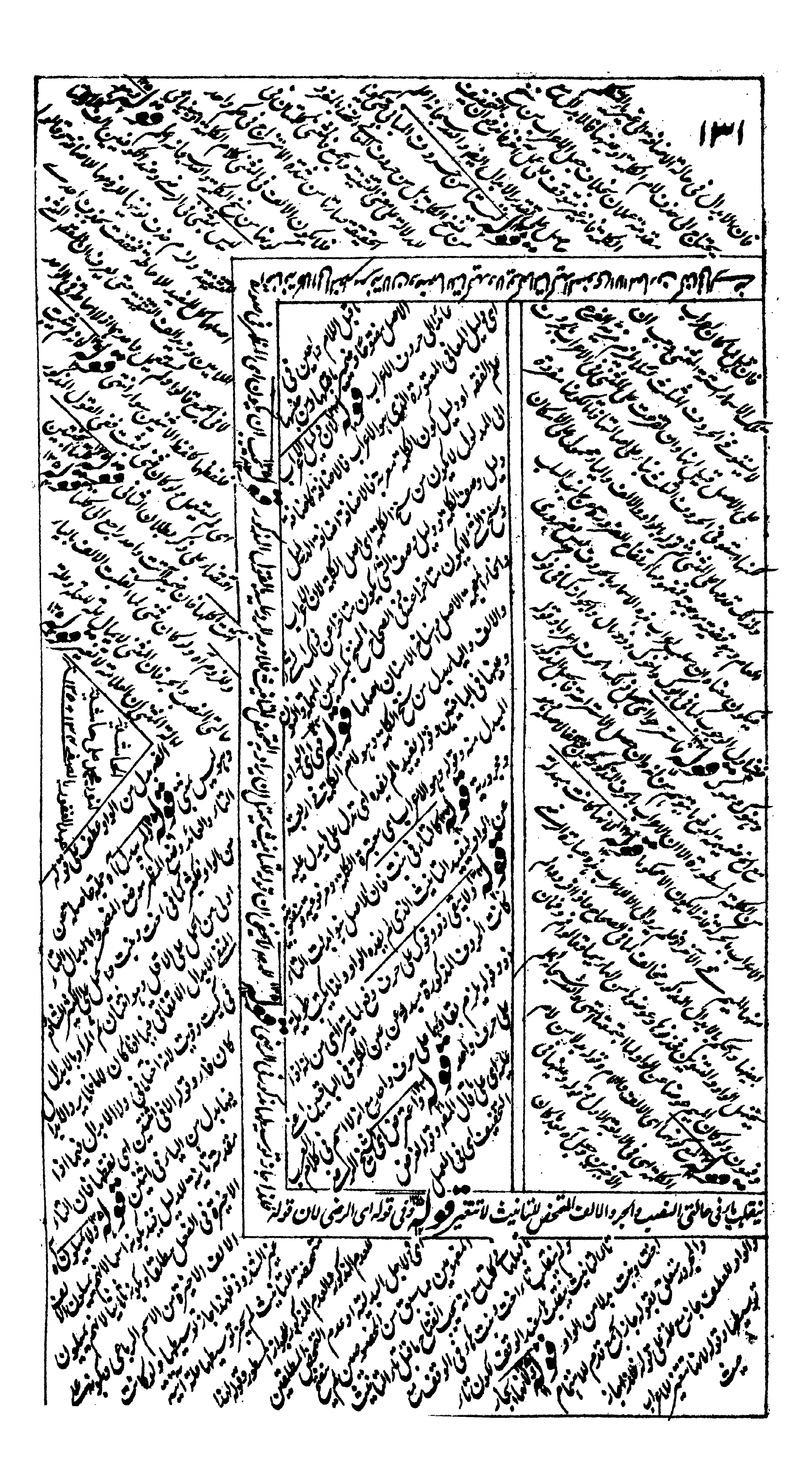
مجرورًا اجازه المصرح انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب فى نظم الكلام فان ملاحظته كافية فى كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله ماهو عامل فى الظرف المستقر **قوله** ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره فى الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان فى قالب المصدر او الفعل وسواء قدر فى نظم الكلام اولم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذى هو الرفع والنصب والجر اذا كان متلبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك **قال** جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثانى باعتبار الجزء الاول ومقابل للثانى باعتبار الجزء الثانى وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره فى الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذى سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذى اللام بذى اللام عند الجمهور لانهما فى درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده **قوله** وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا كمسلمات جمع مسلمة او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال

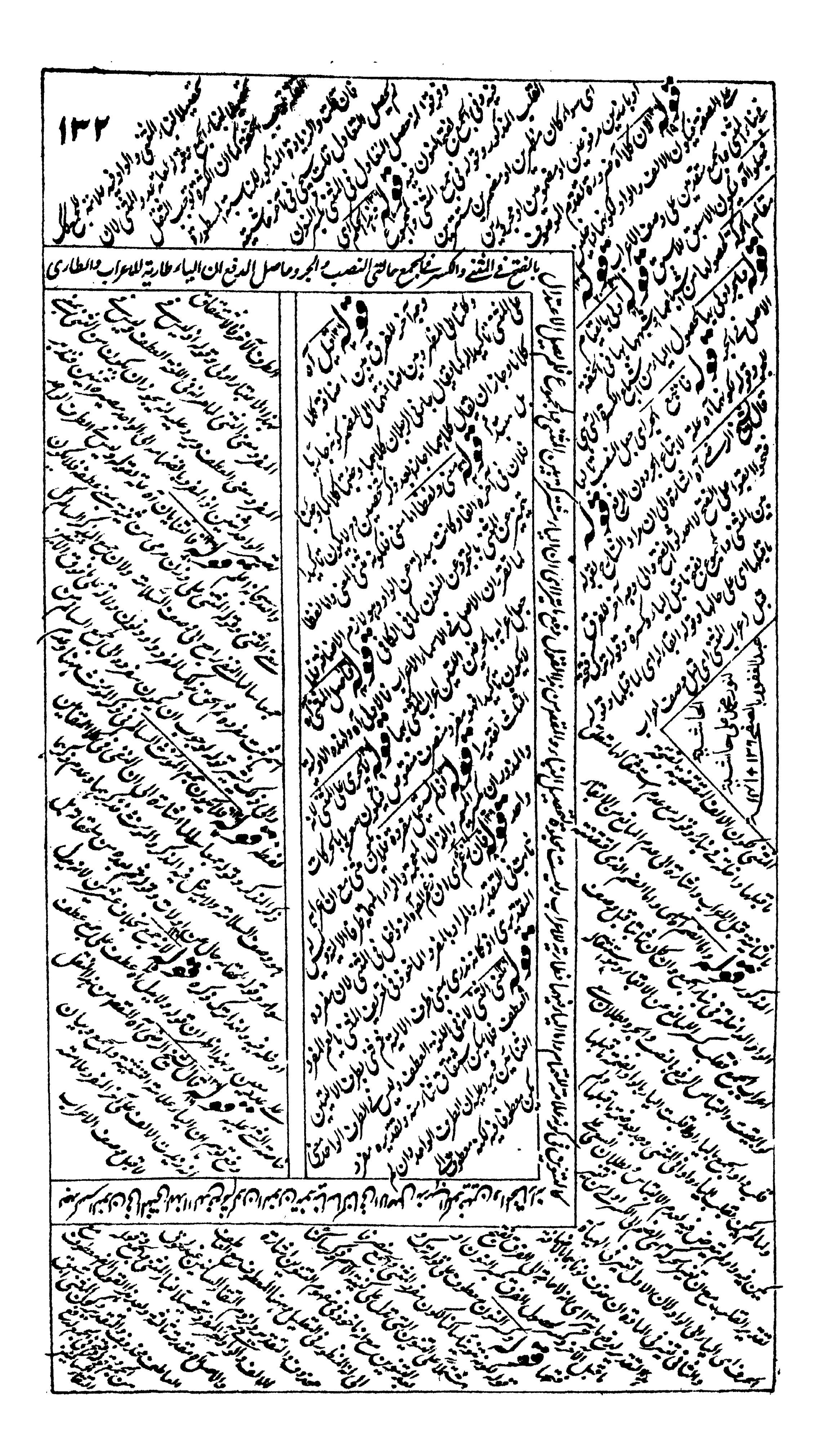


قصدا هو لفظا اخرى في اخرى آه لا يصح اضافة هذه الاسماء عند التاويل بالاسماء الستة الى ما اضيفت



الا ان معناه غير مبنی عن التعدد وذلک لان العد اصله عدد وحذف الواو بلا عوض کما فی الصحاح





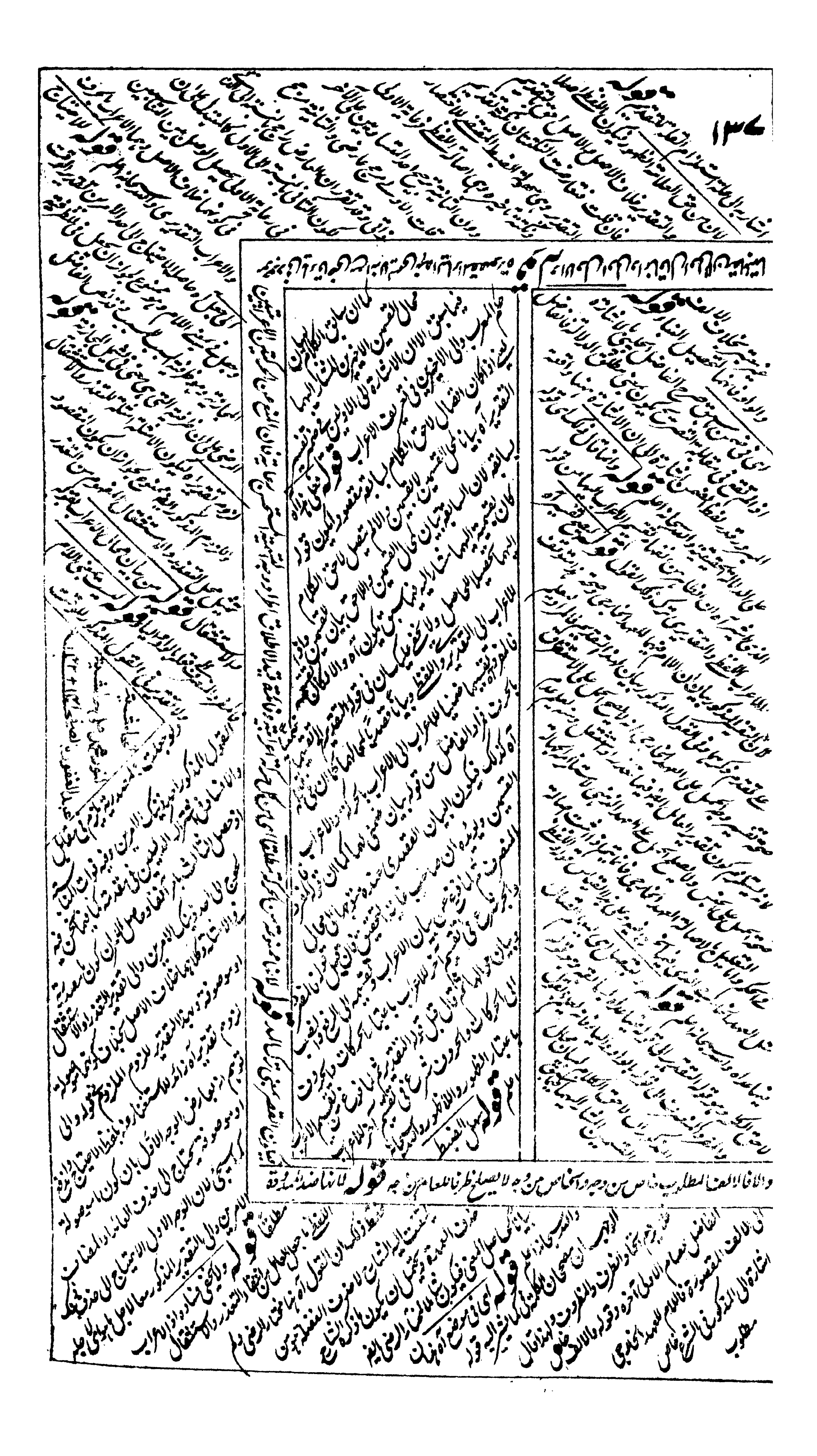
بالفتح في المثنى والكسر في الجمع حالتي النصب والجر وحاصل الدفع ان الياء طارية للاعراب والطاري

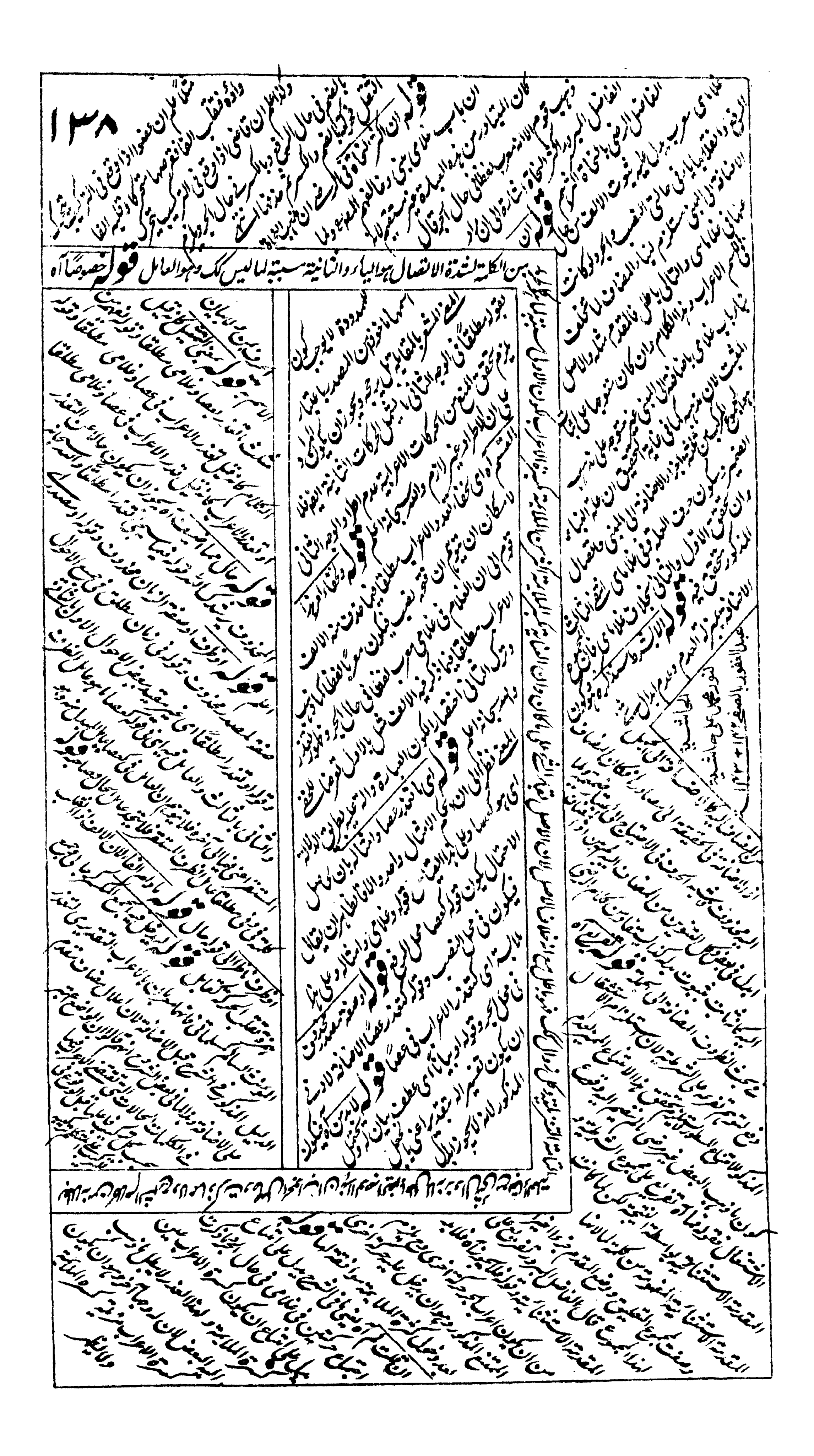
او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب
العرف او لعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل سنين فكما لا حاجة فى دخال
الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما كان على صيغته لم يحتج
فى اخراج الثانى الى تقدير المضاف **قال** غير المنصرف بالضمة والفتحة اى ذا خلى
وطبعه كان كذلك **قوله** فاعراب هذه الاسماء الستة اى لا بخصوصها بل بعمومها
اذ كثيرا ما يجرى حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه وحاصله ان الاسماء الستة
حكمها كذا قيل فى توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما و
العلم يصح تاويله بالصفة المشتهرة مسماه بها فيصح ان يؤول ابوك الخ بالصفة التى
اشتهرت بها وهى كونها اسماء ستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه
قال بالواو رفعا الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهى حركة ما قبل حروف المد
كما قيل للزوم الاعراب فى الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى
عنه **قوله** اذ مصغراتها اى ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر **قوله**
معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا لیتم وزن فعيل وحرف العلة
المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة **قال** مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله
مضافة عن قوله بالواو وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر فى الظرف وجعل
الظرف عاملا فيه فيكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم
على العامل المعنوى فلذا قدم ما اخره او لان المانع تغير النظم لنكتة كالعناية

التنبيه على ان العبارة محمولة على التقديم والتاخير قدم الشارح ما اخره المصنف ١٢ **قوله** او لان المانع تغيير النظم يعنى ان الشر

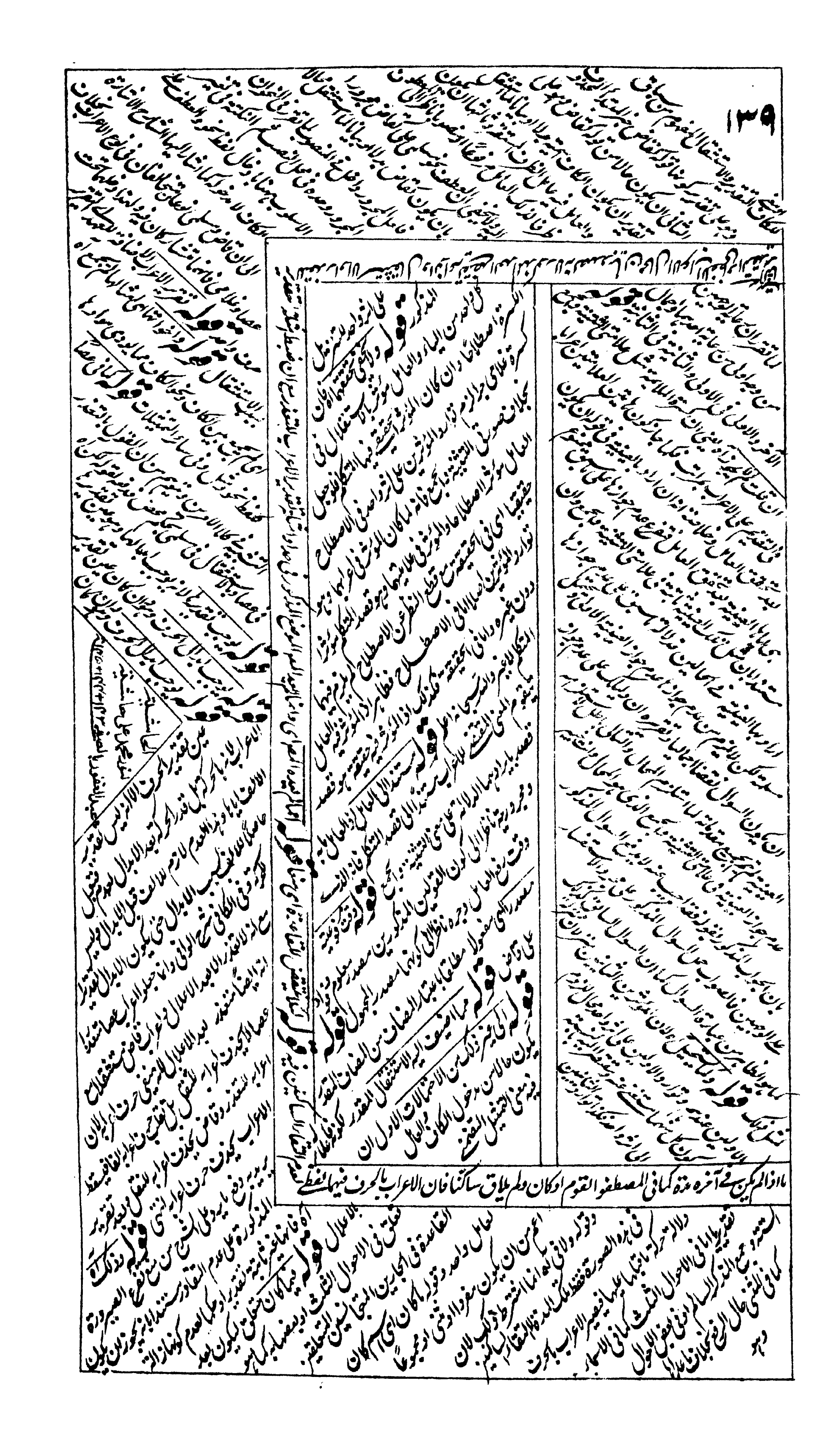
متقدم آه لتقدم الموصوف على الصفة فيكون الالف والواو ولكونهما علامة التثنية والجمع متقدمين على الاعراب ۱۲ مولانا عبد الحكيم رحمه الله

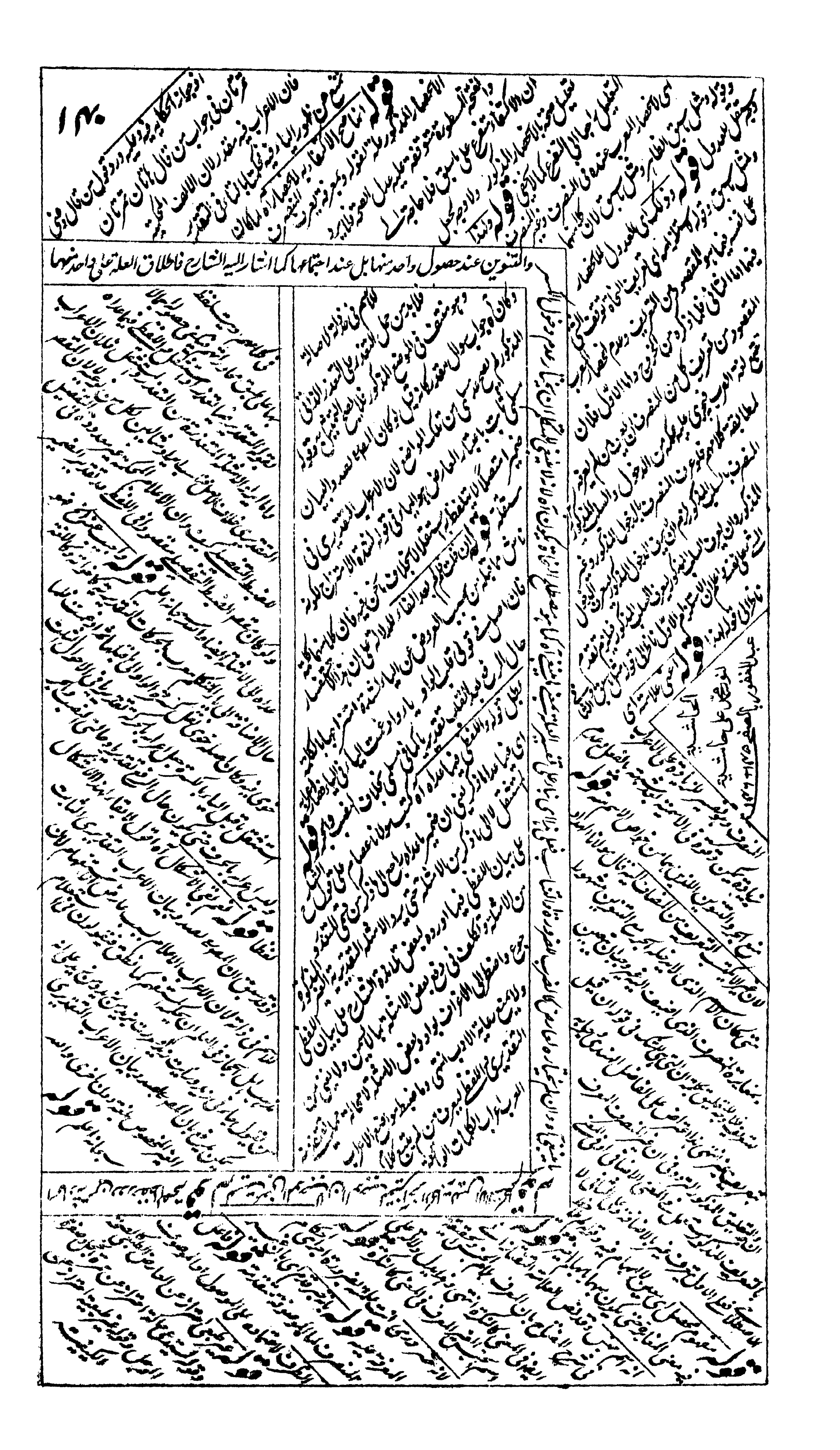
ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما و
لا يجوز تفريق المثنى الا فى الشعر كقولك كلا زيد وعمرو **قوله** فاذا اضيف الى المظهر يجب
ان يكون معرفة **قوله** واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع قيل انه اذا كان
مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل المثنى
ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه فى الاعراب ثم اطرد ذلك فيما
اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى
اصلا **قال** واثنان قال الشيخ الرضى كان عليه ان يذكر مذروان اذ لم يستعمل
مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك
فى ثنايان وذلك لان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى الثنى
كما لم يكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس فى المفرد معنى الثنى فالثنايان طرفا
الحبل المثنى فالثنى فى مجموع الحبل لا فى كل واحد من طرفيه **قوله** وهو اولو جمع
ذو لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا
اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغى ان يذكر اولات
مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته
وانما قدم اولو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **قوله**
وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضى جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع
لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد فى جميع
المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتوا وهما وهمو وكما وكمو **قوله** لانه الضمير المرفوع
للتثنية آه او لان كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب
الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف
اللين وهى التى اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب فى المثنى والمجموع





قوله خصوصاً آه ... وهو العامل لما ليس كك سببة والثانية هو الباء الاتصال لشدة الكلمة من





والتنوين عند حصول واحد منها بل عند اجتماعها كما اشار اليه الشارح فاطلاق العلة على واحد منها

والجر اولی بها فقلبت الف المثنی وواو الجمع فی الجر یاء فلم یبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لکونهما علامتی الفضلة بخلاف الرفع **قوله** وفرقوا قال الشیخ الرضی ترک فتحة ما قبل الیاء فی المثنی ابقاء علی الحرکة الثابتة قبل اعراب المثنی مع عدم استثقالها واما الضم قبل یاء الجمع فقلبت کسرا لاستثقاله قبل الیاء الساکنة لو ابقیت و التباس الرفع بغیره وبطلان السعی لو قلبت الیاء بضمة ما قبلها واوا مع ان تغییر الحرکة اولی من تغییر الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنی بسبب کسر ما قبل یاء الجمع ان تحذ فتنونا هما بالاضافة وکسر النون فی المثنی لکونه تنوینا ساکنا فی الاصل والاصل فی تحریک الساکن اذا اضطر الیه ان یکسر و یفتح فی الجمع للفرق فحصل الاعتدال فی المثنی لخفة الالف وثقل الکسرة وفی الجمع لثقل الواو وخفة الفتحة واما الیاء فیهما فطارئة الاعراب **قوله** الذین اشیر الی تقسیمه الیهما فیما سبق ای فی ضمن ما سبق من تقسیم الاختلاف الی اختلاف لفظا وتقدیرا وانما قال ذلک لیصح تفسیر قوله التقدیر واللفظی المعرف بلام العهد بما اراده کما بین ولیتصل لاحق الکلام بسابقه فعلی هذا یکون قوله التقدیر اه بیانا لمحل القسمین لا لهما کما قیل **قوله** ولما کان التقدیری اقل سهل الضبط اشار الیه اولا والا لکان المناسب تاخیره عن اللفظی لان من حق العلامة الظهور **قوله** ای فی الاسم المعرب اشار به الی ان ما لیست مصدریة کما قیل وذلک للاحتیاج الی جعل فی بمعنی اللام ان لم یقدر الوقت والی لزوم تقدیر التعذر او الاستثقال فی الامثلة ولفوات الملایمة لما سبق من بیان محال الاعراب ولان فی فی قوله واللفظی فیما عداه لیست بمعنی اللام والا لکان معناه ان الاعراب اللفظی لاجل ما هو مغایر للتعذر او الاستثقال ولا یخفی فساده **قوله** الذی تعذر الاعراب فیه ففیه حذف العائد والضمیر المستتر راجع الی الاعراب ولک ان تقول الذی تعذر اعرابه فحذف المضاف واقیم المضاف الیه

مقامه اعنى الضمير فصار مرفوعا مستترا فى الفعل **قوله** الذى فى آخره
اى فى موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر
الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد **قوله** الف مقصورة سميت بها
لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى
بدليل مقابلتها الممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فى ميم غلامى
قوله او محذوفة وهى فى حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف وخفاء امر
هذا القسم وظهور مقابلته مثل بالاول وترك الثانى **قال** كعصا وغلامى
خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو اى ما تعذر فيه كعصا وامثاله وغلامى وامثاله
او صفة مصدر محذوف اى تعذرا كتعذره فى عصا او غلامى وان جعلت الكاف
اسمية جاز ان يكون نعتا وغلامى بالاضافة [illegible] ما تعذر الاعراب فيه **قوله** مطلقا
على التقدير الاول حال من مفعول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل
المفهوم من الكلام او من الفعل المقدر والتقدير تعذر الاعراب وعلى التقدير الثانى حال عما اضيف اليه
المصدر المحذوف وظرف او صفة لمصدر [illegible] فى زمان مطلق او
تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامى والعامل فيه ما هو عامل
فى الظرف المستقر او ظرفية الكاف التمثيل **قوله** فان الالف دائما ساكنة **قوله** كما فى الاسم المعرب بالحركة
التقديرية كما فى الاسم المفرد كما يأتى بيانه فيما بعد فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا
لكان اولى ليخرج مثل عصاى فانه تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة

ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف لان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبني لا توجب البناء الا بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى

قوله فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وثبوته ههنا بعد تمامه بالاضافة الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها **قوله** ثم ما ذهب اليه تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله الا على التقدير وتوضيحه ان كسرة الملائمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها لتقدمها ولا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع ان الاولى يبقى على ما كان وان المناسبة لكسرة الملائمة اكثر خصوصا اذا رفعت جانب الاعراب بالكلية بجواز تقديره ان قيل لا يجوز ان تجعلها علامة للاعراب لانه يتحقق للعامل اثر في صورتي التثنية والجمع فقد يجب ان يلزم توارد المؤثرين المستقلين اعني العامل والاضافة وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولكن تحقق مسمى فيما نحن فيه وان صورتي التثنية والجمع لا دخل لعلامتيهما على الاعراب مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا ودلالتهما على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي **قوله** اي في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستقرار المقدر والمعنى كاستقرار قاضي وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له **قوله** ان تجعل

قال المتكلم قصد بايراده الدلالة على المعنى المذكور ١٢ **قوله** وقت مرفوعيته ومجروريته على ان يكون رفعا وجرا مصدر

مصدر اى استثقال رفع وجر او حال الاسماء اضيف اليه الاستثقال المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التى ذكرناها فى قوله مطلقا **قوله** لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضى وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يثقل الحركتان كظبى وكرسى **قال** ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاض اذ لو قصد به لفظ نحو مثل نقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود فى التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات واخواتها ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها **قوله** فان اصله مسلموى قال الفاضل الهندى ان تلفظ الاعراب فى مسلموى بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما فى عصا لكن المؤثر فى التقدير فى عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفى مسلمى ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة **قوله** فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا **قوله** فان الياء المدغمة ايضا ياء باقية على سكونها **قوله** وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولاقى مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا اولا كما فى قوله تع والمقيمى الصلوة على قراءة النصب وانما لم يقل ولاقى آخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفى القوم

ولعله انما لم يعده المصرح لانه بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعله داخلا في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فمي وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال في الاعلام التي تحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب تعذر اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركة للحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا جوز الحكاية فيه **قوله** واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الى آخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا ومثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة للمنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشئ على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما **قال** غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او

لاتصافه بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن ولما عرى مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير
المنصرف قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون
نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا يكتسب التعريف من المضاف اليه
وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لا يلاحظ فيه معنى المغايرة
ولك ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه محوج
ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله
موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشئ يستدعى جعله موضوعا
وقد سبق العلم بغير المنصرف قال ما فيه علتان فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره و
الجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبعي يستدعى حالة غير طبعية وفي اصطلاح
النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه
وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن
صريح كلام المصرح في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة
وبنى ذلك على ان صاحب المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه
سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في علتين ايضا فيكون
اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله واستجماع شرائطهما انما قال
ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف
عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه
وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما
وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط
يعارض احد السببين واما في الآخرين فلان دخول اللام او الاضافة
يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت

يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب لصدق

التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا

علم المؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين

عليه اجيب عن الاول بما سيجئ في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان

يمنع وجود السببين المستجمعين بشرائطهما كما قاله العلامة من ان هذه التاء

ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة

مانعة عن تقدير اخرى او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة

التبعية المختصة بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قال من تسع مبنية

يقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى

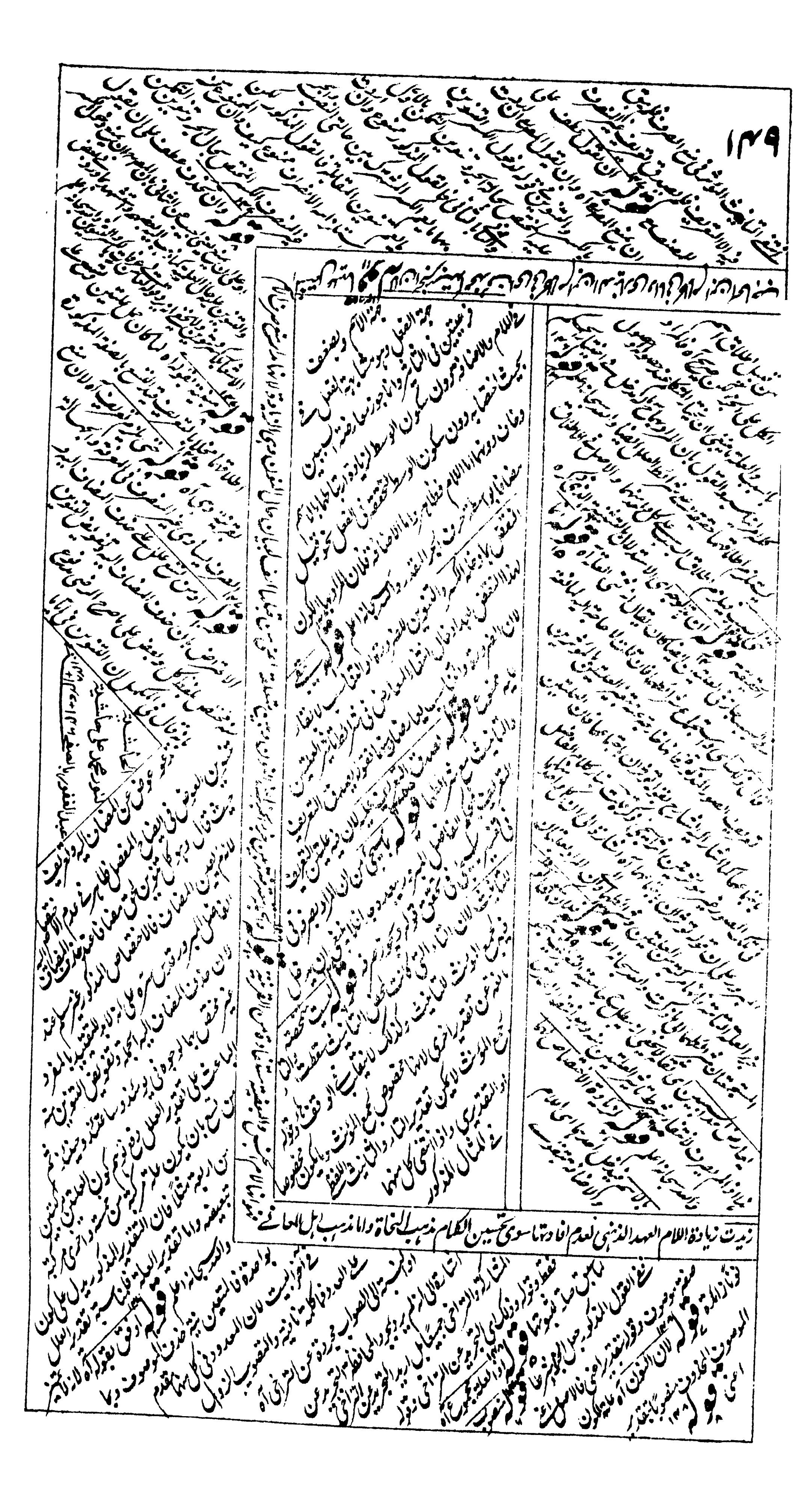
يلزم تعريف الشئ بما يساويه وهو المصرف فيه باستقراء قوله من علل تسع او من تسع علل والاول نقل

بقوله وهو ... واوله البيت اعني قوله موانع الصرف تسع قوله من العلل تسع

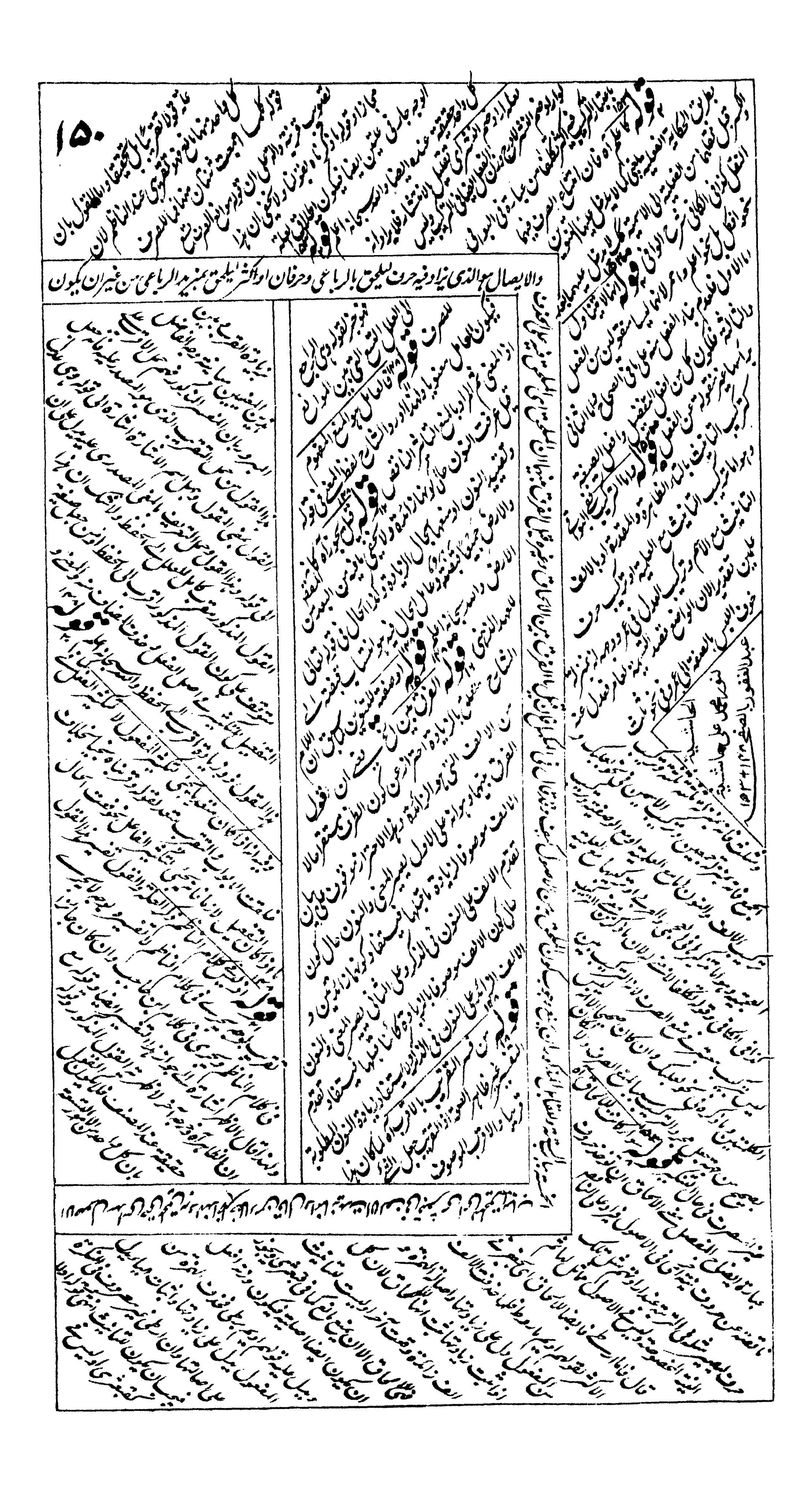
ما في هذين البيتين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران

قال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف

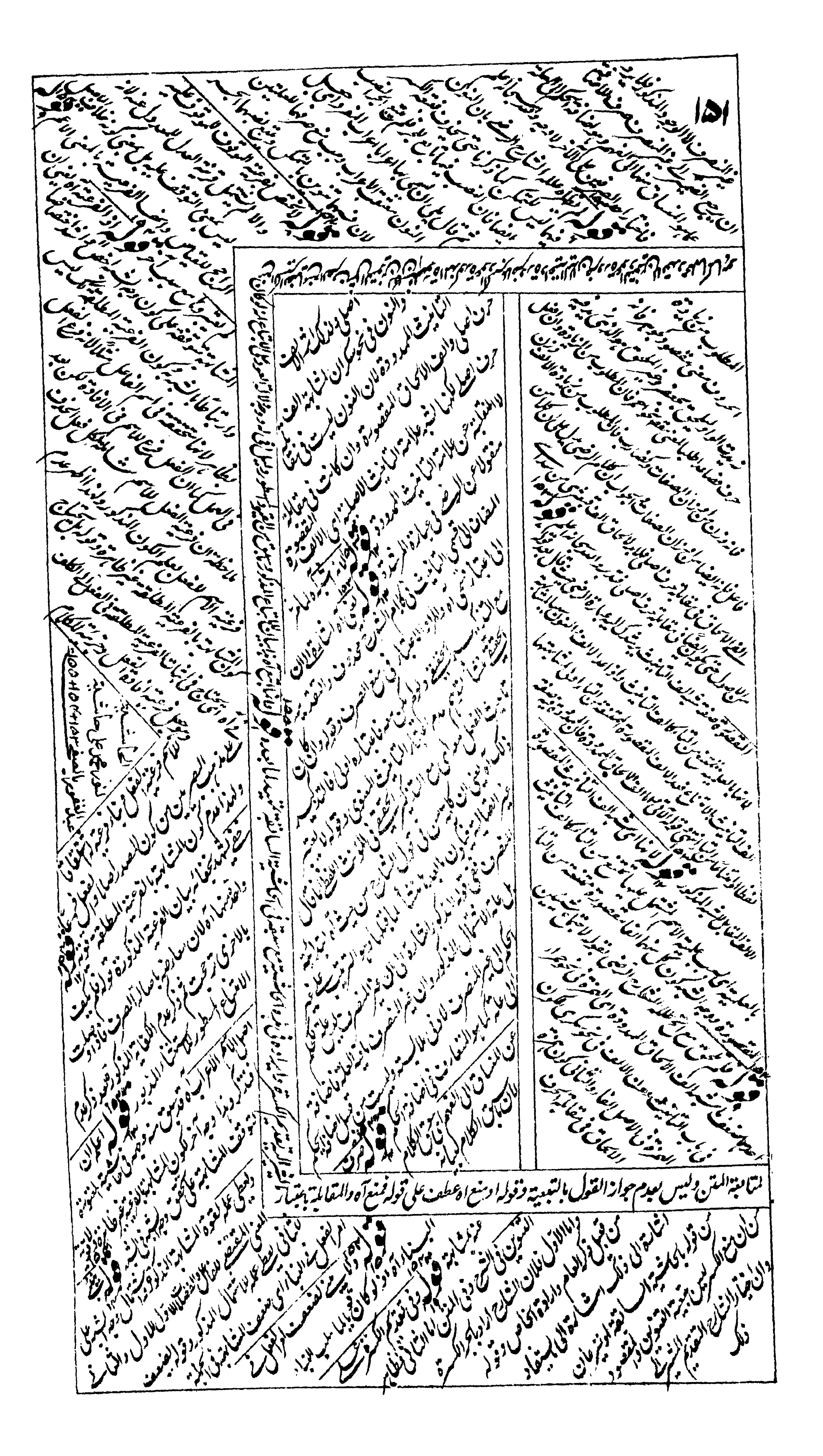
تصويبُ انتهى هذه الابيات لابى سعيد الانبارى النحوى وامّا المذكرا ولهاحتى يكون لغنى عن
التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا
بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع اثنتين حقيقة او حكما **قوله** لمجرد المحافظة
فجردت عن التراخى واريد به مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا
عن ثبوتها للمسبق وكذا الحال فى التركيب **قال** والنون فيه مساهلة اذ العلة مجموع
الالف والنون **قوله** منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب
نتقدير اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا
على انه صفة النون لان اللام للعهد الذهنى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه
تنكير البواقى او بدل بحذف الموصوف اى نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اى هى زائدة
والجملة معترضة **قوله** اذ المعنى وتمنع النون الصرف فى ذلك لان قوله عدل الخ تعداد
للموانع لان الخبر محذوف اى تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع
المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف
المستفاد من اللام كما قيل فى قوله تعالى وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ **قوله** وقوله الف الى
آخره حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر
فى زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفته **قوله** ولو جعل الالف علامة الخ
الفرق بين بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما
وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثانى لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب
الوضع على الثانية **قوله** يعنى ان ذكر العلل الخ من فسر التقريب بالاقرب فلعله
فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبها ومن الصيغة فان باب
التفعيل يجئ للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجئ لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل
قوله والقول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس



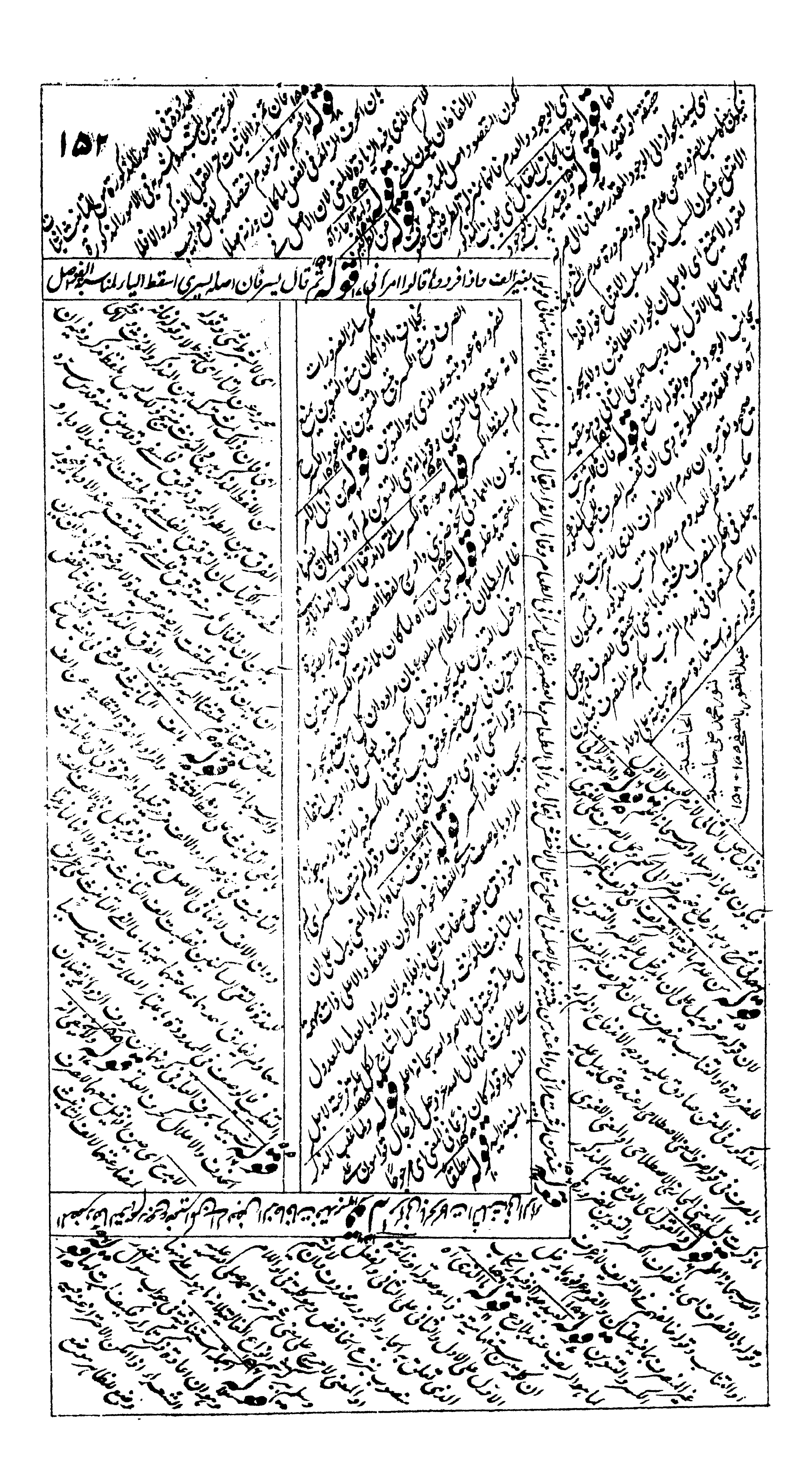
زيدت زيادة اللام العهد الذهني لعدم افادتها سوى تحسين الكلام مذهب النحاة واما مذهب اهل المعاني



والايصال هو الذي يزاد فيه حرف ليلحق بالرباعي وحرفان او اكثر ليلحق بمزيد الرباعي من غير ان يكون



لمتابعة المتن وليس بعدم جواز القول بالتبعية وقوله ومنع آه عطف على قوله فمنع آه والمقابلة باعتبار



قوله ثم قال يسر فان اصله يسرى اسقط الياء لمناسبة الفصل

في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة
عند المصنف رح بناء على ما ذكرناه **قوله** وقال بعضهم اثنان لعله اراد ضم النشر
والالف والنون الى الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن
الفعل مع الوصف كاغلب او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انهما لا تتناولان نحو
افكل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب هنا
تكلفا لا معنى له فلا فائدة في ايراده **قوله** وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة
الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف
ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى
او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق
مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف رح لم يعتبرهما
لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده
وان كان القياس يقتضيه لانه شبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين **قوله** اشارة
الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي

الذی لایعتبر تانیث الفعل معه فلا یقال جاءت طلحة وکذا المعنوی الذی خفی فیه
العلامة **قوله** من حیث اشتماله علی علتین الخ انما قال ذلک لان الحکم یضاف الی العلة
حقیقة لا الی ما فیه العلة ورجع الضمیر الی وجود احد الامرین من العلتین وما
یقوم مقامهما صرفا عن المنساق الی الفهم **قال** لا کسرة ولا تنوین انما ذکر الکسرة
ههنا مع ان انتفاءها قد علم بقوله غیر المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بین
الحکمین فانه اقرب ضبطا ولا یخفی ان هذا الحکم لم یظهر فی المثنی وجمع المذکر السالم
علمین للمؤنث الا اذا اعربا باعراب المفرد کما ذهب الیه بعضهم **قوله** لان لکل علة فرعیة
اعلم ان الفرعیة لا تختص بفرعیة الموقوف للموقوف علیه بل تشملها وغیرها کفرعیة
المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فیما ذکر ککون الاسم مثنی الی غیر ذلک لکن لم یعتبروها
ولم یعلم وجهه **قوله** فاذا وقع فی الاسم علتان الخ ولم یقنع بفرعیة واحدة لان المشابهة
بالفرعیة غیر ظاهرة ولا قویة اذ الفرعیة لیست من خصائص الفعل الظاهرة بل
یحتاج فی اثباتها الی تکلف وکذا اثبات الفرعیة فی الاسماء بسبب هذه العلل خفی فلم یکتف
بواحدة الا اذا اقامت مقام اثنین **قوله** فیشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل فی تمام معناه کما فی اسماء الافعال یبنی
ویعطی عمله واذا شابه فی ترکیب الحروف الاصلیة وفی جزء معناه کاسم الفاعل یعطی عمله ولا یبنی
لضعف امر الفعل فی البناء ولهذا یعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابهه بوجه بعید لکونه فرعا
فلا یبنی بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل فی البناء ولا یعطی بها عمل الفعل لخلوه
من المعنی الفعلی بل ینزع بها علامة الاعراب وهو التنوین ثم یتبعه الکسر او ینزعان معا
قوله فیمنع منه الاعراب وفی تقدیم الکسرة علی التنوین اشارة الی ذلک او منع التنوین
اولا ثم اتبع الکسر وقد جوز المصنف الامرین فی الایضاح وقال الشیخ الرضی
الثانی بعود الکسرة بضرورة عود التنوین وعدم ضرورة عودها

وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فاراد والنص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فحذفوا صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال المصنف رح انما يتبعه لان الكسرة تلازم التنوين يعني ان اى موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فلما انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود المعوض

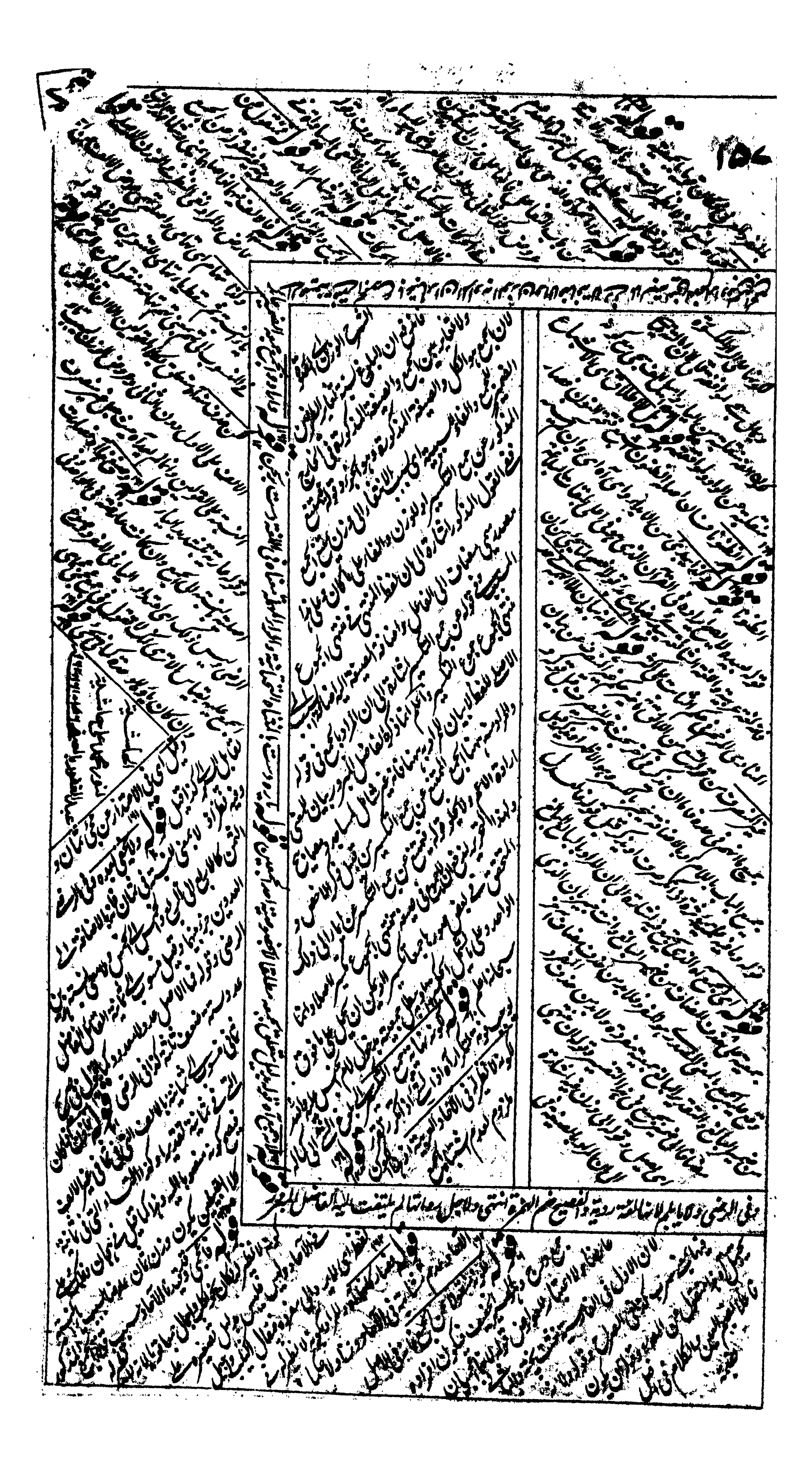
قوله لان العدل فرع للمعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله **قوله** والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به **قوله** لانك تقول قائم الى آخره فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى هكذا قالوه وفيه بحث لان التانيث طار على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا الاذ انه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استاده من غير تعرض للتذكير والتانيث **قوله** لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه مجهولا لما كان التعريف فرعا للتنكير معنى **قوله** والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما للصرف لمضارعتهما بالفي التانيث الممدودة والمقصورة في انتفاء التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولى الحرفين في كل منهما مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى انه لابد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به **قوله** لان الاصل في كل نوع آه يفيد فرعية القسم الاول لا القسم الآخر الذي في اوله احدى زوائد الاربع **قال** ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين

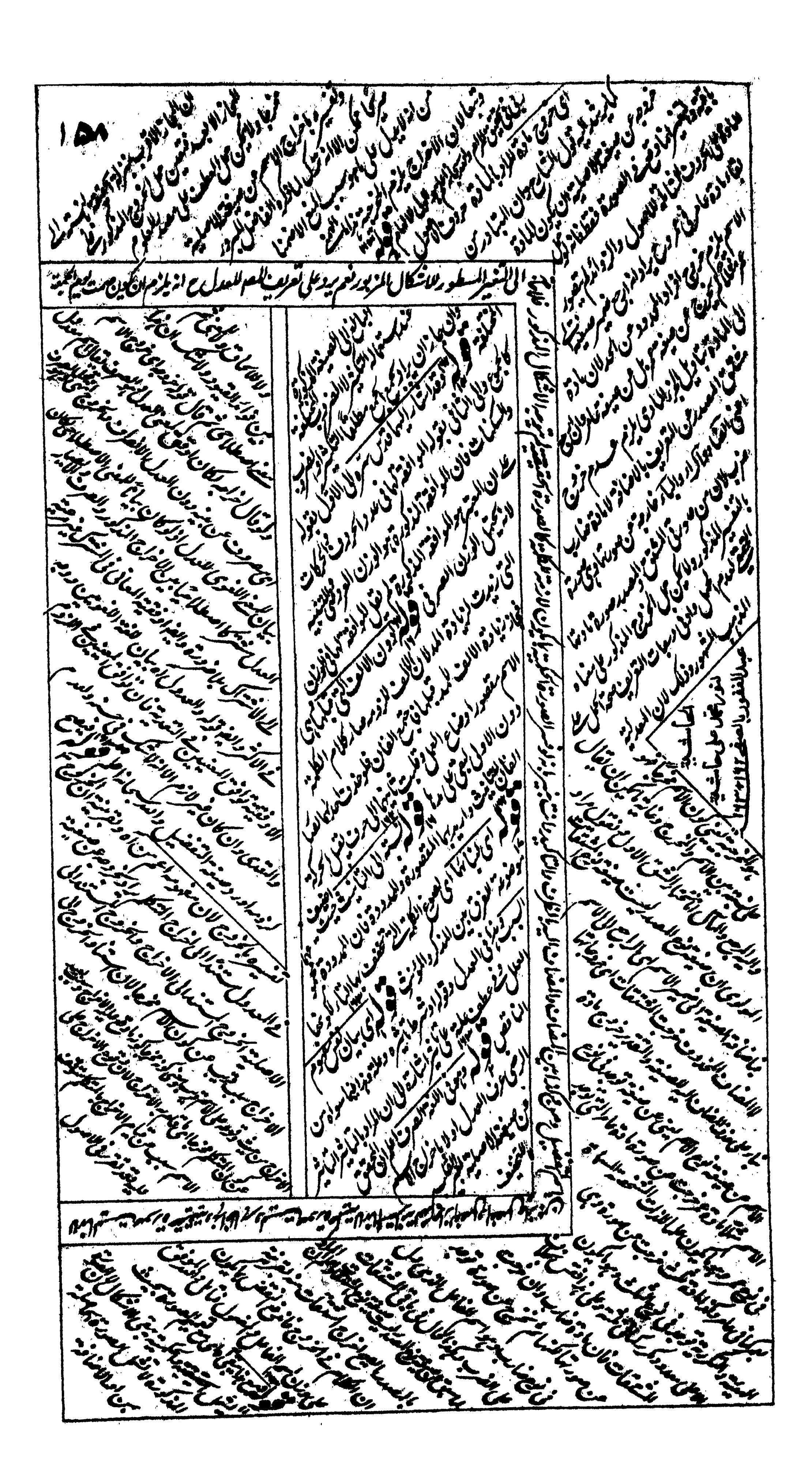
المشبه فيما قصد من التشبيه **قوله** لا القسم الآخر آه لعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل في بيان الفرعية في القسم الآخر ان الحروف

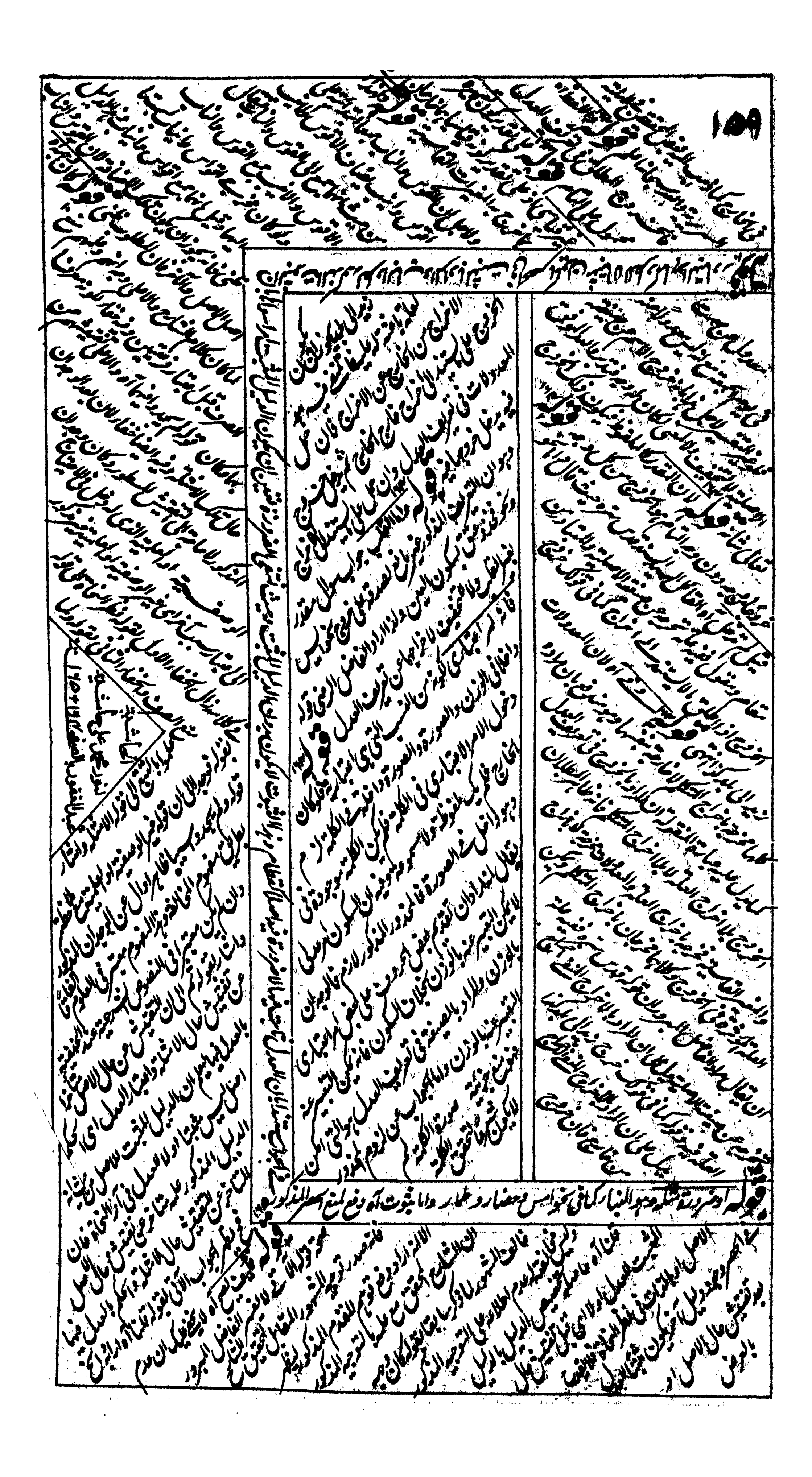
قوله الموافقة تحتى فان الالف قياسى لكون الفه منقلبة عن اليا، واميل الف يحى مع كونه منقلبة عن الواو للموافقة ١٢ عبد الحكيم [illegible]

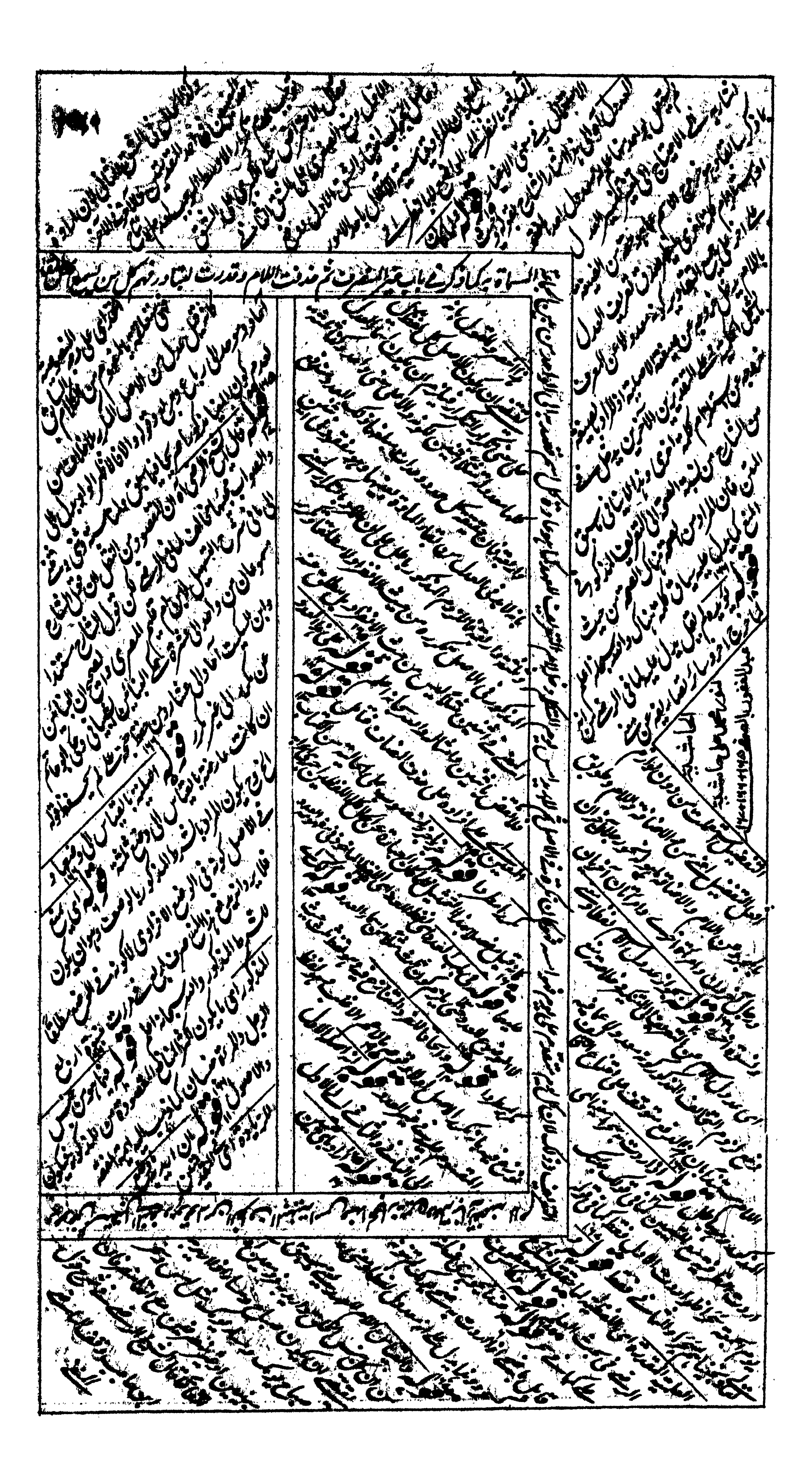
العكس للضرورة تبشوا العلمية **قوله** اى لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل فلا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف فى الضرورة بل يراد به المعنى الثانى ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع **قوله** اى جعله فى حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه غاية فى حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الآتى اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء فى الحكم بالانصراف وخالفهم فى التعريف كما بيناه بعيد جدا **قوله** فكقوله صبت الخ الصب ريختن آب قال قدس سره فى الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضى الله عنها فى مرثية النبى صلعم واوله **شعر**

ماذا على من شم تربة احمد + ان لا يشم مدى الزمان غواليا هو فى حاشيتها جمع غالية بوى خوش انتهى مرثية بتخفيف الياء كمغفرة بر مرده ستايش كردن وگريستن يقال رثيته ورثوته ايضا التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذى او اى شئ وقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية **قوله** فكقوله اهدا الخ يجوز الكسر فى ان وح يكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهور امرها **قوله** قلنا الاحتراز الى قوله ضرورى فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم فى السجع وغيره ولهذا يقال هنأنى الشئ ومرأنى والاصل امرأنى عند من لم يثبت مرأنى وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر ويمال يجى للموافقة **قوله** لتناسب المنصرف الذى يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذى لم يله كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الآى فانها كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا اقترئ بالالف فليس نصا فيما استشهد لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق









كما فى قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح فى نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا فان سلاسلا فى نفسه غير فصيح واغلالا حسنه وجعله فصيحا وكذا يبدئ الخلق يحسنه قوله تعالى يعيده والا فاللغة الفاشية يبدأ روى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حاران الركب قد حار وابضم الراء فى يا حار فقال الكاتب يا سيدى يا جار بالكسر افصح فامره بما امره اولا واراد به ان التناسب يحسنه **قوله** مثال لجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف آه والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا

قال وما يقوم مقامهما اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه فى حد غير المنصرف **قوله** احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اى الجمع الذى يجمع الى ان ينتهى الى وزن يمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا فى سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف رح ذهب الى انها التكرر الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له فى الآحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ واما نحو الترامى فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يمان وشآم فى المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائى النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائى النسبة والالف الذى هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها فى الوزن وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة وهى بلدة قال الجوهرى انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائى النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة فى نحو عوارى جمع عارية منسوب الى العارة لانها ثبتت فى واحده صيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء فى الواحد وقيل انه ثانيا مثل يمان لانه منسوب الى الجزء الذى هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية فى الاصل عدد والثمانى هو المعدود وليس الا فاذن الالف

[illegible] في اهتمام عبد الحكيم رحمه الله تعالى

التي فيها غير الالف المنسوب اليه لتقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك
الياء غير الياء . واما سراويل فاعجمي او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا واما نحو
اكلب واجمال وان لم يأت لهما نظير في الآحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة و
حكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الآحاد فصار
كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجيء افعُل في الواحد نحو ادرج
اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كما ان ولا باجرّ وآنك لانهما اعجميان
ولان آنك يحتمل ان يكون فاعلا ولا باشدّ لانه جمع شدة على غير القياس و
جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية
كالالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع
انعام وهي جمع نعم انتهى السوار يارهٔ دست وقد يلحق التاء باساور وعليه قوله تعالى
في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب نعم چهارپايه واكثر ما يقع هذا الاسم على
الابل واراد بالجمع جمعه التكثير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب
المختلفة كذا في الصراح **قوله** او حكما كالجمع الى آخره انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من
وجوه ثلاثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها انه ممتنع
من الجمع مرة اخرى **قوله** الممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي
التانيث دون الالف التي قبلها ولما لم يفارق احداهما الاخرى نسبتا الى التانيث
تغليبا **قوله** فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها

كتجارة وتجارة قال فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اى بيان نفس
مفهوم السبب اوشرط تأثيره وعليته وهو فى اللغة الصرف يقال اسم معدول
اى مصروف عن بنيته قوله مصدر مبنى للمفعول فيصح تفسيره بالخروج
لان مفهومه اعم من ان يكون مسندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج
بنفسه وانما لم يفسر المصنف رح بالمصدر المعلوم لانه لايدل على ما هو سبب للمنع
الاضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو ههنا المعدولية لا ما قام
بالمتكلم قوله اى خروج الاسم اى خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه
قال عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر
معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل فى
صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لايجوز الفصل بينهما وبين مدخولها
ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بين اللام والاضافة ولهذا يغير التفسير
بان خروجه عما هو حقه من الصيغة واستلزام كلمة اخرى مخفية لئلا يرد ان يكون يوم الجمعة معدولا
عن يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصنف رح اذ ليس للام مدخل فى صورته الحكمية لجواز

بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر
في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام قيل لم يدخل في الخروج
لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعد ولا نحو تامل قوله واما المغيرات الشاذة
كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كأيس في يئس فقيل انه ليس
خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتبار
واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة
الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق ينصرف الى الكامل
ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بل انما
جمع القوس والناب ابتداء على قوس وانيب وهذا يضاف اليهما فيقال جمعهما ولو كانا
مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليها قوله واعلم انا نعلم قطعا الخ كان وجه هذان
نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواته
وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا لعلتين
حقيقة او حكما فتفتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية او
الوصفية ولم يجدوا الاخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت
اصل الا اقتضاء العدل للمعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالثاني
هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو متحقق اي في الخارج والاول
هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في
الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري الخ المشهور ان
انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض
الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه

ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدل وعنه فيقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجيء فبالعرض **قوله** فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه خروجه تحقيق اي خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل سيئ فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا **قال** كثلث ومثلث صفة بعد صفة لخروجها او خبر مبتدأ محذوف اي ذلك الخروج كخروج ثلث **قوله** والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكموا بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله **قوله** الى رباع اراد بالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى **قوله** فيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي **قوله** والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب

تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية **قوله** لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لماله الوحدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيماله الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي للثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي **قوله** وآخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل **قوله** لان معناه في الاصل اشد تاخرا اي في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد وآخر اي رجل آخر لا حمار آخر وامرأة اخرى **قوله** وقياس اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد به ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول ونقول ماذكره الشيخ الرضي من ان القياس في اخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريته عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدل بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا ندعي العدول عن لازم بخصوصه واحتيج حينئذ الى تغيير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير **قوله** فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا او تعريفا اجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اريد به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى

اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد
سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم اولا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه
لو كان معنى اللام محفوظا فيه لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير
منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند
بني تميم فانه معدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل و
اما حالتي النصب والجر فمبني عندهم وكضحى اذا اردت به ضحى يوم معين عند الجوهري
والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينين كامس وسحر مع انهما
منصرفان اتفاقا **قوله** وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من يؤيده شيوع
توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن ينبو عنه لزوم المطابقة
للموصوف في المستعمل من لا يطابق الموصوف فعدول ظواهر المثنى والجمع والمؤنث عن ظاهر
الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف الآخر لا بتقدير
من لا يوجب العدول على تفسير المصنف كما ذكرناه على التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف
لان اللام مختلف في صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في آخر جمع اخرى لعدم

كلا التقديرين اي تقدير العدل عن المعرف باللام او عن المستعمل بمن لا يظهر اثر العدل وهو منع الصرف الا في آخر لعدم احتياج اخرى واخر

احتياج آخر او آخر اليه وعدم اعرابه بمنع الصرف في البواقي **قوله** لانها توجب ان الحصر

ممنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا

اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا **قوله** او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه سواء

كان المضاف الثاني تكرار اللاول او لا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال

الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو

الا علالة او بداهة سابح **قوله** وقياس فعلاء افعل ان كانت الخ عليه الاكثرون

واعترض عليه بان فُعَل انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا و

اجمع مجموع على اجمعون لا على جمع **قوله** وان كانت اسما ان يجمع على فعالى بالتكسير

او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا

كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف والعلم وله ان يقول انه علم

جنس **قوله** والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما

اليه ذهب المصنف رح واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب

احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان

جمعه باعتبار الاصل على فُعل كحُمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاساور وان كان الثاني

لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كافضل وفضلى واجاب

عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه

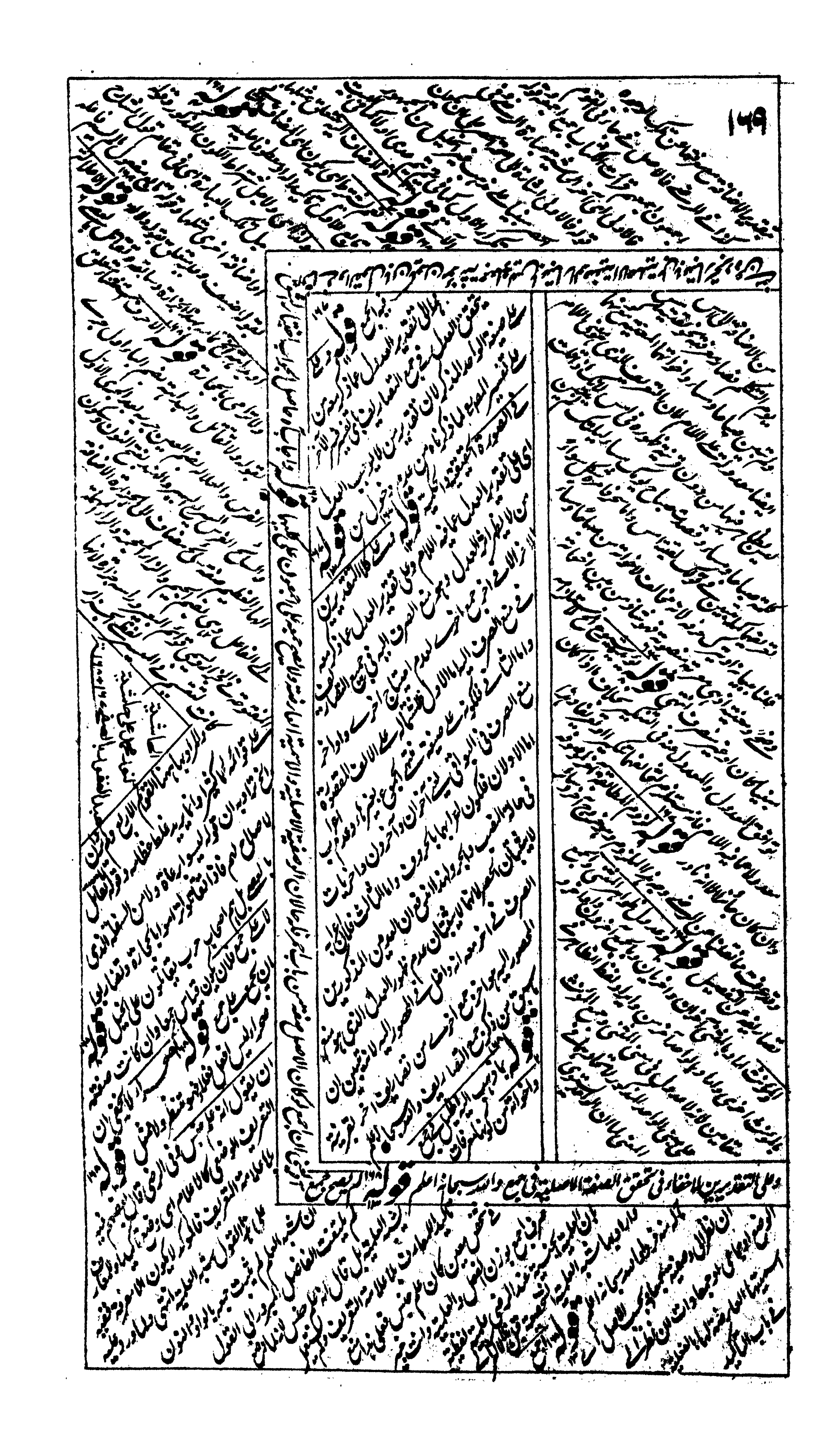
اتم جمعا في قراءتي من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم

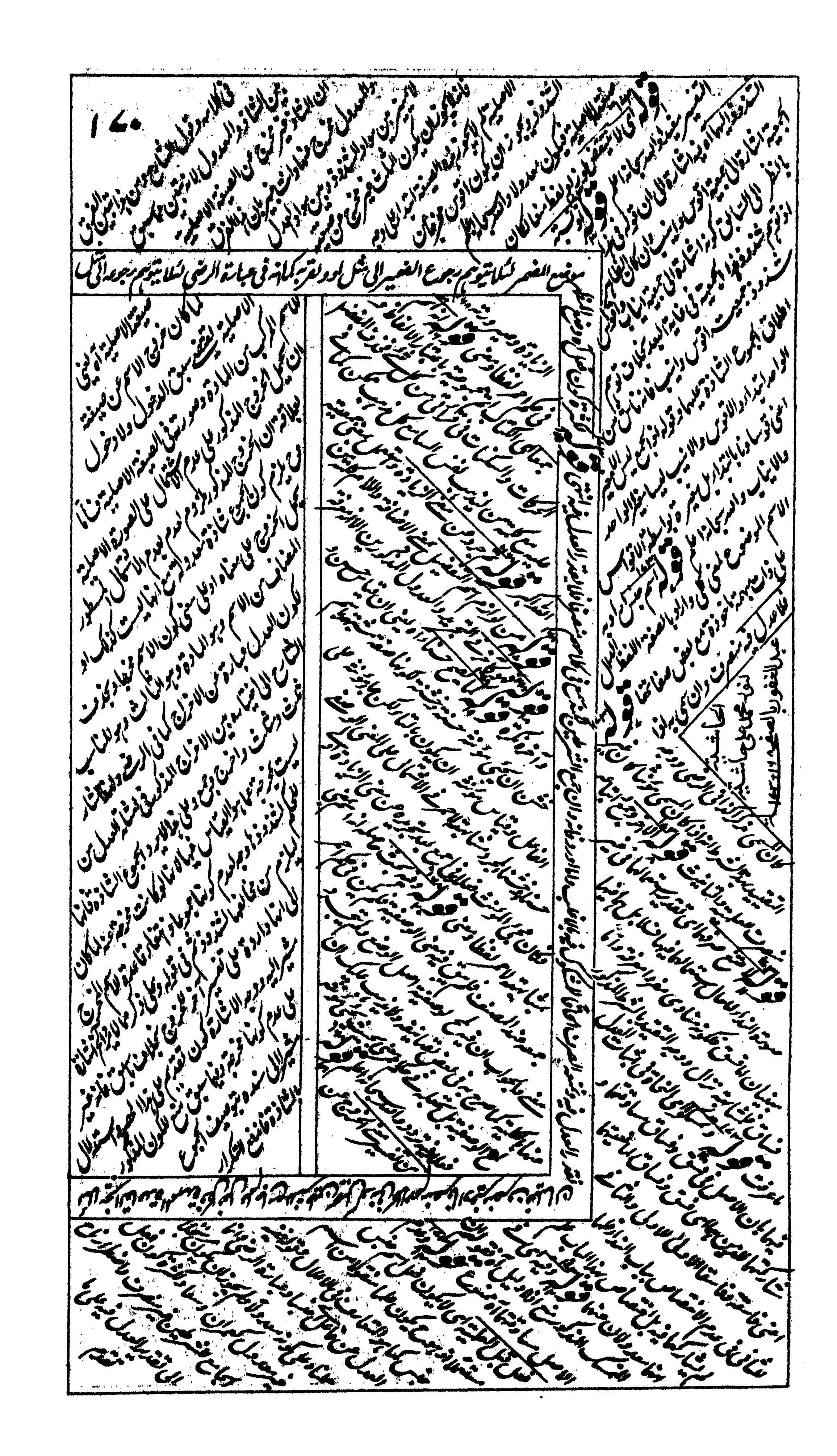
اسم التفضيل فهو كآخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء

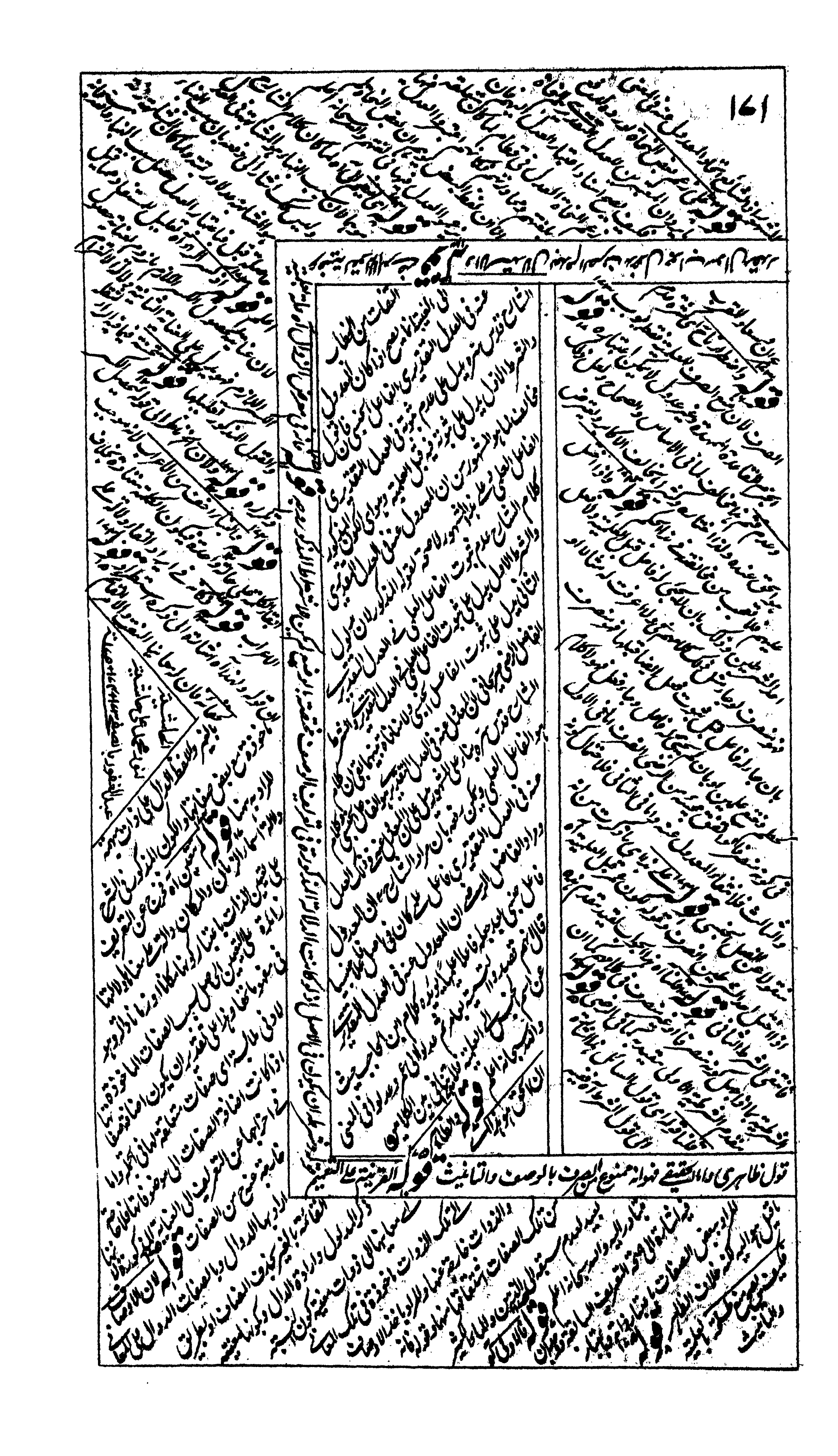
كحمراء كما يصح حسناء وخشناء في حسن وخشن بمجرد انهما في حكم احمر معنى

وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف رح فلا يكون في حكم احمر معنى

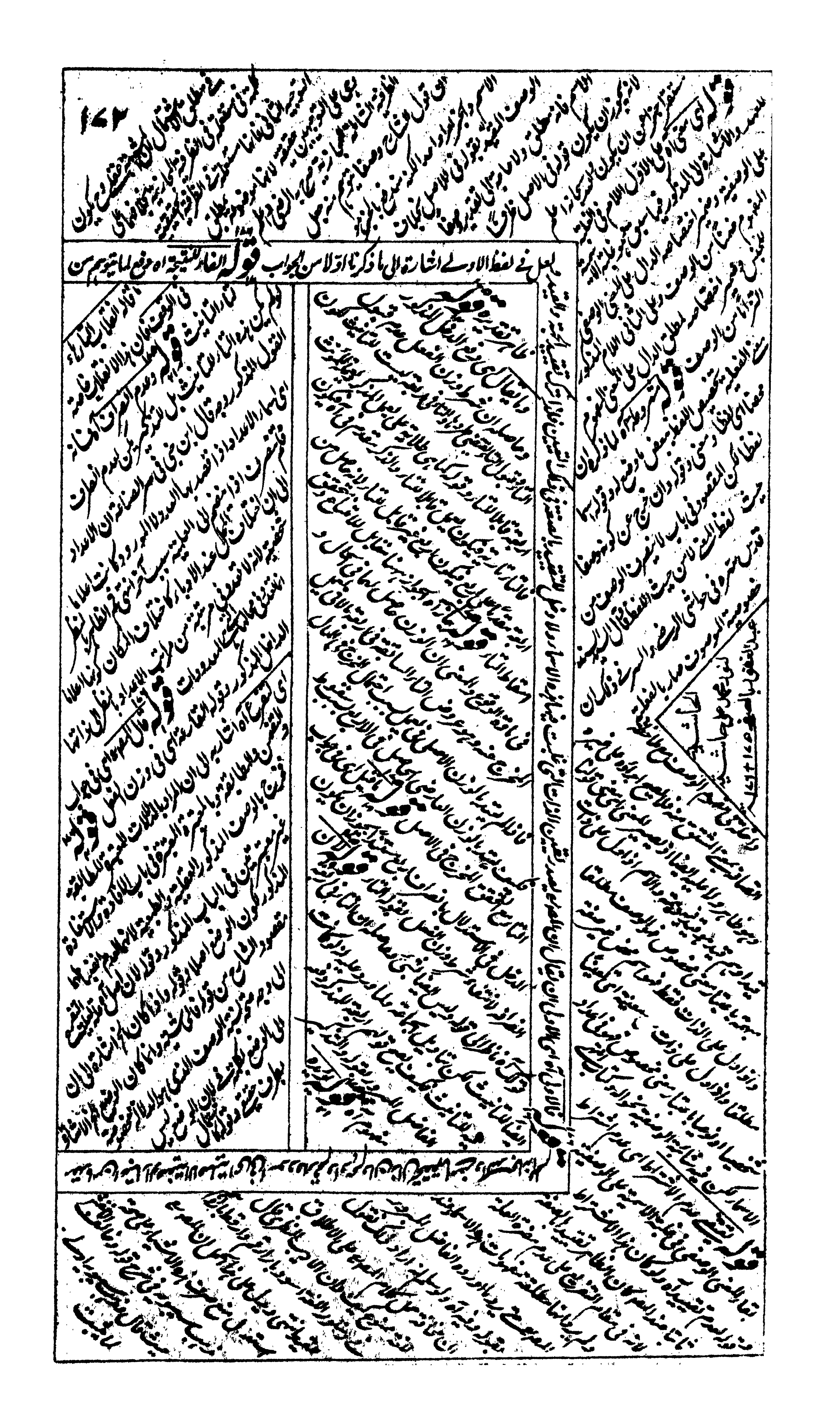
قوله وعلى ما ذكرناه من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه







قوله ظاهري لما لا يقتضي فهو اذاً ممنوع الصرف بالوصف والتأنيث قوله القرينة على التعيين



بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اي لا ينتقض التفسير بها قوله كيف ولو اعتبر جمعهما

يعني ان اقوسا وانيبا لو كانا مغيري اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما

اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة

الجمع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة العدل ولا سبيل الى الاول

اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم

من مخالفتها الشذوذ قال او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان

فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان

او جمعا كصرد وغرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اخر جمعا وان كان

صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كختع في مبالغة خاتع اي ذاهب في

الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو يا فسق وهي في المذكر كفعال في المؤنث

نحو يا فساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكرا لامتنع صرفهما وتمسكوا

بان الاصل فيهما مساواتهما لما هما للمبالغة في عدم الاختصاص بباب فيه

منع اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع واما الثالث

فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل

الا اذا ثبت استعماله منصرفا كادد ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة

كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل

فيه ككثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم

اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف آن قلت فينبغي على هذا صرف
عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما
سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما
منقولان عن فعل الجنسي انتهى آن قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره
من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما
يصح اذا كان للمعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من
ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا القول فانهم اعتبروا
العدل على زعم بعض النحاة **قوله** فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اي
لينضم الى مناسبتهما النزال وزنا مناسبتهما العدل فيحصل البناء وذلك لان
مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا لبني كلام وسحاب وانما عنوا ببنائهما
ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة
المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف
من الاعراب **قوله** ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله فكانه ذكر استطرادا
وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف **قال** الوصف الا نسب تفسيره بكونها
قوله وهو كون الاسم الاول وانما فسر به لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف
قوله على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر

لان الاوصاف المأخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لاتدل على ذات
مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كثرة
الماء يدل على ماء كثير لا على ذات ما لها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل
على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل اُدَيْر مصغر ادور جمع دار يدل
على ان اُدَير متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية
ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد
فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات المأخوذة
معها او ما قيس اليه ذلك البعض فان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع
مُلَيكة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر **قوله** سواء كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم **قوله** وشرطه **قوله**
لا الغرض لعرضيته فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب المانع للاصل هو
ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي رحمه الله الى الان دليل قائم
على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون
انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارئة
على اربع كما هي طارئة على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة
على المؤنث ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض
تاء تخرجه عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل
خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل
من ان المانع قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك
اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها
بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف

قولهم اربعة نصف ثمانية قال المصنف التاء القادمة هى الداخلة قياسا والتاء فى اربعة ليست كذلك قال شرطه ان يكون الاوليات يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم وكانه ترك لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى اى لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبنى عليه شئ واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا له صح نسبة الدلالة اليه بقى توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف وذلك عارتعه مضافا والتقدير فى زمان الاصل قال فلا نظر الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة اى معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضى الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفى فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهى ظاهرة ولا غلبة لاعتبارها فى المفهوم وقال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية و القيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال فى الصراح اسود مار بزرگ سياه وار قم مار پيسه ولان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولا مدخل فى ذلك لتقييدها بصفة قال فاذ لك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغنى احدهما عن الآخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الآخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف اقتسم على صرف ووجه ذلك فلان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم وما قيل في ضعفه فعطف على صرف قال صرف نسب الصرف الى الكل لانه متبوعه قال واقتسم اسم ...

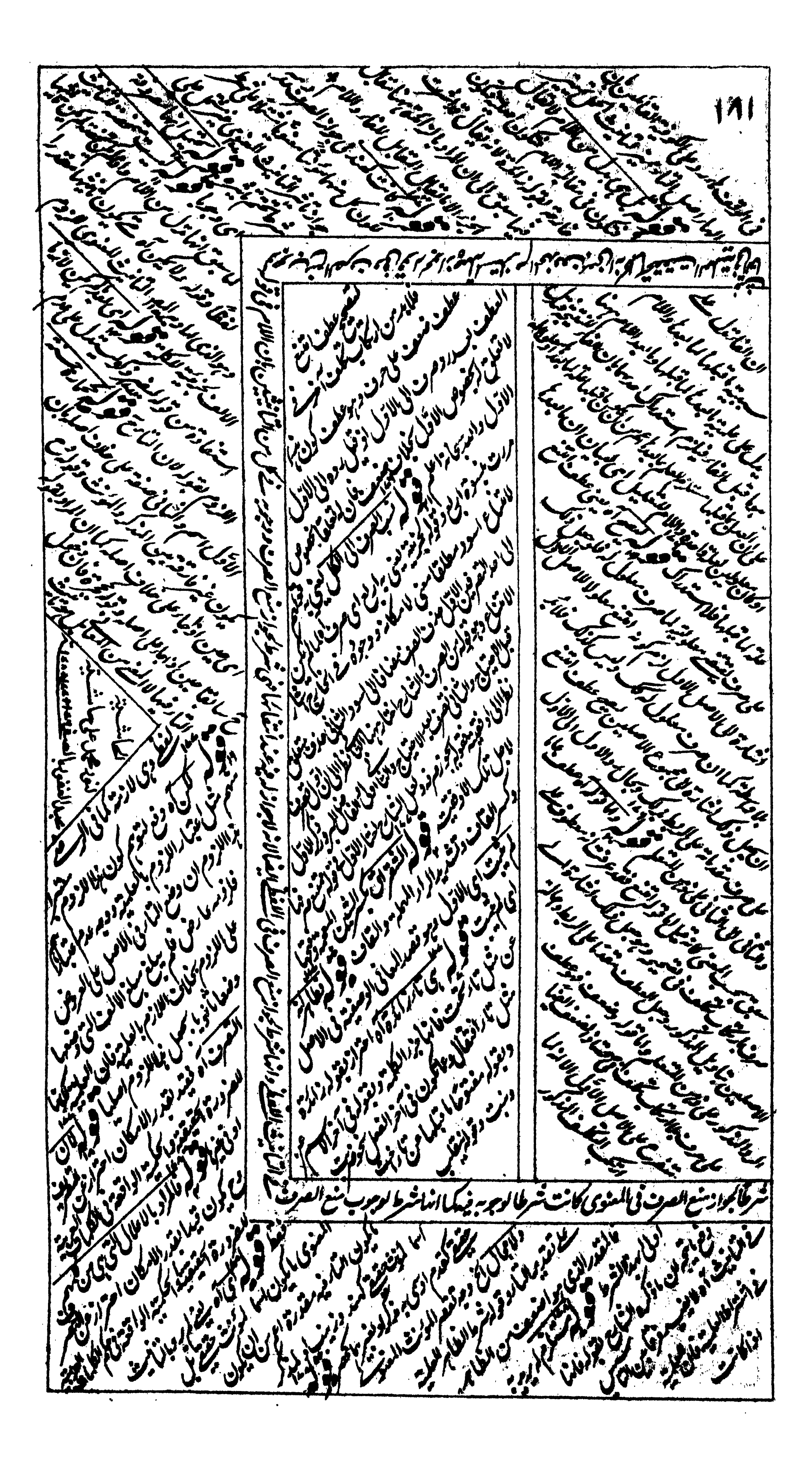
اسودجا واقتنه اسود من المصرف قال منه اقتى وار بزاك قوله اشتقاقه من الجدل
الجدل محكرقا فتن رسن دا قال للطائر قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه
قليل حمرة يصول على كل شئ قال فى الصراح اخيل نام مرغيكه او را بفال بد دارند
قوله لتوهم اشتقاقه من الخال خال نقطه سياه كبر اندام باشد ونشان خيلان
جماعة قوله لا فى الاصل ولا فى الحال اما الاول فظاهر لم يثبت واما الثانى فلان
المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة حيثية قوة
وخال وان كانت فى نفسها متصفة بتلك الاوصاف قال التانيث بالتاء هى تاء زائدة
فى آخر الاسم مفتوح ما قبلها تنقلب فى الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء
القيدين الاخيرين قطعا بل هى بدل من اللام فلو سمى باخت مذكر صرف ولو سمى بها
مونث كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة
فى عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث
فلا يعتبر فى منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد فى كلامهم تقدير
التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة قوله فانه لا شرط له اللزوم الا انه قوله
ليصير التانيث لازما اى بعد ما لم يكن لازما لان التاء فى اصل وضعها للفرق بين المذكر
والمونث وهى لا تكون لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او وصفا كحمارة حسنة وقد
يجئ على خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا هذا
اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء
بشانها وانما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة
او ما فى حكمها كما فى الترخيم فانه فى غير المنادى لضرورة الشعر وفى
المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما فى الاعلام
التى ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص

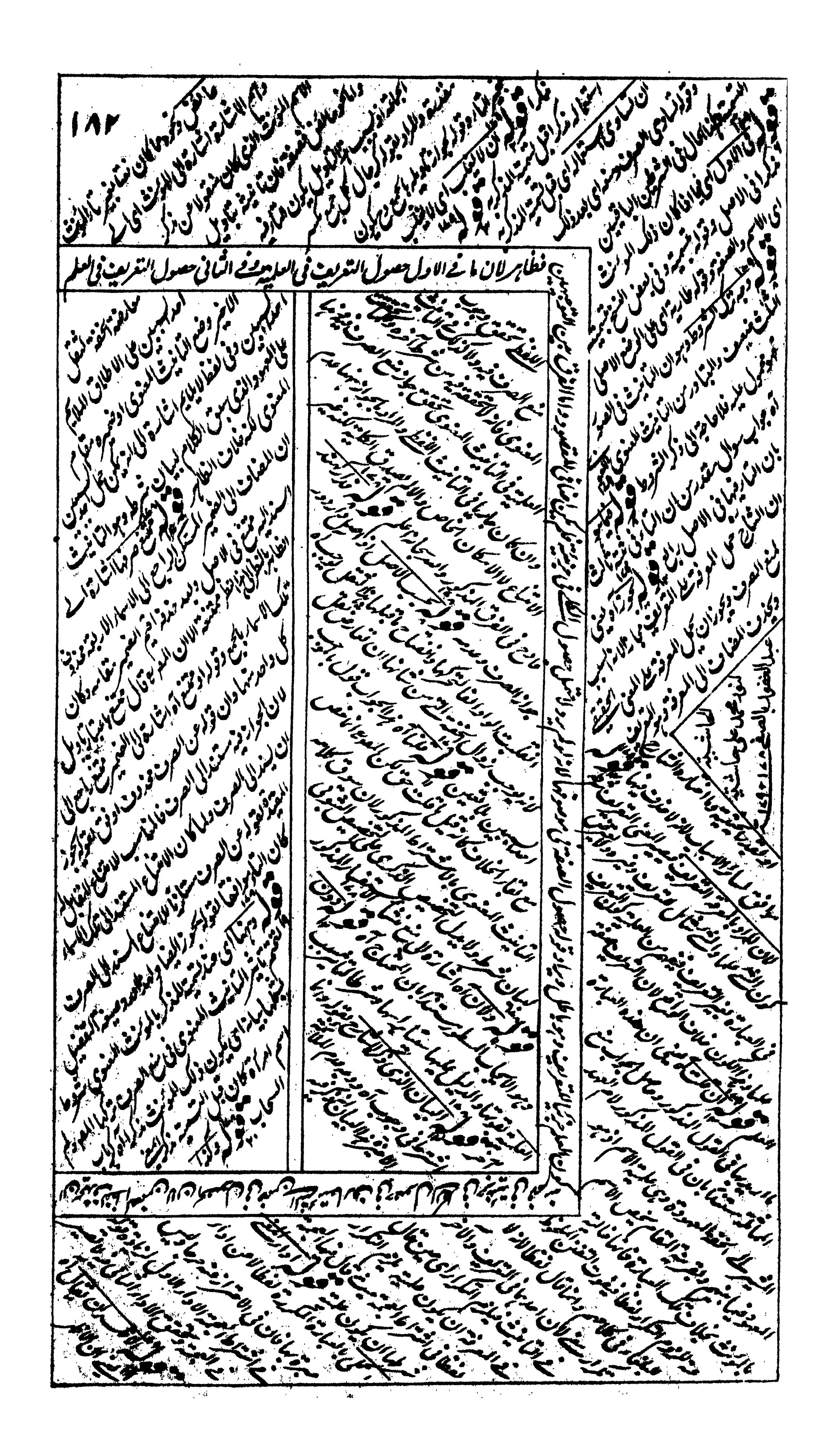
نعت بغير التاء كمونث فتو صفته مو منوعة للذكر استعملت للمونث ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله

وتغيير الحركة وقلب الحروف كما قالوا في جبرئيل جبرئل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي اي مثل ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم انحط من الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف مستلزم له قال او تحرك الاوسط اي بالفعل فدارا كهند مع انها متحركة الاوسط بحسب الاصل قوله ليخرج بها الكلمة تثقل احد الامور الثلثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحقق تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثيرهما فلم جعله المصنف موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث اولان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله علمين لبلدتين اشار فيه للبلدتين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فتصرف وقد يجوز في كل منهما الامران الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفها او ممتنع كل منها عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز قال فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها المصنف منها ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمونث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمى به مذكر صرف وكذا الحائض فانه في الاصل المذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد

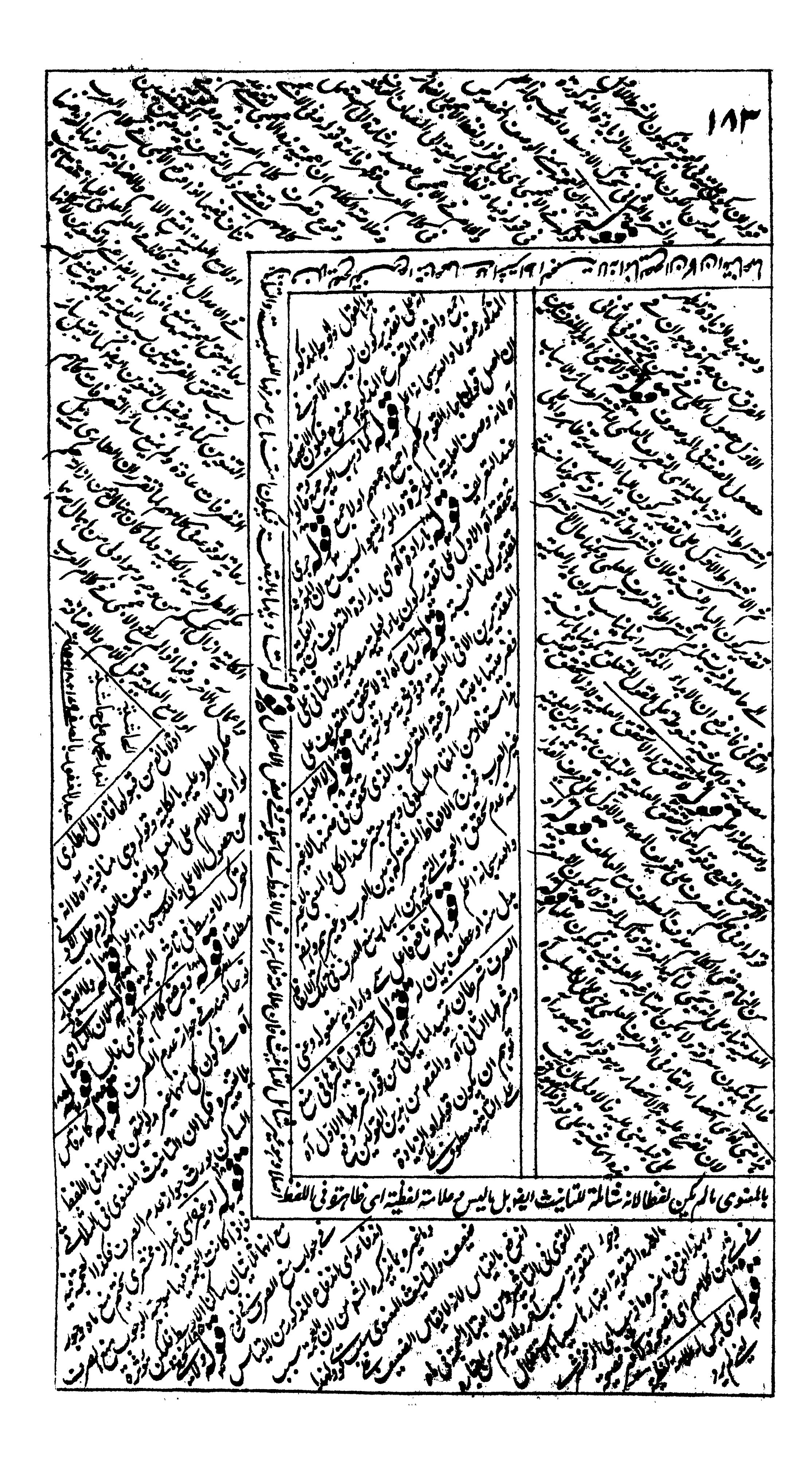
من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا او مؤنثا تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف واجب والسر في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور في الاول بقسميه طارية وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد تزال العلمية ما طرأ وعرض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب و مما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط **قوله** لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبى وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوب **قوله** اى التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اى تعريف المعرفة او ان يعتبر الحيثية اى المعرفة من حيث انها معرفة **قال** ان تكون علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما انت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية اى علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت لم يات باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا زيادة قوله في العجمة **قوله** بان تكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي يشترط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا بتحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقق العلمية **قوله** يجعل غير المنصرف منصرفا اى في حكم المنصرف

قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبنى على ان السبب الآخر في عمر واخواته الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى هذا جرى في قوله وما فيه علمية موثرة على اصطلاح غيرنا وعلى التجوز اى بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية وبثبوته في العلم لا يجعل ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لان الفرعية لمقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة القراء سمي به نافع راويه عيسى قوله وانما جعلت شرطا الخ تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيه بالتصرف في كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها بتصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعتا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان في گرگان واذربايگان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب لا مع العلمية قبل اللام والاضافة اخذا منه فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط مذهب سيبويه واكثر النحاة قالوا ان الشرط الثلاث الزيادة على الثلثة ولا اعتبار التحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف وضم كلام العجم الى الطول

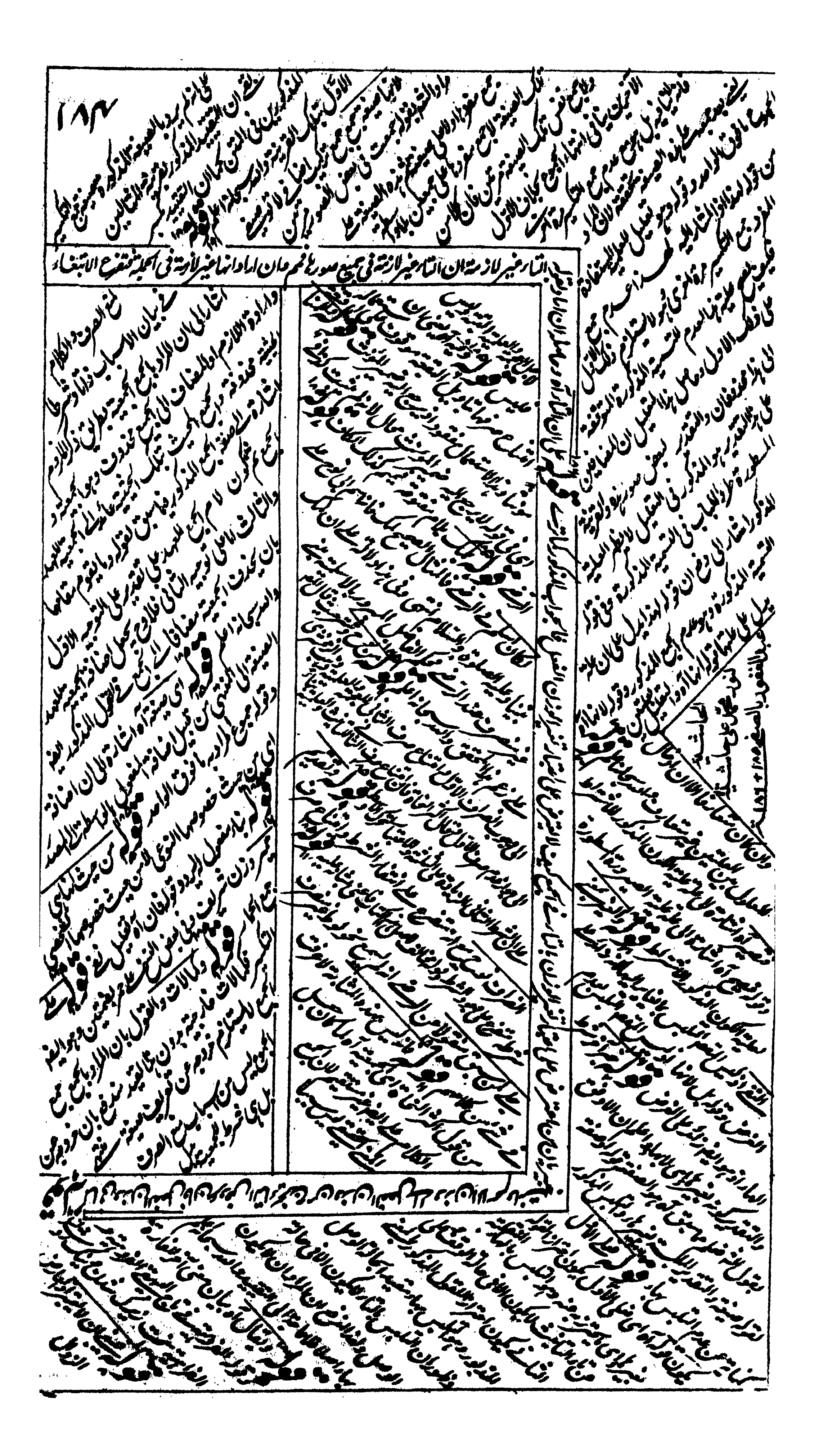




فظاهر لان ما في الاول حصول التعريف في العلمية وفي الثاني حصول التعريف في العلم



بالمعنوي ما لم يكن لفظا لانه شاملة للتانيث اليه بل بالعين ... علامة لفظية اي ظاهرة في اللفظ



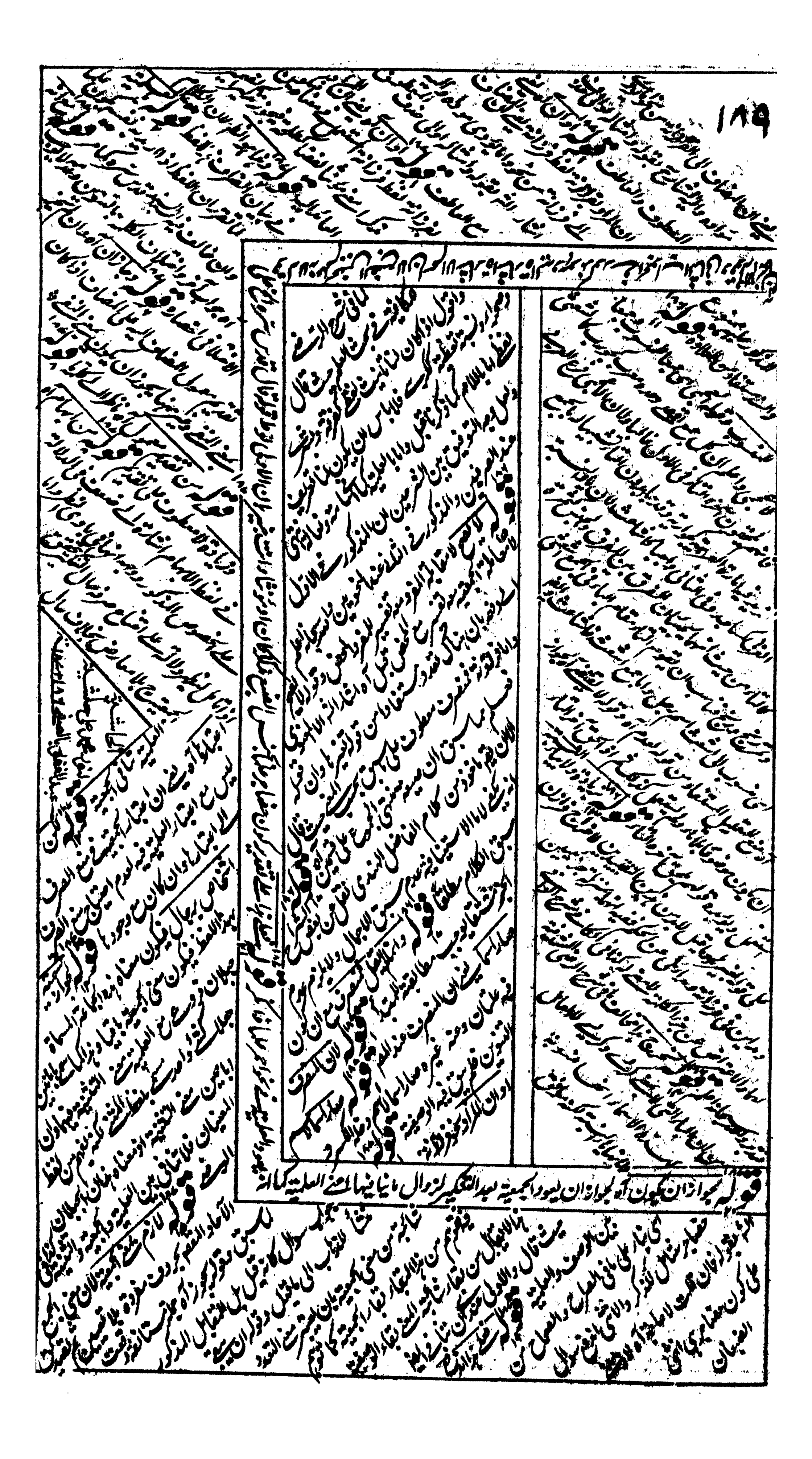
الشارع غير لازمة في جميع صورها فهم منه ان ارادوا انها غير لازمة في الجملة فتفرع الاستغناء

فكان الثلاثى ليس منه **قوله** وهذا اختيار المصنف رح مذهب الزمخشرى الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوى او غيره تحكم منع ماه وجور ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضى ما ذهب اليه ليس بشئ اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف فى شئ من كلامهم **قوله** لانه ام معنوى اى ليس له علامة لفظية **قوله** وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها التاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا اذ لا يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال **قوله** بلمك اسم ابى نوح النبى عليه السلام لكان اسلم **قوله** لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده لا يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصاحب هذا الكتاب اعنى المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلى مما لا ينبغى ان يتنازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة **قال** الجمع اى الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام فى الجمع للعهد اى جمع يقوم مقام السببين ليظهر تفسير الضمير فى قوله شرطه بما ذكره قدس سره **قال** صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر ميمى مضاف الى الفاعل اى صيغة ينتهى بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هى غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع حمار على حمير **قوله** وبعد الالف حرفان اولهما مكسور او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكمالات **قوله** لانها جمعت فى بعض الصور مرتين اى لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا **قوله** ليكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتصير لازمة فيصح ان ترفع اصلا هو الصرف **قوله** بغيرها الباء للملابسة والغير بمعنى النفى والمعنى بلاها

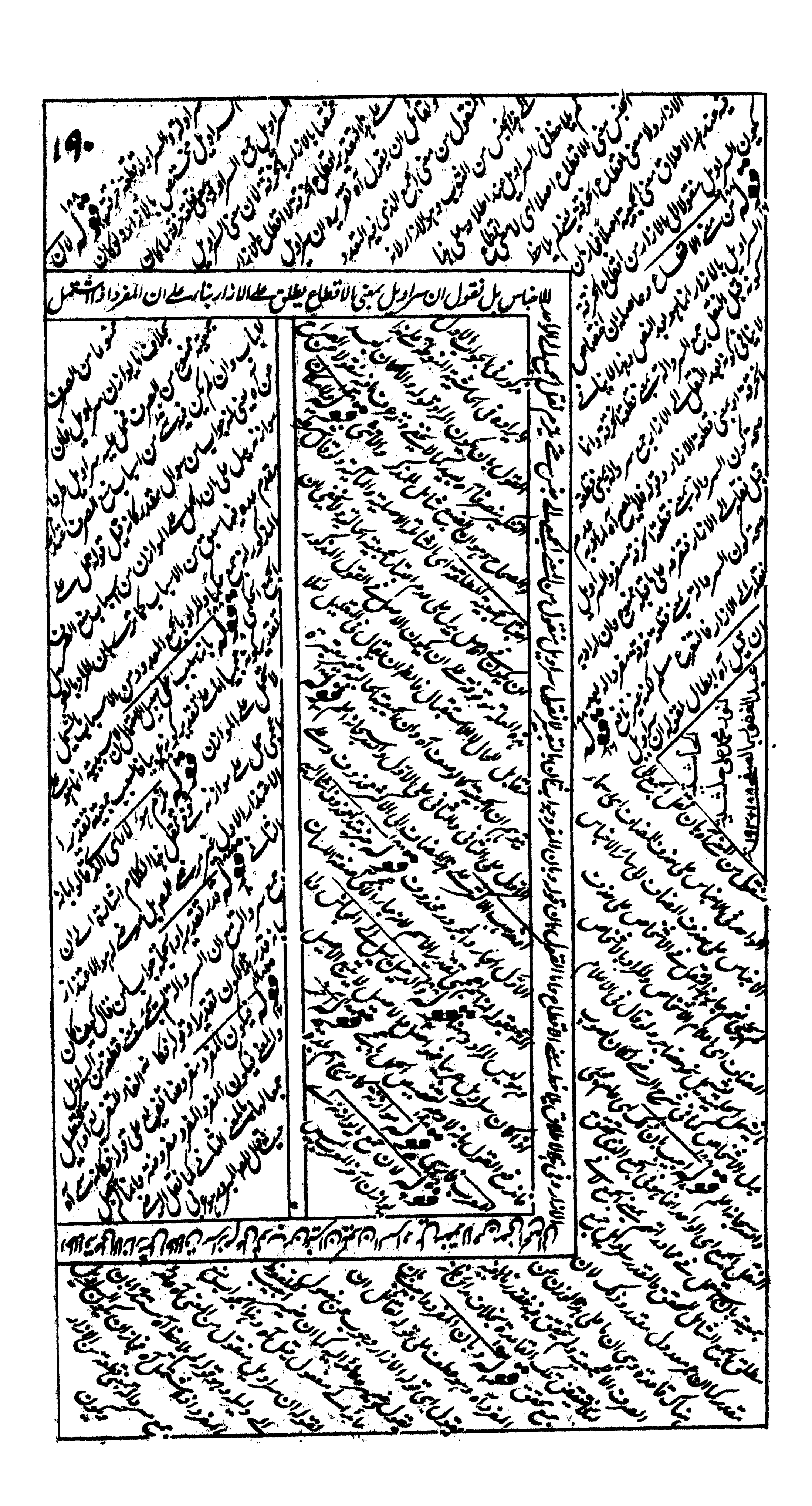
بل لا بهاء كما فى قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لانك
كنت بما يغاير المال وهو خبر آخر بشرط او صفة لقوله صيغة **قوله** منقلبة عن
تاء التانيث الى آخره فعلى الاول يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة الوقف وعلى
الثانى يكون مقيدا بخلافه **قوله** جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان
صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل
والحمار فاره بين الفروهية ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال
للفرس رائع ايضا **قوله** لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ان قيل التاء
غير لازمة فينبغى ان لا يعتبر تغيير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن
لها اثر فى تغيير الاوزان كما فى وزن الفعل على ان التاء فى وزن فعالة موضوعة مع
الكلمة لعدم استعمال اشاعث وفرازن وفيه نظر لان التاء انما تكون لازمة فى فعالة
اذا كانت للمنسوب كاشاعثة فى جمع اشعثى لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما
اذا كانت للاعجمى كجواربة فى جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضى
الوضع مع التاء **قوله** ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل
مع انه لو زيد لخرج نحو كراسى مع انه غير منصرف **قوله** فانه مفرد محض لا يصح الا
معاملة للفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه **قوله** جمع
فرزين او فرزان هو معرب **قال** واما فرازنة فمنصرف وقيل ليست ما للتفصيل لعدم
التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال للاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرف

لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد
اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث
فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز
ان لا يكون منونا قال وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا باعنى لان المنصوب به
قلما يخرج عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شئ من تلك المعانى بل هو منصوب
على انه حال من المستتر فى غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه
غير اذا كان بمعنى النفى فانه ح فى قوة لا وجاز فيه ما جاز فى لا من تقديم معمول المدخول
وزيادة لا فى ما عطف على المدخول لتاكيد النفى ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع
صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفى
بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغى ان يكون الجملة اعتراضية
لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الايهام قوله بل الجمعية الاصلية اى الجمعية وان كانت
منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار
المتضادين فى حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص
برجال فلم يات بشئ لان نوع ابهام مناف للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافى
للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية فى العلم كما
يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا ذا حمرة بالاحمر قال
قدس سره فى الحاشية الضبع هى الانثى والضبعان هو الذكر والجمع
ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال فى الصراح حضاجر كفتار وضبع
كفتار وضبعان بالكسر كفتار نر ضبعانة ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا
اندفع السوال قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان
يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره فى الحاشية فعلى هذا معنى قوله

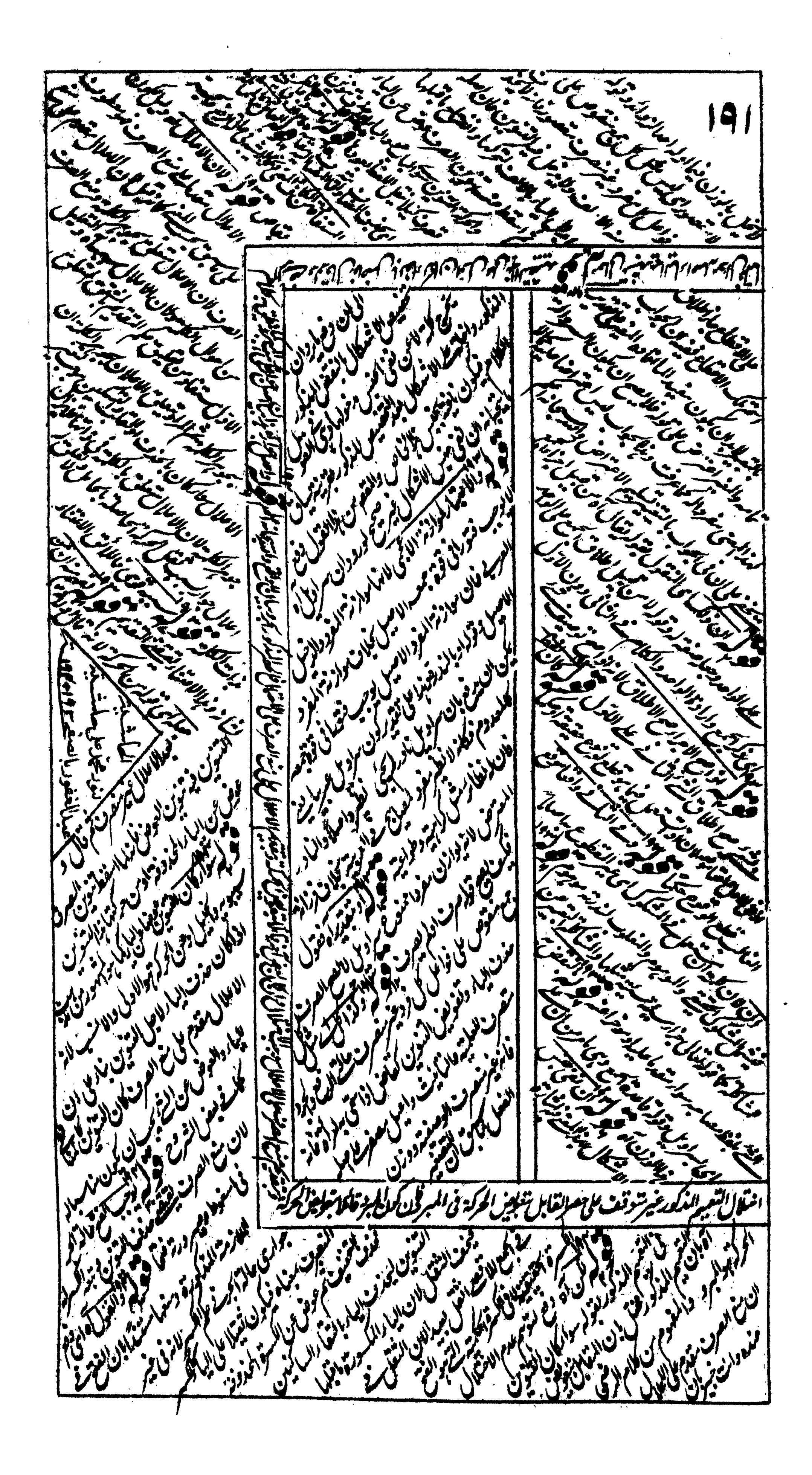
علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا التاويل
بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
ولامكان اعتبار الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب
الاكثر قال اعجمي خبر مبتدأ محذوف قال حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل
يميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف آجر المعرب مخففا حملا على موازنه
من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب وابحر قوله
لكنه من قبيله حكما الخ اعتذار عن انه لم يبعد الحمل على الموازن من الاسباب
وقد اعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف رح
في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك وقال
تقديرا اي قد ينقل اقوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة هذه
عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل
بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد كالجمع مفروضا وانما لم يجعل جمعا لها
بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون
السروالة بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان السراويل منقول من المعنى
الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون
منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى
الواحد في الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص كمدائن اجيب بان ذلك في الجمع



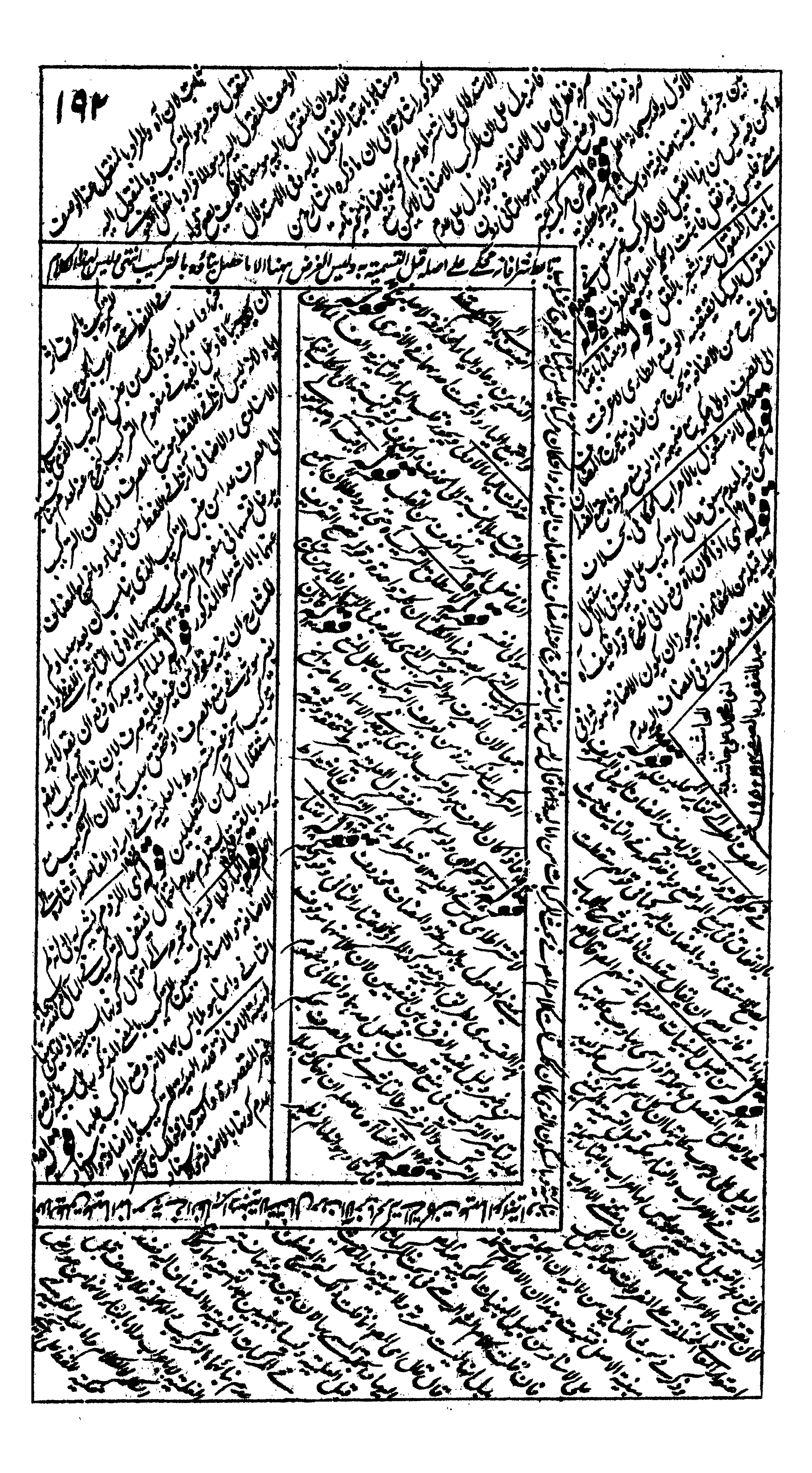
قوله يجوز ان يكون آه لجواز ان يعود الجمعية بعد التنكير لزوال ما ينافيها من العلمية كما انه



لااجناس بل نقول ان سراويل بمعنى الانقطاع يطلق على الازار بناء على ان المفرد اذا استعمل



استقلال التعبير المذكور غير متوقف على حصر القابل لتعويض الحركة في المبرز لكون المبرز قابلا لتعويض الحركة



المحقق لا فی مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل علی الاقطاع جاز اطلاق اسم تلک الاقطاع علیه کما یقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهی القطعة وفیه ان ذلک من باب اجراء الجمع علی الواحد لا من باب اطلاق الجمع علیه اللهم الا ان یقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق **قال** واذا صرف لما کان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا کان لفظ اذا فی الاول واقعا موقعه وفی الثانی واقعا موقع ان لمشاکلة **قال** فلا اشکال اه النقض به علی قاعدة الجمع لا یخفی ان نفی جنس الاشکال بهذا المعنی لا ینافی اثبات الاشکال من وجه آخر وهو ان سراویل اذا صرف کان ینبغی ان یصرف مصابیح لانه یوازن مفرداً کما یصرف فرازنة لانه یوازن کراهیة ویمکن ان یدفع بان السراویل مفرداً عجمی ولا اعتبار للموازنة الا عجمی او بالنکرة او بتقدیر الجمع فی سراویل مطلقا صرف او لم یصرف وذلک لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الی التقدیر منعه من الصرف ومن نظر الی وقوعه علی الواحد صرفه **قوله** ای کل جمع منقوص وکذا کل مفرد غیر منصرف منقوص کقاض اذا کان اسم امرأة واعیل مصغر اعلی لا مقصور کاعلی فان الالف فیه ثابتة لخفتها **قوله** فی حالتی الرفع والجر اشارة الی انهما منصوبان علی الظرفیة والعامل فیهما المماثلة المستفادة من الکاف **قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة آه ولان الاعلال سببه قوی وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعیف وهو مشابهة غیر محسوسة **قوله** علی وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة بکراهیة **قوله** وذهب بعضهم الی انه بعد الاعلال غیر منصرف یفهم منه

ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف
سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك
لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح في حالة الجر والقول
بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة
هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده
واصل جوار جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواري بحذفها واثبات
الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن
الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء الساكنين **قوله** وفي لغة بعض العرب
اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق **شعر** ولو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل مواليّ بتشديد
الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في
الهجو **قوله** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب
الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعرف ههنا
لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى
اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما
لانا لا نم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل
الى معنى جنسي كما اذا انكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراط
قوله من غير حرفية جزء ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار
نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الانتصاق بالجزء الآخر لم يظهر
اثر تركيبهما فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف
التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج

الى نفيه بوجه **قوله** ليامن من الزوال والانحلال او ليتحقق سبب
اخر حتى يترتب اثر المنع **قوله** فيحصل له قوة اى اللزوم **قال**
وان لا يكون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة اى ان لا يكون
ذلك التركيب بالابساة لهيأة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة
نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار
المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمى لامتناع
اعتبار حكمه **قوله** لان الاضافة اه اولان تاثيرها اما فى الجزء
الاول وهو باطل لما عرفت واما فى الجزء الثانى على قياس بعلبك
وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكائى **قوله**
فكيف يؤثر فى المضاف اليه اى اذا كان فى طباع شئ اقتضاء
امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما فى مادة
واحدة حكما فان المركب الاضافى فى حكم كلمة واحدة **قوله**
من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رح ومن قبيل المعربات

المحكية عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا **قوله** كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا ينقدح جواب آخر وهو ان المصنف رح وافقهم في منع الصرف **قوله** من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال **قال** الالف والنون قيل الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان الخ **قوله** لانهما من الحروف الزوائد بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون من الحس ويمنع ح **قوله** لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر تساوي الوزنين صدر السكران وحمراء وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين في نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يدور عليها منع صرفهما الا ترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها **قوله** اما لوتهما مزيدتين في سيحما المزيد عليه لا يظهر على هذا النقل وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه

ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافى الفرعية التى توثر ان
بسببها قوله واما لمشابهتهما لالفى التانيث اى فى منع دخول تاء التانيث ان قلت
لابد فى السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما
للمشابهة او المشابه به فان كان الاول فهو فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان
الثانى فهو فرع لما زيد تا عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة
مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة
لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثانى لان وجه اشتراط الطائفة
الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقلب
والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية قوله وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير فى قوله ان كانتا باعتبار تعددهما
فى انفسهما قوله وشرط ذلك الاسم فيه انه يجمع المشترط السابقة لكن يخلو عن
تناف بين اعتبارى الوحدة والتعدد كما فى التوجيه الاول قال فشرط العلمية منهم من قال
انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة لا سبب لانهما كالفى التانيث يقومان
مقام علتين قوله وليمتنع او ليتحقق سبب اخر كما عرفت فى التركيب قال كعمران وسلمان وعثمان
فقد جاء فى الاسم حركات الفاء وفى الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا
لكن المونث مع التاء قال والصفة فيه انه عطف بالواو على عاملين مختلفين وليس على
شرطه قيل الصواب العطف بالواو بدل الواو لان الالف والنون توجدان فى الاسم والصفة واجيب بان

للترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها لو فردها لا يكون الا في احدهما
ويمكن ان يجاب بان او للتوكيد **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى الخ هذا عند
الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا بالانصراف قد اقادبه ان وجود
فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى
ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى
فهذا الوجه ضعيف وقد اشار الشارح الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب
من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن
لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني
على الدليل اللفظي لا يكون الا لوجود فعلى **قوله** لانه صفة خاصة لله الخ
لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع
كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما
بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي
ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا
اللهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يكفي **قال** وندمان لما كان
المراد بندمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر ههنا الا
لمشاكلة المسمى **قوله** وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة
نسبة الى الفعل او لا فالاضافة **قوله** وزن الفعل محمول على النسبة لا على زيادة النسبة
الا ان يحتاج الى قوله فشرطه فلذلك ان تحمل عليهما او تحمل قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط
لان السببية ليست للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل **قوله** بالفعل
في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس وذا
اعرب كما هو المشهور **قوله** وكذلك عبد بمن بذل المال اي اسرف **قوله** وخضم من خضم

الشئ اكله يجيع فيه **قوله** وشلم علما مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام
يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل مجهولا
من الخواص لحربآت فى اسماء الاجناس الادئل لدويبة وقيل العرب قد ينقل الفعل
الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى ينهاكم عن
قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من دئل بمعنى اسرع واما دئل علما للقبيلة فيجوز ان يكون
منقولا منه ومن دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما
قيل فى شمس شمس بالضم واما الوعل لغة فى الوعل والرئم بمعنى الاست فشاذان **قوله**
ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين
القبيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله ع انا ابن جلا
وطلاع الثنايا، ولولا ذلك لنون جلا وزعم بانه ان كان علما فمحكى مع الضمير وهو
لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او
كشف الامور **قال** او يكون اما لم يقل بدله او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا
جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب فى الافعال ولم يجئ فى الاسماء الا خاتم
وعالم وساسم اسم شجر اسود ولان فى اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال فى اثبات
الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يحترز به عن ذلك
المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصير سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى
يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة
تلك الحروف قياسية فى جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها فى جميع الافعال
دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل **قوله** او يكون غير مختص خصه به
بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان او لمنع الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما فى شمر واحمر

واجتماعهما فی نحو یزید ویشکر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا واستبرق

اعجمی وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل **قوله** ای اول وزن الفعل آه لما کان

المراد من وزن الفعل کون الاسم علی وزن الفعل صح رجع الضمیر الی الوزن

والی الموزون کما هو المقصود **قوله** زیادة حرف او حرف زائد علی الاول صح لفظة

فی لان الصفة تنسب الی موصوفها بفی و هو شائع وکذا علی الثانی لان النسبة

بین قوله اوله وبین الحرف الزائد العموم من وجه ویصح نسبة العام الی

الخاص بفی وبالعکس او لان المراد فی موضع اوله **قوله** من حروف اتین لو

غیر ذلك الحروف لم یضر کهراق وهرق من اراق ماضیا وارق امرا وکذا لو تصرف

فی الوزن مع بقاء الزائد سواء کان بالحذف کیسع او بالقلب کاعلی او بالادغام کاشد

او بالرد الی ما کان کما اذا سمیت بیفعل محذوف العین واللام لاجل الجزم او الوقف فانك

ترد المحذوف لان السقوط للجزم والوقف الجاری مجراه لا یکون فی الاسماء فتقول

فی یقل من لم یقل واخش اسم من جاء بقولی واخشی **قال** غیر قابل ای حال کونه

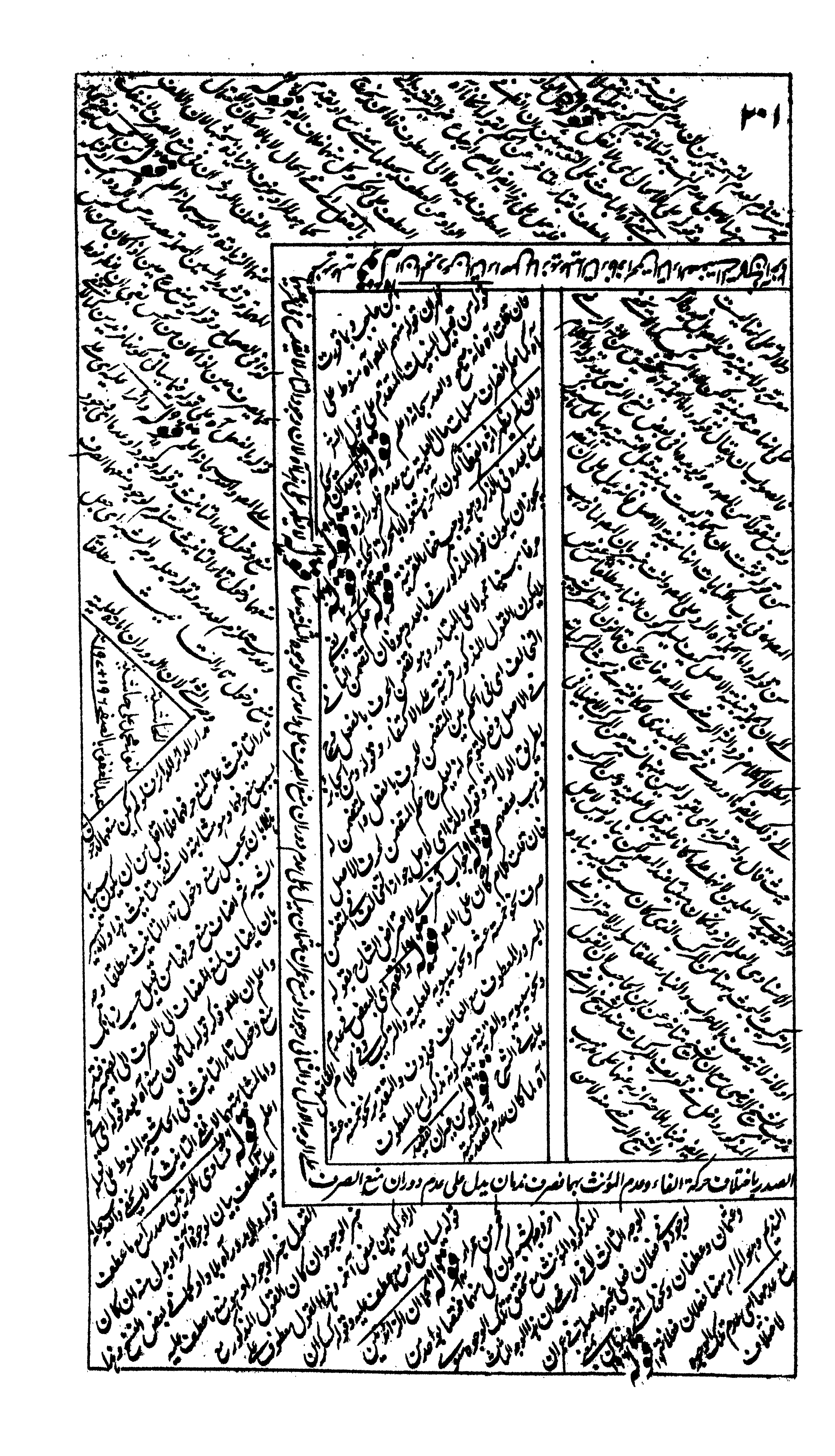
الی آخره حال من ضمیر اوله وانما لم یجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل

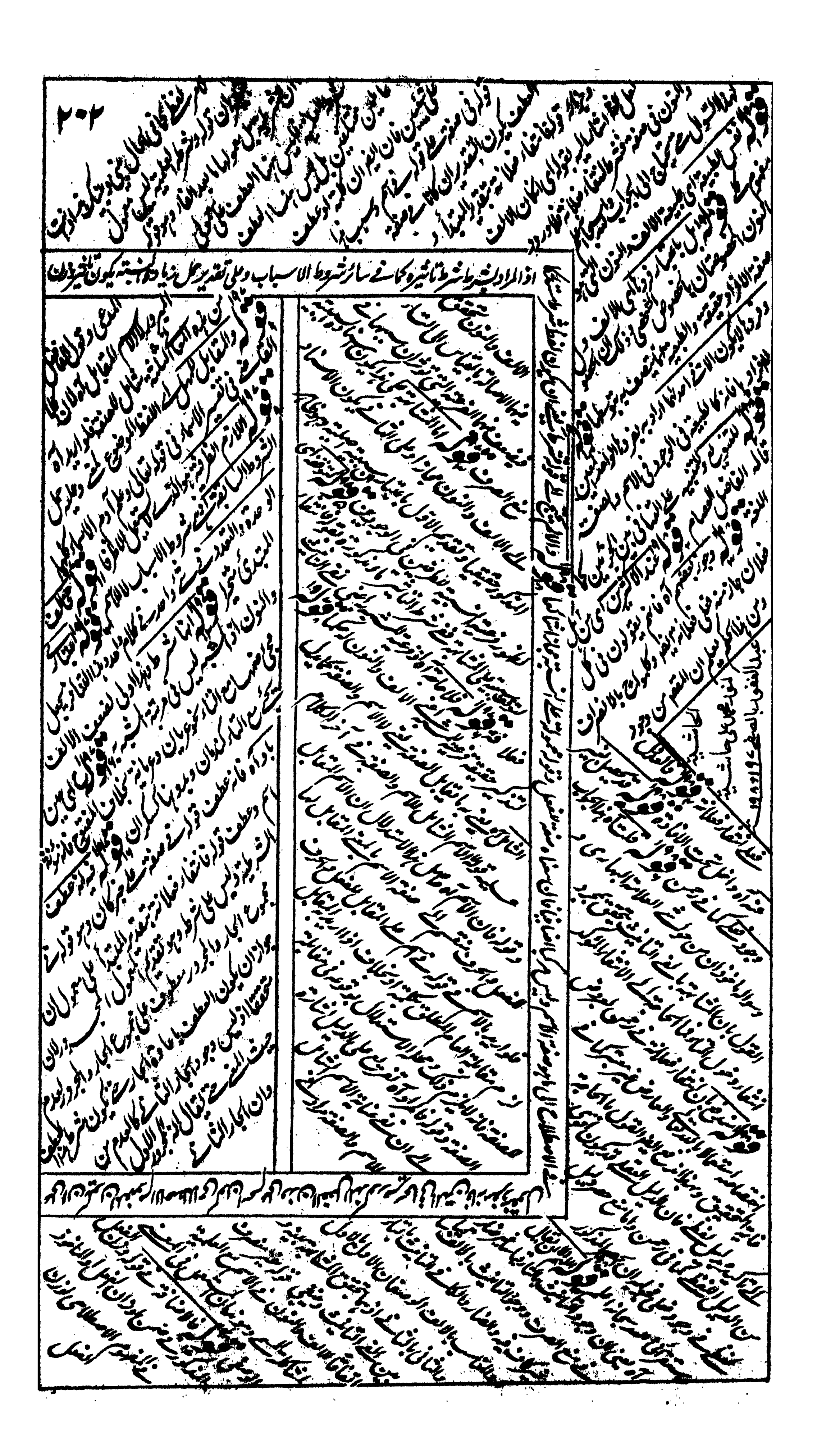
لا یقبل التاء اصلا **قوله** ولو قال غیر قابل للتاء کانه اراد غیر قابل للتاء بحسب الوضع

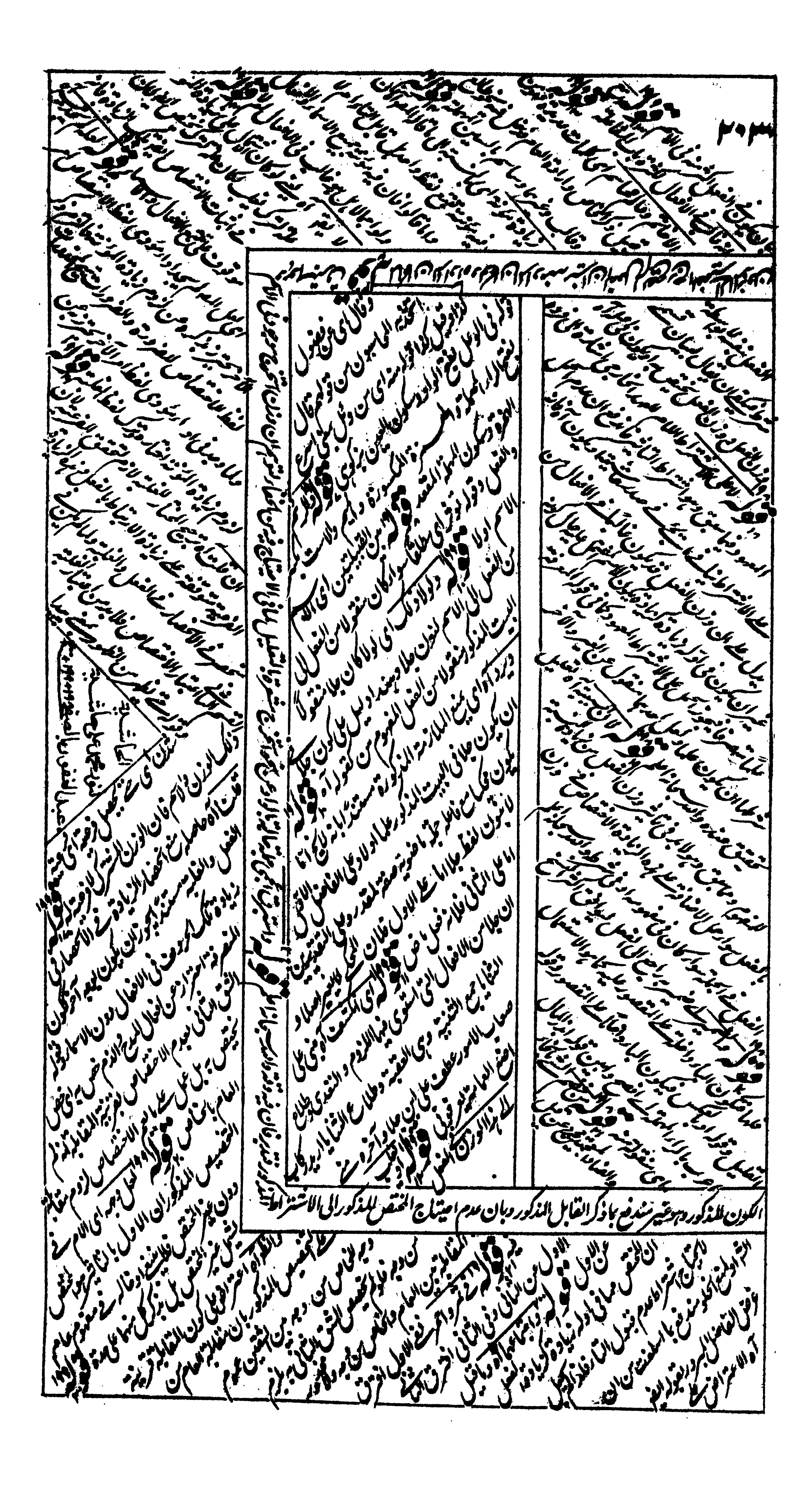
فلا یرد النقض باسود اذ قیاس مؤنثه ان یکون علی فعلاء **قال** ومن ثم امتنع احمر وانصرف

یعمل قیل فی جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط

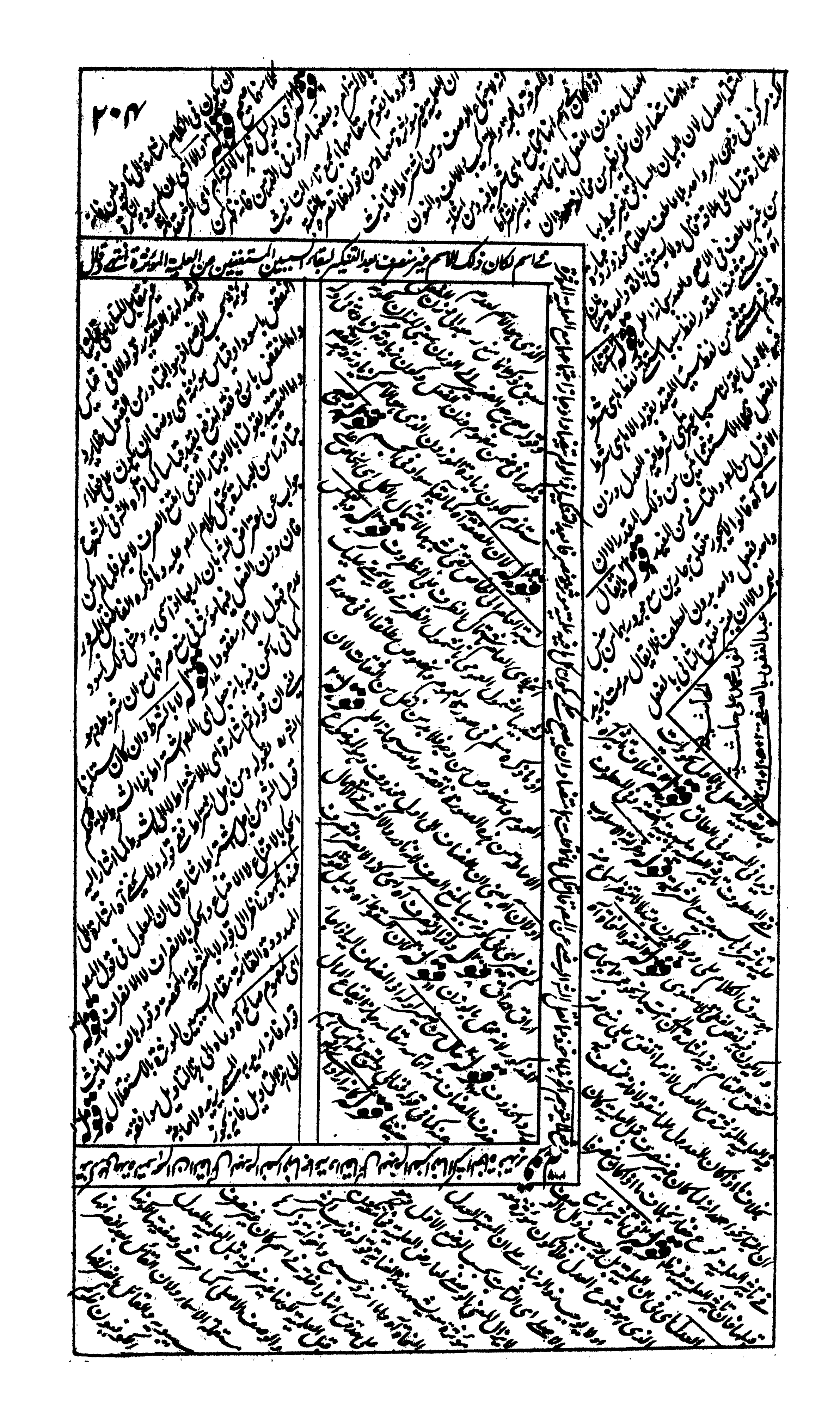
یثبت بالسبب لا بالشرط وقد یدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة







الكون للمذكور وهو غير مندفع بما ذكر القايل المذكور وبيان عدم احتياج المختص للمذكور الى الاشتراط



للحكم بامتناع احمر وانصرافه بعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم
المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطيته لا بالشرطية المحضة عند
الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون
ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة قوله بواحد
من الجماعة اي بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فانه اريد
به المسمى بزيد الا انه صح توصيفه باخر لانه منكرة قال لما تبين اي لدليل
ظهر بالالتزام قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد
تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال
في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل
المصنف رح قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان
اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف
والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية موثرة مع العدل
في اسم لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمر اولا
كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث
فذهب اكثر النحاة الى الانصراف لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية فذهب جماعة الى عدم الانصراف
اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قيل لان العدل امر لفظي وهو باق واما اخر جمع

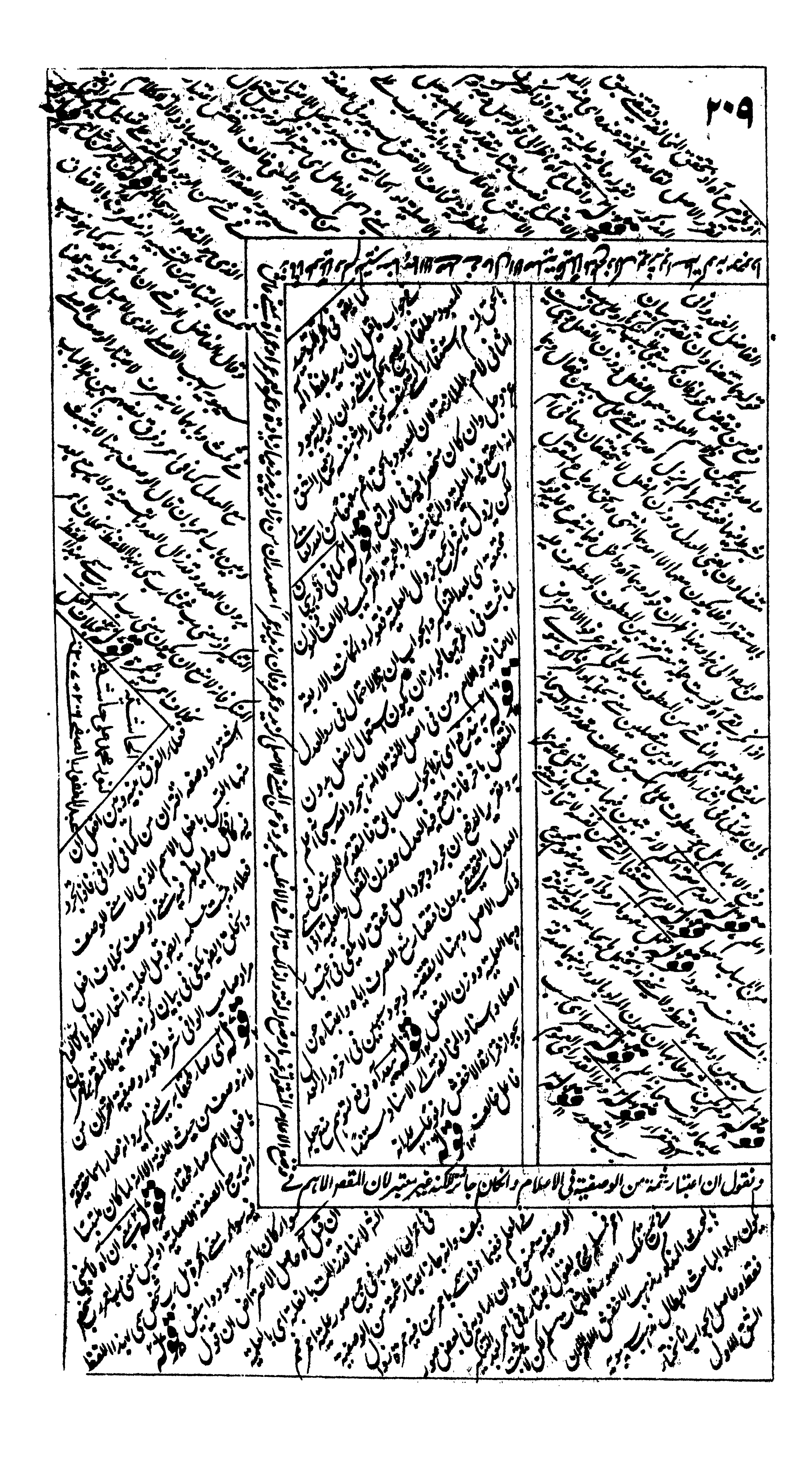
وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الامر كما ذكرت ١٢ قوله واما اخر جمع واخواته فصله عما تقدم

واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين **قال** وهما متضادتان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها **قوله** على اوزان مخصوصة هي اوزان ثُلث ومَثلث واُخر وسَحَر وامسِ عند بني تميم وقطام ايضا عندهم **قوله** اي لا يوجد شيء من الامر الدائر يعني ان المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهوما مرددا بين مجموع السببين واحدهما او مفهوما مساويا له اعني ما يجامعه العلمية مؤثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد **قوله** عن سبب وان كانت الاربعة مجتمعة في اذربيجان **قوله** وايضا قد عرفت به دفع النقض بآخر على وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام والاضافة او من **قوله** ولما كان قول التلميذ اظهر لخ يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم جعل قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المحققة عنده وامتناع نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد **قال** في مثل احمر علما مال من احمر لانه مفعول المماثلة **قوله** وكذلك اسم التفضيل في كل ...

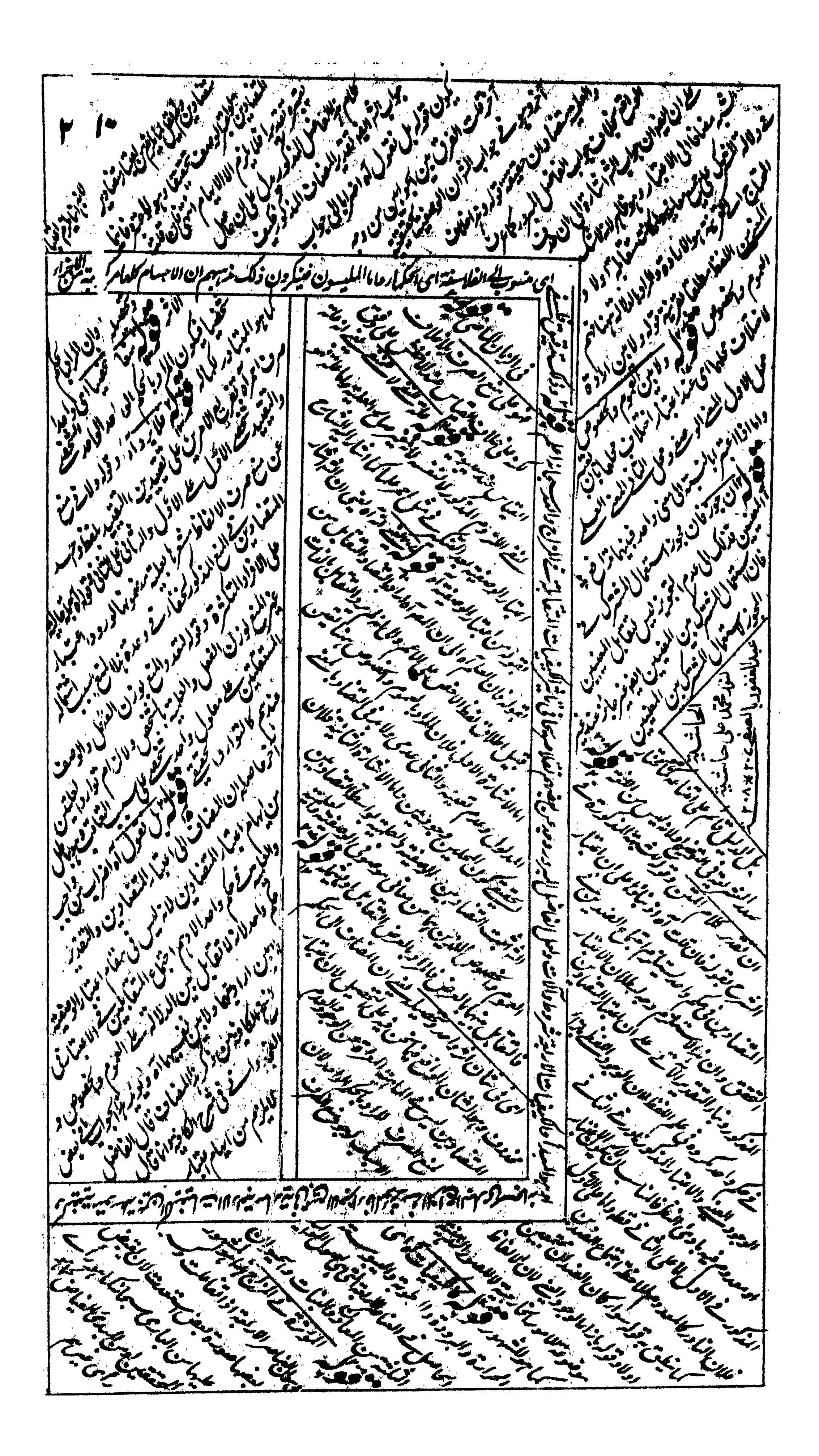
ثلاث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولهذا
لايعمل افعل التفضيل في الظاهر دون افعل فعلاء قوله حتى صار افعل اسماء اي
صار ملحقا به كافكل قال اعتبار ايجوزان يكون مصدرا لخالف لان ذلك
الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية يعني ان المعدوم يجعله
كالثابت قوله وفيه بحث آه ان قيل جاز اعتبار شمة من الوصفية في العلم كما اذا سميت
باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة
لذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش
في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع
الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لايؤثر قال ما يلزم علة للنفي
لا للمنفي قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل
بالعرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام
والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قال في حكم واحد اي في شان اثر واحد وتحصيله
قوله وهو منع صرف لفظ واحد معا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف
الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالة الوصفية والعلمية لتعدد
المنع قوله قلنا تقدير احد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم
اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على
الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو

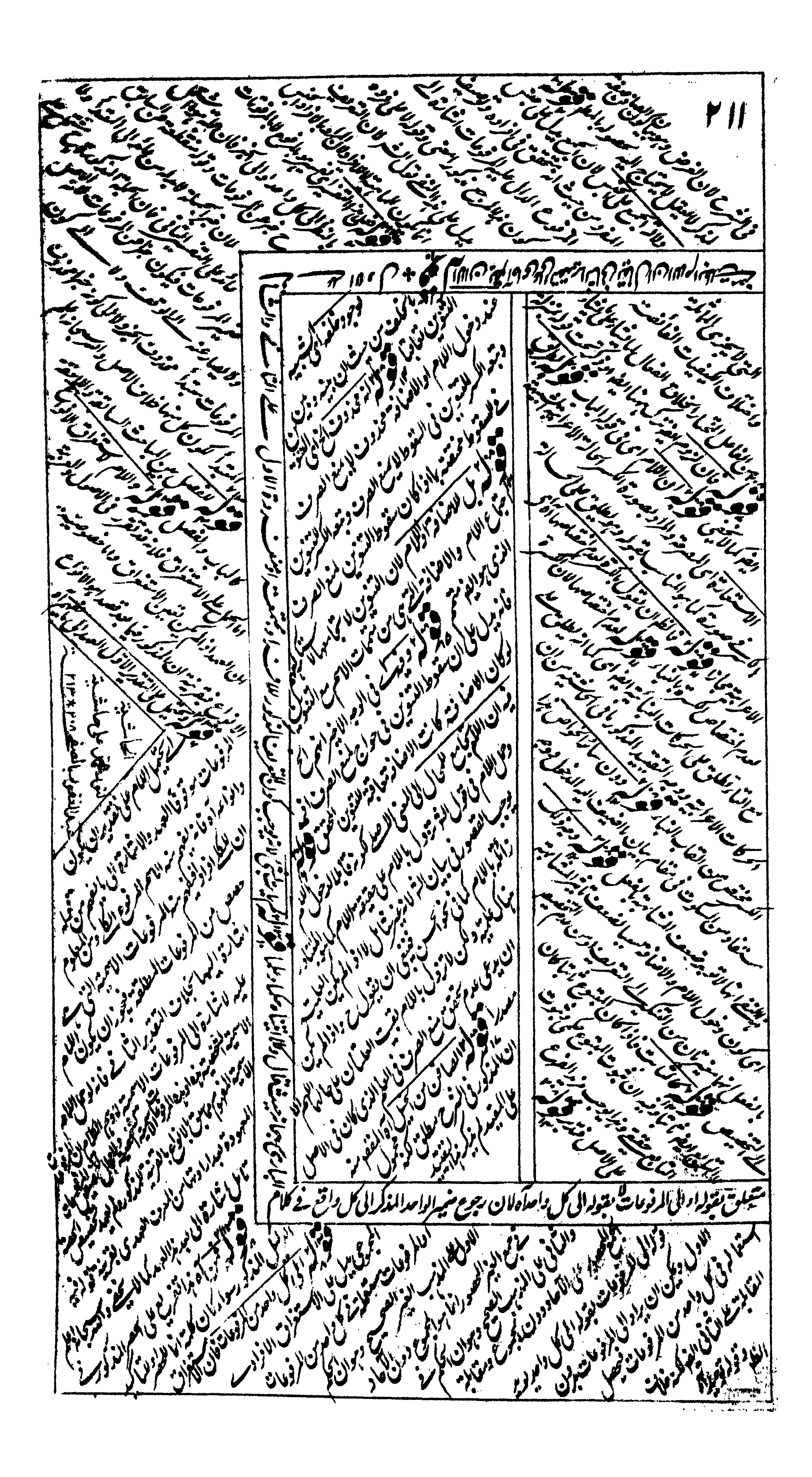
ولا يخفى انه لا يدفع السوال بل يحققه قوله في هذا المقام اي مقام اجتماع الوصفية والعلمية قوله هو الاجتماع

المدلول ولا ينافي ارادة العموم والخصوص ان يجوز استعمال المشترك في المعنيين
وان لم يجوز فذلك للتلبيس بالتقابل ولكن ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة
فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكرهوا ان يكون في عالم اللفظ
ما ينافي في عالم العين او لا يكون فيه في بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود
واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا في بادي النظر لان
الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك
تدقيق فلسفي **قوله** لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما
في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق **قوله** اي باب غير المنصرف يعني ان
اللام للعهد **قوله** اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق
الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة
الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء **قوله**
اعني اللام والاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيران
لمدلول الاسم بخلاف البواقي **قوله** وحيث ضعف الخ قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة
ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف بل
للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في جواب بيت الله معاقبة للتنوين المقدر **قوله**
ان العلمية تزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة
كالفضل والحسن **قوله** كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل

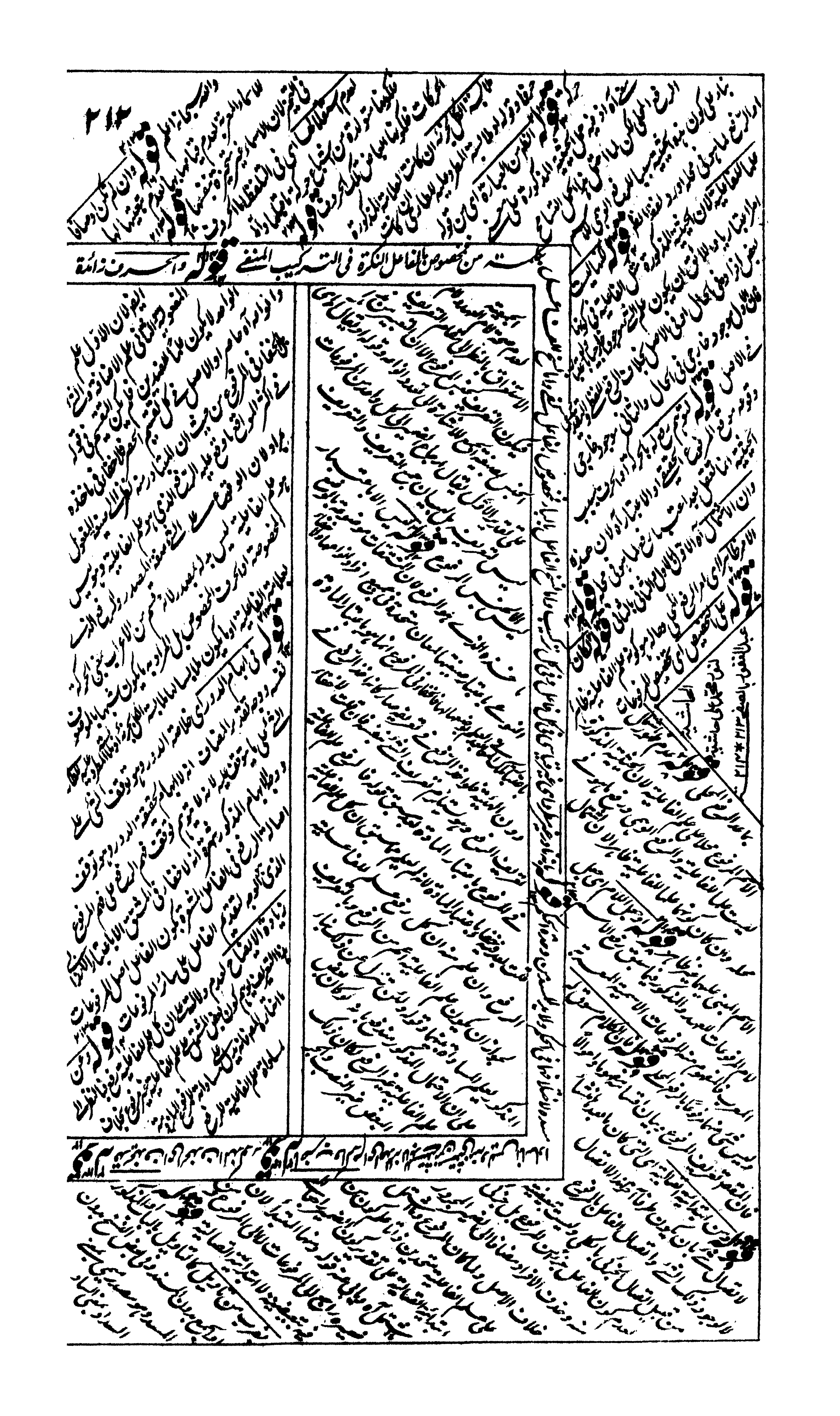


ونقول ان اعتبار شمة من الوصفية في الاعلام والكان جائزا لكنه غير معتبر لان القصر الاهم في





متعلق بنقول او الى المرفوعات لا بنقول الى كل واحد لان رجوع ضمير الواحد المذكر الى كل واقع في كلام



بخلافه من خصوص بالفاعل النكرة في التركيب المنفي قوله والحرف زائدة

الذی یقوم علی ثلث قوائم واقام الرابعة علی طرف الحافر ناقلا عن الصحاح **قوله**
ای المرفوع الدال علیها المرفوعات دلالة الجمع علی الجنس لا علی فرده فعلی هذا
التفسیر یکون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقعت
الاسماء الغیر المرکبة مذکور للفصل او مرفوع علی انه مبتدأ محذوف الخبر
او خبر محذوف المبتدأ والتقدیر المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام
لاستغراق الانواع ویحتمل علی التقدیر الاول العهد الی ما یفهم من السابق
حیث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفیه تامل **قوله** لان التعریف انما یکون
للماهیة فمن ثم جعل الضمیر راجعا الی کل واحد من المرفوعات او الی المرفوعات
وقال توحیده وتذکیره بالنظر الی خبره اعنی ما اشتمل فان المبتدأ او الخبر
فیجوز مطابقته له کما یجوز مطابقته للمرجع لو کان بشیء الآن یقال ان اللام ابطلت
معنی الجمعیة والحاق صیغة الجمع للاشارة الی تعدد الانواع او یقال ان الکلام محمول
علی بیان الطرد **قال** علی علم الفاعلیة یقال علی الرفع لان المتفکر فی المرفوع لیس الا باعتبار
ماخذه فاذا اخذ الماخذ فی تعریفه صار من قبیل اخذ المعرف فی تعریفه ولئن تنزل عن ذلك
فلا شبهة فی ایهام الدور ولا دخل عن الاشارة الی اصالة الرفع فی الفاعل وتعین زیادة
الایضاح المناسبة لمقام التعریف **قوله** والمراد باشتمال الاسم علیها ان یکون موصوفا
بها ای کالموصوف بها فان الحرکات والحروف الاعرابیة وان لم تکن اوصافا لکنها
مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعیتها للمعرب یجوز ان یقال ان صیغة المرفوع کصیغة

المعلول للنسبة فالمرفوع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزءه وتضمنه له او ملابسة المطرد عليه للطارى والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة **قوله** اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية وبها لا شبهة فى اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفعه او لاعتبار رفع لما هو فى محله و ان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو فى محله لكان الامر ظاهرا **قوله** وكيف يختص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفا **قوله** اى من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية ويابى عنه قوله ومنها المبتدأ **قوله** او ما اشتمل القرينة ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدأ **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم الله اى راى ويدفع بانه نادر ولانه لا ينبنى بالعامل وفيه انه قد ينبنى نحو كفى بالله و يدفع بانه نادر غير مطرد والمحرف زائد **قوله** التى هى اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد **قوله** ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمى معقول وقوة المؤثر تقتضى قوة الاثر فالفاعل فى المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكره فى المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله **قوله** لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته **قوله** ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال **قوله** الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل **قال** سند اليه الاسناد ههنا

بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة او مفروضة **قوله** بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف **قال** وشبهه او للتنويع لا للشك والتشكيك **قوله** اى ما يشبهه فى العمل او فى الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة **قال** وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او **قوله** لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لانه مقرر الاسناد و تواريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكن ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول واليه مال المصنف رح فى الشرح **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل **قوله** المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع و يجب ان يكون المعرف واجزاؤه من لوازم المعرف والسر فى لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم فى تقدير زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع فى انتظارها و فى تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد فى قام زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلوا بانا لو جعلنا زيد فى زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يحتج الى الاضمار وتغيير محل الموجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا البتى فى زيدا ضربت الا النصب و لا يلزم عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته **قوله** اى اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند او صفة

المصدرية قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شئ لان الفعل لا يكون

على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك **قوله** على طريقة قيام الفعل اى قيام مدلوله

يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقه وشكله

قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك علامتها او من

لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه

ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد

يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذى هو على طريقة القيام ثبوت شئ لامر

ثبوتا يماثل القيام ويشاكله فى المعنى او فى التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فكيف

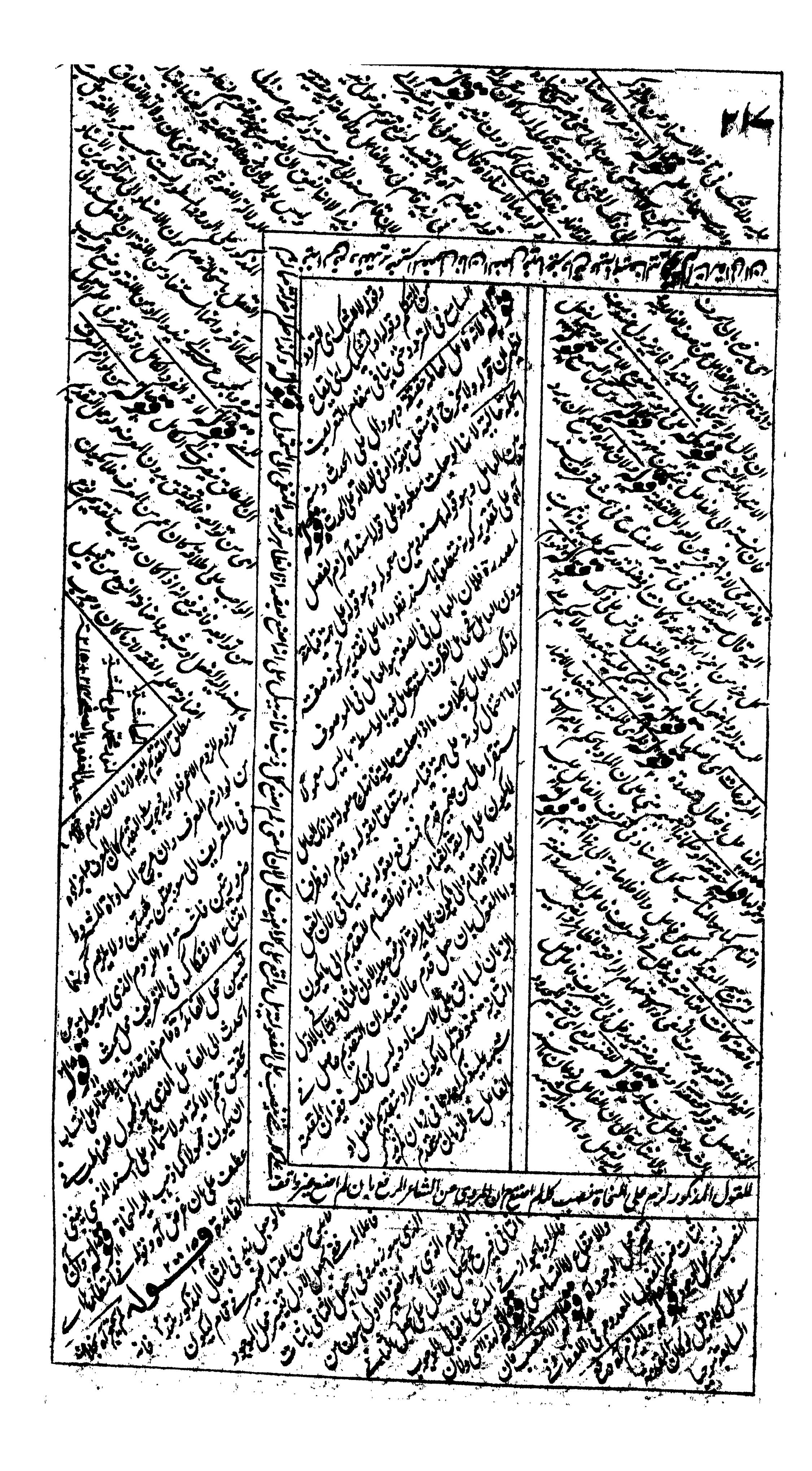
يخرج الاسناد الذى هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا **قوله** احترز

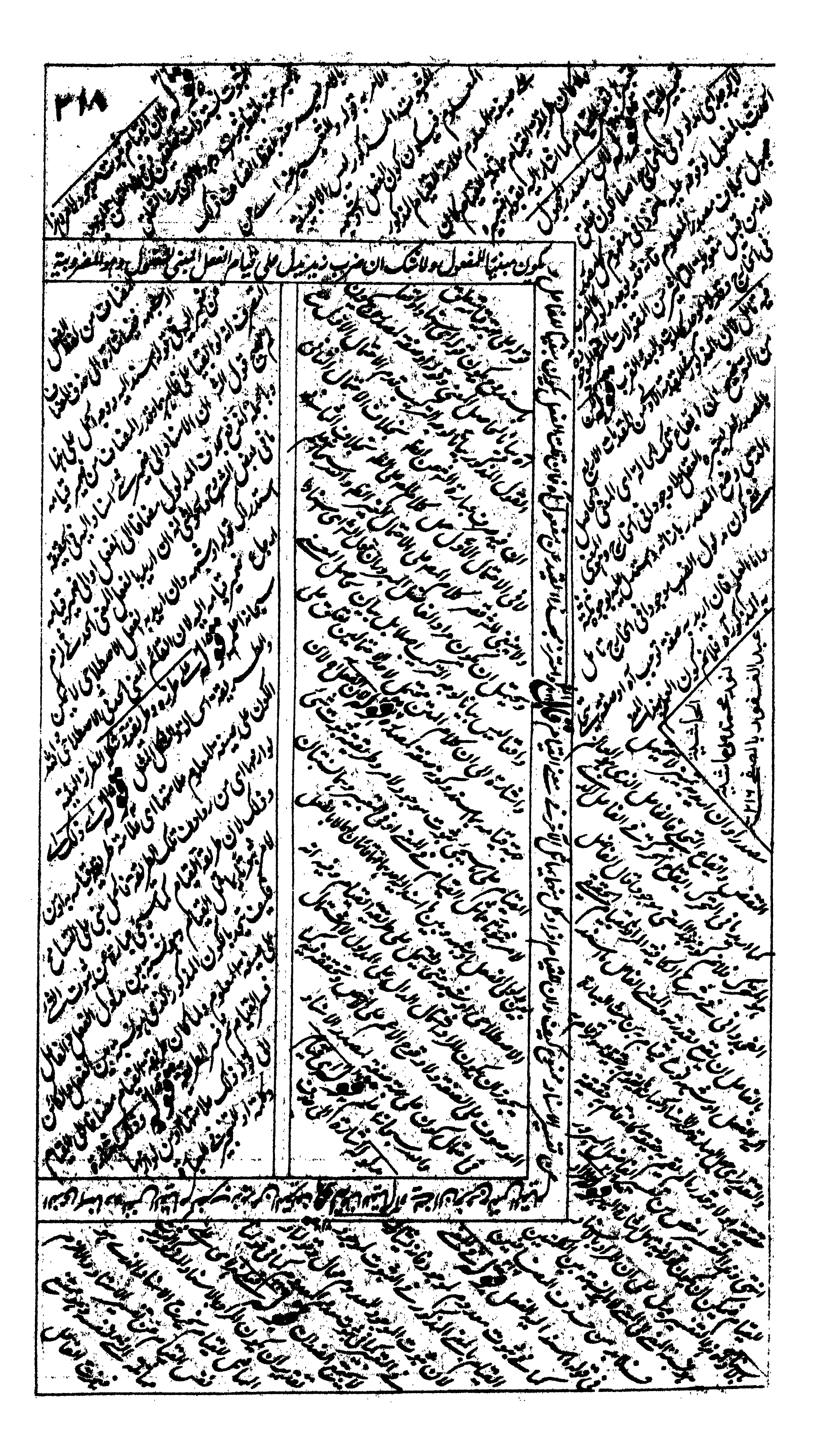
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان المصدر المجهول لانه فى قوة ان مع

الفعل المجهول **قوله** كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى

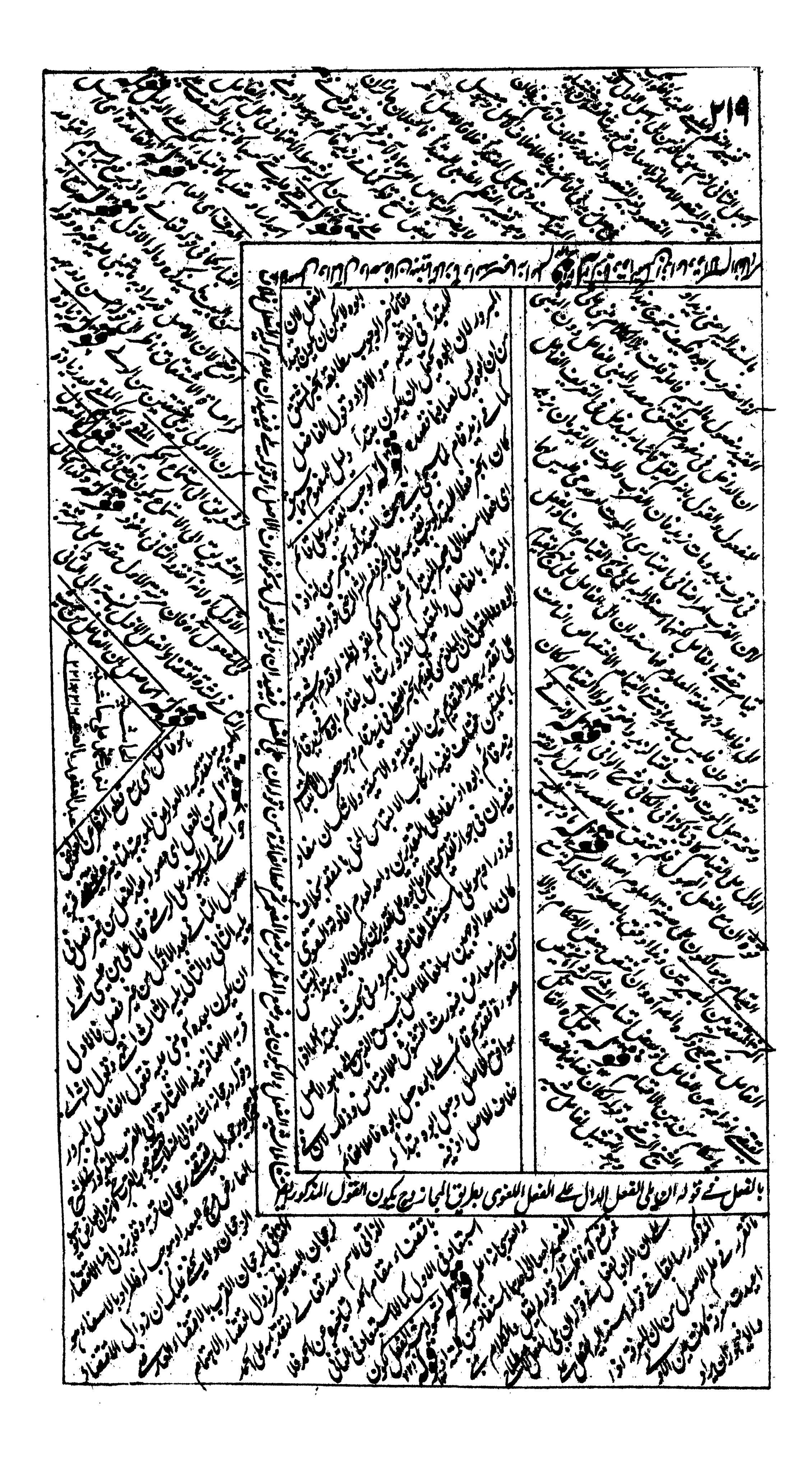
ما ذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين **قوله** وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابوه

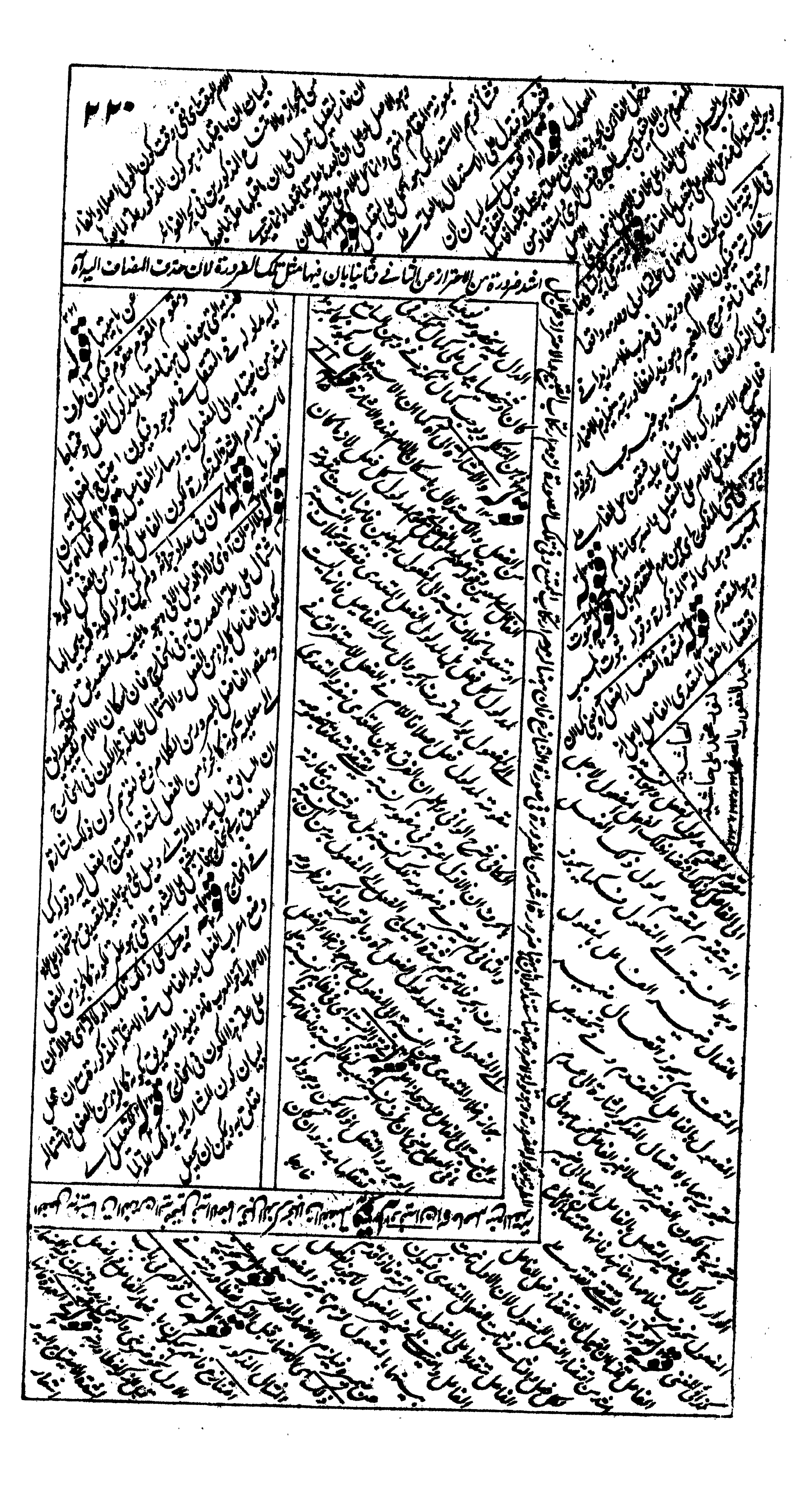
لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان





يكون مبنيا للمفعول ولا شك ان ضرب زيد يدل على قيام الفعل المبني للمفعول به من جهة المضروبية





اشد ضرورة من الاحتراز عن الثاني فثانيا بان فيها مثل تلك الضرورة لان حذف المضاف اليه آه

مبتدأ الوجب تقديمه على قائم كما فى زيد قام **قال** والاصل الخ هو فى اللغة ما يبتنى عليه
شئ وفى العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما آثر هذه العبارة
على قولك الاولى ان يلى مع انه اوضح واحسن لرعاية الاشتقاق قلنا لان فى
لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها
وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك
جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى **قوله** فى الفاعل وكذا
الاصل فى ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول
من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثانى وكذا الحال فى المفعول بلا واسطة
بالقياس الى المفعول بواسطة **قوله** اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه الحاصل
ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك
الاقتضاء بعارض يقتضى رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء
بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن **قال** ان يلى
لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن فى الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل فى هذا الحكم وشبه
الفعل ملحق به **قوله** لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول
الفعل وطرف النسبة الذى هو فاعل داخل فى قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم
فكمال الحاجة لدلالتها على النسبة كانت جزء الفعل فلذلك الفاعل له لا لدلالته على ما هو داخل فى قوام النسبة

مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

كان في عدا داجزاءه **قوله** فيدل على ذلك دلالة اي كما ان السابق دل عليه

دلالة لم يرد يدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان و

يضربون وتضربين **قال** فاذ لك اللام للتعليل فتفيد ان كون الولى اصلا علة

لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع

فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول

على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال الذي

وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير

تساويهما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه **قوله** لتقدم مرجع الضمير

وهو زيد رتبة تقدم الشيء على امر رتبة يكون ذلك الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم

بالفعل او لم يتقدم وهو في حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون

من قبيل وضع السبب موضع المسبب **قوله** خلافا للاخفش وابن جني بسكون الياء

فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به

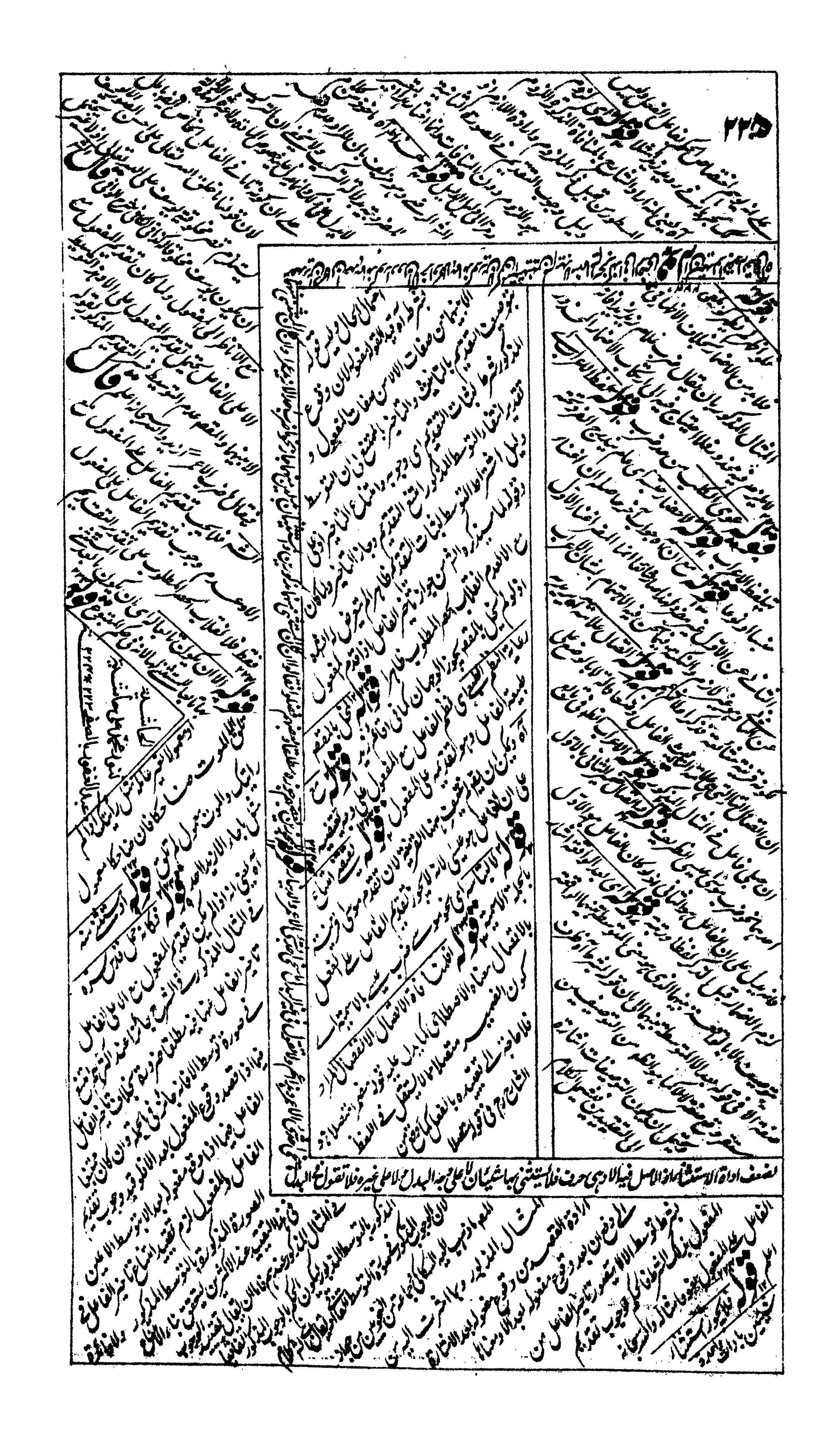
كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على

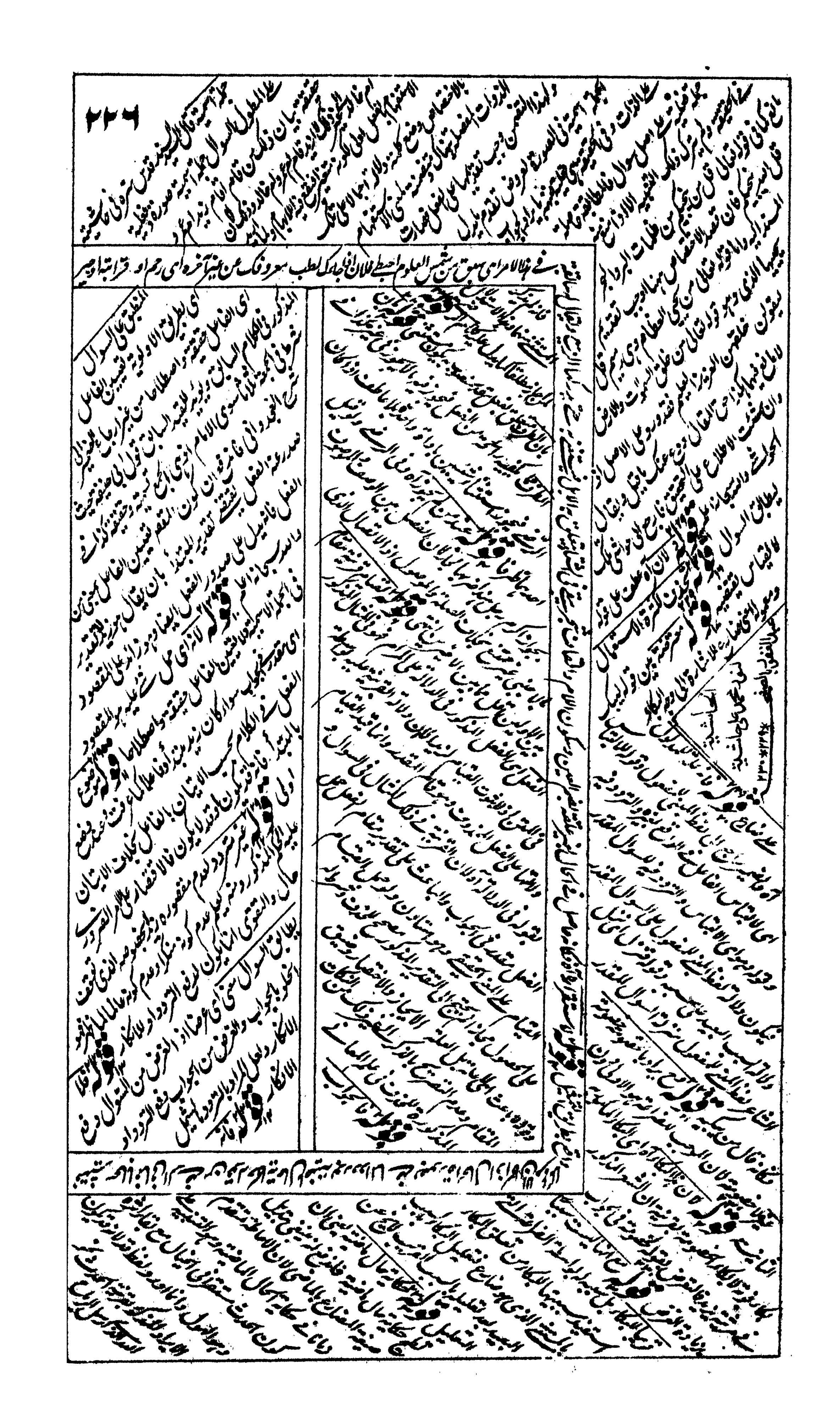
ماسوی الفاعل قال الشیخ الرضی الاولی تجویز ذلک ولیس للبصریة المنع قولهم
فی باب التنازع انتهی قیل تجویز الاضمار قبل الذکر فی باب التنازع فی العمدة والضمیر
المضاف الیه غیر عمدة وقیل تجویزه للضرورة اذ لو لم یضمر لزم اما حذف الفاعل
وهو غیر جائز او التکرار وهو قبیح وفیه ان ارتکاب القبیح اهون من ارتکاب الممتنع مع
ان مثل ما ذکر جاز ههنا لان حذف المضاف الیه بلا قرینة غیر جائز واظهاره یوجب
التکرار وقد یقال ان اعمال الثانی یقتضی الغاء الاول فی الاسم الظاهر فلو اظهر لم یظهر
کونه ملغی **قوله** جزی ربه الخ الجملة دعائیة والمراد بالکلاب العاویات اما
شرار الناس او حقیقتها قال قدس سره فی الحاشیة عوی الکلب عوی یاصاح انتهی
وقد فعل جملة اخباریة وقعت علی سبیل التفاول بان الدعاء قد اجیب **قال**
لفظا تمییز ای اذ انتفی لفظ الاعراب **قوله** فی ضمن الامثلة فان احضار الفرد
متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم یکن الغرض متعلقا بخصوص فرد کما
فی التمثیلات **قوله** والمفعول المتقدم ذکره فی ضمن الامثلة او فی ضمن ذکر المقابل
الذی هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلین الی الآخر **قوله** فلا یرد ان
التعمیم بعد التخصیص شائع **قوله** نحو ضربت موسی حبلی فان القرینة فیه
اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظیة الاعراب لفظا فی تابع احدهما
واتصال ضمیر الثانی بالاول نحو ضرب فتاه موسی **قوله** بعد الا بشرط
توسطها بینهما الخ ای بعد الا الواقعة بینهما فی صورة التقدیم الثابت والتاخیر
الذی یحکم بامتناعه یعنی ان التقدیم الثابت مشروط بتوسط الا بینهما اذ لو لم یتوسط
وقدم الفاعل علی المفعول لزم الفصل بین اداة الاستثناء
والمستثنی وذلک غیر جائز والتاخیر الممتنع ایضا مشروط
بتوسط الا بینهما لما سیذکره قدس سره **قوله** فللتحرز عن

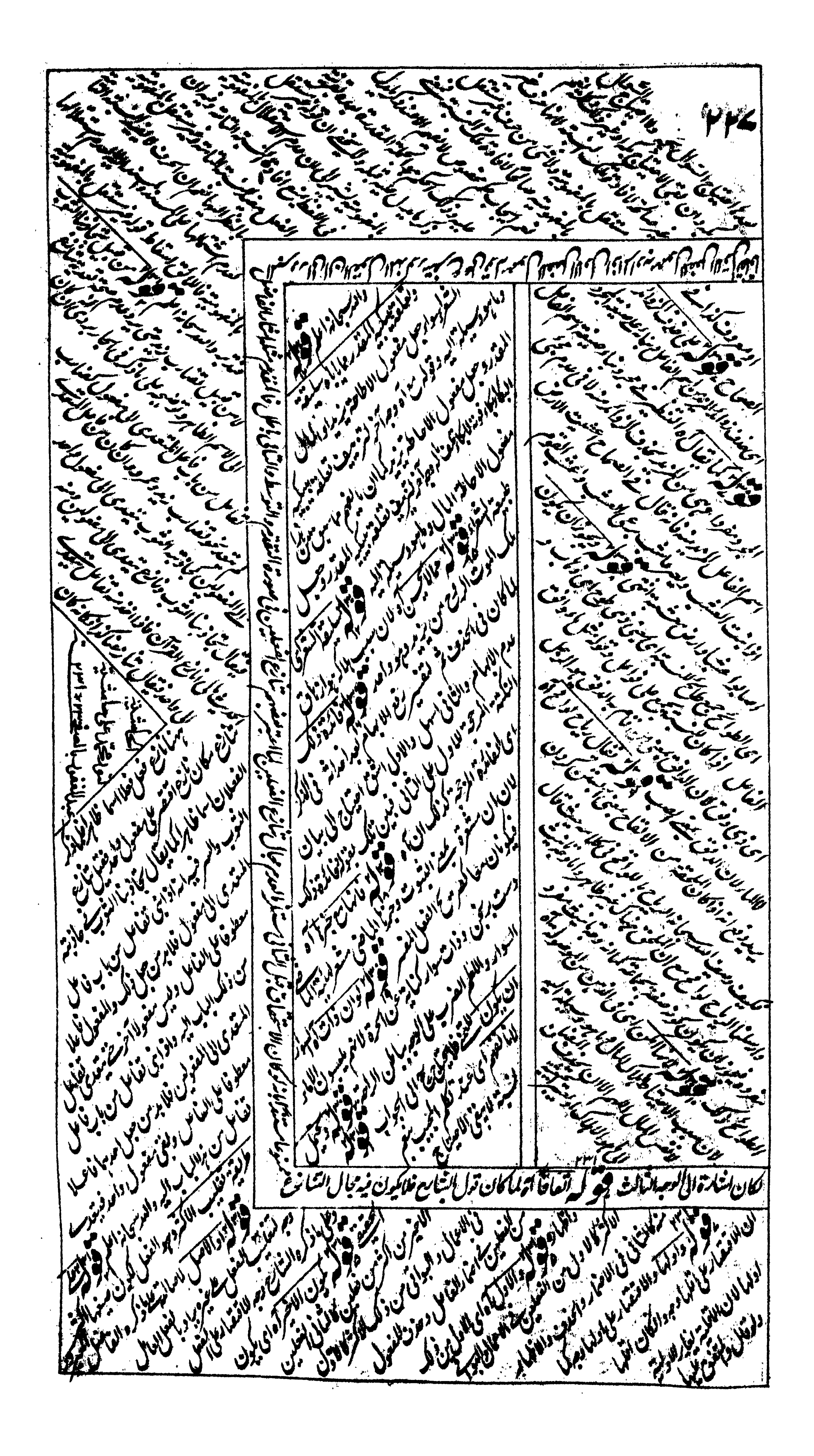
توسط الا اذ لو قدم الا مع تقدم الفاعل علی المفعول لزم الفصل بین الا والمستثنی منه اعنی المفعول بالفاعل وذلک غیر جائز

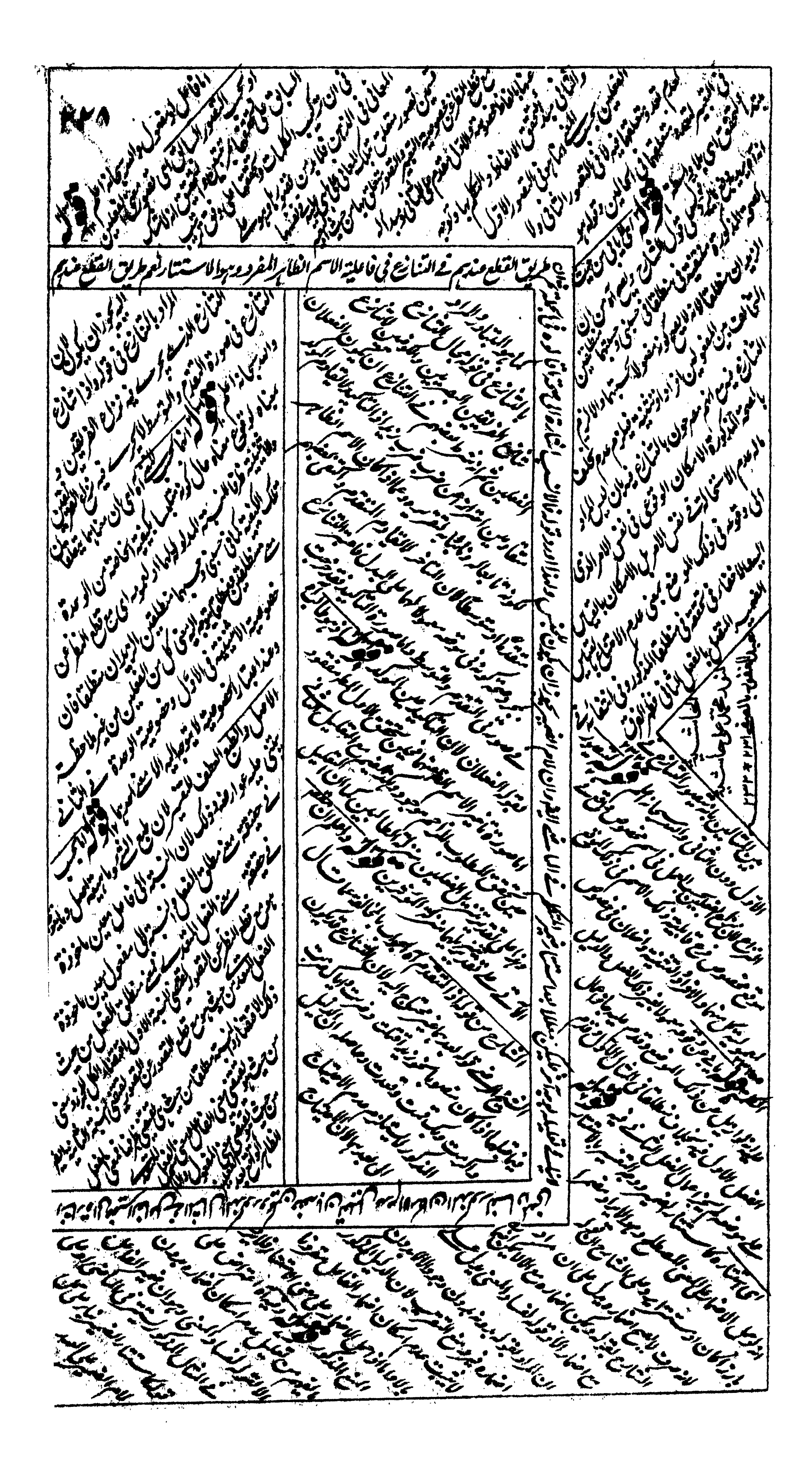
قوله اي نراك آه فالذين بادي الراي مستثنيان من ضرب مستثنى من الفاعل والظرف المحذوفين باداة واحدة ١٢ عبيد

الا التباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبعي ولقائل ان يقول التحرز عن
الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى
لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود **قوله** فلمنافاة الاتصال الانفصال اي
للزوم خلاف المفروض **قوله** ثم جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر هذا ظاهر
في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب
احد الا زيدا او ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له **قوله** لانها
لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين
اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه
على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة **قوله** لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما
عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف والمجوزين يستدلوا
بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي اي ما نراك اتبعك احد









طريق القطع عندهم في التنازع في فاعلية الاسم الظاهر المفرد وهو الاستتار لعدم طريق القطع عندهم

فی حالة من الاحوال الا الذین هم اراذلنا فی بادی الرأی ای بلا رویة قویة وقد رد بان الظرف متعلق بفعل مقدر ای اتبعوا فی بادی الرأی او بان الظرف مما یکفیه رائحة من الفعل **قال** واذا اتصل به وکذا اذا اتصل بصلته او صفته ضمیر المفعول عند من لم یجوز الفصل بین الصفة والموصوف بالاجنبی نحو ضرب زید الذی ضرب غلامه واکرم هندا رجل ضرب غلامها **قال** وجب تأخیره لم یقل وجب تقدیمه ای المفعول لانه ذکر احوال الفاعل **قال** لقیام قرینة مقام الفعل فی الدلالة علی ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قیام القرینة مصحح لا باعث **قوله** لان تقدیر الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فیسأل عنه فالجواب المنطبق علی السوال تعیین الفاعل لا ذکر المبتدأ وحمل شیء علیه لانه هو المقصود فی الجملة الاسمیة و لان الفعل موضوع کما عرفت وعند وضع الفعل یؤتی بالفاعل کما یؤتی عند وضع المسند الیه بالخبر ولان السائل غیر متردد فی الحکم وزید قام یفید تقوی الحکم بتکرار الاسناد فلا یطابق السوال معنی قال الشیخ الرضی ان زیدا فی المثال المفروض مبتدأ لا فاعل لیطابق السوال فانه جملة اسمیة ولان السوال عن الفاعل لا عن الفعل و الاهم تقدیم المسؤل عنه **قوله** یزید مرفوع والاصل علی یزید لان البکاء یتعدی بعلی لکنها تحذف لکثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومی قدس سره ان یزید منادی بحذف حرف النداء والجملة الندائیة معترضة وذلک لان المناسب للمقام ان یدعی ان الضارع والمختبط لما وقعا فی شدة ونقمة بسبب موتک یا یزید ناسب ان یبکی علیهما دونک لانک فی رخاء ونعمة **قوله** بقرینة السوال المقدر المدلول علیه بلفظ المبنی للمفعول فانه منشأ للالتباس والتردد وهو منشأ للسوال فنزل المسبب منزلة المسبب **قال** لخصومة اللام للاجل کما هو الظاهر ویحتمل ان یراد بالخصومة خصومة غیره ویحتمل

منشأ لالتباس الفاعل والتردد فیه ۱۲ ای نزل سبب السوال وهو لفظ المبنی للمفعول منزلة السوال ۱۲ **قوله** فنزل المسبب

ان يكون للوقت ويحتمل خصومته وخصومة غيره **قوله** متعلق بضارع وان
لم يعتمد على شئ لان الجار يكتفى برائحة من الفعل لا بيبكيه المقدر لان هذا البكاء بكاء
قوته لا بكاء الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء **قوله** ومختبط مما تطيح حكاية
حال ماضية قد يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستقراره فى الخيال مع
بقاء اثره **قوله** والمختبط السائل من غير وسيلة اى بغير علقة وسابقة حتى يقال
اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها **قوله**
والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات
على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح للنسبة مثل تامر ولابن وارق يقال طاح يطوح وطاح
يطيح اى ذهب **قوله** كلواقح جمع ملقحة من الالقاح آبستن كردن يقال رياح لواقح
اى للسحاب ولا يقال ملقحات **قوله** وما مصدرية لانها امكن من الموصولة بمعنى التى
اهلكتها الطوائح من الاموال **قوله** ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره فى الحاشية
وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة
ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائح
يزيد مما لا يلائم لان علة البكاء هلاكه باى سبب كان وايضا الطوائح بصيغة
الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه **قوله** اى فى كل موضع حذف الفعل ثم
فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع فى النفس وذلك المفسر
اما فعل صريح او حرف يؤدى معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير فى قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة
نحو ع ولو ان ذات سوار لطمتنى فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير
لسهل على ويحتمل ان يكون للتمنى وهذا مثل يضرب لمن يتاذى ممن دونه
واصله ان رجلا شريفا لطمته امة **قوله** فحذفت الجملة انما يقدر جملة

لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية

قال واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب **قوله** واقتصر على الفعل يجوز

ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع

قوله في اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت

على ابراهيم وح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول

كالاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين **قوله** اقتصارا على اقل مراتب التنازع

واولها **قوله** معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين

سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم اولم يعتبر **قوله** اذ هو يستحقه

قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم قابل

والمانع مرتفع **قوله** ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لو قوعه مخصوص

او بعموم طرفا النسبة بهما وانما قلنا بعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان

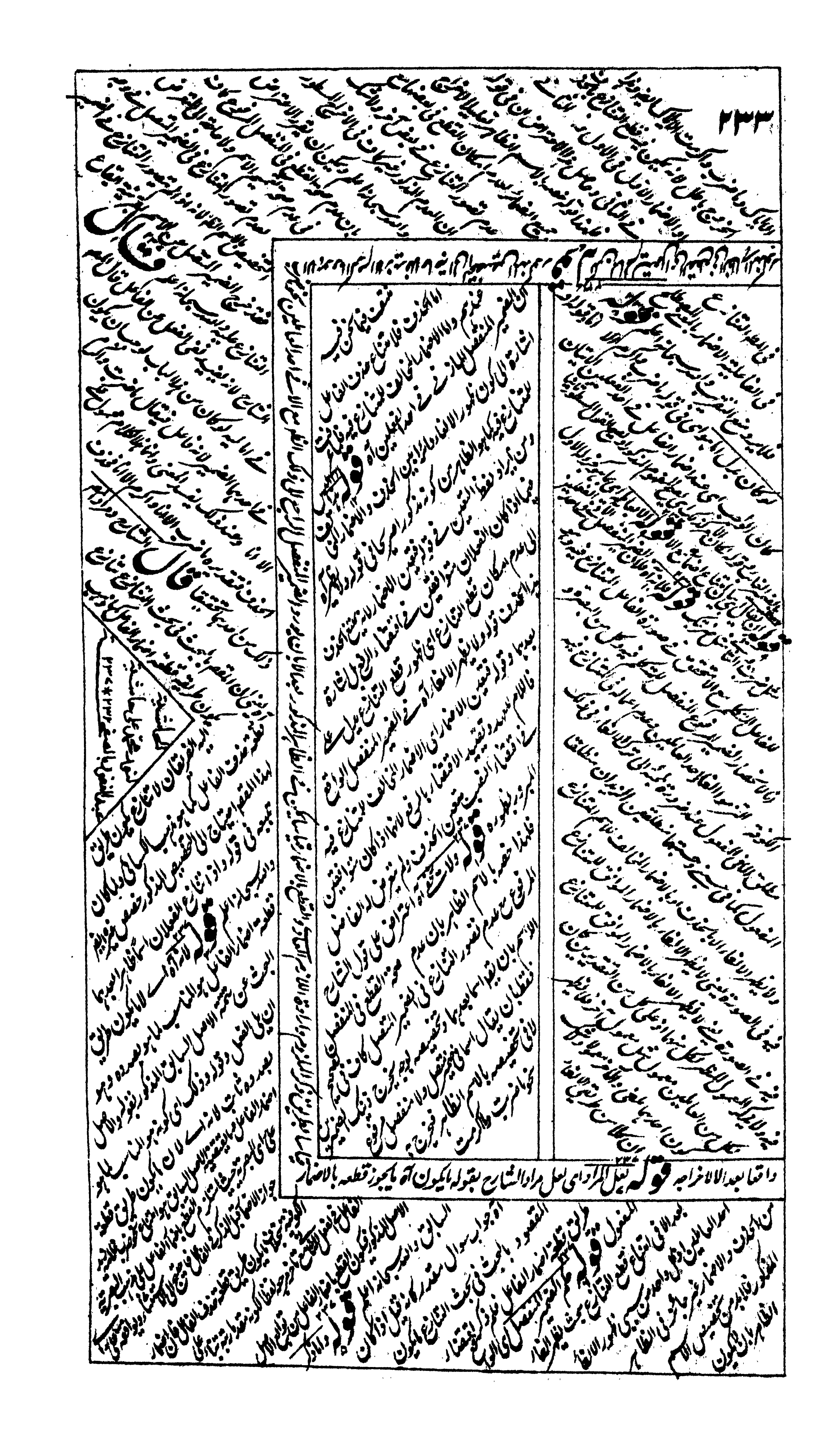
منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق

ثم تبين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله لا حال التصور الذي هو مبدأ

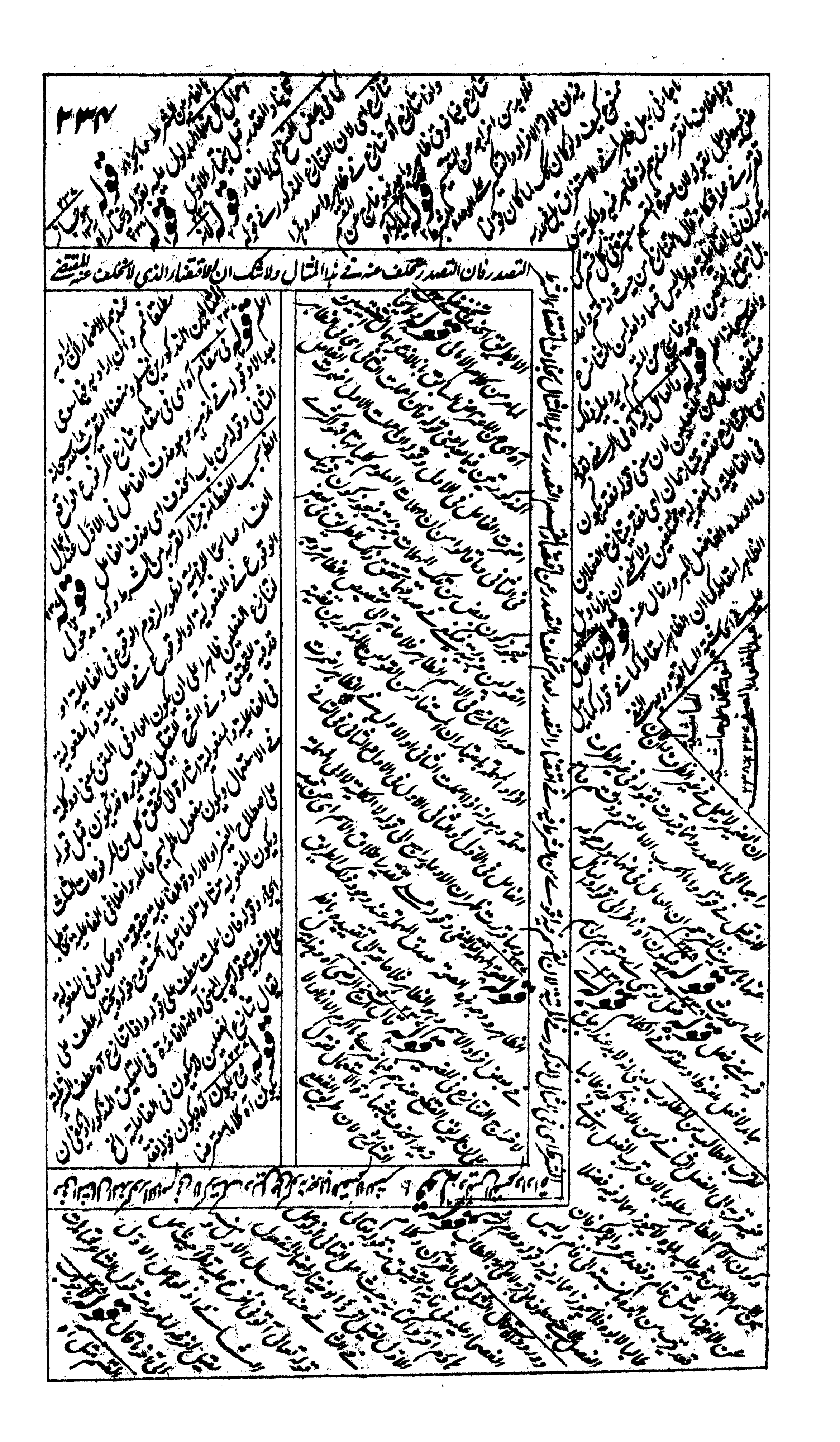
على التصور الثاني وسابق له كما على التصور الثاني متبداً للتكلم والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى انما هو في التصور الاول المقدم

اوانا كانا متوافقين في اقتضاء النصب فواضح تعين الحذف ولظهوره لم يتعرض له المحشي رح ١٢

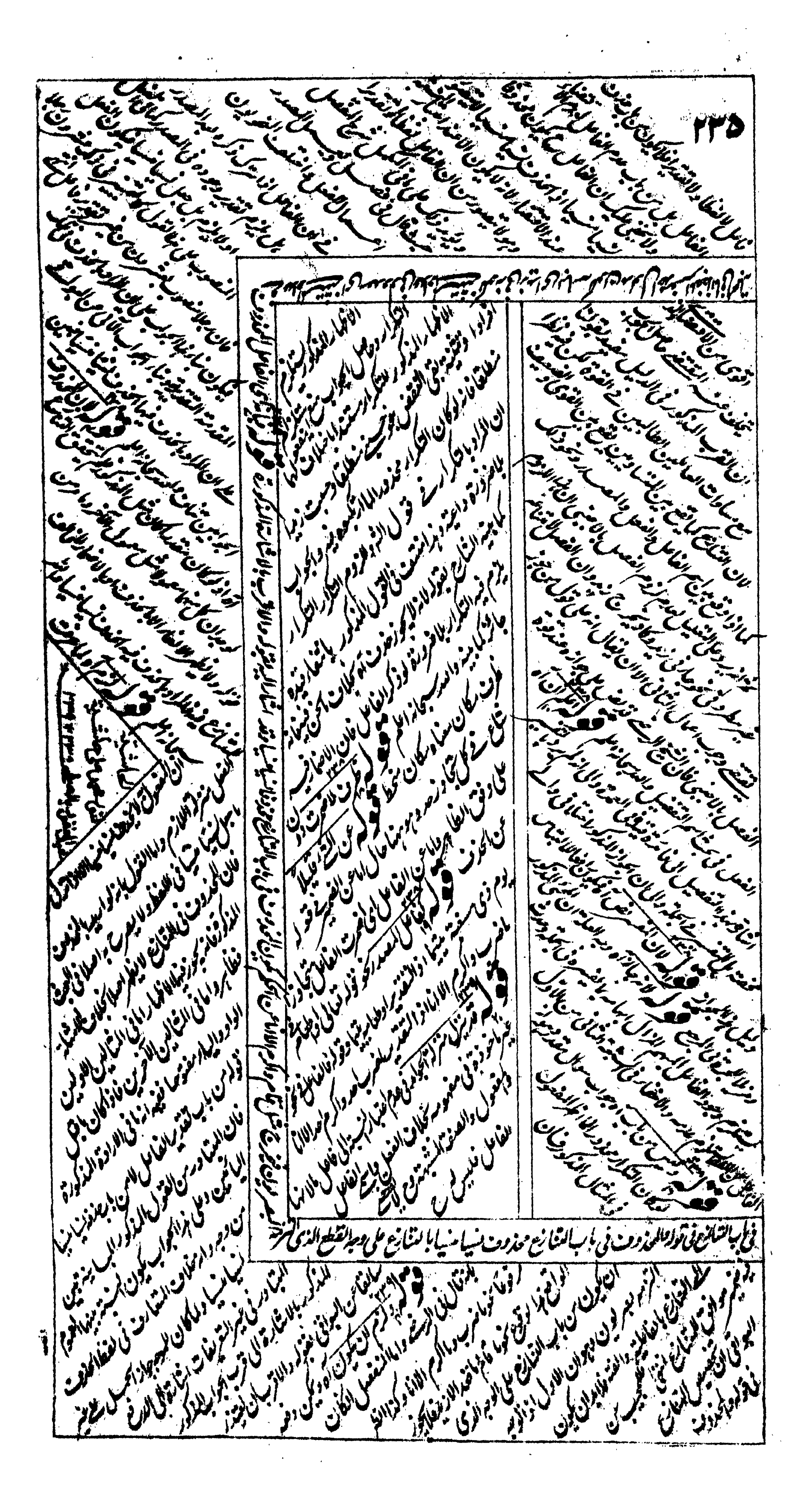
التحقق **قوله** ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اى لا يابى من حيث
انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما الذي هو مبتصور النزاع ولا يخفى ان
منطلقا في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يابى عن وقوعه معمولا
للفعل الثاني بل يابى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين و
ان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يابى عن وقوعه
معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما **قوله** لانه حرف لا يصح اضماره اى
استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي
نعم لو كان بدل انا هو اوكان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالاولى نسب
ان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له
والالف ليس عاملا ولا كجزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة التنازع فيه كل من
الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول بضرورة ملجئة الى ترك الالغاء
فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان
متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك



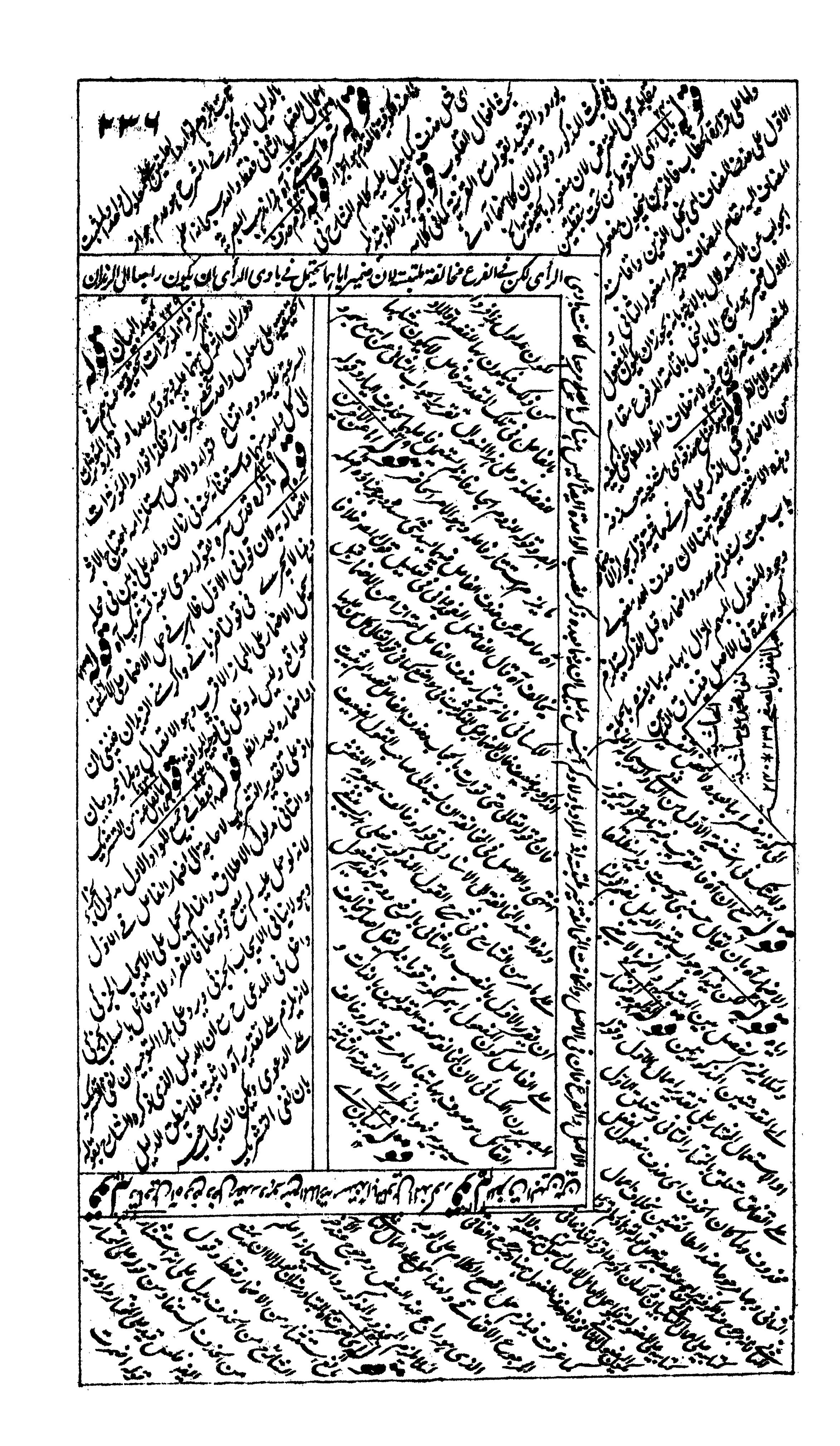
واقعا بعد الا اخراجه قوله نقل الكرد اي لعل مراد الشارح بقوله مايكون آه ما يجوز قطعه بالاضمار



التصدر فان التصدر تخلف عنه في هذا المثال ولا شك ان الاقتضاء الذي لا تخلف عنه المقتضي



في باب التنازع في قوله المحذوف في باب التنازع محذوف نسيا منسيا بالتنازع على وجه القطع الذي



الرأي لكن في الفرع مخالفة ملتبسة لان ضمير ايا هما يحتمل في بادي الرأي ان يكون راجعا الى الزمان

ماضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع فى بعض صورة

الضمير كاف فى عدم صحة التعميم **قوله** ومراد المصنف رح بالتنازع الخ لانه المناسب

لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على رأى البصرية

فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على رأى الكوفية فيكون من تفاريع الاصل السابق

واما ذكر اقتضاء المفعول فتتميم البحث **قوله** فلهذا خصه بالاسم الظاهر آه

قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حكم الضمير المنفصل فلابد من تخصيص الظاهر

قلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف

كان ينبغى ان يحذف ولا يجاب بانا ندعى المهملة لا الكلية لصحة المهملة على

تقدير اطلاق الاسم **قوله** واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق

القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضى يلزم البصريين فى هذا المقام اى فى مقام

ماضرب وما اكرم الا انا او الا زيد متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا

فى انه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك قال فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ

جزاء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع فح يكون الجزاء قوله فان اعملت او المقدر الذى هو جاز اعمال

قوله فح يكون آه اى اذا جعلته بيانا لاقسام التنازع ويكون قوله فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء الخ

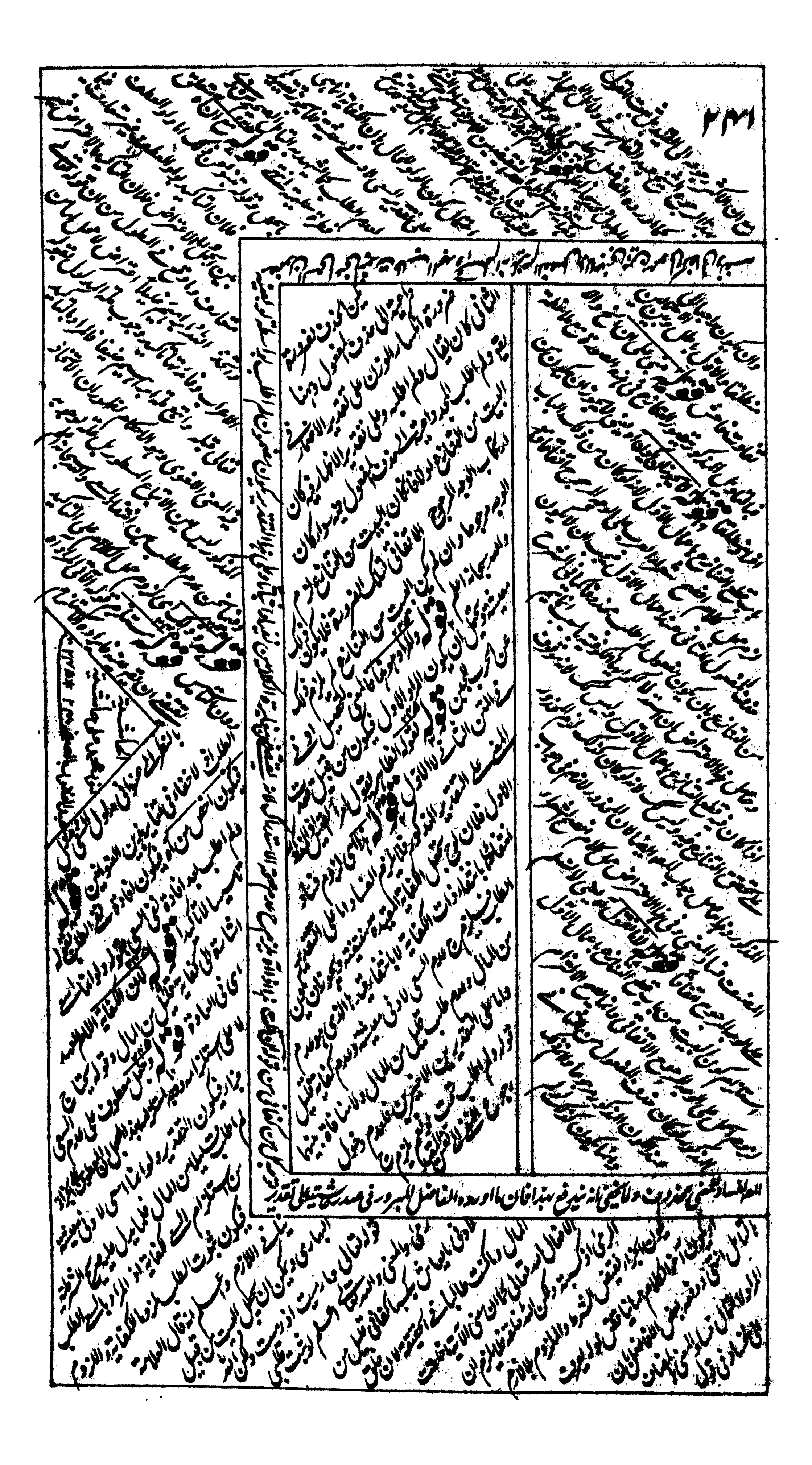
كل منهما او فيختار كما فى بعض النسخ **قوله** ليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور لانه تنازع فى ظاهر واحد كما يدل عليه افراده ظ وتنكيره ايضا **قال** مختلفين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما فى ان العامل فيه فعل توهمى **قوله** لقربه اى لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبى وورود الاستعمال الشائع عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغى ان يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع اداتى الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله ان اتيتنى لاكرمنك قلنا القرب مرجح عند تساوى مرتبتى القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط فى مرتبة لان القسم اقوى فى اقتضاء التصدر **قوله** لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا فى دفع الالتباس وازالة الحيرة كما فى ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع فى جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص فى كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان فى العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من جوز فى العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره فى الجملة وان لم يكن نصا فيه **قوله** وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول فى نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية **قال** دون الحذف ظرف لاضمرت **قوله** لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل فى نحو ما ضرب واكرم الا انا وفى نحو اَسْمِعْ بِهِمْ وَاَبْصِرْ حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفى نحو اضربِنّ واكرموا القوم

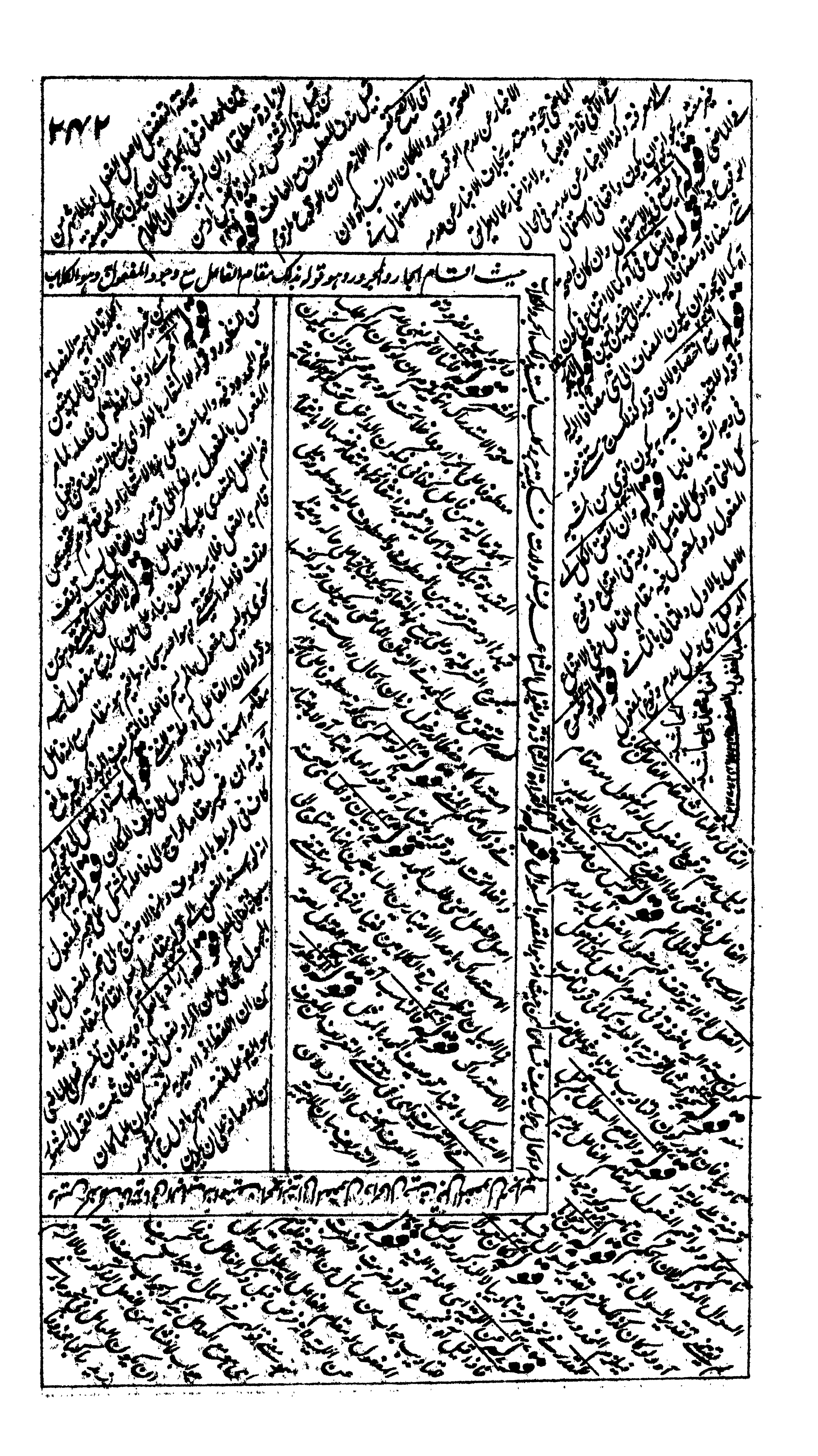
مجموع المعلول مستفاد من اطلاقه ١٢ قوله شرط استغنى آه على راي البصريين واما عند الكوفيين فالمقدم هو الجزاء ١٢

بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنهما اما عن الاول
فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن
البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع
محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون
المتعدي في مثل ضربت واكرمني زيد الاعتبار منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع
لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ماضرب واكرم الا
زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ماقام واكرم الا انا فبانه في عداد
المستثنى وزيد ومن تزيّ بزي قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر
فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول للزوم الجار وكون فعله
في صورة مايلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو
والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل **قال** خلافا للكسائي اصله
يخالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا **قال** وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان
قول الفراء **قوله** روى عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين على معلول
واحد وذلك ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة الموثرات الحقيقية عندهم **قوله** ورواية
المتن غير مشهور عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ماذكره قدس سره
ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويكون
معنى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لايجوز بل يقول بما نقل عنه ثم بان
تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لايجوز ذلك فيما اذا
اتفقا في طلب الفاعل فانه يشرك **قال** ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء
لتقدم مايدل عليه **قوله** لانه لايجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان
مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد

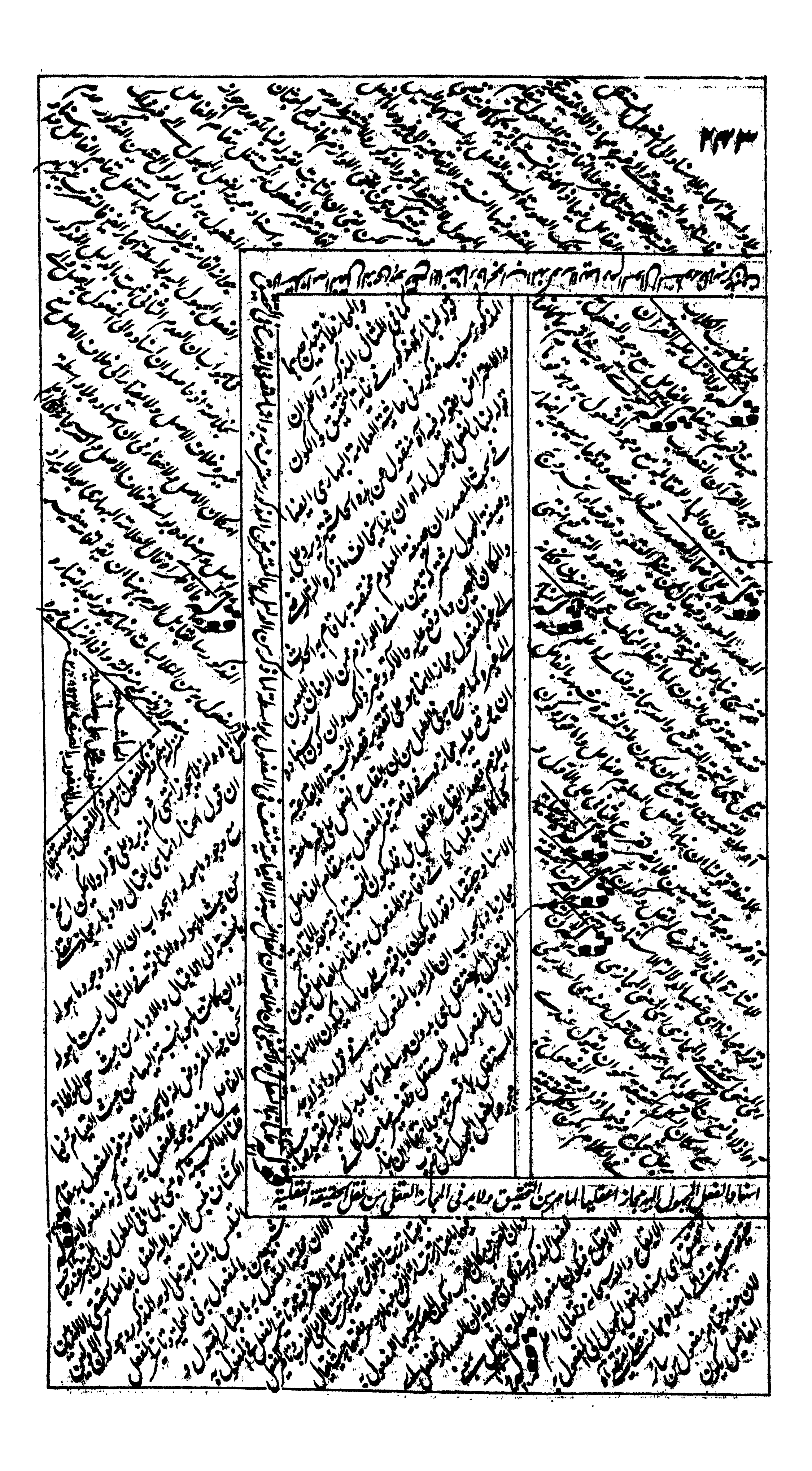
المؤثرات الحقيقية وانما امتنع توارد المؤثرين الحقيقيين لمفهوم احتياج الاثر الى كل واحد منهما واستغنائه عنه نظرا الى وحدته ١٢ قوله

مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السبعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم **قوله** لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي وهو قبيح **قوله** على المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله نعم هاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح **قال** الا ان يمنع مانع اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع **قوله** وهو انه لو اضمر مفردا لخالف المفعول الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد **قوله** ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير المرجع اذ لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله وان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفي التفريع بحث للفرق البين بين الاصل والفرع **قوله** ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الا مبني على ان تاويل المفعول الاول بكل واحد لا يعبأ به **قوله** لما استدرك لا يقال اذ يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل الاستعمال على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول

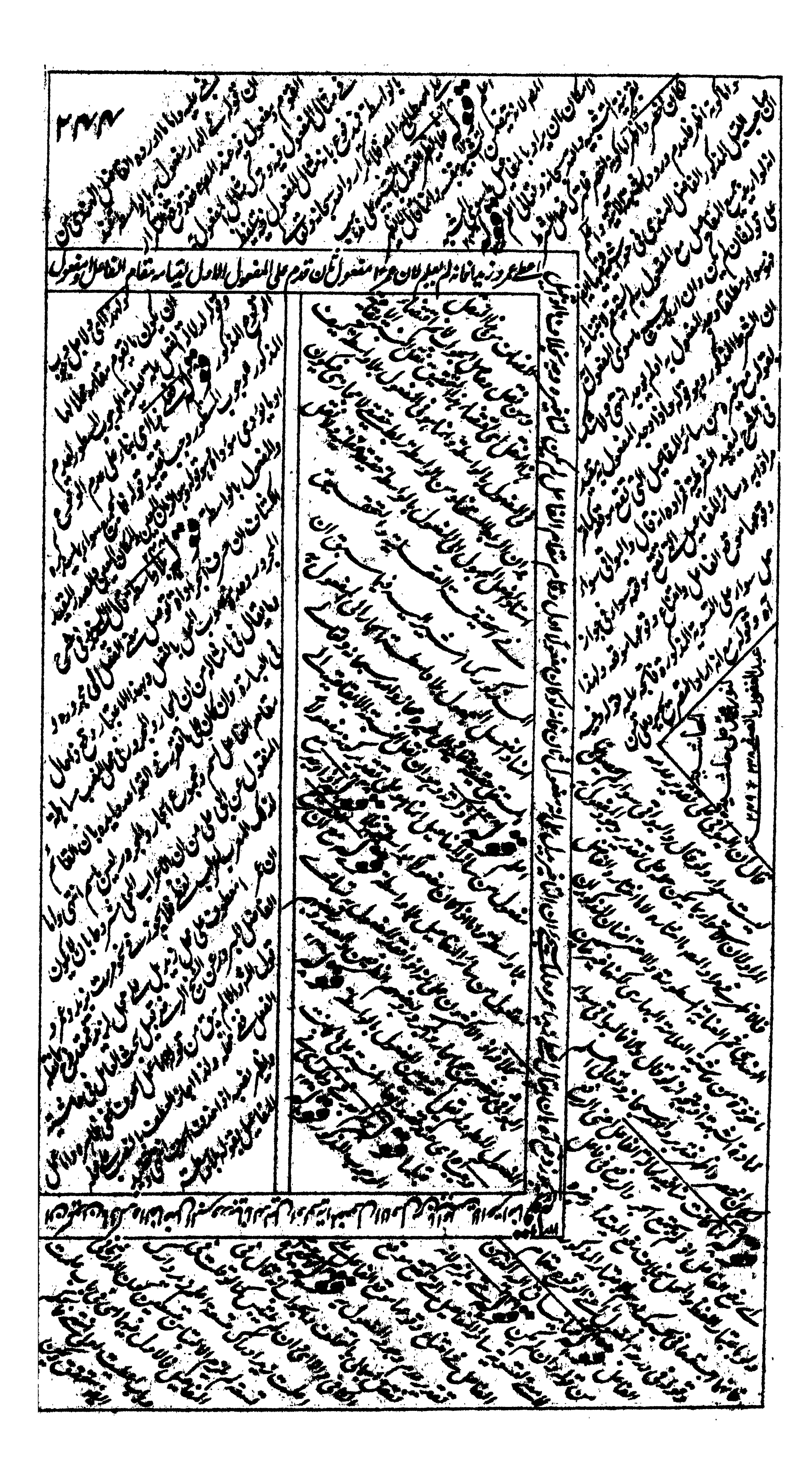




حيث اقسام الجار والمجرور وهو قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به ومنه الكلام



اسناد الفعل المجهول الى مجاز اعتقليا انما هو من التحقيق ولا بد في المجاز العقلي من نقل الحقيقة العقلية



الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لادنى معيشة المعيشة زندگانی وانچه بآن زندگانی کنند والمراد هو هذا قال وقول امرئ القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفانى بدل او بيان لقوله قول امرئ قوله على تقدير توجه كل من كفانى الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفانى اما اذا كان الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخير ان للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف ولا اعتراض مما ينبو عن ذلك وذلك لان نفى السعى مستلزم لنفى الطلب ان قلت السعى الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفى الخاص لا يستلزم نفى العام قلنا المراد بالسعى ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله لاستلزامه عدم السعى وجعل نقيض الشرط جزاء له قوله وثبوت طلبه المنافى لكل منهما اما منافاته لعدم السعى فلما مر من ان المراد من السعى الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغى ان قلت يلزم عدم صحة الاستدلال بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب فى الزمان الماضى قليلا من المال ولا مجد الكنه يطلب فى الحال والازمنة الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صح الاستدلال باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه فى الازمنة الآتية وبيان ذلك

انه لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا اما فى بعض الازمنة الماضية
اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب مالا يفنى فدفعه بقوله لكنما اسعى
الخ لكن يجوز ان يناقش فى الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الاتى
وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا **قوله** لشدة اتصاله
بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكهما فى الاحكام **قال** كل مفعول فيه ان المنظور فى التعريف الجنس
لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله للتحرز عن الاشعار بالطرد **قال** حذف فاعله بالمعنى
المذكور لا الفاعل التحقيقى فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل
بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف **قال** اقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم
اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
صفة عن الضمير **قال** الى فعل اى الى الماضى المجهول يعنى انه اراد بالعلم
اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اى الى فعل ونحوه
قال ولا يقع اى لا يصح وقوعه لا انه لا يقع فى الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول
لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثانى منه ايضا لم يقع
فى الاستعمال مقام الفاعل **قال** المفعول الثانى نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه
موقع الفاعل وقالوا لا امتناع فى ان يكون المسند الى شئ مسندا اليه بشئ آخر فهم لا يجوزون
ان يكون مسندا اليه لذلك الامر **قال** والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف
بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع فى المفعول
الثانى والثالث اتم من الامتناع فى هذين المفعولين فان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل
فيكون فيه مبالغة فى رد من جوز قيامهما مقام الفاعل **قوله** بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه
ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه **قوله**
لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال

ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول
ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة
بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السوال الا بعد
تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضُرب للتاديب والقول بان المنصوب جواب
لم دون المجرور تحكم وللقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوال نشأ من الفعل
المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول
له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السوال عن العلية فاذا قيل لك
لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتاديب **قال** تعين خلافا للكوفيين وبعض
المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقرآءة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل
عليه القرآن بالنصب وقرآءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون و
قرآءة عاصم وكذلك ننجي المومنين على اضمار المصدر **قوله** لشدة شبهه
بالفاعل قيل لبناء الفعل المجهول لم يكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا اذ لا يصار الى
غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا
دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان
التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو
له ان قلت باي علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة
قلنا النسبة الى الاخير ظاهر واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل الفعل
وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي موثرة فيهما نوع تاثير حتى يعرفا بها كانا
مشبهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك
سير بزيد سير شديد في قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي
نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل

لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة ح ليست الا ما استفيد

من حرف الجر فمعنى ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة مجازا

قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك

لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي ههنا شيئان احدهما ان

ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة

الى ما هو له فينبغي ان يتعين للقيام مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة

مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق

النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا

قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها

ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا و

تقييد قوله فالجميع سواء بما سنذكره **قوله** شبيه بالمفاعيل لا واسطة واغناء فيه بذلك لان الظاهر

وان كان معنى مفعول فيه عند المص فلا يظهر القول بالتشبيه **قال** وقد تركت في الجميع سواء

قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها

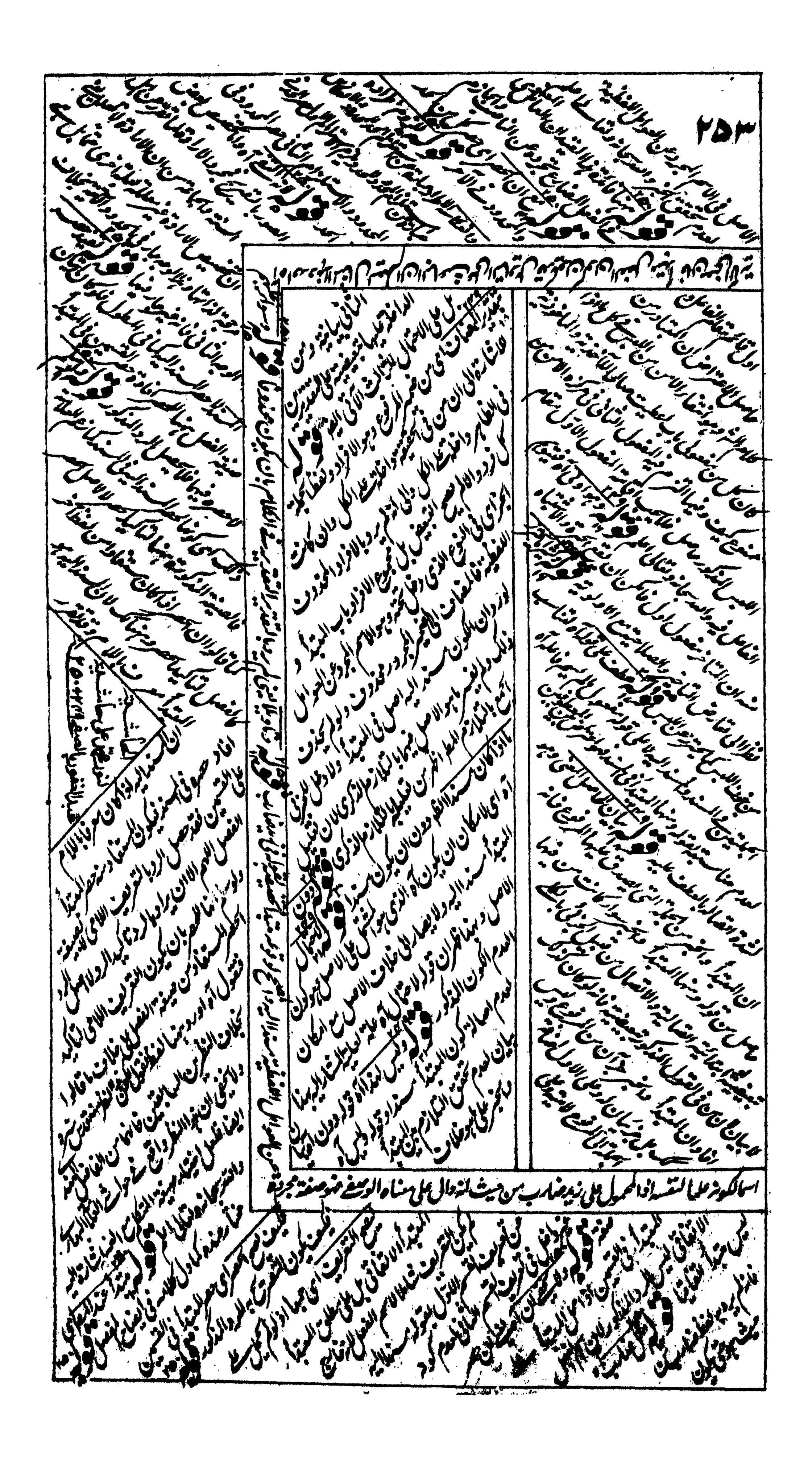
موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير
وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لحالها على تقدير
وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه
ليست سواء كما اراد التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل
لم يتعين فقال واذا وجد الخ **قوله** اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان
المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي
ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا
صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعته ان يكون في درجة
المفعول بلا واسطة **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل
لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون
لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى **قوله** لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى
ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب علمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا
للاعلام فاعل للعلم **قوله** واما عند عدمه آه ان قلت يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني
مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك
صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا
ما يحترز عن خوف اللبس **قال** ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل **قوله** اي من
جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف
اي من جملة افراده **قوله** على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ
مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ يصير اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم في القائم
ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا للزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ

اى ليس التقدير بمعنى التقدير فى الكلام ان يكون وفاء شاهد قوله وسواء عليهم فانه بتاويل انذارك وعدمه سيان

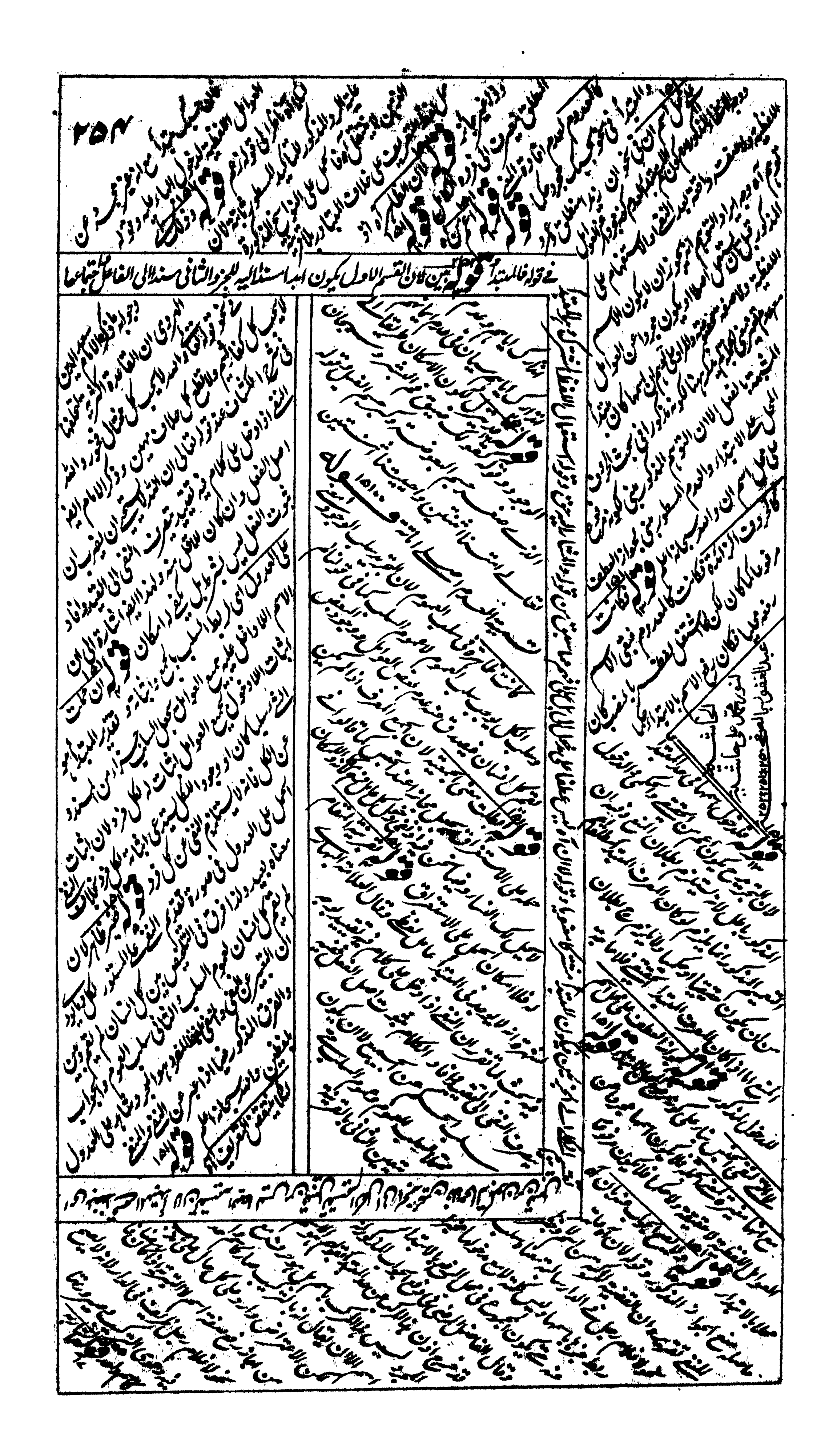
خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل فلا معنى لتقديره بخبر مسند اليه كما
تكلفه كثير من النحاة **قوله** واشتراكهما فى العامل المعنوي وهو ههنا تجريد
الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اى اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه **قال** هو
قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين السابقين مع ان
الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى
فى بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح
بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة
الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهي لتاكيد
الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم
انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف فكيف يصح الحصر
على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن الواجب
ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ليس للرد قال لا اسم لم يرد بالاسم ما يقابل
الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة
مثل ضارب فى زيد ضارب محمول على زيد **قوله** او تقديرا او تاويلا وذلك فيما يصح
اسم موضعه **قوله** وان تصوموا وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم **قال** المجرد فيه انما صح لفظ
التجريد مع انه يقتضى سبق وجوده لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة
الوجود كقولك ضيق فم البئر **قال** اللفظية من قبيل نسبة الجزئى الى الكلى

قوله اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظ وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ **قوله** وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجريد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدأ او لا ويجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل الاسم بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع **قوله** وثاني قسمي المبتدأ قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوي لا مشترك لفظي كما ذهب

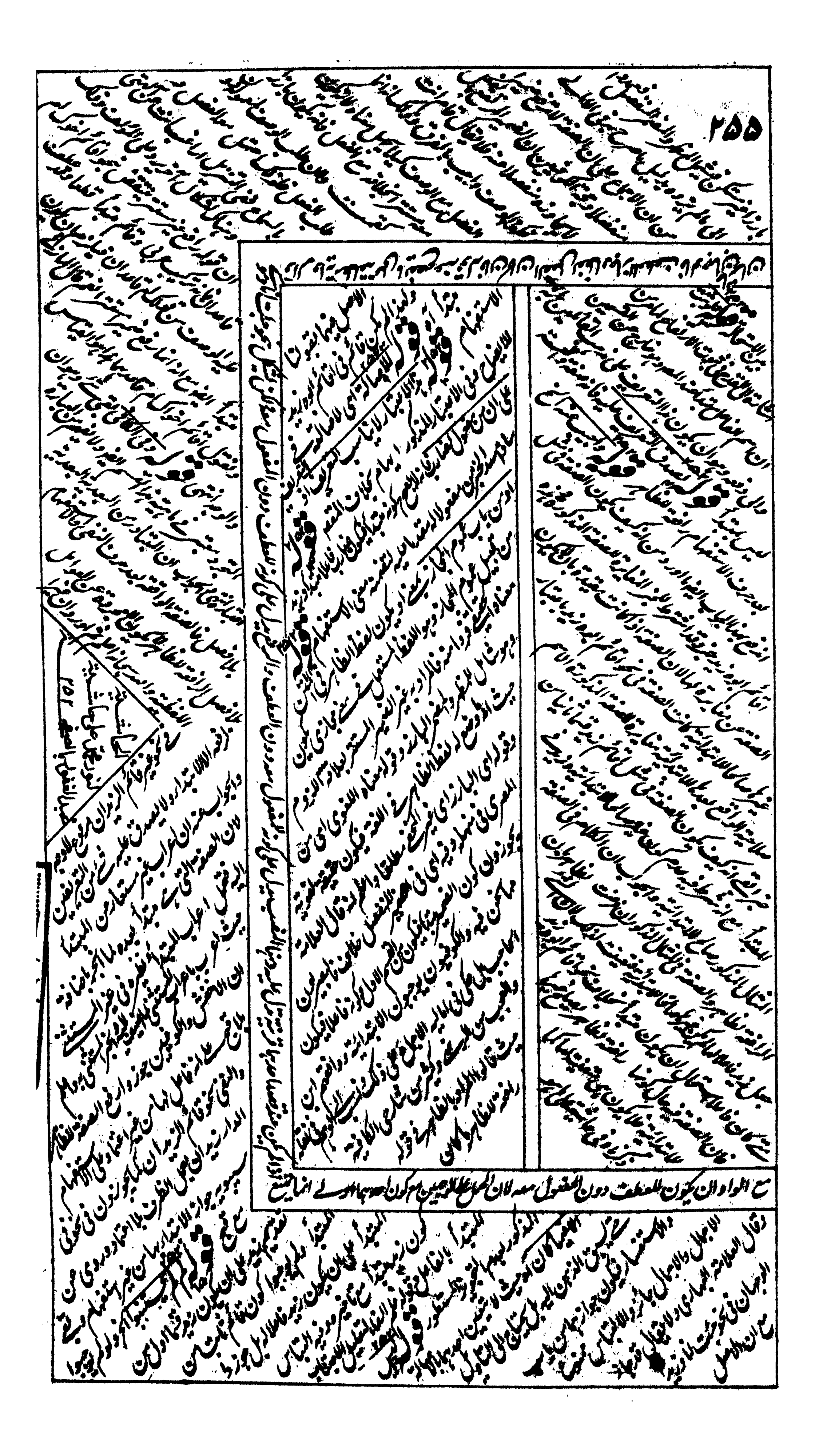
اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين **قال** والصفة لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في اقائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون خبرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك **قوله** او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى قريش **قال** الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام والاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام **قوله** ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف **قوله** كهل الخ واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وما ذكرناه ظ واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائما صفة صالحة لان يكون خبر المن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظ معناه اللغوي اي البارز **قوله** لم يجز تثنيته على اللغة المشهورة **قوله** كون الصفة مبتدأ الخ قيل لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل اقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا خلافا للاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وفي جعله مبتدأ خلافا للاصل اخر وهو تغيير النظم الطبعي للمبتدأ والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من

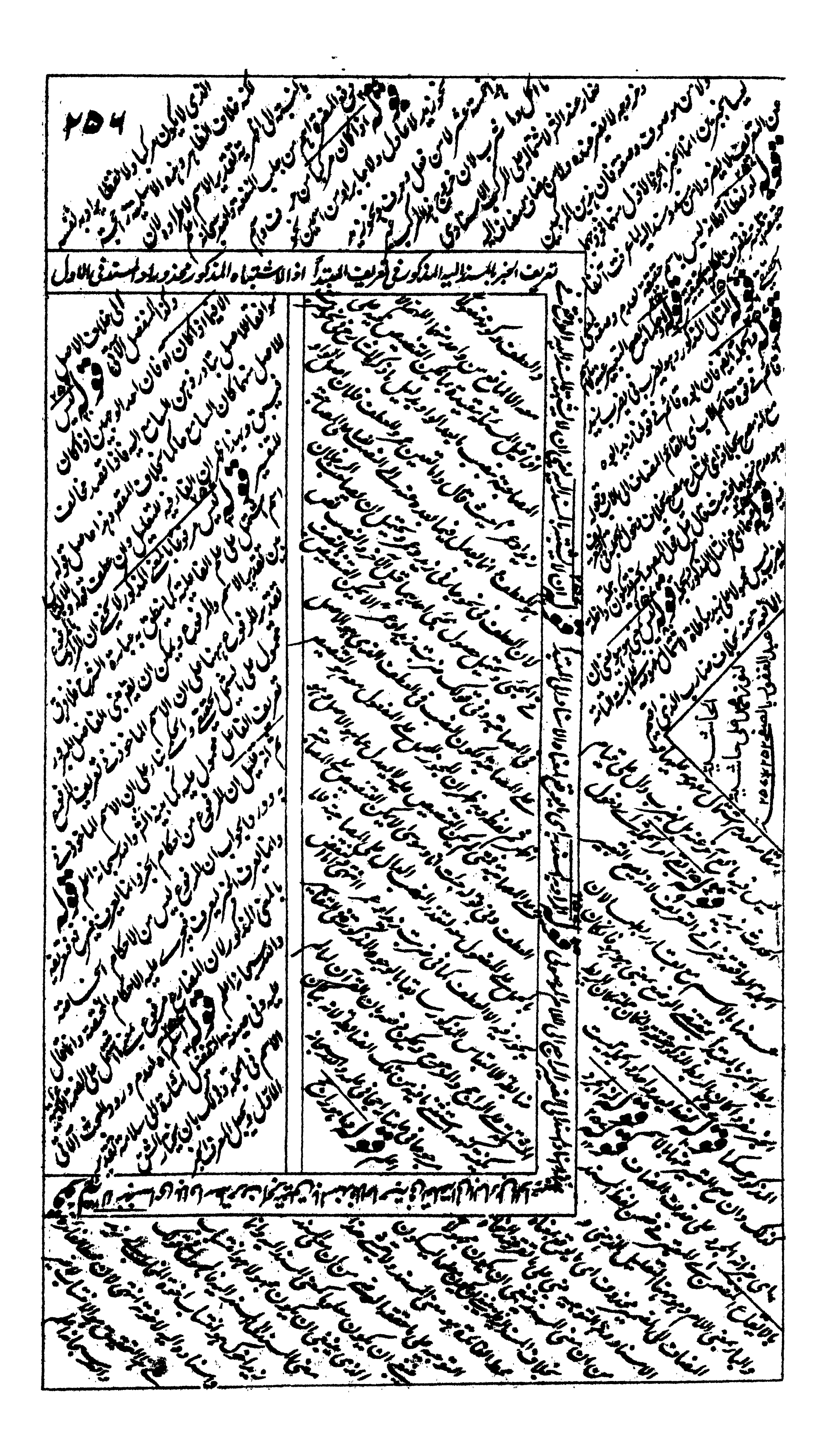


اسما لكونه علما للنسبة اي المحمول على زيد ضارب من حيث انه دال على معناه الوصفي فهو صفة مجرد



في قوله فالمبتدأ قوله لان القسم الاول يكون ابدا مسندا اليه للجزء الثاني مسندا الى الفاعل اجتماعا





تعريف الخبر بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ اذ الاشتباه المذكور محذور ولعدم المستغنى للاول

غير معارض فيورث التشويش والالتباس **قوله** اي هو الاسم المجرد ولك

ان تقول اي هو المرفوع المجرد الخ لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على

يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من

تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما

اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم

حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه

وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير

عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعني هو هو و

ربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعني هو هو نعم يبقي امر الجملة اللهم

الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا او يصح التعبير عنه بالاسم **قوله**

فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب

قوله اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن

لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء **قوله** ولك ان تقول المراد به

المسند به الى المبتدأ بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في

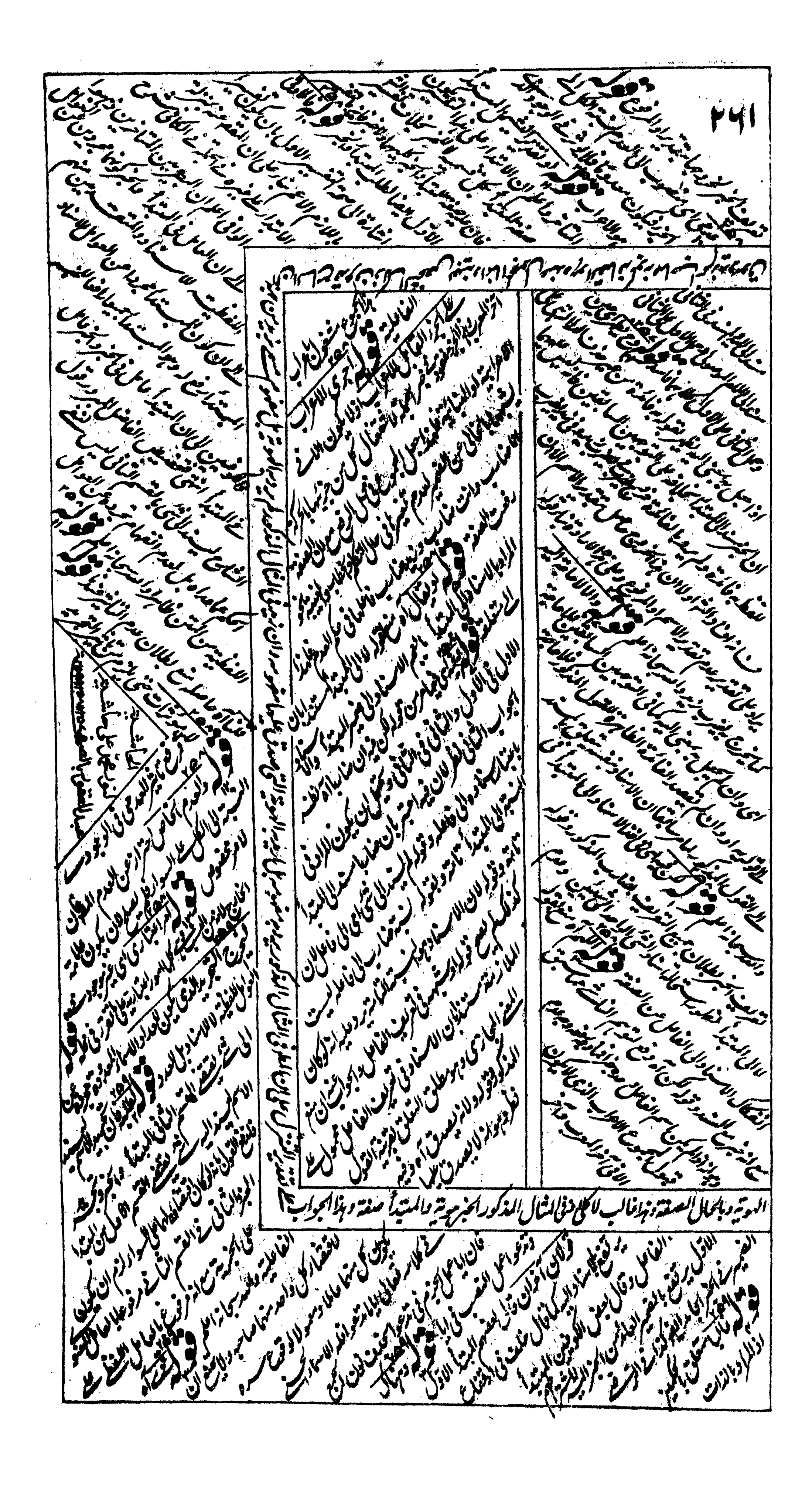
العنوان **قوله** او يجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في

تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ ولم يظهر لقوله به فائدة

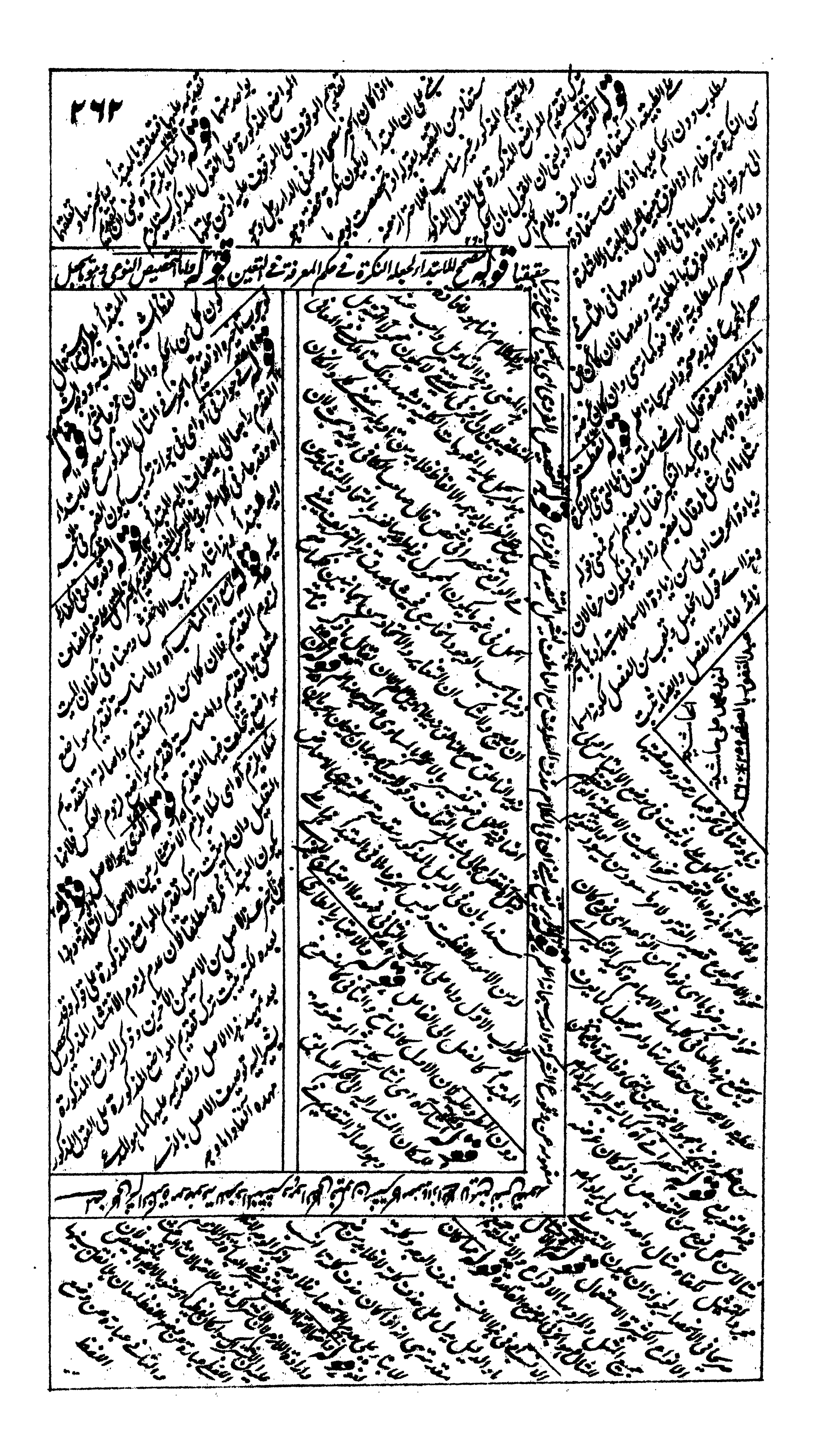
والا حاجة اليه وقد يقال بعدم الاشتباه اليه **قوله** اي على التقديرين يخرج به القسم الثاني

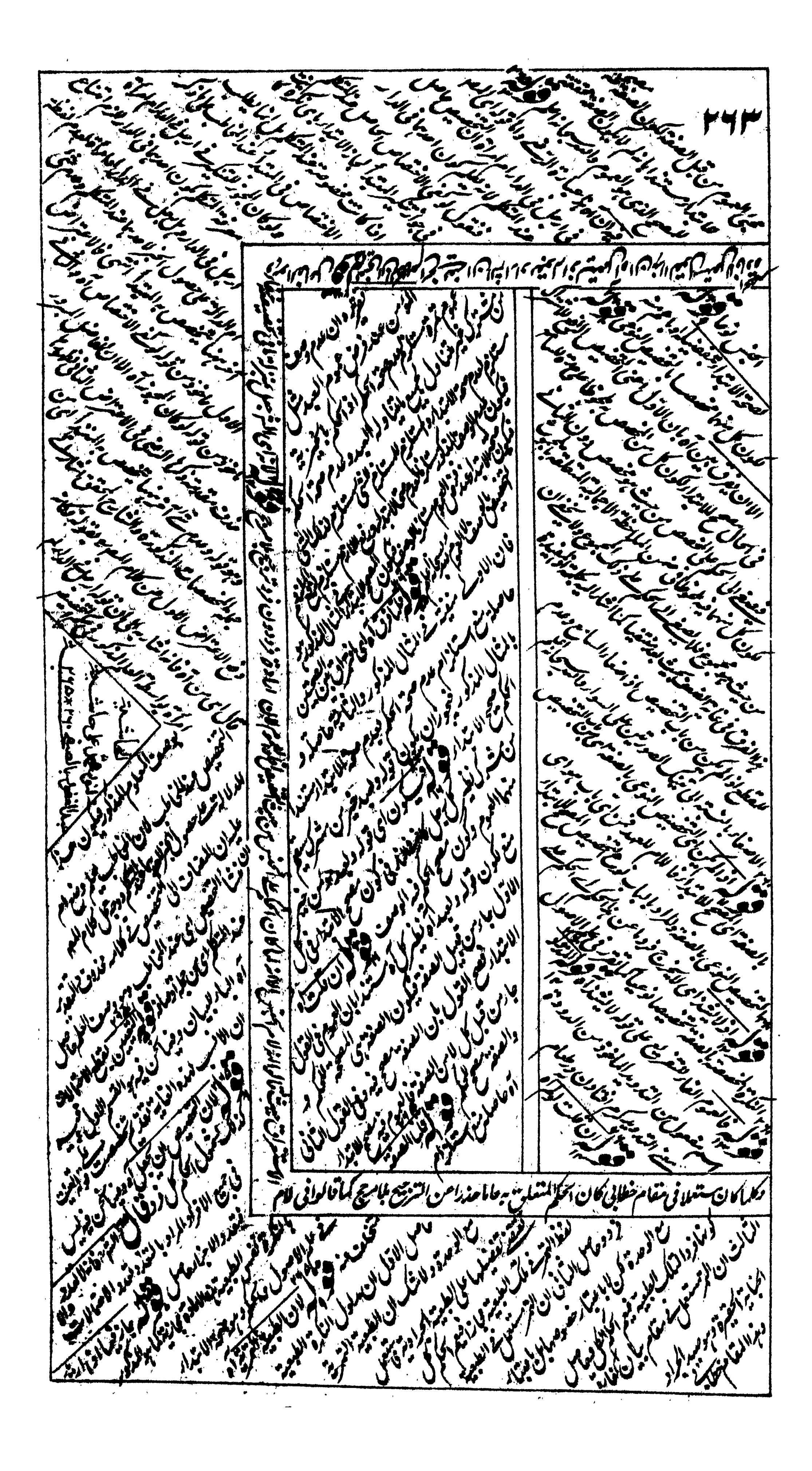
والابتداء صح ان التخصيص بالصفة صحيح فيه ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

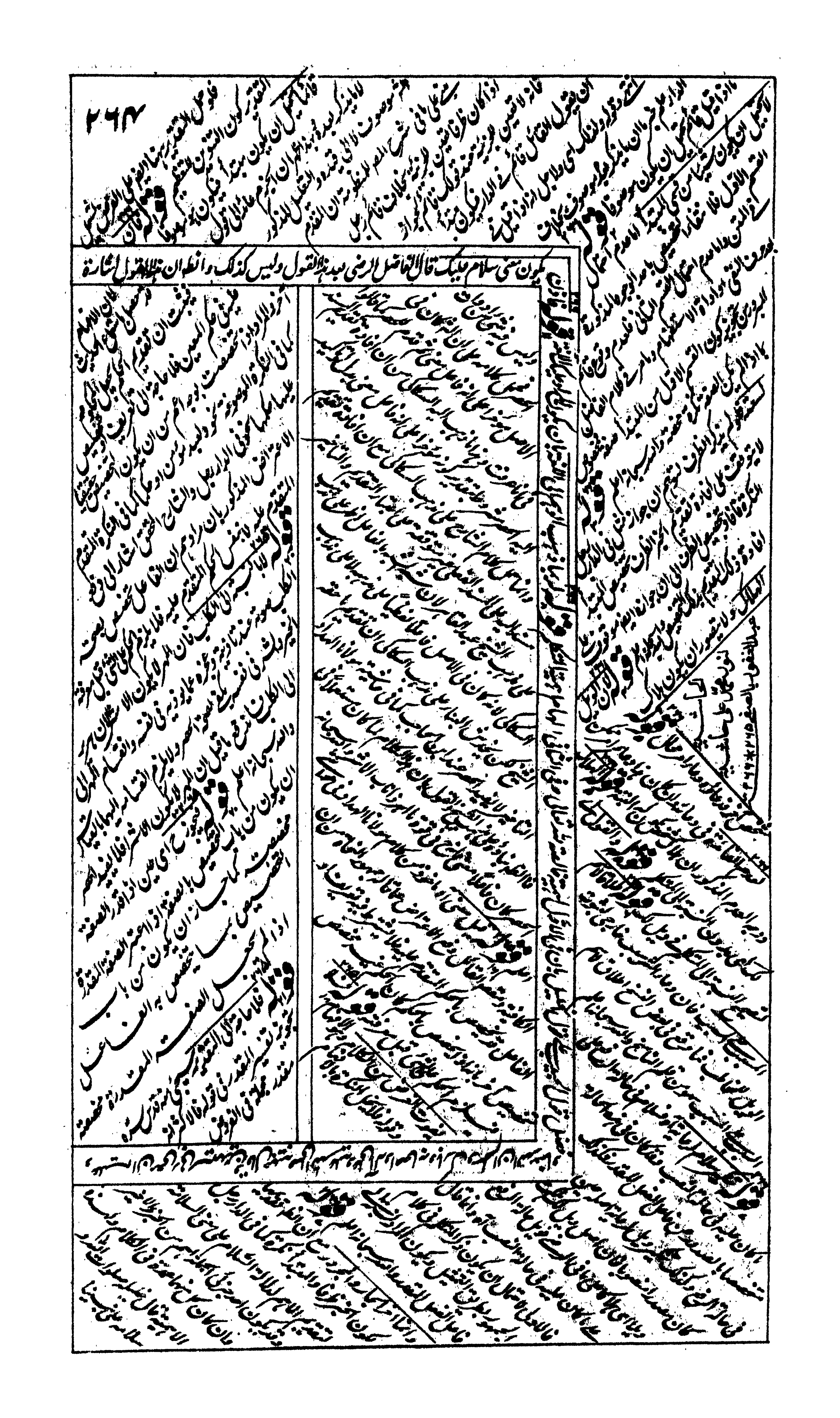
قوله والخبر قد يكون جملة ولعله لا يلزم تقدير ما ينبني ابتناءها على المبتنى عليه كما يظهر عند التفصيل **قوله** والمط المبهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس معهود دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة غير ظاهر **قال** بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة ولما كان التخصص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت بمثل العبد مؤمن الى اخره لان لفظ ما ينبئ عن عدم الانحصار **قوله** يقل اشتراكها واحتمالاتها او يرتفع **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المد ودفعه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة



الموجبة وبالحال الصفة وهذا غالب لا كلي فخرج المثال المذكور الخبر موجبة والمبتدأ صفة وهذا الجواب







الموصوفة تعرفنا الصفة جاءت لتحقيق الصحيح لا التصحيح **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص
الصحيح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف بمثل
ارجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح **قوله** تعينت وتخصصت
يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل
من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل البعض من جملة شئ ليس لسائر
امثاله **قوله** فانه لا تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد
بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد **قوله** ونحو تمرة خير
من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة
الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر
من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل لكن
العبارة لما لم تدل على خصوص فكان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح
بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي **قوله** لتخصصه بما يخصص به
الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء **قوله**
اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير
كما قالوا في انا عرفت **قوله** وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص
الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما
لا يتنفر عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك
لا يتنفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالابهام **قوله** قد يكون
خيرا الا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر **قوله** فيقدر وصف فيجوز ان يكون
من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير

كن فيه تكرار الخطاب ... قوله الخطاب الثاني آه خلاصته ان الخطاب الاول عام والثاني مخصوص بالمخاطب المعين فلا تكرار في الخطاب

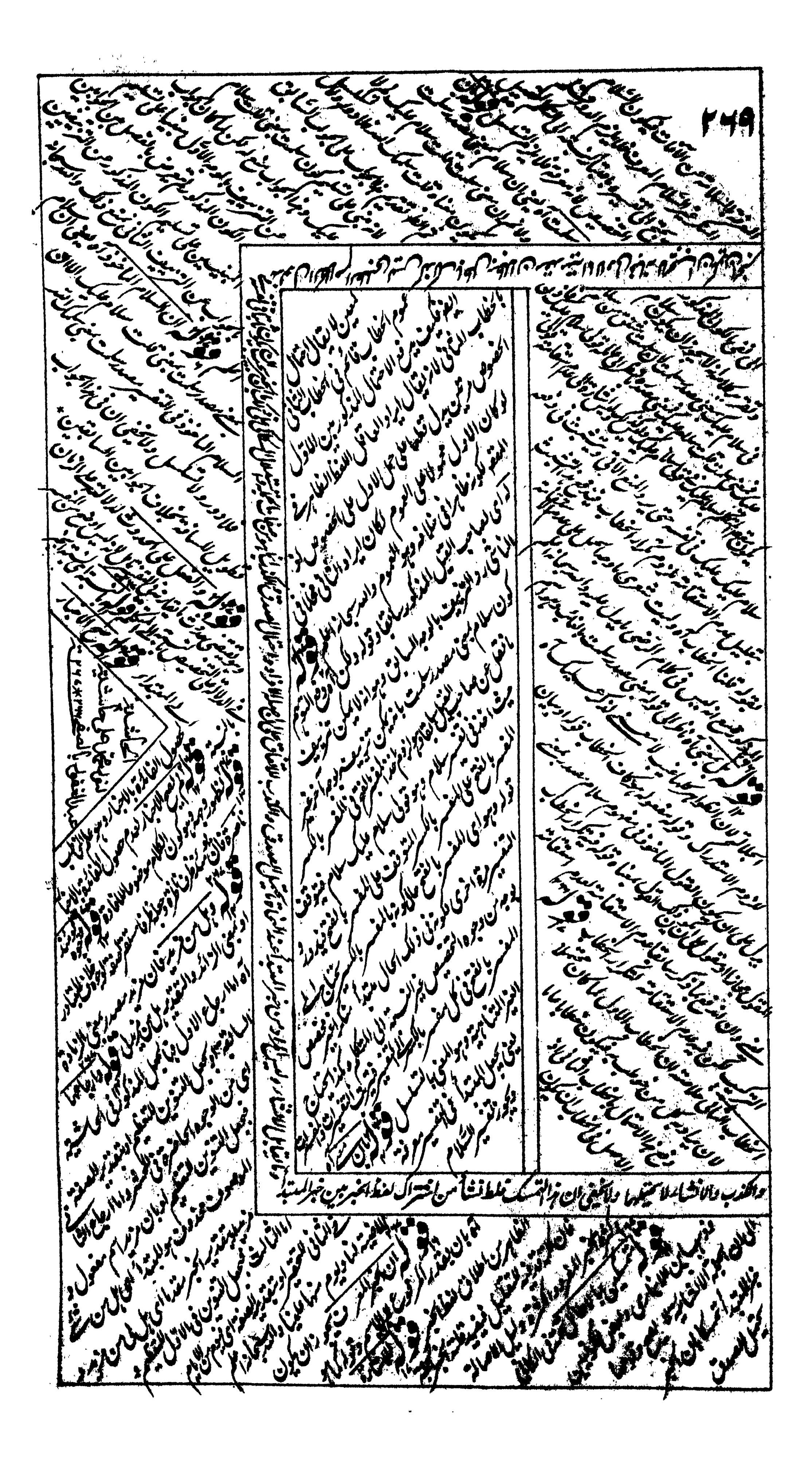
قوله على جزم ما بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذا لم يخص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولك ان تقول التخصيص بالظرف نسبته قوله لتخصصه بالنسبة الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلي لك لان الويل الهلاك ولا ويلك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعاء الشر لك بعيد فالاولى ان يقتصر تنكير سلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم والمتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللعنة قوله اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى اسلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك وعليك بل بمعنى مصدر سلمك الله تعالى اي جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على تزييفه انا لا نسلم بطلان قولي سلام عليك وعليك لان قولي مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت ففيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني

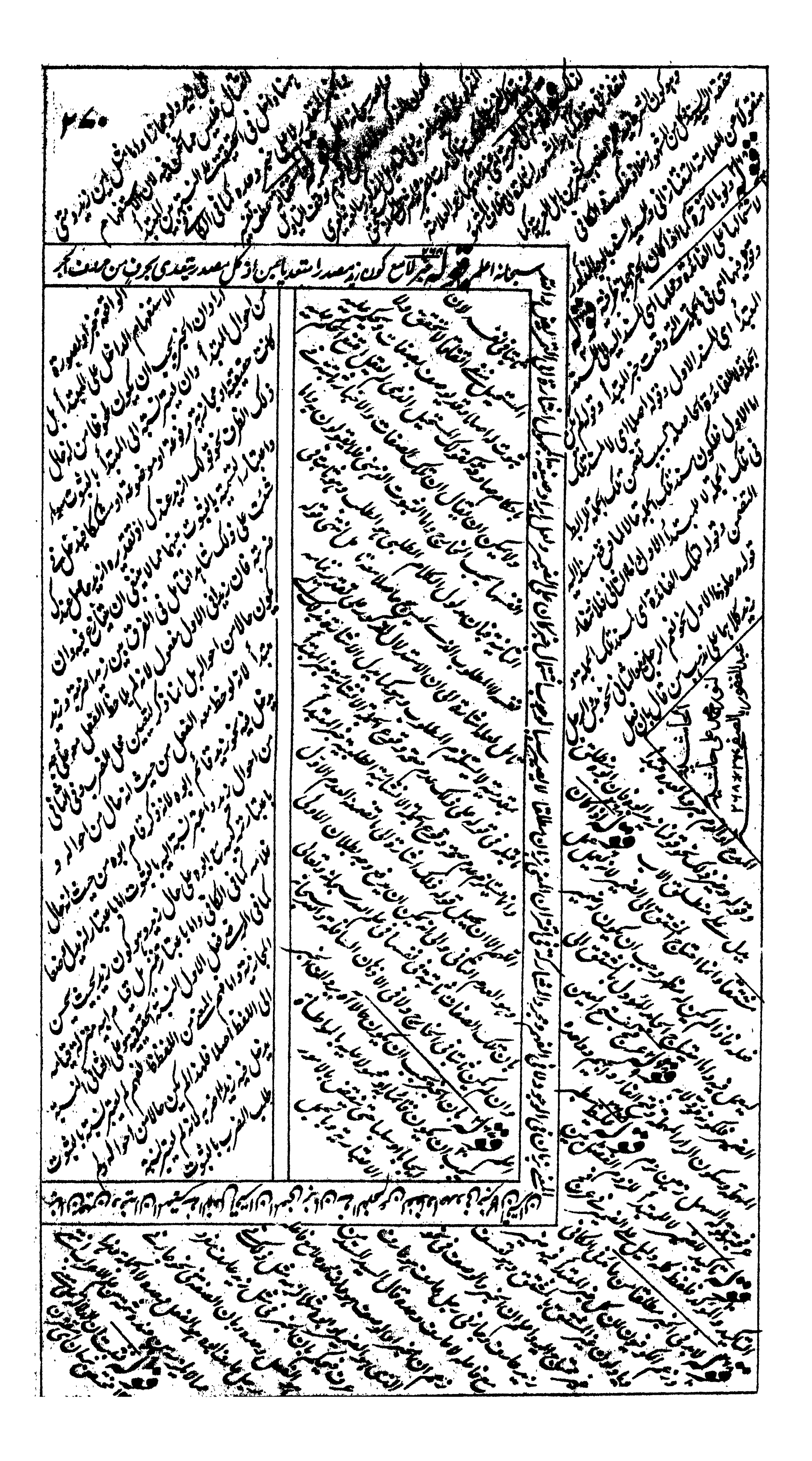
حاشية عبد الغفور رحمه الله

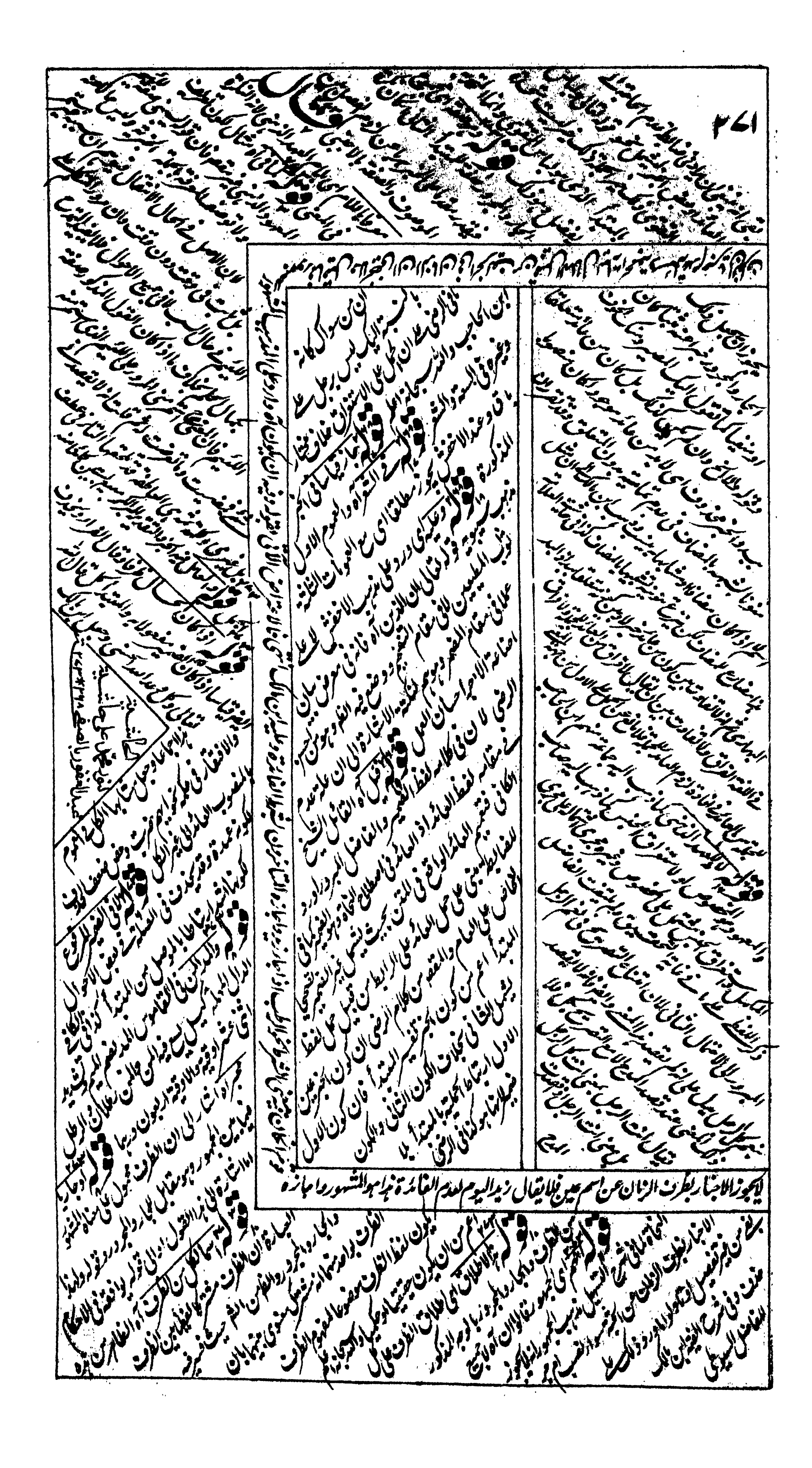
لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون
تكرار انعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه اخر على ما قيل
وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر فيه وبه وهو في المفسر فيحتاج الى التفسير مرة
اخرى وهكذا فتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك و
هو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معروف وبان سلمت معناه قلت
سلمك الله اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام الملحوظ في
المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله الماخوذ في تفسير سبحت بمعنى
قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه **قوله** وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب
يدل على الفعل والفعل على الحدوث **قوله** اي سلام من قبلي في التفسير تامل **قوله** مدار
صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابطة في تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء
كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان عالما بها امتنع الاخبار وان كان
الخبر عنه نكرة تواتر كان عالما بها امتنع الاخبار وان كان الخبر عنه معرفة **قوله** وهذا القول اقرب
الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
وهل من مزيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى
المخصصات المذكورة تكلف **قوله** ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون
جملة للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا **قال** الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونه
خبرية لانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية الواقعة كانت قسمية صح ان يكون خبر المبتدأ
ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء
متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس
حالا من احواله الا بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب

كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كونه بحيث قام ابوه فتدبر ١٢ سـ قوله

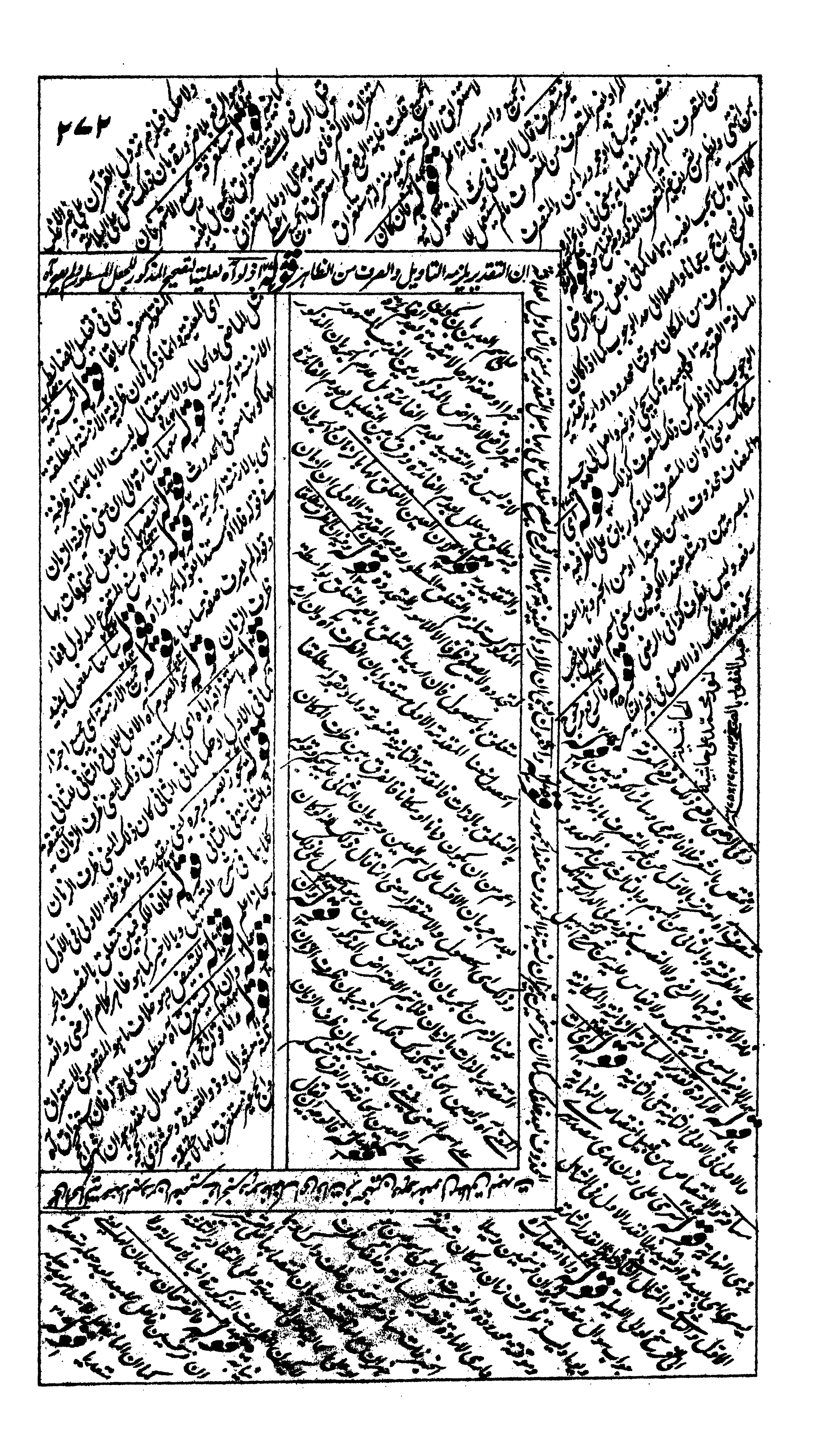
صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقرفيه ذلك **قوله** ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو بالآخرة **قوله** والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة و محلها فاذا لم يكن فيها رابطة لم يكن المبتدأ محلا لفائدة اصلا وكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا وذما وغير ذلك **قوله** فلا بد في الجملة كذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا وجامدا مؤولا بتاويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل و المعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله تاكيد الضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان و اجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت ان الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير **قال** من عائد خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف **قوله** كاللام في نعم الرجل لانه للعهد **قوله** ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم **قوله** كون الخبر تفسير المبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك مقولي زيد قائم **قوله** اذا كان ضميرا او ذلك الحذف قياسي اذا كان مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول كالجزئية







لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور



تشعر با الضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدأ الثاني نكرة

كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما

لان التعريف غير مقصود كما في قوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * ويجوز

ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وح ينبغي ان يقدر منه

مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا

وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير

المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكر دوازده شتروار مهذب انتهى الكر اثنا عشر

وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن قال وما وقع ظرفا او

جاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف

اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو

ظاهر الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان ههنا فوائد اولها انهم قالوا

ان ظرف الزمان لا يقع خبرا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين

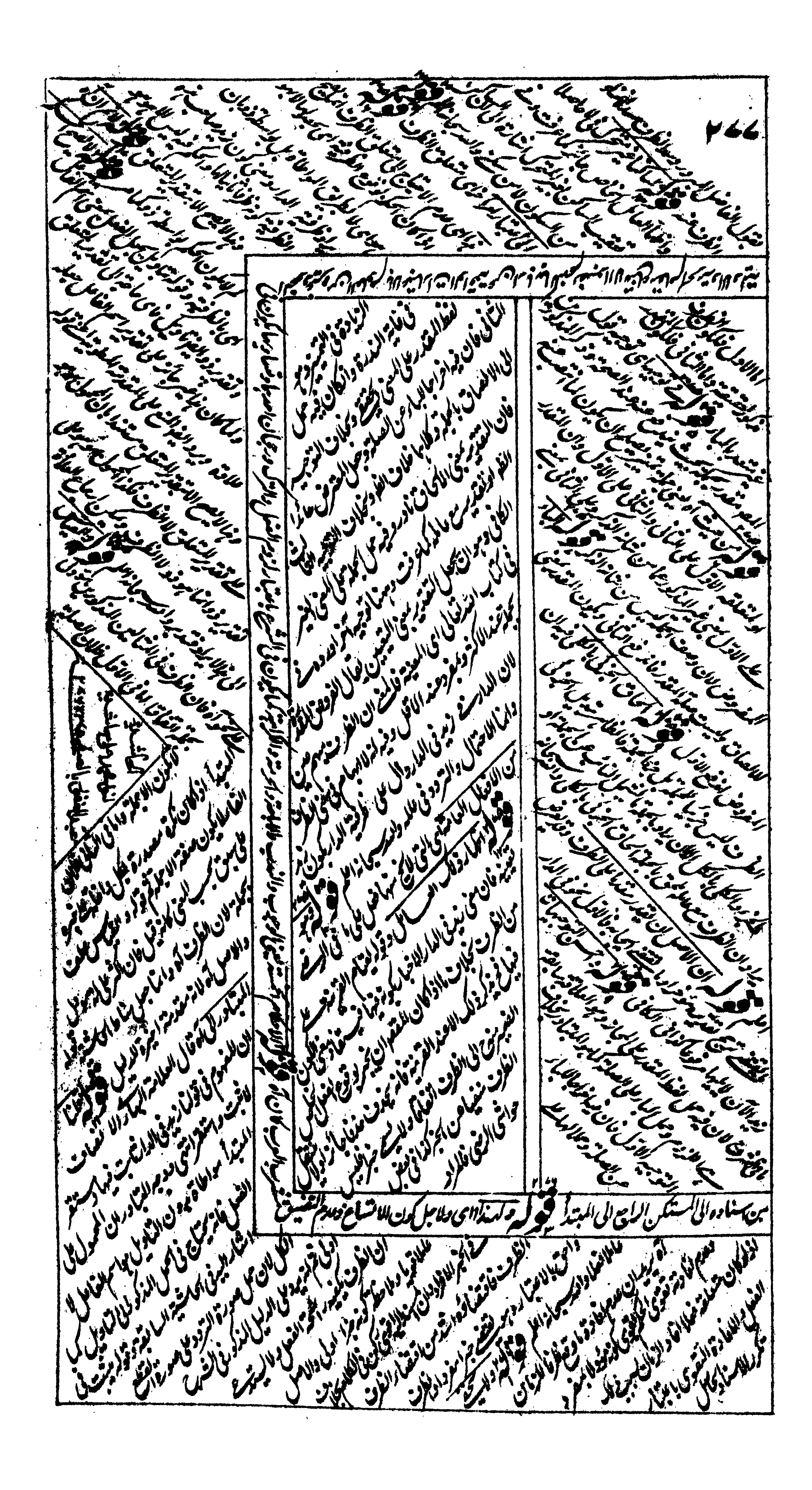
لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى

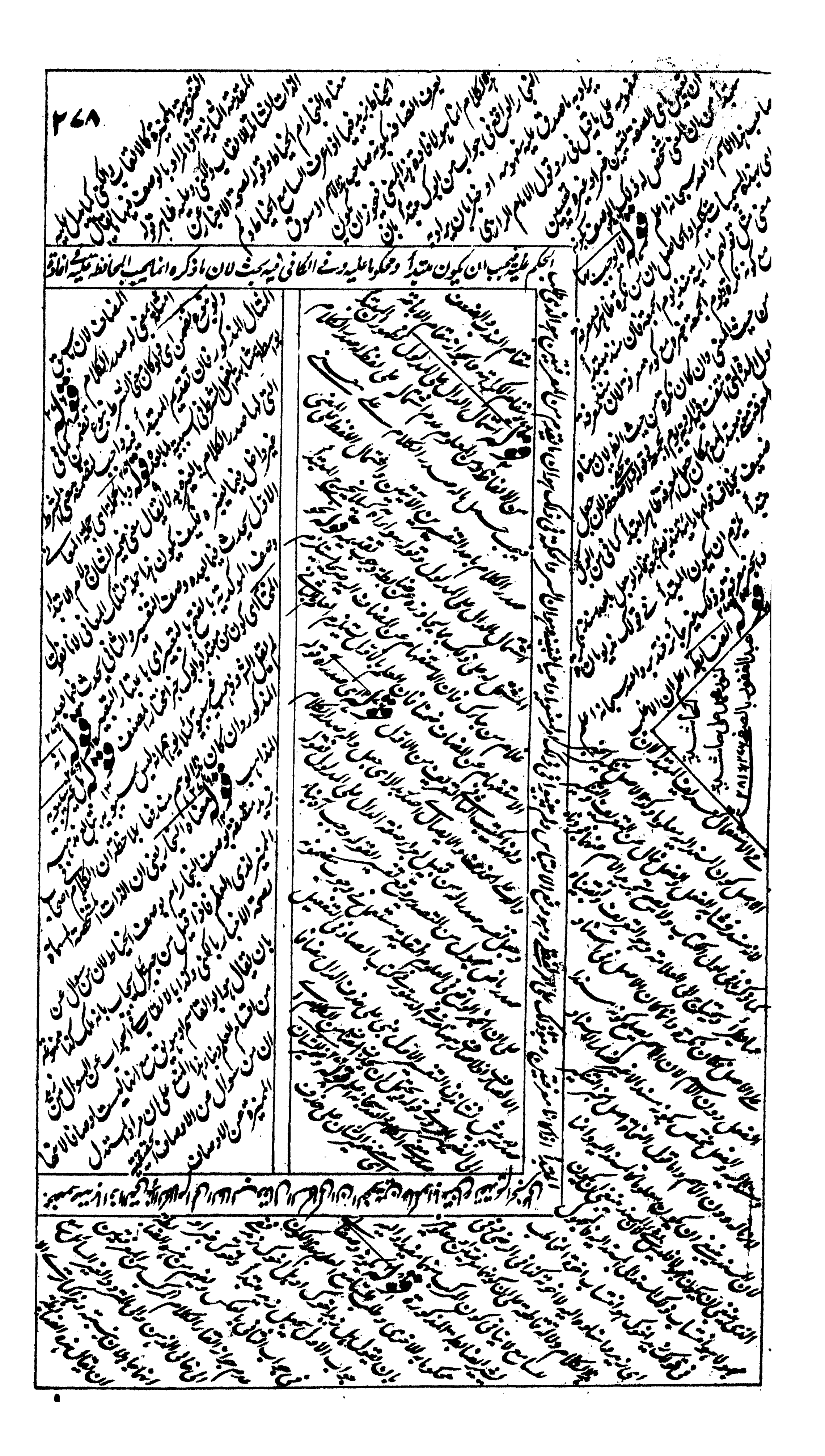
قوله ان المعنى الخ اي ان اسم المعنى لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه مقارنا ... التعلق حاصل لاسم العين

اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجهان يعني لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف المخلوقات الكائنة فيها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان الخريف سامعا لم يعرف كونه في الخريف ثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثالثها ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح ورابعها ما قاله ايضا وهو ان كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقتا مجردا واخبرت به عن اسم عين لا لافادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو داري خلفك فرسخ ومنزلك مني ليلة على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سري ليلة ومني متعلق بهذا او له الخبر اي بعيد او بعيد هذا القدر واما انتصاب نحو داري خلفك او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلا فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان مبعد ان

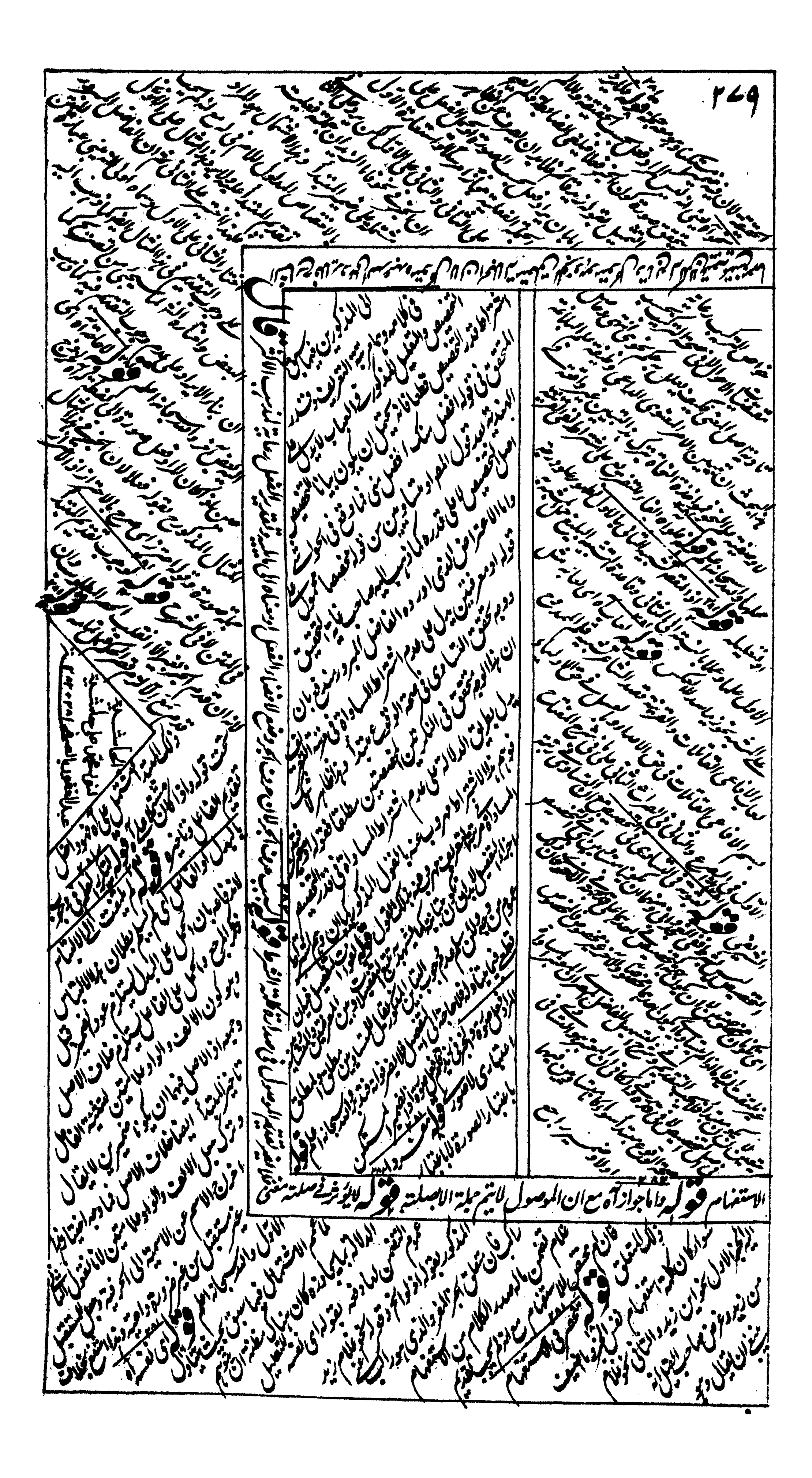
لهما كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر اى بعكر فريضين قال والاكثر الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة قال على انه اى كائنون واقعون عليه قال مقدرا اى مؤولا بجملة بجعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في بجملة قيل في توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التميز نحو زيد طيب بابا اى ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث ان له جملة او من حيث انه جملة اى مفروض انه جملة للنيابة عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به فالمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن التوجيهات ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لا بد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار الظرفية وهي نسبة لا تقتضى الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نم ان الحكم ليس الا بهو هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصحح الحكم بهو هو الا بتاويل قوله والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة

في بعض المواضع ثبت في الكل **قوله** والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى يقوى الافراد **قوله** وجاز تاخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات **قوله** لكنه قد يجب لاحكام لغوية كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره **قال** مشتملا اشتمال الدال على المدلول سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متاخر عنه نحو غلام من جاءك **قوله** على معنى وجب له صدر الكلام اي صدر بعد اله او صدر نفسه مسامحة **قوله** كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمين مثل الذي يأتيني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جاز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه **قوله** وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمثل المص بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك **قوله** وذهب بعض النحاة اي غير سيبويه قيل لان من زيد معناها النجار ام الخياط مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في الجواب كذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد **قوله** لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو ام خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه **قال** او كانا معرفتين الضابطة في جعل احدهما مبتدأ والآخر خبرا ان ما زعمت ان السامع

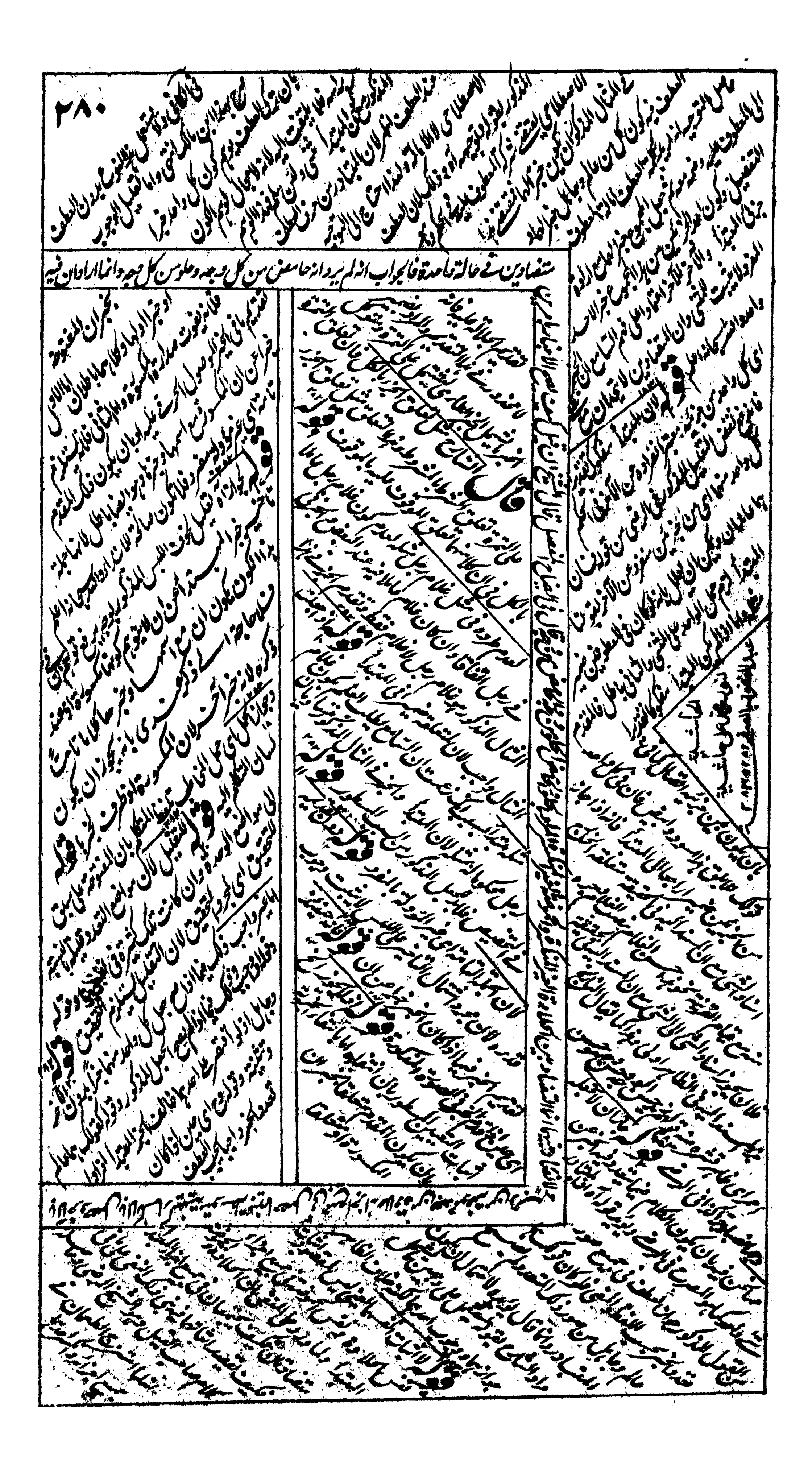




الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدأ وحكموا عليه وفي الكافي فيه بحث لان ما ذكره انما يجب المحافظة عليه اذا



الاستفهام قوله واما جوازه مع ان الموصول لا يتم جملة الاصلية قوله لا يؤثر في صلته معنى



متضادين في حالة واحدة فالجواب انه لم يرد انه حامض من كل وجه وحلو من كل وجه وانما اراد ان فيه

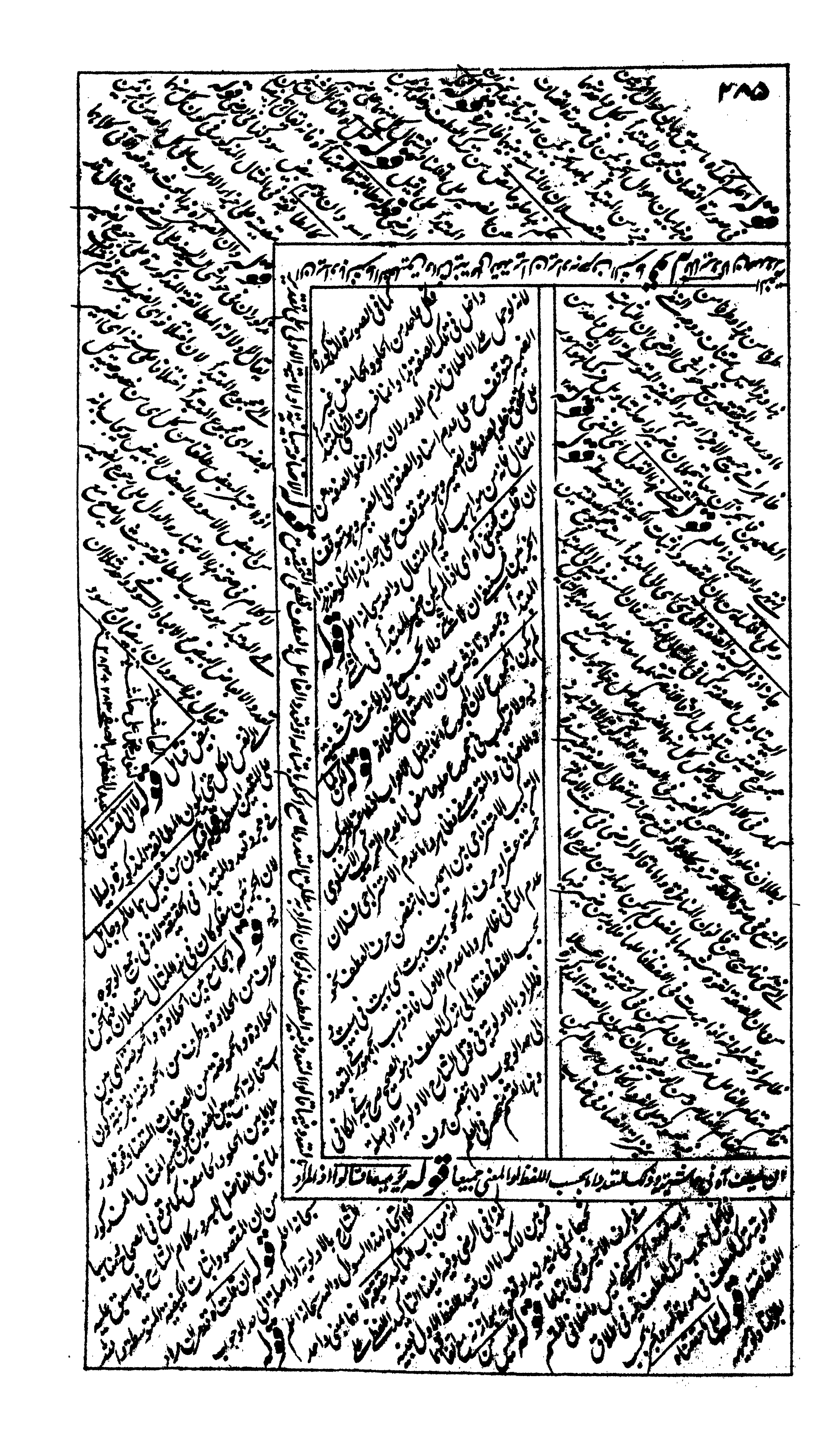
يطلب لعلم بكونه وصفا للاخرى تجعل خبرا **قوله** ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة
للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول
منه لعاب الافاعي القاتلات لعابه **قوله** او متساويين قيل لو اريد به التساوي في
التعريف والتخصيص كان غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى
التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته في
في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل **قال** او كان الخبر فعلا فيه
ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان
المراد فعل صورة كما جعل اين في اين زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو قاما الزيدان
لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظه للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع
انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقر سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزء
المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم
لوجوب تقديم المبتدأ قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على
النفي ومعلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا او معناها **قوله**
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل
او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف
الاصل **قال** واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم
متعلقه نحو على ام زيد ساكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل **قوله** الاستفهام
قيل الوجب لتصدر الخبر بحصره في الاستفهام وفيه نظر لمكان النفي نحو ما قائم زيد
قوله لتصدره في جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يتصدر
جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار
من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني

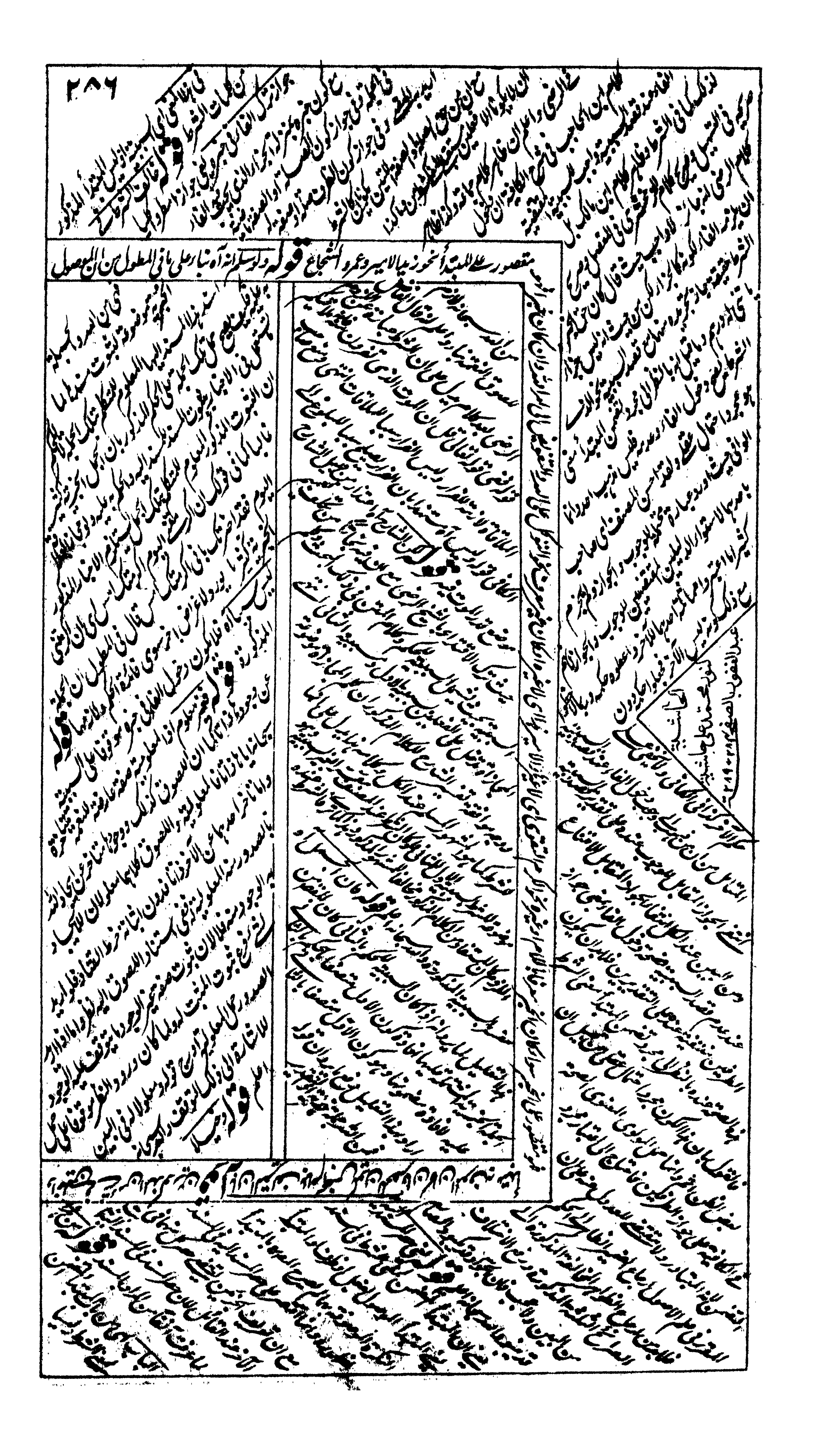
في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز قولك الذي ان
تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى قوله بكسر اللام ويجوز فتحها
بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر
قوله بتبعية يمتنع معها تقديمه وذلك لانه ليس الا في الظرف المستقر انما حكم بامتناع
تقديمه لانه يلزم تقدم الشئ على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم
ذلك المحذور وقال في المبتدأ نفسه اما اذا كان في صفة فلا يجب التقديم نحو على
التمرة زبد مثلها لجواز تاخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل
بين الصفة والموصوف قوله مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل
المقدر والمتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطراده في مثل غلام رجل
مثله اذا جعل مثله مبتدأ قال وكان خبرا عن ان بشرط ان لا يكون ان بعده اما
نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة
التامة لا تقع بين اما وفائها قوله اذ في تاخيره خوف لبس دون تقديمه فانه ح متعين
لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون هما في حيز ان
المكسورة معنى لصدارتها ولا مما في حيز ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز
تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا الا لان المفتوحة مع اسمها وخبرها
اولان المكسورة معها والثاني باطل لانها جملة تامة غير مؤولة بمفرد فتعين الاول قوله
بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها او ظرفا لخبرها قوله لامكان الذهول
عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة قوله وفي الكتابة
لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقدير نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو قال وقد يتعدد
لفظه التعليل او للتحقيق قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما غير
واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل ح يجب العطف وتوجيهه

ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع لبس
المعطوف ضمير المبتدأ لان للمبتدأ منفكوك تقدير افكانك قلت في المثال
المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا جاز ان لا تجعله مما نحن فيه لان
المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر
عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين **قوله** فانهما
في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة
لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر
احدهما بالاخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ و
على ما قلنا يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير
ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذ لم تسند الصفة الى شيء ان
قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدأ
وجمعه وتانيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب
عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع
قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال
اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان تجعل المجموع
في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا اسود ابيض فانه في قوة هذا ابلق
فحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز ان تجعل كلا منهما جزءا مستقلا باجراء وصف الجزء على

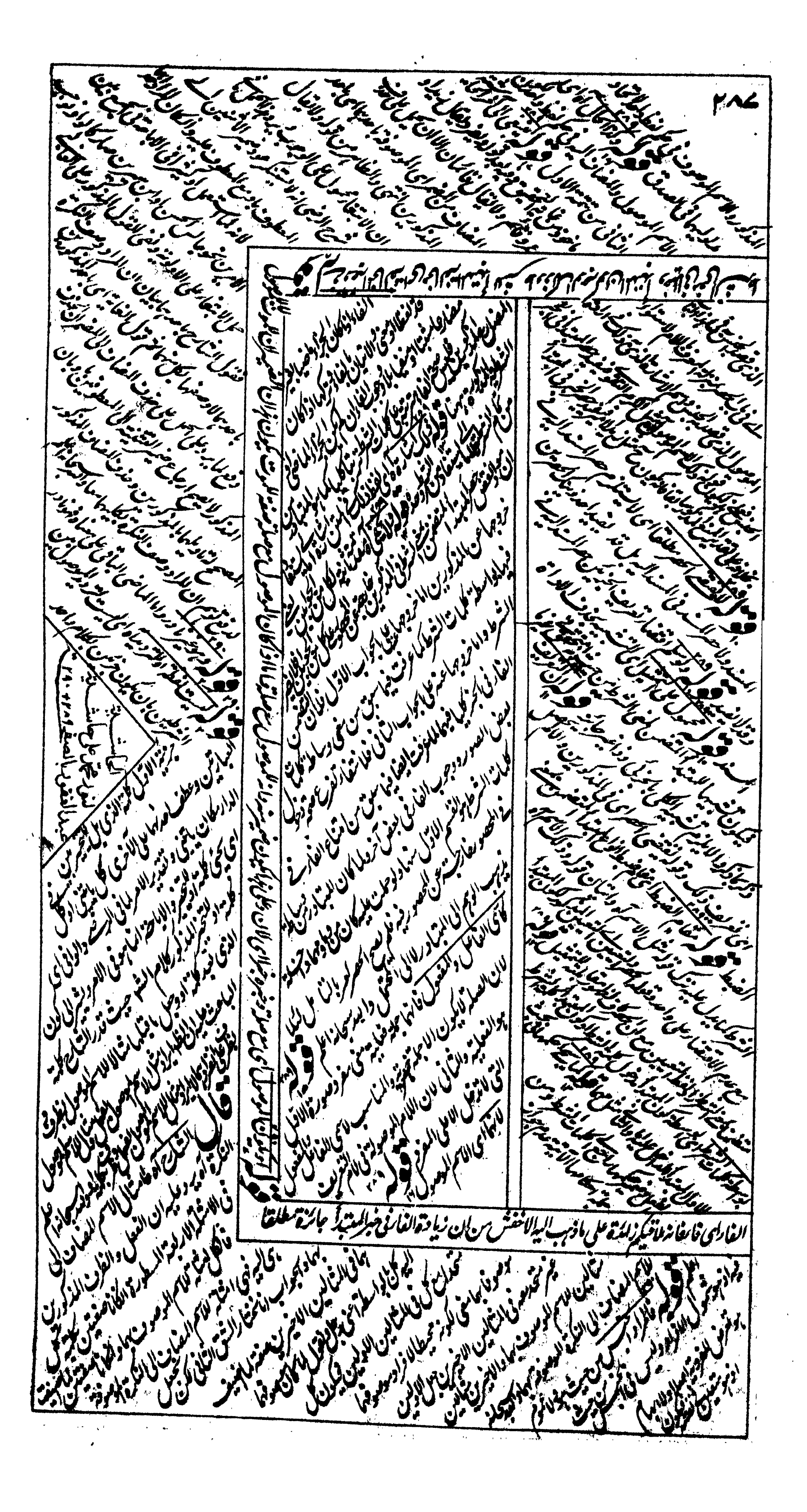
سله قوله فحكمه حكم هذا حلو حامض في جواز العطف وتركه وكون الترك اولى وخلو الخبرين عن ضمير المبتدأ ١٢ عبد الحكيم

الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل هذا الوجه متعين بشهادة
مطابقتهما المبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة
في المثال المذكور انفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من
الكل الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويلزم الاخير بانه لو كان كذلك لزم
ان يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض **قوله** اي من
قال قدس سره في الحاشية المز الجامع بين الحلاوة والحموضة **قوله**
وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثال آخر
لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جائع نائم قلنا انه من باب التاكيد
حقيقة فليس من باب تعدد الخبر **قوله** وجوز العطف باعتبار تقدم
العطف على ما حققناه **قوله** ولا يبعد الخ يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد
الفاعل **قال** معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية **قوله** وهو سببية
الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني
بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله لكن الش فسره بما يوافق كلام المتن في بحث كلم المجازاة **قوله** او الحكم به فان الجمل
الخبرية كثيرا ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها **قوله** فلا يرد عليه نحو وما بكم
من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعمة متصفة بهم ليس سببا لكونها من الله
ورد المعطان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها متصفة بهم قلنا

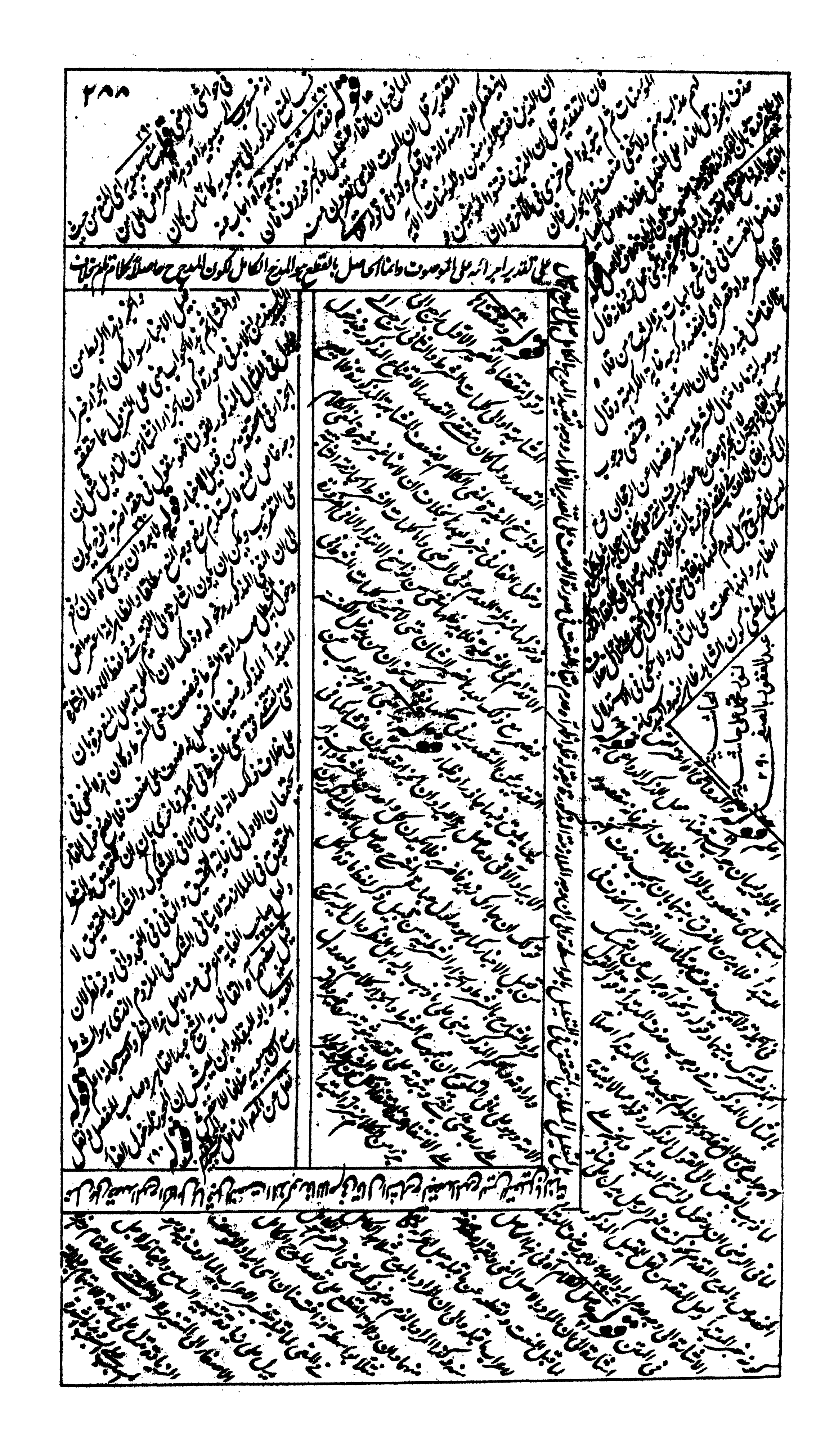




مقصور رسالة للمبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع قوله ولو سلم انه آه بناء على ان في المطول من ان المحصل



الفاء اي فادخلها فانه مما احتج بالآية على ما ذهب اليه الاخفش من ان زيادة الفاء في خبر المبتدأ جائزة مطلقا



استناد اللصوق الى ايهاد سه تعوا عطائه اما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم **قوله** فيشبه المبتدأ الشرط لما كان المبتدأ دخيلا فى هذا المعنى خالف الشرط فى جواز ترك الفاء فى خبره وفى جواز كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها المضى لكنه قليل وفى جواز كون الظرف صلة او صفة له **قال** وذلك لان الاسم الموصول قيل تعريف الجزئين يقتضى الحصر يعنى حصر المسند اليه فى المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل عليه اما و المتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولاحد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اذ اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضى الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضى الحصر و التعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجئ حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على التضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة فى ذلك فتامل يظهر **قال** بفعل او ما فى قوته كاسمى الفاعل و المفعول الواقعين صلة اللام الموصولة **قوله** فى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما فى حكم لفظ واحد وكذا الحال فى المضاف والمضاف اليه **قال** او النكرة الموصوفة بهما ينبغى ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه فى

اليه من تتمة المضاف ١٢ كك **قوله** ينبغى ان يقول الخ انما قال ينبغى لما فى الرضى من انه لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى

قال الذي يأتيني الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قال او في الدار ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين قوله فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فرمنه الشخص ثم لا قاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعى ان ليس ههنا مانع آخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة الفقه والنقل اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بقوله الذين ينفقون اموالهم وبقوله قل ان الموت الذي الآية واما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم القلا بالفتح والمد دشمني دشمن داشتن قال القيام قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه معنى لا مقتضى وحاء والدال مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح او الذم خبر مما لا يعتد به قوله لسد الخ حاصل الكلام

انه صفة لماقبله فی المعنی لکنه قطع عنه وجعل اعرابه علی خلاف اعراب ماقبله لان فی

الافتنان وتغيير المالوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة

الاهتمام به وشدة الاهتمام لمدح اوذم او ترحم يعتنی به زيادة اعتنا فكانه اراد انه امتاز من بين الصفات

بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق فی صورة الوصف فلم يتبين انه فی الاصل

وصف ثم غير **قوله** فی مقول المستهل المبصر الخ قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك

كردن وكلاهما مستقيم **قال** الهلال ماه نو تا سه شب وبعده القمر **قوله** لان مقصود

المستهل تعيين شیء الخ لا تعيين الهلال بالاشارة **قوله** ولئلا يتوهم نصب الهلال

برأيت او اری وذلك لان الاصل فی المفردات الوقف **قال** خرجت فاذا السبع الفاء

للعطف حملا علی المعنی ای خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد بهما لزوم

مابعدها لماقبلها ای مفاجأة السبع لازمة لخروجی وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز

حذفها **قوله** علی المذهب الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان

خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد فی مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا تعسف وقيل ظرف

زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف ای فی وقت خروجی حصول السبع وانما قدر المضاف

لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الی ما بعده وعامله محذوف

ای ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراجها اذا عن الظرفية لانه مفعول به

لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت ينزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف

الی الجملة كما فی الوجوه الاخر والعامل فيه فاجأت لم يلزم اخراجها اذا عن الظرفية لجواز

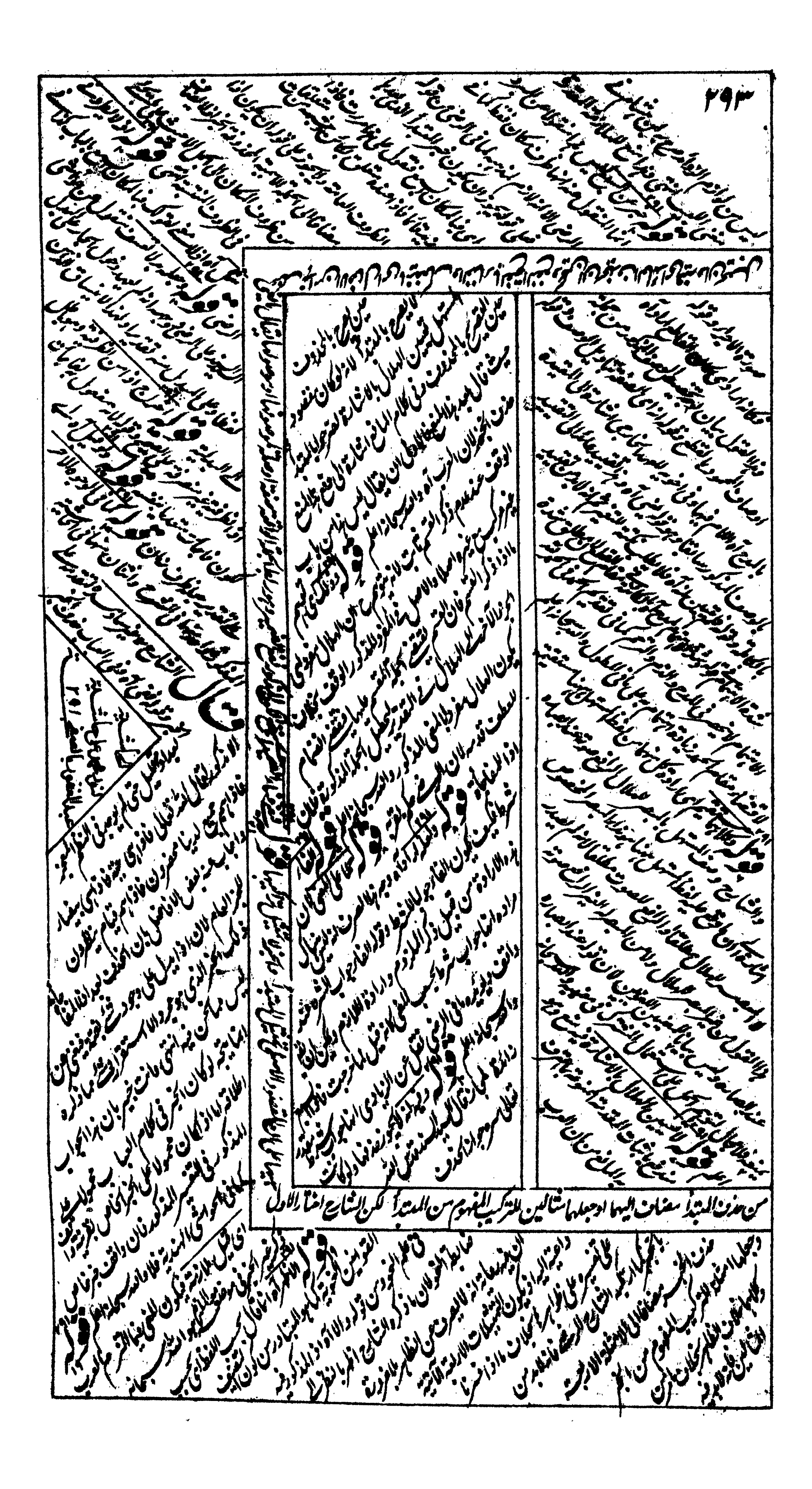
ان يقدر معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج **قال** فی التزم يقال لزمت الشیء فالتزمه

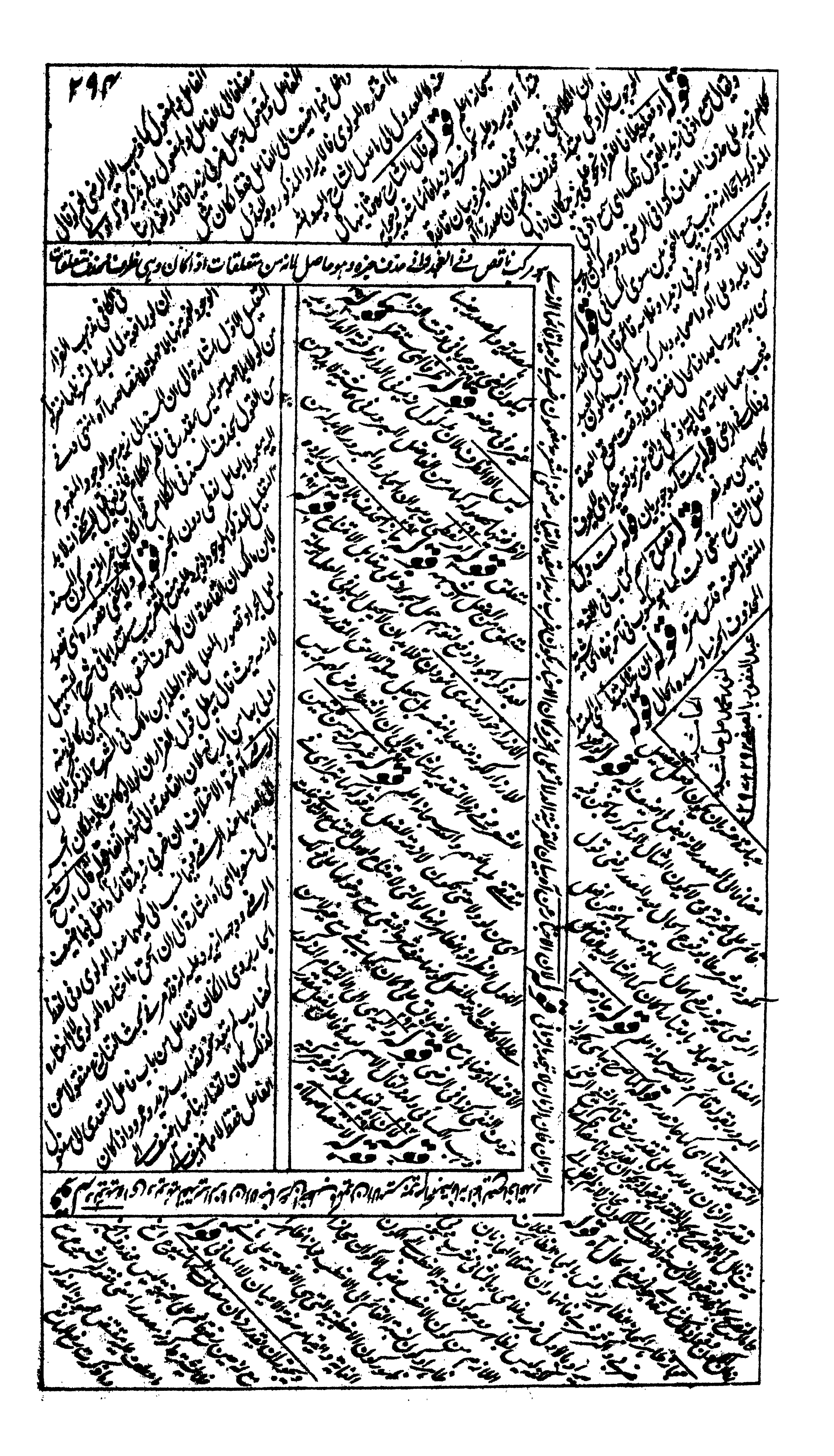
ای قبل ملازمته **قوله** فی تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال ای فی خبر و

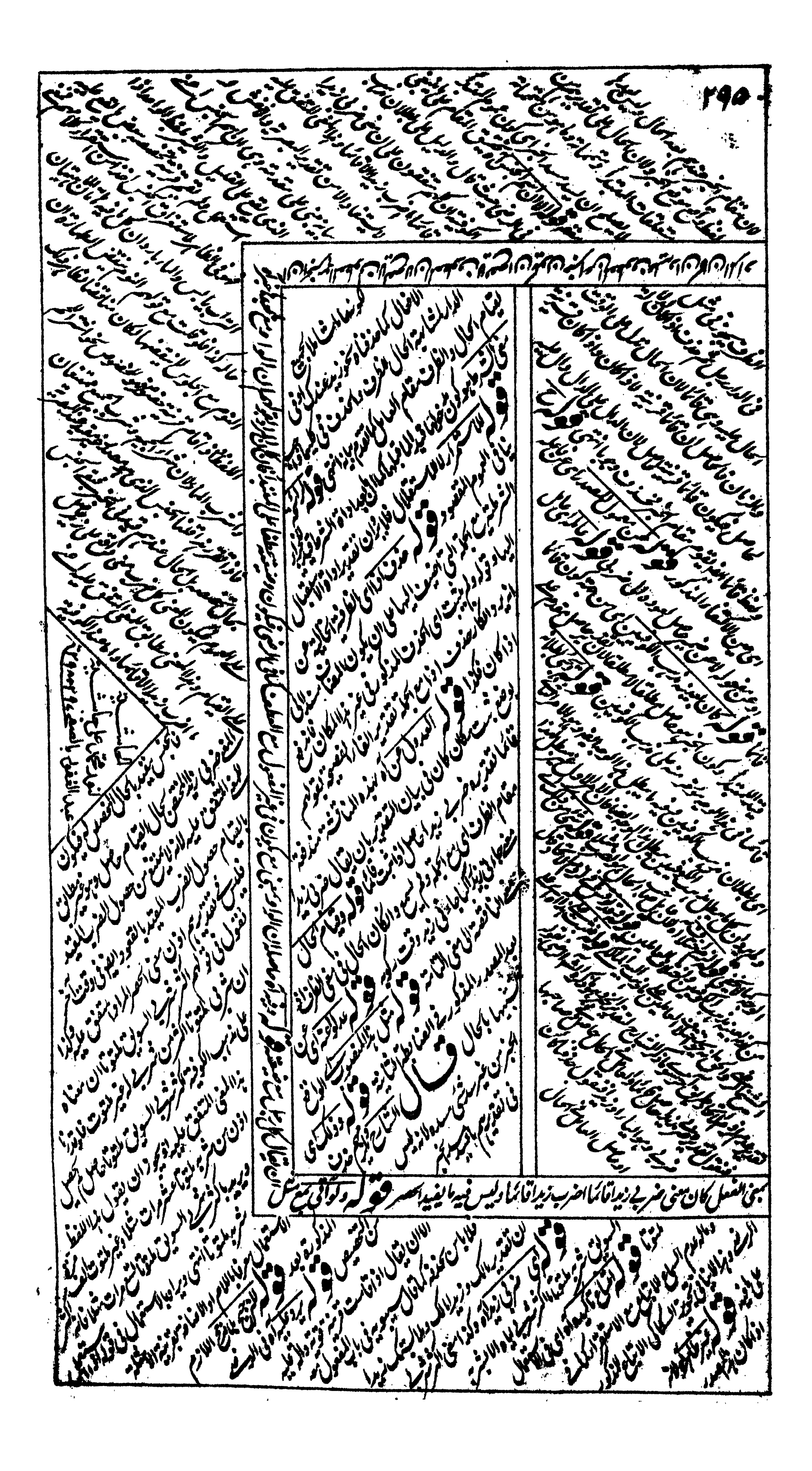
الا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضمير فی موضعه غيره راجع الی

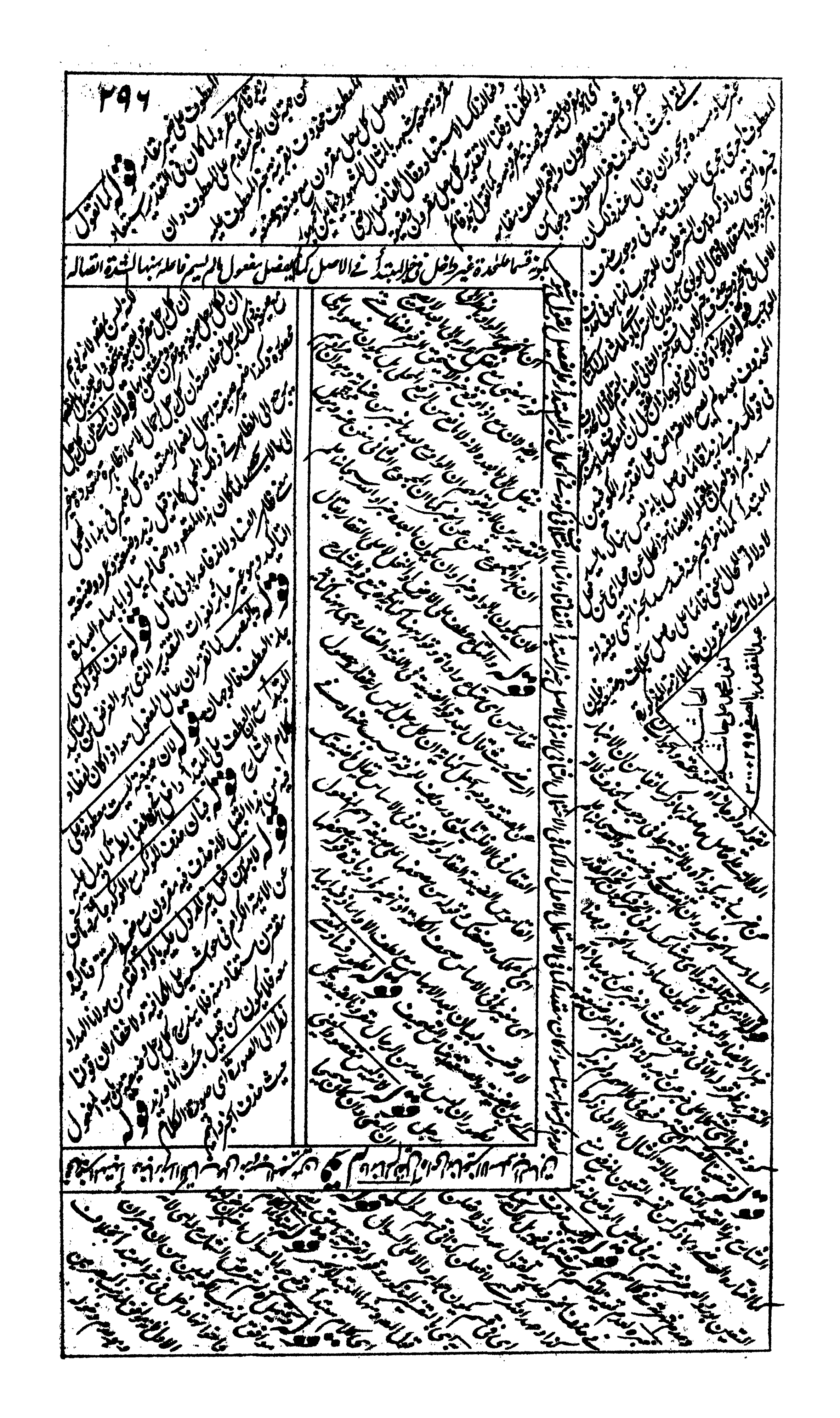
الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن ينساق من الخبر الی كونه واقعا فی التركيب فيتعلق

الضمير **قوله** وذلك فى اربعة ابواب لايقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان
الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر
بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظى فليس هو
من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده **قوله** فلا يجب حذفه لعدم دلالة
لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب **قوله** ولولا الشعر
الخ الا زراء خوار مندى نمودن **قوله** هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم
كلمة غير مركبة من كلمتين كا يتراأى واليه ذهب الكسائى لان لولا لو كانت مركبة
من لو ولا متناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسر كما
هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة لا لا تدخل
على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا فى الاغلب **قوله** وقال الفراء لولا هى
الرافعة لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى ضعفه **قوله** منسوبا الى الفاعل
او المفعول قال الشيخ الرضى بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول والى الفاعل والمفعول
نحو تضاربنا **قوله** وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية وفى الاسمية يجب معها
الواو على الاصح **قوله** واكثر شربى السويق ملتوتا السويق پست قال قدس سره فى الحاشية
لت السويق لتا بله فصار **قوله** واخطب ما يكون الامير قائما اى اخطب
كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشائع تقدير الزمان مع المصدرية
لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه









نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال

الفصيحة يحذف اذا مع المضاف اليه وهو كثير ١٢

يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة

بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائم وذلك لان

نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام ولما جاز يونس بالمجاز ويجوز ان

يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى

الظرف مجاز نحو نهاره صائم وتوبيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة

قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان

قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول

الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان

قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان

بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف

عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك

لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد من تتمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت

على هذا وجه آخر **قوله** ثم حذف اذا مع شرطه سمى مدخولها شرطا وان كانت اذا

ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا

قوله وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في

غير هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل

معنى الشرط وهو كون ضربي متعلقا بذلك الوقت كتعليق الجزاء بالشرط ١٢ قوله اذا هذه للاستمرار لا للاستقبال

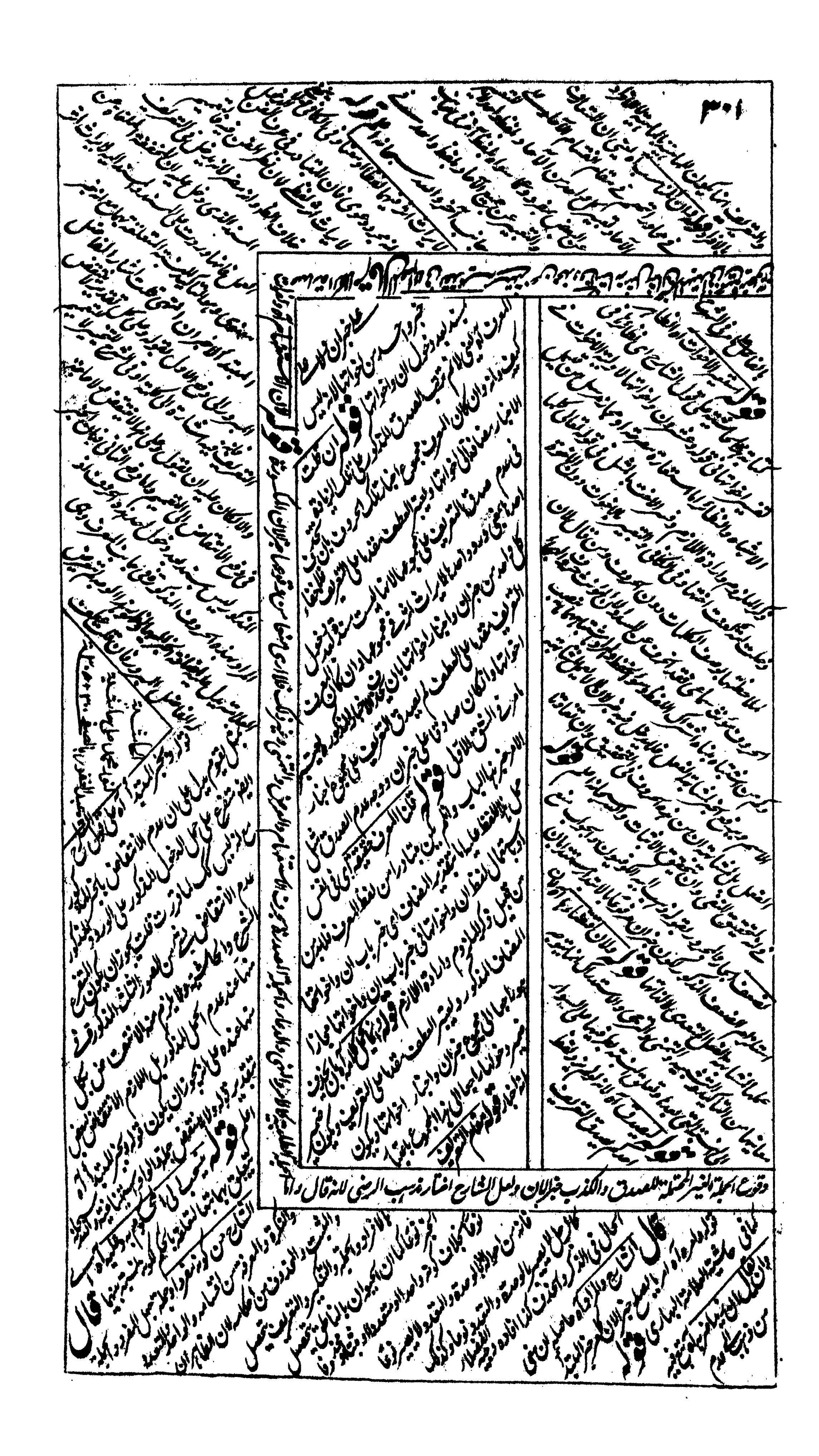
اذا كان قائما ظاهر فی معنی الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا
عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع تعريفه مرة
ولان الواو فی الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت
خبرا لها لم يلزم الواو ولان دخول الواو فی اخبار الافعال الناقصة ليس الا تشبيها
بالحال وذلك لا يقتضی اللزوم **قوله** وتقييد المبتدأ المقصود عمومه اتفاقا وذلك
لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر
فی الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** وذهب الاخفش رد عليه انه يلزم حذف
المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه فی قوة ان الموصولة مع الفعل ولا
يجوز حذف الموصول مع بعض صلته **قوله** ای ضربی زيدا ضربه ای ما ضربی
اياه الا هذا الضرب المقيد **قوله** الی ان هذا المبتدأ لا خبر له كما فی القسم
الثانی من المبتدأ **قوله** لكونه بمعنی الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكل و
امثاله وامتناع توصيفه **قوله** اذ المعنی ما ضرب زيد الا قائما لا يخفی ان
استفادة الحصر علی هذا التقدير غير ظاهر **قوله** وثالثها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضی
الظاهر ان حذف الخبر فی مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها
بمعنی مع ولو اتی بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون
خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق
الرفع لفظا حتی ينتقل الی ما بعده بل يكون منصوبا **قال** وكل رجل

وضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض و النخل والمتاع وههنا كناية عن مصحوبها اعني الصنعة انتهى الصنعة كار وپيشه كردن انقلت لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل الظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصود قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيها التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلاثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت انا و زيد وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر اذا كان مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتدأ قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقع ضيعته ساد مسده ويكفي في النيابة حيثية واحدة قوله رابعها كل مبتدأ يكون مقسما به ومتعينا للقسم فان تعينه له يدل على تعين الخبر فنحو امانة الله لا افعلن كذا لا يجب حذف خبره

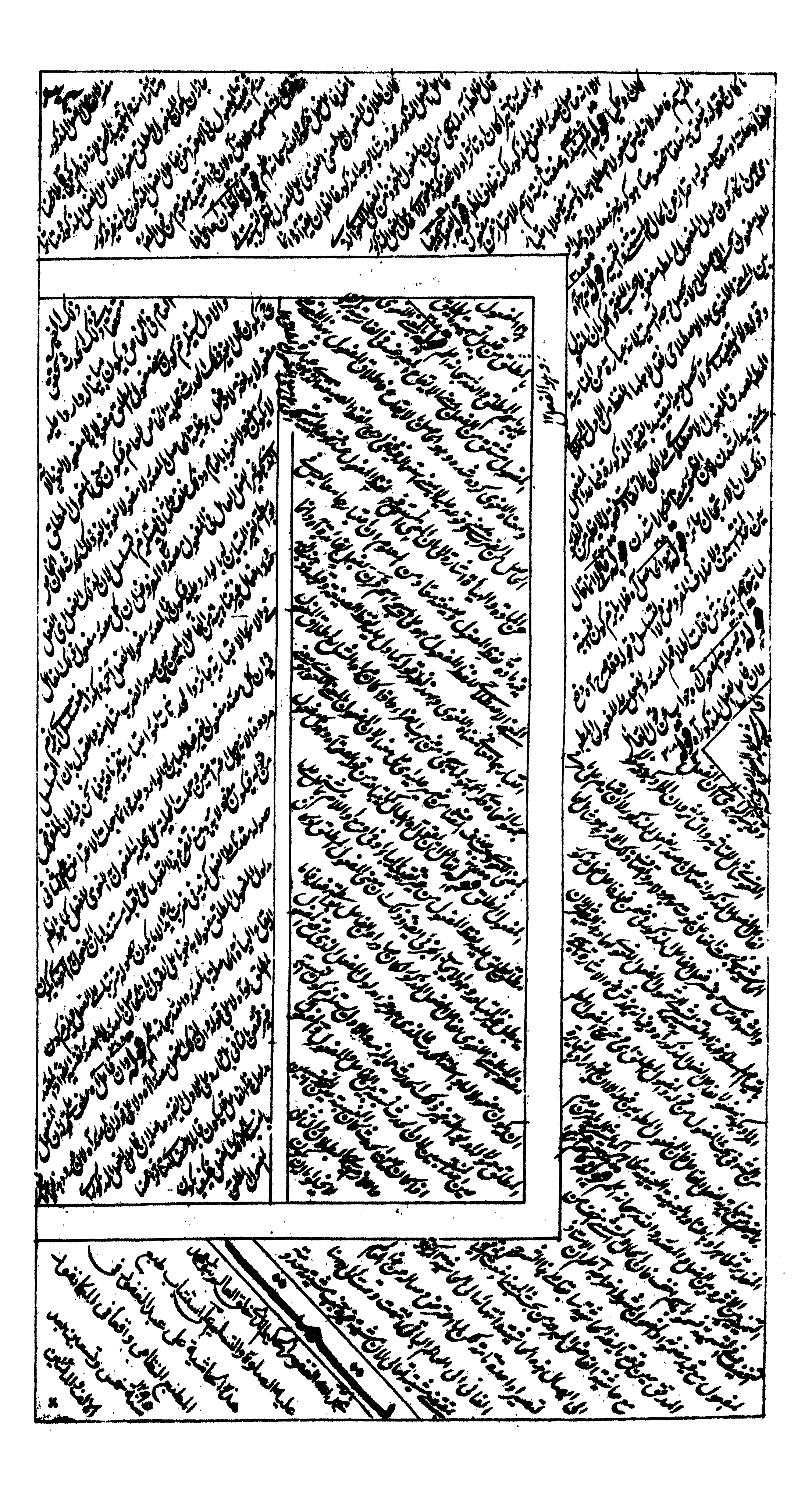
قوله لا يجب حذف خبره الخ لجواز ان لا يذكر كما في المثال المذكور وان يذكر فيقال على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله

هكذا حقق المقال ودع القيل والقال ١٢

قوله نحو لعمرك لا افعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك لا تفعلن قوله اي من
المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق
فقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل و
انما لم يقل منها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلو قيل فصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة قوله اي
اشباهها استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات
قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها
لما شابهت ولان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما قال بعد دخول احد
هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد معرف ان قلت المعرف
ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول
احدها وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول
احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي
جواب باختيار الشق الثالث ١٢
خبر باب ان واخواتها او يحمل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما
لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف
وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها صيغة الجمع قوله لا يراث اثر فيهما
لفظا ومعنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيها الى معانيهما
فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير
لا ينتقض التعريف قوله بمثل هو قوم ونحوه خبر المبتدأ الذي بعد ان للكفونة



ووقوع الجملة الغير المحتملة للصدق والكذب خبرا لان ولعل الشارح اختار مذهب الرضي لانه قال واما



بما او بعد ان المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال[٥] وان يقال زيد اضربه
ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيد لان[١]
الاستفهام ينافي التحقيق قال الا في تقديمه حق العبارة ان يقال الا في
التقدير لانه[٢] استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون
مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير الى المتكلم بعيد قوله
والاصل ان يتقدم كما في قوله والاصل ان يلي الفعل قال الا اذا كان
ظرفا استثناء[٣] مفرغ والتقدير لا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان
ظرفا ويجوز[٤] ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف
تخالف خبر المبتدا في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت
كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث لابد ان يكون في زمان او
مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب الملازم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره
من الاجنبي واجري[٥] الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار
ومجرور قال خبر لا التي لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان في
افادة المبالغة فان لا للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على
النظير وقيل[٦] لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل قال الص
ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظريف في الظاهر صفة اسم لا لان خبر لا يحذف
كثيرا والمثال[٧] ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان[٨]

فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء وقبيح اذا كان احتمال غيره اظهر كما في مثالهم ١٢ مولانا عبد الحكيم ره

على البعض ١٢ عـه قوله المفهوم ويعني ان مرجع الضمير متقدم معنى لكونه مفهوما مما سبق ١٢ مولانا عبد الحكيم

المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب
جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان فرفع
على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه من الحال بدون سماحة قوله لئلا يلزم الكذب وانما
لم يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل
نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل
ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على ما قلنا امتناع
الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن
ههنا قرينة تخصص حمل على امر شامل او لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد
من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اى لا يظهرون
الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب
اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا اقامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف
وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم
الخ فيكون حينئذ لا من اسماء الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على
مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا
القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولهما على القبيلتين الاسم والفعل قوله
اى على ليس المفهوم من المثال ومن قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما

علامتين عملها وبصحة اجراء حكمها عليها ولذا تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس **قوله**

قليل او على خلاف القياس **قوله** على مورد السماع قالوا وهو الشعر **قوله** منصوبة قال قدس سره في الحاشية

الصد وهو الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب

فلا ازول عنها بالاعراض عنها **قوله** اي لا براح لي القائل ان يقول ههنا انه لا ليس لنفي الجنس لكن لا يجوز ان يكون

براح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص

فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما

او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي النكرة

في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او

النهي ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم

ينتصب اسم لا اما اذا انتصب او انفتح فانه نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان **قوله**

ويجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي لظاهر لا الا يعمل عمل ليس الا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم

خبر لا منصوبا بالخبر فالاولى ان يقول لا في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه شبيه

والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة **قوله** والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم

مفعولا اي من حيث انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في ضربت مسلمات **قوله** او حكما كما

في المشبه بالمفعول فان المشبه بالشيء يلحق به من عداده **قوله** لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي

لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة القائل ان يقول

ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل او لغيره ويتجه على

ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعاني المصدرية امور نسبية بين الفاعل والآثار الصادرة منه والنسبة

الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل اخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعله لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقرر انا نختار الشق الاول ونقول ان للمفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا ولا يعني بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الش قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ **قوله** بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى

ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولاً وبالذات والحال ليست كذلك لان
تعلقها به بواسطة انها مبيّنة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به
بواسطة انه مخرج عن امر يقع معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا يجيء من تعلق
المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه محل النصب في المفاعيل
اصلاً وفي غيرها تبعاً **قوله** فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق
المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة ان قلت من ضرورة
صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق
المطلق قلنا المطلق ههنا المقيدات معنى يتعلق به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في
زيد حسن الغلام **قال** اسم ما فعله فاعل فعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب بضرب
على صيغة المجهول **قوله** بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا
او سواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضرباً شديداً **قوله**
لا ان يكون مؤثراً فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الآتية
قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت
لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم
فلو قال ما فعله كان في قوة اسم ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان
الفعل لا يتناول القول بل يقابله في اصطلاحهم ولم يكن داخلا في ما فعل لم يحتج الى اخراجه
بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل

قوله اسم كان كل كلمة موضوعة بالوضع النوعي لنفسها واذا اريد بها نفسها فيصدق عليها انها واليه عنى

يقول الا انه بيان للجزء ومتحد به ١٢ قوله ولا يخفى آه لوجود الاتحاد وبينها فى التحقق ١٢ عبد الحكيم

مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على ذواتها انما يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما يقال ضربا في ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل متناول للقول قطعا والا لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد لاسم قوله لان ما فعل الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يرد لفظه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما في سائر حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه مصدر اذا رجع هو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا ونحوه اما ان يدل على الحدث نحو الويل ولا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته سوطا واربعة الفاقوله وكذا التمييز يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت شيئا اذا كني به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخفى دخول المثالين وخرجت كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلول الفعل مغايرة للكراهة التي

ومتعلقها في التحقق لتقدم وتاخر بينهما وكذا نحو ضربته تاديبا لان الضرب وان كان هو
التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا بقيد
الاتحاد نحو ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد
الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله قال للتاكيد
اى لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت
لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم
السهو او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اى كلمه بذاته لا بترجمان
بان امره بالتكلم لموسى قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر
المعرف بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد وان
كان للنوع وجب ان يقيد بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله ان دل
على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان
مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام
العهد او من الصيغة نحو ضربته ضربة او ضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى
او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو
ضربت اى الضرب وقدمت خير مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضافان
اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اى قدوما خير مقدم
والضرب اى الضرب اى الذي ينبغي ان يسأل عنه بانه اي ضرب
هو قوله ان دل على عدده اى وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها
سواء كان العدد مفهوما من الصيغة او اللفظ الدال على الحدث
حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اى ضربته
ضربتين او ضربا بالسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الالية ولا يخفى انه للنوع ايضا

اوغير مفهوم من الصيغة نحو ضرباً كثيراً او من العدد الصريح مع ذكر تميزه نحو ثلاث
ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو رأيته الفا اى الف رؤية
ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اى رأيته رؤية الفا **قوله** لانه دال الخ هكذا
قيل والاظهر فى العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد فى نفسها
بخلاف فردها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية اخويه و
جمعها لارادة الفرد منهما **قوله** او العدد لا يكفى فى قصد تعدد المصدر تحقق الامثال
من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس فى تلك الاوقات كان ذلك قياما
واحدا **قال** وقد يكون قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى نفسه قليل بالاضافة
الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك **قال**
بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه **قوله** اى مغاير اللفظ فعله وهو
اما مصدر له او غير مصدر وقد مر امثلته ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله او
غير عامله نحو يدرسه اى الدرس واعجبنى الضرب الذى ضربته ومنها اسم الاشارة
المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذلك **قال** مثل
قعدت جلوسا وقد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس
للنائم **قوله** نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت
اما لانه فى ضمنه لان معنى انبت جعله ذا نبات نبت وانه مطاوع له او لانه جعل
بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه
ليس من هذا الباب لانه مغير انبات **قوله** فسيبويه يقدر له عاملا فيه اذ الاصل
عدم التقدير وان التقدير لا يجرون مثل قولهم لا يضرونه شيئا اى ضرا قليلا **قال**
كقولك لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن
يمضى الى السفر فحينئذ يكون دعاء **قوله** له حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما

اضيف اليه **قوله** اى سماعيا موقوفا يعنى ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع

بخلاف الحذف القياسى فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة

فيكون قياسا استدلاليا فقيل سماعا مصدر فعل محذوف اى يسمع حذفه وجوبا سماعا

وكذا قياسا اى يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة

الموجبة للحذف **قال** نحو سقيا آه كلها دعاء دائما او بلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد

فانه قد يكون خبرا **قال** وجدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال

المهملة قطع واحدة من المذكورات فلوكان بدل الواو لفظة او كما فى الرضى لكان

اظهر **قوله** وبعضهم بان وجوب الحذف آه قال الشيخ الرضى الذي ارى ان هذه

المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد

بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعنى قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل

صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقا له اى بعدا له و

حمدا لك و اما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل

المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة فى حمده لبيان النوع اى الحمد الذي ينبغى

كما فى قوله تعالى وقد مكروا مكرهم **قال** منها ولم يقل هى كذا وكذا الا ان للمواضع لا تنحصر

فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد

تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قيام **قال** ما وقع مثبتا بعد نفى الخ انما

اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفى او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا

الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له وضع

الفعل على التجدد فينافيه وضعا وان لم ينافه استعمالا فان المضارع قد

يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا

نحو ما زيد الا سير وزيد سير سير لينمحي عن الكلام معنى الحدوث رأسا العدم

آه عطف على قوله انما اشترط ١٢ **قوله** جعلوا المصدر نفسه خبرا فيفيد انه لدوام حصوله منه ولزومه له صار كانه

معلولات مترتبة عليه يدل عليه الفاء التفصيلية و لفظة بعد ١٢

صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعنى لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التى يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك **قوله** فانه لو اريد نفيه اه خلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي **قال** داخل **قيل** صفة لنفي والاظهر ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي **قال** على اسم مبتدأ او منسوخ ابتداؤه بالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس شرط الجواز ان يكون في نحو ماكان زيد الا سير اوما وجدتك الا سير البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه **قال** لا يكون خبرا عنه بلا تاويل ومبالغة **قوله** لانه لو كان خبرا عنه اه ان قلت هو ليس مفعولا به لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا تفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام **قوله** اى في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد الا بتكلف **قوله** نحو دكت الدك شكسته شدن **قوله** وانما جمع بين الضابطين لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سير اسير اوجه ينبغي ان يقدر الحذف اوجب **قال** الا سير البريد اه تبيك **قال** ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على

المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غايته التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها

قال لا ثر مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فقراءة بعد او بيعا او يشترى

طعاما فاما بيعا واما اكلا انما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر يعجبه صحة او بغيته

اغتناما لانه يخرج نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من

آثار السفر بل من انواعه قال متقدمة بيان للواقع او احتراز اذا جوز تقديم التفصيل

نحو اما تمنون منا او تفدون فداء عشرا وقوله مصدرها اي المصدر المفهوم منها

قوله وبا ثره غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشيء اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذي

يكون بعد المؤثر قوله اي لان يشبه به امر اي لان يشبه بما ناب منابه امر فانه الواقع بعد

الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذ ذكر

المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر

في موضعه فعلى هذا الوضع قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لسلم

عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او

وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وضعه معنى الحالية و

لذلك لم يجعل تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لا يفيده الاول قال الشيخ الرضي لا منع عندي

ان يكون تاكيدا او اذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت

حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قوله علاجا

ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولا بد من

شرط اخر هو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحادث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة فى المعقولات حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرجه **قال** مشتملة على اسم اه انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل منه اعنى الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغنى غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويشبه ذلك فى مررت به فاذا الصوت لانه قطع بوقوع الصوت وان الصوت ليس قطعا بوقوعه **قوله** واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضى الاولى فى مثله الاتباع بان يكون صفة او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لا بد للفعل منه وقد اجاز والنصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف العامل **قال** فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية على احد تاويلى الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن فى له واجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجيز التعريف بان يقال صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا الجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل واما على انه جامد مؤول بالمشتق اى منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان لا غير **قوله** منصوبات اه يعنى ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعنى بانگ كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت **قال** وبعبارة اخرى بانگ كردن وقيل هو اسم استعمل استعمال المصدر

قال او وقع مضمون جملة حال او خبر لو تم على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى قال لا محتمل لها غيره اى لا احتمال للجملة من المصادر غيره فيحتمل مصدر ميمي وغيره مفعول قال نحو له علي الف درهم له خبر وعلي متعلق به او على العكس وفي كل وجه لفظي او معنوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق اى دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا ان زيدا القائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اى اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة فى هذا القسم وما يقابله عاملة لتاديتها معنى الفعل قال ويسمى هذه التسمية من المتاخرين قوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا فى ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعنى الفعل وفى مسئلتنا تؤكد مضمون الجملة الاسمية قال او وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى فى رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق يحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان منه على يقين فالمقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولا حقا لما قاله الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة المؤكدة للمؤكد لغيره اما صريح القول وما فى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ونحو لا فعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم ابدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا تثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بالفعل وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة التى لا تردد فيها فنقول لتقرير الاصل فى مثل هذا المصدر ان تجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها

المقطوع فيعنى الجنس ١٢ منه قوله مفعولا بها تعلقت بيانا للنوع وكذا وقع فى النسخ التى رأيتها بالجملة سهو من الناسخ والصواب فى

لقلت وهذا المصدر مفعول مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول

الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهو مقول له قال ويسمى هذه ايضا من المتاخرين

قوله ويجعل اليه ذهب المص وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام في تاكيد النفسه للصلة

لا للاجل اللهم الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي اه

قوله اصله الب الى من التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف الفعل اه كل ذلك

ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله قوله وقيل

اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر فقلبت الفه ياء كلدى وليس بشيء لبقاء يائه

مضافا الى المظهر قال المفعول به قال المص انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك

ان تقول بفضلة انه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من

اسباب وجود الحال قوله ولم يذكره اى لاسم ولك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يجرون

صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان

اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات

مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله والمراد بوقوع فعل

الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى

قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا يخفى

ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو

لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق

بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد

عمرا فليس عمرو مما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به

من حيث الوقوع **قوله** ولا يقولون في مررت بزيد الاية لا يصح اخراجه لانه مفعول

لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة

حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك المحقق الشيخ الرضي **قوله** فات المفعول

المطلق عين فعله فيه تامل **قوله** فخرج به مثل زيد في ضرب زيد لا يخفى خروجه

بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تامل **قوله** فلا يرد نحو لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع

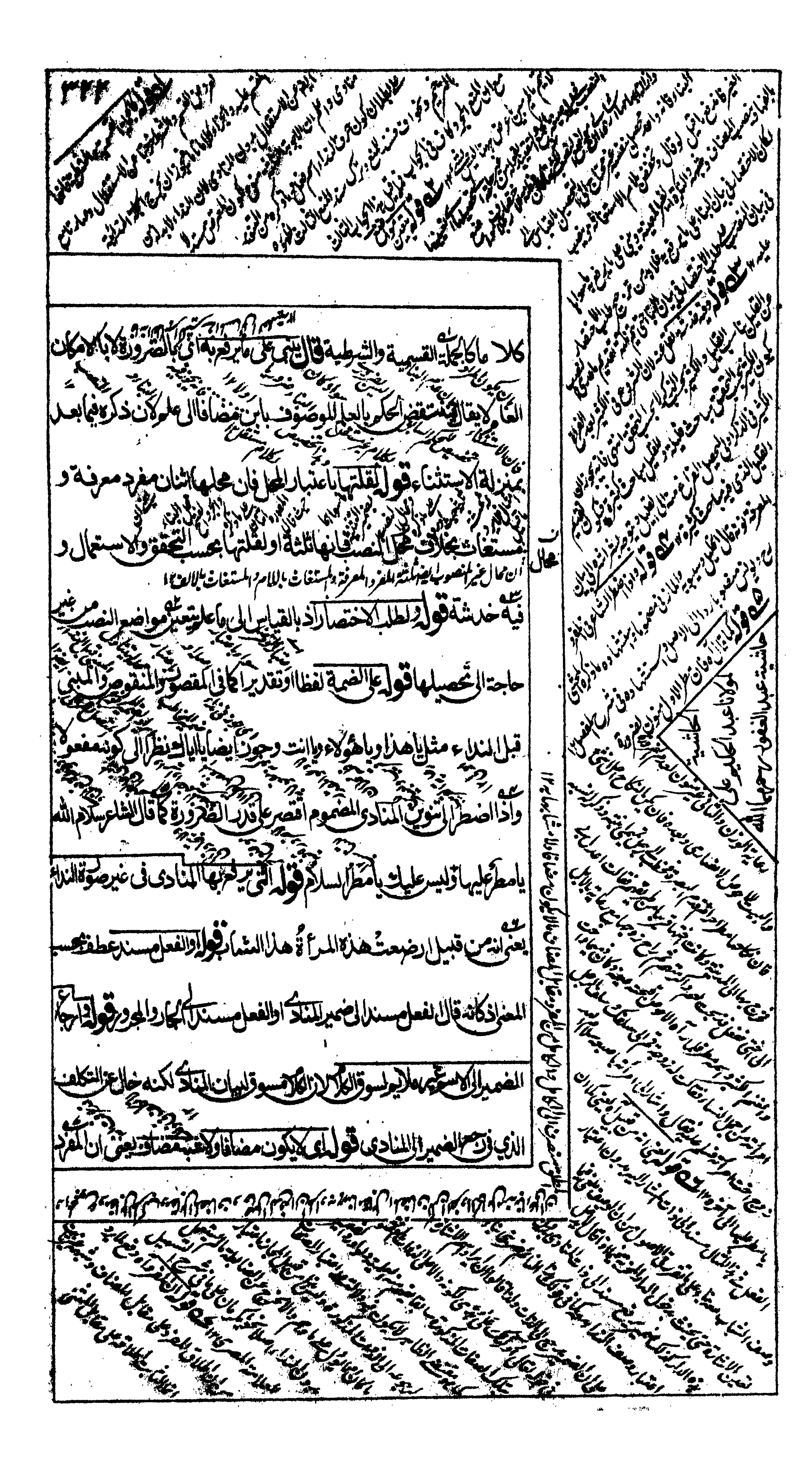
قال ح يتقدم المفعول به كسائر المفاعيل سوى المفعول معه مراعاة لاصل الواو فانها

في الاصل للعطف وضعها اثناء الكلام **قوله** واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان

معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا
تقهر **قوله** لوقوعه في حيز ان ولوقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل في
ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان
في الظاهر **قوله** تخصيصها بالذكر اه ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر **قوله**
لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور
الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد و
نحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين **قال** نحو امرءا و
نفسه الواو اما للعطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع و
قصد بريده ولسانه عنه **قوله** واقصد واخير الكرم اي مما انتم فيه القرينة على تقدير
الفعل انك اذا نهيت عن شيء جيء بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن الى
نحو اقصد وايت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز
ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك
اي حسبك ما فعلت من هذا الامر وايت خيرا لك ووراءك اوسع لك اي تنح
واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انته امرا قاصدا اي سطا
واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعلها اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية
الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني قدس سره من انه ليس لها من
حيث انها قرآن الا استعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار
لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستدعي وجوب حذف
امر **قال** وسهلا عطف مثال على مثال **قوله** اهلا لا اجنبا اي كما جاز ان يكون صفة
مكانا جاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكانك
قلت اتيت اهلك واقاربك **قوله** وطئت الوطى كوفتن ناه قال قدس سره

في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض **قوله** بوجهه اويقلبه فيه انه يخرج نحو يا الله قيل نداؤه تعم مجاز للتشبيه تعم بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقم المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول الاجابة **قوله** مثل يا سماء الخ الى ان تقول ان نداء هؤلاء من باب التخييل تشبيها بمن له صلوح النداء **قوله** منزلة من له صلاحية النداء لسرعة امتثال الامر **قوله** فان المندوب ايض كما قال بعضهم اه هو الجر. ولى ويؤيده قولهم في المراثي لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا بعدت ولا هلكت **قوله** فالاولى ادخال مع ان فيه ضرر نشر **قال** مناب ادعو الانشائي لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت اوناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي **قوله** واحترز به عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله **قوله** او لمثنا بان يكون حالا من ضمير اقباله **قوله** وناصبه الفعل المقدر وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال ايض عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام **قوله** وعند المبرد حرف النداء لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه ساد مسد الفعل يستدعى بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز **قوله** وقال ابو على اه رد بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر نحو اف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به

قوله لا يجوز في غيرها مثل مخالفتها لسائر اسماء الافعال في البناء ١٢ **قوله** الا ترى الى الترخيم فانه جائز في المنادى



كلا ما كالجملة القسمية والشرطية قال بني على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان

العام لا يقال ينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعد

بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة و

مستغاث بخلاف محل النصب فانها ثلثة او لقلتها بحسب التحقق والاستعمال و

فيه خدشة قوله لطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم تعين مواضع النصب من غير

حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني

قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا ايا نظرا الى كونه مفعولا

واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر سلام الله

يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرتفع بها المنادى في غير صورة النداء

يعني انه من قبيل رضعت هذه المرأة هذا الشاب قوله او الفعل مسند عطف بحسب

المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله ارجاع

الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف

الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد

مقابل المضاف لكن اريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف

ايضا اسا على اعراب المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة

فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضى ما

حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيء بعده امر من

تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا

ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على

ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان

علما له نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم

يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين

كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب واما قيد المعطوف بما ذكرنا

لانه لو لم يكن كذلك لم يكن شبه المضاف لجواز جعله مفردا معرفة

لاستقلاله نحو يا رجل وامراة واما نعت فانه لدلالته على

معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك

النعت جملة او ظرفا فنحو قولك يا حليما لا تجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط
ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا
له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا
معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي
جعلهما صلة الذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم
المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة
او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا
للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها لانه يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى
على تقييد النداء **قوله** معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لا
نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف لانه
المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الكلام في المختلف
قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها
غيب الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء اجري مجرى المضمر الذي وضع للخطاب
وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار
انه هو المخاطب والمدعو **قوله** وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرها لتقوى جهة
الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة **قوله** وانما قلنا ذلك
الخ ان قلت مشابه المشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز
الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب
للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو قيل
ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود بذلك التشبيه تغليب جهة
الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو الكاف

الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه **قال** يا زيدان ويا زيدون **قيل**
العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذا المثالان
اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام **قال** وتختص لفظة يا بالاستغاثة **قوله** وهي
لام التخصيص معدية لادعو المقدر لضعفه بالاضمار **قوله** دلالة على انه مخصوص
هذه الدلالة لابد ان تكون لامر يعتني به وذلك الامر المعتني به يجوز ان يكون اغاثة
او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد
الثلثة **قوله** لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بما
تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق
وهي متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا الله من الم الفراق **قوله**
لان علة بنائه الا ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه
فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه
بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا وخارجا عن الافراد وفيه
ان البدل يبنى مع بعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في
مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه بان حرف النداء واللام اذا اجتمعتا
كانت الغلبة للام لقربها كما في تنازع الفعلين **قوله** واجيب بان الخ او
بان قوله مثل يا عبد الله الخ من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد
ايضا بانه قليل **قال** ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في آخر

بان لا يقتضي ان يكون المعطوف ايضا جواب عن الاعتراض بان المعطوف عليه بل المشاركة في اصل الجواب ١٢ **قوله** قال

المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واوا او ياء او الفا قال يا طالعا

جبلا فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن

مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور

والمقدر لكن بقي شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف

بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال لا الوصف لما وقع

موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه **قوله** وهذا توجيه لنصب رجلا اى يقال

يا رجلا بالنصب حال كون رجل لغير معين لا حال كون رجلا لغير معين **قوله** مثل

يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة

لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم

ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة

او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا

وذلك لانه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء قال

توابع المنادى للمبني لم يقيد بكونه غير المبهم الذي يجيء فتوسط اعتمادا على ما سيذكره

قوله لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف الاتى حكمها قوله تابعة للفظه
فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما
فى عجبنى ضرب زيد وعمرا قوله وقيد بالمبنى بكونه على ما يرفع به هذا القيد
مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور فى تابع المستغاث بلا الف تخييل وكذا لا يتصور الرفع
فى توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام فى المبنى
للعهد الى ما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله او
مشبها بالمضاف الظ انه لا حاجة الى ادراجه فى المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة
لانه ليس بمضاف نعم فى اخراجه عنه يحتاج الى تمحل كما اشير اليه قوله فانهما
لما انتفت فيهما اه فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه
بالاضافة اذا كانتا منادى قوله يا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا
قوله اى المعنوى صرح فى شرح المفصل بقوله لان التاكيد اللفظى اه وذلك لان الثانى عين الاول لفظا
ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد بنصب التاكيد وفى جعل امثال
ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيد انه ما لا يفيده الاول واذا وصفت

قوله واذا وصفت كه معطوف على مقدر اى هذا اذا لم تصف الثانى ١٢

قوله ينبغي ان يختاره اي الخليل في المعطوف المعرف باللام الرفع اذا كان منصوبا ايضا لكونه مستقلا ايضا ١٢

الثاني فابو عمرو ينصب الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف او بدل منه لم يحصل له من الوصفية كما في قوله تعالى الناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قال والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم وانتصابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قال وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده قال والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع قال ترفع ولا يبنى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا مطردا لم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء قوله الظاهر او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي الاظهر ان يقال لهؤلاء ضما محليا لان مفردا معرفة معربا لو وقع موقعه لضم كما ان له نصبا محليا لانه ايضا لو وقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف الخ نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان

المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما **قال** او كان كالحسن الى الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اعتبرت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اخذت تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه يابى عنه اذ فسره بما فسره الشارح قدس سره **قوله** اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان اسما له معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل الجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق واسماء الكواكب مختصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء والخميس فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب

قوله وهو العلم الغالب ... **قوله** كالثريا ...

فقلنا لا تدري ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند

سيبويه لكن بحسب التقدير الالحاق بما هو الغالب الغالب في الاعلام اللازمة

لامها ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة **قوله** مثل يا تميم

كلهم نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى

الخطاب العارض **قال** غير ماذكر صفة او بدل **قوله** اي حال كون كل

منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا مفردا او مضاف **قوله** يعني العلم

المنادى المبني على الضم نحو يا عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما

قوله فخففوه بالفتحة وبحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجامع

لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا **قوله**

التي هي حركته الاصلية اي سهل ذلك لكون الفتحة حركته

المستحقة في الاصل **قال** واذا نودي المعرف باللام اه فيه ان نداء مثنى

العلم وجمعه للمعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون

يا زيدان ويا زيدون ولا يجاب بان اللام فيهما لمجرد تحسين اللفظ لتعريفهما بالتنكير

لا التعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام **قوله** اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق

الافعال الاختيارية ويراد مبدؤها اعني الارادة **قوله** قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد

نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها

وليكن ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي

وسطفيه اي او هذا او ايهذا كما قيل في الحل ان عوت موسى ان المراد لكل ظالم

عادل **قوله** بتوسط اي هي موصوفة وقال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها

وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها

موصوفة وانما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها

تبني على الضم **قوله** مع هاء التنبيه المشاركة لحرف النداء في التنبيه لان النداء

ايضا تنبيه فانجبر بتقرير هاء التنبيه ما فات بعد حرف النداء **قوله** بتوسط هذا الذي ايضا

للوصل فانه قد يقصد ذلك بخلاف اي فانه نص فيه او لذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما

يؤتى بتابع ايهذا يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه وهو ممتنع في باب هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار

ذا ابعة او به وتفسير مغني الرضي في باب حروف الجر ١٢ قوله وحذف حرف الجر نحو الله لافعلن كذا ١٢ عبد الحكيم

على ايها ولا يوتى بتابعه بل يوتى بتابع تابعه فلا يصح يا الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها بالابدال

اللام قوله بتوسط الامرين معا السر في توسيط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد

ندأوه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شئ الا اذا

قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا لوقف الذهن عنده

ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لامر يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة الى

التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا المعرف باللام فيقع النداء عليه

فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف

باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باى اذا اقطعت عن الاضافة وابدل

اضيف اليه هاء التنبيه لما عرفت فانها مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل

مما اضيف اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهي حينئذ يرفع ابهامها

اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام و

انما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من التدريج في التعيين وتكرار المبهم الذي

يورث زيادة شوق قال لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل

على معنى في المتبوع قال لانها توابع منادى معرب اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان

تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان

التنوين في معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرا في المثال المذكور

ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد

وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى

فيكون منصوب المحل قال يا الله اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه

سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء

اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميم واخرتا تبركا باسمه نحو اللهم

وقد يزاد في آخره ما نحو اللهمّ ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الأسماء
المختصة بالنداء نحو يا فل ويا نومان أي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان و
نحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستأنف **قوله** وعوضت اللام
عنها الهمزة لا يجمع بينهما إلا قليلا نحو قوله معاذ الإله ان يكون كظبية **قوله**
فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في شعر نحو قوله ليتمها لاهه الكبار
بضم الكاف أي الكبير **قوله** خاصة أي خصوصا **قوله** من اجل أنه اخره وانت
بحليته توصل عني **قوله** في نحو قوله فيا الغلامان اللذان فرا اخره إياكما ان تبغياني شرا وفي
رواية ان تكسباني شرا **قوله** في تخاطب لمن يصلح له هذا الخطاب **قوله** أي ورد
او في ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم ذكر المضاف قبل ذكر المضاف اليه **قوله** صورة اما
ان الاول مفرد صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما عدم
خالة محله بحسب الظاهر **قوله** الضم في الاول قيل نصب الشارح يشير على انه تاكيد لانه خرج عن العلية
بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف او ضمن المفرد فلا يكون
عين الاول فاذا كان الاول قطعية كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان
قوله وتيم الثاني تاكيد لفظي وانما جيء بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه
لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا بتنوين معوض عنه ولا ابناء
على الضم فان الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان

قوله في السعة وان لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك في الظرف خاصة في الفصيح

زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف ولانه قال فلا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم **قوله** وذلك مذهب سيبويه والخليل **قوله** او مضاف الى عدي المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل **قوله** لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي فالاعلى حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف **قوله** او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي **قوله** يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه اي لست بابن رشدة **قوله** فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور **قوله** وسكونها وهو الاكثر **قوله** اكتفاء بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القرائة الشاذة رب احكم بضم الباء **قوله** وقلبها الفا وهي للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفني بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة **قوله** وقد يجمع شاذا الخ قال الشيخ الرضي ما فتح يا بني في الاصل يا بنيا فليس بشاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع يائين **قوله** يكون الشاذ غير الياء **قوله** وبالهاء للملابسة والظرفية معطوف على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا قال وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي

بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف فيه وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح **قوله**
بابدال الياء بالتاء لانهما متناسبات في انهما يزادان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا
من الياء غير متمحضة للتانيث طولت التاء لكنها توقف عليها بالهاء لانها عوض عن
ما كان بدلا لان تاءها عوض عن اصل ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث
بالمذكر اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما مظنتان للتفخيم
وثبات التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة
ذكر **قوله** لمناسبة الياء يعني ان الكسر حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون
في المبدل شائبة من المبدل منه **قوله** وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم
قوله لاجراءه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث نحو ثبة **قال** وبالالف
عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف **قوله** فانه غير جائز فقد جمع الفرزدق بينهما
في قوله هما نفثا في من فمويهما **قوله** اي واقع يعني ان الجواز وقوعي **قوله** في سعة الكلام
هذا القيد يتبادر اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة والمعنى لا تقيد ويجعل
الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى
فيقصد بسرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان في حالة
ندائه اكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة النداء **قوله** اي لضرورة شعرية اشارة الى انه
مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة
والاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل
على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه مخالف مذهب المص ولك ان ترفع ضرورة
على الخبرية اي الترخيم في غيره اي ضرورة نحو قوله ديار مية اذ مي
تساعفنا اذ الاصل اذ مية **قال** وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف
الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود **قوله** اي ترخيم المنادى الرخمة

المساعفة المواتاة والمساعدة ١٢ المحشي **قوله** ان يقدم آه لان الحكم على الشيء بعد معرفته بالمعنى المصطلح اولى ١٢ الحميد

بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اي رقيق والترخيم التليين والحذف

قوله اي آخر المنادى فخرج حذف ياء يا غلامي لانه ليس آخر المنادى بدليل عتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها قوله اي لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف آخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الافراد قوله لا لعلة اخرى من قال انه حذف في الآخر بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى ولشأن ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قال ان لا يكون مضافا او قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه قوله او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه به ذهنا يتحرز حكما قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولا من الثاني خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم اي يا آل عكرمة قوله لانه ليس آخر اجزائه هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما واما اذا كان علما فلان المركب الاضافي يراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما لعدم رعاية اللفظ والمعنى قال ولا جملة بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط قوله ولا زيادته على الثلاثة لم يلزم نقصان الاسم

الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ما ليس في حكم
المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به
قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كما
قال واما بتاء التانيث فقد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل آخر غير المرخم منه
في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق
بآخره هاء السكت فيقال في يا طلح يا طلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت
بآخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون
وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا **قال**
زيادتان قيل لا بد ان تكونا لمعنى فخرج نحو عصبصب **قال** في حكم الواحدة صفة
لزيادتان من قبيل فلان في السعادة **قوله** في نهما زيدتا معا وان كان كل واحد
منهما لمعنى يغاير معنى الآخر كزيادتي مسلمان ومسلمين علمين وهاتان الزيادتان
سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين
وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وخراسان و
ياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي والفا التانيث وهمزة الالحاق مع الالف التي
قبلها **قوله** او كان في آخره حرف صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء
التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة
بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء وافتراقهما في بصري و مختار

فلا يكفي ذكر احدهما عن ذكر الآخر كما توهم من تمثيل المصرح للقسم الاول باسماء ومروان ١٢ **قوله** في اسماء لان آخره

قوله وهو اعم انما عم لان ترخيم مثل مدعو ومرمى بحذف الحرف الاخير والمدة الساقطة

قوله فى حكم الصحيح اى فى الاصالة او فى صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل

دلو وظبى ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه قوله او واو او ياء ساكنة احتراز

عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب و مشريف على وزن مدحرج اى مقطوع

شريانه وهو ورق الزرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلهما من

جنسهما فخرج نحو سنور و عليق نبت يتعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف منه الا خلافا

للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو ثبون لم يحذف زيادتا بنون جمع ابن

لانهما غير تابناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود قوله اما فى الاول الخ لما

كانت علة الحذف فى القسم الاول مغايرة لعلة الحذف فى الثانى كما ترى فصل هذا

التفصيل و لم يقل يحذف حرفان فى ما قبل اخره مدة قوله بدلت عن النقد قال فى

الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال فى الصراح نقد بفتحتين نوع از گوسفند کوتاه دست

و پای زشت روی نقده یکی يقال له كنك قوله و نحو خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر

و اثنتا عشر و اثنى عشر و اثنتى عشر حذفت عشر مع الالف و الياء

لان عشر بمنزلة النون فى اثنان قال المصنف رح

فيه نظر من جهة ان الثانى اسم براسه قوله يا خمسة و فى الوقف بقلب

التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين و رخمت و وقفت قلت يا

مسلمه بالهاء قال نحو واحد اى فالمحذوف حرف واحد اتى هنالك بالجملة

الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجددی و هو
مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا
نظر الى نفس الطبيعة فثبوتی والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر و
الى مناسبة المضارع للماضی لو اتم جزاء فی الشق السابق فقدر المضارع والفاء
الجزائية تدخل على المضارع المثبت **قال** وهو فی حكم الثابت ان قيل انما يجعلون
المحذوف فی حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا
لعلة موجبة فينبغی ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف فی يد ودم اجيب بان
المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة
قوله فيبقى الحرف الخ الا فی مواضع منها اسم اريد الترخيم ما يوجب
حذف حرف لين منه فيقال فی علون وقاضون اعلى وقاضی ومنها اسم يبقى
بعد المحذوف منه حرف اصلی السكون كان مدغما فی ذلك المحذوف
وقبله الف نحو اسمار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فسيبويه
يفتح الاخر وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصلی السكون
يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة
يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمر والفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر
قال فيقال الفاء فصيحة ای اذا كان كذلك فيقر وعاصفة عطف الفعلية
على الاسمية المؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادی ثابتا بجميع اجزائه او المحذوف ثابتا فيقر

قال يا حار ويا ثمو ويا كرو مثل ثلثة امثلة لان التغيير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما **قوله** وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى وآنرا شواظ گويند كرى نروى كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس **قوله** فلا جرم قلبت ياء لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو وقبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء و الضمة كسرة نحو التغازي والادلي والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه **قال** و قد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء و الاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا وا ما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل المتفجع عليه لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعني او اخص فيلزم ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا **قوله** يعني يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب **قال** المتفجع عليه التفجع درد مند شدن صلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمود عليه او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا **قال** بيا او وا الباء للالصاق صفة للمتفجع عليه وليست للسببية او الاستعانة **قوله** ممتازا به اشارة الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اعرب من دخوله على المقصور عليه **قال** ولك اي وجاز الا تلحقه سواء كان معربا او وا قال الاندلسي يجب مع يا الالف لئلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا لوجب الالحاق معها

قوله اي اخر المندوب وقد يلحق في اخر غير المندوب قال فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الالف بل يقدر الاعراب نحو واضرب رجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمص يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول في ندبة
واضربا رجلاه وواضربت الرجلاه ووا غلام الرجلاه
باغلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاماه قال الشيخ الرضي الاولى ان يقر يا غلامي لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم قال واغلامكيه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى هذا لم يمثل بقولك واغلاموه قال واغلامكوه قال الشيخ الرضي اخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين ويزاد الالف ولما المدة فان كانت الفا حذفت لالف الندبة نحو واغلاماه خلافا للمص فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه وان ندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح والمص يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين فيسد ذلك بما فيهما من المد نحو واغلامهوه وواانتماغلامكيه واضربواه واضربي اذا سمي بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه وواانتماغلامهموه والواو والياء

بعد اما اللتان حذفتا فى الجمع للاستثقال ردتا لمد الندبة واما الفاء لمد قلبتا واوا ويا للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الف نحو يا منا فى المسمى بمن **قوله** لبيانها ولاسيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت فى الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف **قال** الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم نحو وامن قلع باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله وارجلا مسبحاه فشاذ **قوله** لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف فى السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة **قوله** لان نداءه لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك فديتم لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا فى المعرفة ولان المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هو اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير **قوله** لانه كاسم الجنس ولانه موضوع فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج فى النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي

حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل
اولا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المص رحه لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي
منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره قال نحو يوسف عبري وقيل
عربي واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه
يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين قوله ولفظ اي اذ اوصف بذي اللام
فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما
تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف الى اي معرفة عطف على قوله
لفظ اي قوله اي صر صبحا او ادخل في الصباح قوله قالته امرأة امرئ القيس فلما
اصبحت اخذت منه الطلاق هو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله العموم
قوله قالته شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة قال واطرق
كرا الاطراق خاموش بودن وچشم در پيش افگندن وسر فرو كردن قوله هي رقية اذا
سمعها تلبد بالارض فيلقي عليه ثوب فيصاد فصار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف
منه قوله والمعنى ان النعام الخ قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد
اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهي النعام قد اصطيدت قوله بخلاف
قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تع وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن
السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان
يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود
ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي زين
لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او
فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا قوله اي مفعول به او مطلقا وعلى
الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف

لكونه معرفة لا يكون توصيفا بالنكرة ١٢ قوله التضمين فبتضمين الفراغ هذا على تقدير ان يكون الباء في التضمين صلة الاشتغال والثاني

ملغا الصدقة على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا تخصيص

ولا باس بالتعميم مع عدد المجرد وثالثا من المواضع الاربعة لانه بحسب

بعض افراده منها قوله اي ما اضمر عامله بناء على شرط يعني ان على بنائية ولك ان

تقول يعني ان على صلة للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء

على المبني عليه قوله وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تعالى اني رأيت

احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب

لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل اتي بها لتبيين الجملة الاولى فيما تم منها

باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا قال

اسم اتى بلفظة كل لبيان الماضية قال بعده فعل مبتدأ او فاعل الظرف قوله وزيد انت ضاربه

لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المجرد نحو زيد هند ضاربها وزيد انا

ضاربه الآن او بعده كالمثال المذكور ومثل زيد ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدأ

وضاربه خبراله قال مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او اي او لكل من

الامرين على سبيل التنازع قال عنه ... التضمين معنى الفراغ او الاشتغال

في الرضي ١٢

بمعنى الاعراض **قوله** ومتعلق ضميره فهذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير في تعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمته بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل او شبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا غلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا بعامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت عمرا او الذي يضربه او رجلا يضربه **قال** التسلط التسليط بر گماشتن بر چيزى **قال** او مناسبه ليس في اكثر النسخ بل ليس في شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يقع يعني بتسليطه تسليطه بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق **قوله** بقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا بما له الصدر الكلام كان في اخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن ولا وبان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا لان ما بعد الا بمنزلة جملة اخرى وجزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا

لان الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبل [illegible] **قوله** نحو زيد ظنه منطلقا [illegible] نفسه زيد لا يجوز نصبه [illegible] احتياج الفاعل الذات

او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهى واقعة موقعها اما اذا كانت
زائدة او غير واقعة فى موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعو واما بنعمة
ربك فحدث فان التقدير اما يكن من شئ فحدث بنعمة ربك فجعل ما فى حيز الجزاء
شرطا وجعل جزء الجزاء عوض الجزاء لاخذ هان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط
هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضى وههنا بحث وهو ان زيدا فى زيدا ضربت
غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد
المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع فيه عن
العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه فى الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة
المعنى فى التسليط فح يكون قيد التسليط ضروريا ولم يكن مآل هذا القيد وسابقه واحدا
كما قاله الشيخ الرضى **قوله** بالترادف فيه مساهلة لان الترادف انما يكون فى المفردات
قوله باللزوم ولو بواسطة كما اذا توالت اسماء منصوبات بمضمرات مميزات نحو زيدا
اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه **قوله** ولا يتصور الا تقدير
تسليط الفعل المناسب باللزوم وجوز الشيخ الرضى فى هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه
فنقول فى زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر
تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسير المتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق
فى زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة
قال ينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا
الصورة الاولى يجوز ان يجعل ما بعد الاسم المورد ناصبا بتكلف بان يقال انها
سادة مسد افعال صالحة لان ينصبها او فى قوتها اعنى جاوزت واهنت ولابست
اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد
بمفعولين بالاصالة فتعلق باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الآخر

وان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم
الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع
لزوم الفصل بينهما بالجملة **قوله** في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع
يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع
قال ويختار الرفع ابتداء به لسلامته من تكلف تقدير عامل **قال** بالابتداء لئلا يتوهم
ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع **قوله** اي قرينة
ترجح خلاف الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او
اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة
للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب
الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع
لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد **قوله** لسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف
الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه
كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه
فيه انه يلزم خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي
تليها **قال** كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها
شيئان فقط على ما ذكروه اما واذا للمفاجأة **قال** مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه
اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا
ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية
فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي
تقوي جانب النصب هي التناسب والتطابق المذكوران **قوله** كالامر و
النهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام

مع غير الطلب في القول وذلك ليكون بيان وجود قرينة اقوى من قرينة تقوي النصب تاما حيث يشتمل على بيان الاقوى والقوى

مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضي

او ان الجملة الطلبية فلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى

الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض و

لا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد بلزوم

الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لولا ورود النصب ههنا قوله

بسبب عطف جملة ولو بلكن وبل قال على جملة فعلية حقيقة او حكما

نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند ايقتلها فان اسم الفاعل لشبهه

بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية

نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العرض

لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية

لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يفقد ممنوعها

في عدم تقدير معمول لما انجمت قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو

الاسم الحال اما اذا كان الاسم الحال وبعده نحو متى زيد ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ

حاشية عبد الغفور رحمه الله

حاشية عبد الحكيم

الرضي فلو قال وبعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال ومع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره

قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكروه ان هل

طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا

تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج **قال** واذا

الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها

حكم اذ في وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية

في لزوم دخولها على الفعلية **قوله** الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها

اذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي الحصول **قال** وحيث دون

حيثما فان حكمها حكم متى **قال** اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى بجواز تقدير فعل

رافع فيقرر في اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقرر الاولى مطابقة المفسر للمفسر

وفيه فوات ذلك **قال** وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اتى بلفظ الخوف

للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه

واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا

انه يرجح كونه صفة ارجحان كون رفع له القيد خبرا على كونه متعلقا بمتعلقنا ه لانه يفيد فائدة تامة وبهم لان الراجح كونه معمولا

فذلك الحذف من البلاغة مقدم اعتباره على عدم الحذف لكونه تكثير المعنى بتقليل اللفظ ١٢ مولانا عبد الحكيم رح

اوصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة **قوله** وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا او كونه صفة لان المراد بالشئ المخلوق لا مطلق الشئ لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نم تناول الشئ للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص للموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا اما بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود **قال** ويستوى

بناء على ان افعال العباد مخلوقة للعباد وليست مخلوقة تعالى ١٢

الامران في الاختيار **قوله** قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه اي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقع عدم حذف العائد مرجحا للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان جملة فخرج

وجهين واما صحته فموكول الى علم السامع ١٢

من هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس الا تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها **قوله** قلنا هذا باعتبار المتهم اذا جعل الجملة خبرا

اما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما
قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار منتهى الذي هو الضمير قال لعله
حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية **قوله** الا بالتشديد وجوز
الخليل فيها التخفيف **قوله** لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض
والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص
حروفها بالافعال لكن بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما
ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان
امرؤ هلك يجوز ان يكون عند الاخفش مبتدأ **قوله** فانه وان صدق عليه اه قال الشيخ
الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال
عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل وتجويز
نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب
الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني يجب ان يكون
المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا **قوله** فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به
الاظهر ان يقال يلابس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفي
الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها **قوله** مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي
الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به عن المفسر

الا ترى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وزيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لا انتقاض لنفي بالا وكذا في ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد لى بلابس واذهب ليس كنسبة به الى ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول قوله واجب بالابتداء كذا ذكره المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل قال وكذا خبرا ومبتدأ وفيه بحث قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر السطر نبشتن قوله بحيث لا يغادر اى لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله الظ اه لم يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى ابن عمرو قال ونحو الزانية والزاني الواو اما للعطف على كل شئ فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله جملتان بتقدير المبتدأ اى هذه الاية جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شئ فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية اه بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب قوله مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسببية قال عند المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام قوله ومثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه للمبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه

المصنف فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا **قوله** مبتدأ محذوف المضاف وخبره ثبت والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما في المفصل واللباب **قوله** ان ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء او بالاقرار **قوله** قيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد **قوله** او للتفسير لان اجلدوا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم **قوله** جزء الجملة اه يجوز ان يقال زما بعد فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها **قوله** واختيار النصب يعني ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب لازم على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به **قوله** لضيق الوقت في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو ضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه **قوله** وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه **قوله** اي عمل فيه النصب بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل **قال** تقديرا تو لا انسب بالصناعة ان يقال باتق دون اتق **قال** تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدر بنحو لاحذر وغيره يقدر بنحو حذر خطابا والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي **قال** او ذكر المحذر منه هذا القسم

يكون ظ او مضمرا سواء كان الظ مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا **قوله** على صيغة المجهول قال الشيخ الرضى فى قوله اوذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر نفى عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفى بعض النسخ اوذكر بصيغة المجهول وليس بموجه لان او ههنا اتصالية اى ليست اضرابية فينبغى ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعل معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر ينساق اليه الفهم اعنى حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير اتحين او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على تقدير اتق دون نحوه من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرضية ولادخل للتقدير فى التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لايقال العطف باو فى الحدود انما يصح اذا كان صدر الحد متناولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود وليس الصدر ههنا متناولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه فى الحقيقة فبقى قوله معمول متناولا للقسمين **قوله** قلنا نعم او قلنا بتقدير العائد والتقدير اوذكر المحذر منه من نوعه او باستتار ضمير فى ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه **قال** مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضى قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله

مقدر فصار منفصلا قال وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى
ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتاخير العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول
لواحد اذا كان احدهما منفصلا قوله ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن
اتق معنى التبعيد فيكون التقدير اتق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق
مع تضمينه معنى التبعيد تاكيدا ليس في تقدير بعد قوله لانه لا يقال تقيت زيدا
من الاسد لان معنى الاتقاء پرهيزيدن لا پرهيزانيدن قوله فالصواب ان يقال يمكن
ان يقال المراد تقدير اتق ونحوه قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك فيه تامل
لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يوذيك اللهم
الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرر
فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمآل فاذا انظر الى المآل صح هذا المعنى
قوله لان حذف حرف الجر الى آخره لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها
مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد
اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر قال ولا تقول اياك الاسد واما قول
الشاعر فاياك اياك المراء فانه + فلضرورة الشعر او لان اياك اياك من باب الاسد
الاسد والمرء منصوب بمثل اترك او احذر او لان المرء في تاويل ان تماري قوله
فلم يثبت الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك
لتحملهم قلت اي وقلت قال المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب
المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصلة استينافية
على الاولين قال ما فعل فيه اي مسماه او في نفسه مساهمة او اسم ما فعل فيه
قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي قال مذكورا اي مودي قوله
تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة

وبالتضمن مايقابلهما فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي وما له
لم الى معنى قوله اذا كان العامل مصدرا او ما بمعناه قوله فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اه فيه تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة
في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجدي الحيثية
نفعا لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم
يصير قريبا من اعتبارها قوله ولا يخفى اه قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شئ ولم
يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح قال من زمان او مكان قد يجعل
المصدر حينا بحذف المضاف او بجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في
مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست
في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم
قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا
بناء على ان في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه قوله مبهما كان
الزمان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين
والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة قال وظروف المكان ان
كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة
الظروف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد
المبين قال فسر المبهم بالجهات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم
فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه
نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست
لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثل بها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان

ويدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكنف وذرى لايقع فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال فى جانبه اوالى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايض كل معين مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قال حمل عليه ينبغى ان يذكر ام المقادير الممسوحة ايض فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضى ينبغى ان تحمل على الجهات الست لمشابهتها لها فى الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لايختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا قال ولفظ مكان بشرط ان يكون فى عامله معنى الاستقرار فلا يقر كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضى اسم المكان الذى فى اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص قال وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت قوله ولاشك ان معنى الدخول لايتم فيكون فى صلة المكان عن صلة لضده الذى هو الخروج استدل الشيخ الرضى على ان الدخول لازم بلزوم كلمة فى فى غير المكان ودخولها فى المكان وبكون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم لايخفى ان ماذكره يدل على نفى التعدى بلا واسطة قوله والتفصيل فيه اه مايختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومايختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف ومايستوى فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه ومايجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال ما فعل لاجله فعل اى ما هو حامل على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق قوله الا ان يراد بذكره معه اه لايقال

على قوله اما بحسب التصور او بحسب التحقق فالمفعول له اعم من العلة الغائية والغاية فانه يجب تاخرها بحسب التحقق ١٢

يجزم للمفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان

التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة

والتضعيف قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب

ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التاديب اعني التادب

قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التادب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية

ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان ولو صرح بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند

النحاة قال وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اي احسن

بمقام المنازعة للزجاج واظهر للجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه

على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر الكلام قوله والقائل الخ او القول بكون المفعول له مفعولا

مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج قال خلافا للزجاج

وخلافا للجرمي فانه عنده حال فيلزمه التنكير قال فانه عنده مصدر يلاقيه اي من

كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تاديبا فان معناه

ادبته بالضرب تاديبا قوله وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن

فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغاير اللفظ فعله

اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد

يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في

ذلك مخالفة من وجه آخر **قوله** او ضربته ضرب تاديب و قعدت قعود جبن الظ

ان للمصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور و اطلاق المصدر عليه لنيابته عن

المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر

من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء **قوله** ورد قول الزجاج ورده المص ايضا بان معنى

ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق

فكذلك تاديبا الذي بمعناه **قوله** ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل اليه انما وضع المظهر موضع المضمر

اشارة الى اتحاد الحدث والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير هو الترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف

هو الترك في اللفظ والنية **قوله** اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة

لا يشترط ذلك ... والذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز

قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا

للسخطة واستتماما للبلية والمستحق ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون

حالا لاستلزامه صحف ... الفاعل وهي لا ستنادها على حال المفعول وهي الاستحقاق

قال ومقارنا جاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القرءة الشاذة هذا

يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا

على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة

لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف **قوله** او يكون زمان وجود الحدث

بان يكون آخره اول الحدث او بالعكس وبغير ذلك **قوله** لانه بهذه الشرائط قال المص

انما اشترط ذلك لان المفعول له كثيرا ما يجيء جامعة للشرائط فخصوصها دليل على اللام

[Marginal notes, top:] قوله لانها ان كانت ... قوله تاديبا الذي ... بمعناه ... الاول والثاني مفعول له ... قال ... الاعراب الاعراب الاول ...

[Marginal notes, left side:] ... قوله قوله ... الاسم ... فيما ... اتحاد ... قوله لان قد يقع معرفة كما في قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما ... وقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله

تمت

قوله لا ارى منعا آه فيقال فى مررت بزيد وعمر امررت بزيد وعمرو ١٢ عبد الحكيم ره

المفردة قوله وفى بعض الحواشى ان هذا الراى شريف جدا بجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص قوله وقد حيل بين العير والنزوان قال قدس سره فى الحاشية العير الحمار الوحشى والاهلى والنزوان الوثوب و منه قدس سره فى تفسير الوثوب برجستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف فى المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله نحو استوى الماء والخشبة اى تساوى الماء والخشبة فى العلو ووصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل آه فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجرى ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازى شامل للسير والجريان قوله او مكان وفى احد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها قال قدس سره فى الحاشية فصيل بچۂ شتر از شير باز كرده ورضع الصبى شير خورد كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه اى فى الاول رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت فى الاصل حرفا اعطى النصب ما بعدها قوله واصلها واو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل فى مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابى الفتح قال الشيخ الرضى لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقدم المعطوف

على عامل لذا تأخر عن المعطوف عليه **قوله** فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع **قوله**
اي وجد جعل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال و يحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى
تامل وتعرف **قوله** لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو
العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن
التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذ عمرا
في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج
قلنا كان الكلام ههنا لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تعين العطف **قوله** فان
العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا
قالوا فيها ان النصب مختار **قوله** حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال
الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب
مع اختيار العطف قال والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب
النصب والا فلا **قوله** لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون
يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف و
ذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف
ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله المص لوروده في القران تقوله
تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة **قوله** وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى
الفعلي في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضا شيئان
كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة فالاشعار على المعنى الفعلي
في هذه الامثلة قوي لتعاضد الامرين بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو ما انت وزيدا
فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام
في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر اخر في المثال الثاني

والمصنف لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين
وبين الاخيرين **قال** لان المعنى ماتصنع وما يماثله متعلق بمفهوم الكلام السابق
كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل مالزيد وعمرو
خبر محذوف تقديره ذلك مثل مالزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز
العطف مثل مالزيد وعمرو وقس عليه حال مثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة
لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام محلها حكمنا بمعنوية العامل في تلك الامثلة **قال**
الحال من حال الشئ يحول اى نقلب وانما سمى هذا القسم بها لانه لايخلو عن انقلاب
غالبا **قال** ما يبين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتهيئ للشئ كذا في
المغرب والمراد ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي الحال المحققة او
بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقدرى
الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اى مقدرا نبوته
وايضا هي اعم من ان تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما
فلا يرد النقض بجاء زيد ابوه قائم لكن يرد النقض بقولك نحو اتيتك وزيد قائم ونسب الى
صاحب المفصل في دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة لازم
الفاعل والمفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم
فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الا بتاويل
وان زمان الاتيان لما كان مباينا مفارقا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلايم دعوى
الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لايدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ
الرضي لحوان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف
ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث
الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول او بما يجرى مجراهما وبقولنا جزء كلام

تخريج الجملة الثانية في ركب زيد وركب معه كوبه علامة اذا لم تجعلها حالا وحال المؤكدة اسم عن غير حدث يجيء مقرر المضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن نحو رجع رجوعا

قوله اي من حيث هو فاعل ومفعول به في دلالة الحال على ان مدلولها كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه الحدث الذي في ذلك المقام هيئة للفاعل او المفعول من حيث انه فاعل ومفعول نحوي تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما **قوله** الا الجمع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان ترتب على ترتيب صاحبها **قال** لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول وحال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح **قوله** اي لفظيا بان تكون اه يرشدك الى هذا تفصيل العامل **قوله** فكانه الفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخصي بمفهومين علامة لاتحادهما ذاتا **قوله** فكان الحال عن المضاف اليه لان الداخل في الذات في حكم الذات **قوله** ولو ترك اه هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما بالتاويل بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو ترك كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه **قال** وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المصنف جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبر

...معناه نحو فلما جاءني رجل راكبا ١٢ قوله منصوبا على الاختصاص تتقيد ير أسنى ١٢ مولانا عبد الحكيم

عامل لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من اللفظ ولا يجوز ان يقال ان قائما
حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف
لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير
فاعلا معنويا على التفسير المذكور **قوله** باعتبار معنى الاشارة والتنبيه الاول اولى
لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع
تقارب الاسم والفعل **قال** وعاملها الخ فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل و
المفعول ومعنويتهما وليكون توطية لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي دون
تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل من مباحث
التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطية له عقيب ذلك التفصيل **قوله** وهو
من تركيبه اى من صيغته **قوله** كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان كانا من الحروف
المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها **قوله** والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر
انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل وفيه بحث لانك
اذا قلت ليت ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيدا للخبر لكان المعنى ليت ابني راجع وهو
فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابني ان كان فقيرا راجع **قوله** وكانه
اسد صائلا او بدكم وكاتب وزيد اسد صائلا لا يجوز بناء على التشبيه **قوله** لان النكرة
قيد ولان الحال جواب لكيف والسوال ينافي المعلومية وفيه ان المفعول له جواب للم
مع انه يصح ان يكون معلوما والحال وان كان معلوما باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار
آخر **قوله** نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة
بالاضافة لكان احسن **قوله** لاستغراقها وعمومها بنفسها او لوقوعها في
حيز نهي ونفي او ما بمعناه **قوله** ان جعلت امرا حالا اشار به الى انه ليس
نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او

على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي امرنا امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انه لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف **قوله** او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب **قوله** او بعد الا نقضا للنفي لم يعتبر قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي ومقدما عليه الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله الحال يعني ان فاعل الظرف هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال وقبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول وقبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك ميلا الى الاختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المص انما حسن التنكير هنا لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا **قوله** او مقدما عليه الحال انما حسن التنكير لان التقديم يؤمن من الالتباس بالصفة **قوله** ويجعل قوله وصاحبها اه وحينئذ يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدأ والخبر او العامل والمعنى فعلى هذا مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف غالبا **قوله** ولم يزدها قال قدس سره في الحاشية الذود المنع **قوله** ولم يشفق على نغص الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والعين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح النغص بمراد

المختصر فان كلام المصنف مبني على مذهب الجمهور وفساد ما قيل ان جواز وقوع الصفة بعد الا قرينة بلا مرية ١٢ **قوله** لان التقديم

تمام نا رسیدن وسیراب ناشدن شتر قوله ولاتن جم اتان خرماده قوله ثم

یرد من العطش قال قدس سره فی الحاشیة العطن ما حول الحوض والبیر من مبارك الابل

والمبرك المناخ یعنی جای شتر خوابانیدن قال و مررت به وحده قال قدس سره فی الحاشیة

الوحد مصدر وحد یحد یقال وحد یحد حدا وحدة کوعد یعد وعدا وعدة انتهی قال الشیخ

الرضی وحده لازم الافراد والتذکیر والاضافة الی المضمر ولازم النصب الا فی مواضع

مخصوصة قیل یجوز ان یقال ان اصله التاء ثم حذفت لقیام المضاف الیه مقامها

کما قیل فی اقام الصلوة قوله مثل فعلته جهدك بصیغة الخطاب قال قدس سره فی

الحاشیة الجهد ههنا بضم الجیم والجهد بفتح الجیم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح

الجیم المشقة وبضمها الطاقة قال متأول ای کل واحد منها او نوعها قوله وتاویلها

علی وجهین قال الشیخ الرضی الحال المعرفة ظاهرا ان کانت مصدرا کان تعریفها بالاضافة

او باللام وتاویلها علی الوجهین وان کانت غیر مصدر کان تعریفها ایضا کذلك وتاویلها

انها فی معنی النکرة نحو مررت بهم الجم الغفیر ای کثیرا ساترا بکثرتهم وجه الارض ونحو

دخلوا الاول فالاول ای اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلاثتهم وکذا اربعتهم

الی عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانیة اذا اضیفت الی ضمیر ما تقدم منصوبة

فی الحجاز علی الحال لوقوعها موقع النکرة ای مجتمعین فی المجیء وتاکیدا

لما قبلها فی تمیم قوله احدهما انها مصادر لافعال او الصفات ای معترضة

ومنفردة والحذف غیر واجب فی المثال الاول وواجب فی الثانی علی

ومنفردة

قاعدة الشيخ الرضي **قوله** معارف موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام
للعهد الذهني او زائدة **قال** فان كان صاحبها نكرة والحال مفرداً اذ لو كانت جملة
وجب الواو ولا التقدير **قوله** ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل و زيد راكبين
قوله لتخصص فيه ان الحال ما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم
المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا يجدي
التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم آخر **قوله** ولئلا تلتبس بالصفة فيه ان هذا الالتباس
لو كان محذوراً لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس
قال ولا تتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصدرها
بالواو او لمراعاة اصلها وهو العطف وعدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصدير
عاملها بحروف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء
قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا لعله لان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل
على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا او تضارب زيد وعمرو وزيد اضرب من
عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث
مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا
التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان او المتعلق
او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي
كلا منهما ما يتعلق به التزم وان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به

وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لرفع الالتباس والحرص
على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعد وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا
بسرا طيب منه رطب **قوله** فعلى هذا معنى الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف
حالا عن قوله على العامل المعنوي كأنه حال عن ضميره لا يتقدم على الاحتمال الثاني
ويحتمل ان تكون اعتراضية بتقدير المبتدأ **قوله** واما اذا جعلته داخلا الخ اليه
ذهب المص في شرحه كما مرت الاشارة اليه **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثاني هو
ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي
ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ
الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل
المعنوي ومن ذلك القبيل البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل
بستين **قال** ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان صاحبها
مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقدمها
عليهما الا في صورة واحدة وهي ما اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا
عن العامل **قوله** سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه
ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه
فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يعجبني قائما شبه زيد ونتبع حنيفا ملة ابراهيم
قوله لان الحال تابع الخ قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه

اسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ قيل وجه منع تقدمها على صاحبها المجرور انه كثير الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع قوله يجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت انه صلعم كما ارسل مانعا ناهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلت الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مر الاشارة اليه **قوله** والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال و فعول ومفعال **قوله** اى ارسالة كافة اي عامة شاملة **قوله** وبعضهم يجعلها مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة **قوله** والكل تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضى ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى **قوله** سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضى من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال فى نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطتها ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزأ قسطا وينصب ذلك القسط

النكرة فى الاثبات على الاستغراق واستشهد عليه بقولهم تمرة خير من جرادة وبقوله تعالى علمت نفس ما قدمت ...

قوله لحرف نفي دخل على الاسمية فكانها باقية على اسميتها وكذا كان حكمها حكم الاسمية ١٢ مولانا عبد الحكيم

على الحال ويأتي بعده بجزء تابع لها اما مع واو العطف وبحرف الجر نحو بعت البر قفيزين

بدرهم **قوله** وهو ما بقي فيه حموضة الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع حموضة قال

في الصراح البسر غوره خرما اول ما بدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك

ثم بسر ثم رطب ثم تمر **قوله** وهو ما فيه حلاوة ولين **قوله** ولا حاجة الى ان يؤول

البسر بالمبسر هذا اذا كان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه

اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتاويله بالنضيج وغير النضيج او

المدركات وغير المدركات **قوله** لانا اذا تعلق بشيء واحد قدم تفصيل ذلك في ذي الحالين

قال وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء

الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره ايضا لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ

ونحو بايعته يدا بيد وبيدي ذو بدي بدي في سقر بالنقر ونحو بعت الشاء شاة بدرهم و

الاصل كل شاة بدرهم وكذا نحو بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل

رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزءان لقبولهما الاعراب

قال المحلبي يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم **قوله**

لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تقييد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها و

لا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه **قوله** وهي الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت

الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا احتاجهما

اذ في نفسهما الى ذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني زيد الا وهو

هو فقير **قال** في الاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها تجرد النفي على الاصح و

لا يدل على الزمان فهو كحرف نفي دخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الربطين

عند ظهور الملابسة نحو خرجت يدي على الباب وهو قليل **قوله** لانها تدل على الربطين

اول الامر لانها فی الاصل للجمع مع السابق فهی داعیة الی النظر السابق **قال** والمضارع المثبت بالضمیر قد سمع بالواو وذلک لانها جملة وان شابهت المفرد او لانه خبر مبتدأ محذوف و یشترط فی المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال کالسین ولن ونحوهما **قوله** المشتملة علی المضارع المنفی وان کان بلم خلافا للاندلسی فانه قال لابد فیه من الواو وان کان مع الضمیر قال الشیخ الرضی اذا انتفی المضارع بلفظ ما لم یدخله الواو واذا انتفی المضارع بلا لزمه الضمیر والاغلب تجرده عن الواو **قوله** لیدل اه هذا التحقیق ما ذکره السید الشریف قدس سره وللقوم ههنا کلام بعید من التحقیق فحری ان لا نذکره **قال** ویجوز حذف العامل وجوبا قیاسا فی مواضع منها ما اذا بین الحال ازدیاد الثمن او غیره مقرونة بالفاء او ثم تقول فی الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا ای فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا الخ لانه فی الازدیاد وتقول فی غیر الثمن قرأت کل یوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا ای فذهبت القرأة کل یوم فی الزیادة والصعود **قوله** وهی ای الحال المؤکدة اه هی اما لتقریر مضمون الخبر و تاکیده واما للاستدلال علی مضمونه علی سبیل منع الخلو **قوله** والمنتقلة قید للعامل بخلاف المؤکدة فانها لیست قیدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قید للعامل غیر صحیح الا ان یراد انها قید له بحسب العبارة والتصور **قال** الراحقه اه ذلک التقدیر من سیبویه قال الشیخ الرضی فیه نظر اذ لا معنی بقولک تیقنت الاب و عرفته فی حال کونه عطوفا وان اراد ان المعنی اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولی عندی ما ذهب الیه ابن مالک وهو ان العامل معنی الجملة کما تقدم فی المصدر المؤکد نفسه او لغیره فکانه قال یعطف علیک ابوک عطوفا و ذلک المعنی یتولد من نسبة الخبر الی المبتدأ فکان العامل فیها معنویا و بهذا لا یتقدم المؤکدة علی جزئی الجملة ولا علی احدهما **قوله** او بمعنی اثبته معطوف علی قوله بهذا المعنی فیکون لاحق منشعبا معنیان التحقق والاثبات و حق مجردا معنی وهو التحقق ولما بین المعنی اللغوی لهما اراد ان یبین متعلق

لا اثبته لا ابوک فیکون المعنی زید ابوک یعطف علیک عطوفا فیصیر عطوفا مصدرا لا حالا ١٢ مولانا عبد الحکیم رح (منشعب والمجرد ١٢)

التحقق في الصورتين ومتعلق بـ ثبات اي لصورة الاخيرة هو ان ثبت من حيث انه ب
لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال ى تحققت ابوته لك ه **قوله** اي شرط وجوب
حذف عاملها او شرطها في وجوب حذفه دليله ما ذكرت ه زة الاموا المشتة
لان تحقق الحال المؤكدة فذ تكون بجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين
اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يؤول مثاله باسناد فعل قوله
مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يجي صيغة الصفة مقام المصدر **قال** التمييز
ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء مميز وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه
من بين الاجناس برفع الابهام **قال** يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه
جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاض
لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان
التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة
نحو غبن رأيه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رأيه
بمعنى غبن في رأيه وان الم بطنه مضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب
ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد **قوله** في المعنى الموضوع له من حيث
انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن
اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعيه
اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز **قوله** لكن المطلق منصرف
الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق و
يمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
الطاري والمراد ههنا هو الوضع الثاني **قوله** لكنه غير مستقر بحسب الوضع و

لهذا يكون حقيقة في كل واحد منها من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز **قوله** وكذا يقتضيه الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال فح لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر المعينة لما يراد من المشترك **قوله** ولا ابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا لا حال عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ان الاداة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا **قوله** ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصنجة ولا ابهام فيها انما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره **قوله** ولا من حيث وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون **قوله** فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير المضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شيء زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال المحقق السيد الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته **قوله** يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله يفيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبته في جملة اي

النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ فى اللفظ والمنسوب اليه فى الحقيقة غيره
بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه سبب لاعتبار ما يستدعي
التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله مما انتصب عنه اى الاسم الذي يصلح
انتصاب التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لانك لو لا انك اسندت تطاب اليه لم يكن
ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد
هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم
يعني ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجئ بعد تمام الفاعل
ويجوز ان يقال ايضا ان عن فى هذه المواضع بمعنى بعد كما فى قوله تع طبقا عن طبق
والاول اولى **قوله** وهو ما يقدر به الشئ وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك
كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تع ملء الارض
ذهبا والملء قدر ما يملأ به الشئ وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا
وسواك رجلا لمحمول على مثلك بالضدية ونحو بطولك رجلا ولعرضه عرضا **قال**
ومنوان سمنا تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد **قوله** وهو التنوين لفظا
او تقديرا كما فى خمسة عشر وكم رجلا **قوله** او النون سواء كان فى التثنية او شبه الجمع
نحو عشرون لا نون الجمع نحو حسنون وجها لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة
قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف
وان اضيفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض **قوله** فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء قال الشيخ الرضى قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك
فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم
نحو نعم رجلا ويا لها قصة ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم
الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز فى الصورتين هو

نفس الضمير واسم الاشارة **قوله** عندي الراقود خلا أراقود نوعي از پیمانه وخم قار اندود كرده قال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قال فيفرد الى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا اولا وسواء قصد به الانواع اولا قال الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء **قوله** وهو ما يتشابه اجزاؤه اي يتشارك اجزاؤه في اسم الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها جزء **قوله** ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او كسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع **قوله** وعندي عدل تثنية عدل تنك بلد وماشر آن **قوله** والمعنى ان وجد التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق **قوله** بنون الجمع اراد شبه نون الجمع **قوله** لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما **قال** وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو ينتصب عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب **قوله** والمقصود غير المقدار عن طلب التمييز و اذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز **قوله** كان الظاهر ان يقول

صالحية و عدم العراقة في الابهام ١٢

لان الابهام الذی یستدعی التمییز لیس الا فی الذات المقدرة التی هی طرف النسبة لکن
لما کان ذلک الابهام مستلزما لنوع ابهام فی النسبة حسب احتمالات الطرف و
رفع ابهامها التبعی مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنکتة فیه التنبیه
علی ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان لیس هناک نسبة کذلک الا باعتبار
عدم ذکر الذات ههنا وذکرها فی السابق الا تری ان نعم رجلا مندرج فی القسم الاول
مع ان الضمیر غیر مذکور هذا حاصل کلامه قدس سره **قوله** او المصدر جعله الشیخ
الرضی داخلا فی شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الی قوله او فی اضافة لکن للمص لم یجعله
من هذا القسم ولهذا قال او فی اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما یشتمل علی نسبة قریبة
من النسبة التامة ولیست الاضافة کذلک **قوله** نحو حسبک زید ای یکفیک زید
قوله فکانه قال طاب زید اه ای کانه مثل بفعل وشبه فعل تنازعا فی نفسا وابا وکذا فیما
عطفا علی ابوة **قوله** ولله دره ای الاصل اللبن قال الشیخ الرضی الدر فی الاصل ما یدر ای ما
ینزل من الضرع من اللبن ومن الغیم من المطر وهو ههنا کنایة عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما نسب فعله الیه تعالی قصدا للتعجب منه لان الله تعالی منشئ العجائب فکل شئ عظیم
یریدون التعجب منه ینسبونه الیه تعالی ویضیفونه الیه فمعنی لله دره ما
اعجب فعله **قال** ثم ان کان اسما یصح الی قوله والا فهو لمتعلقه فی هذه العبارة
شبهة مشهورة وهی انتقاض الشرطیة الاولی بطاب زید نفسا فان نفسا اسم
یصح جعله لما انتصب عنه ولا یصح ان یکون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقیید
مقدمها بکون التمییز لم یکن نصا فیما انتصب عنه ولکن ما قید مقدم الشرطیة
الثانیة بذلک لئلا ینتقض بمثل طاب زید نفسا واجاب الفاضل الهندی
بان نفسا کما صح ان یکون لما انتصب عنه بان یکون معناه طاب
زید من حیث انه نفس من النفوس صح ان یکون لمتعلقه بان یکون معناه طاب زید

من حيث ان لنفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما
اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشیٔ والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس
الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة
اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج
عن هذا الحكم لانه فى حكم الصفة اذ معنى رجلا ههنا الكامل فى الرجولية ويمكن ان يجاب
عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول
قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان المتعلق قطعا ولو اريد بها الذات
لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هى ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع
جميع صفاتها قلنا فح كان فى حكم رجلا فى المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا
المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما
اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة
اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف فى مقدم الشرطية
الاول والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له
ولمتعلقه واعترض عليه بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالى
وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا او تقييد التالى بكونه بعد جعله
تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نفى لمقدم
الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين و
بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه
واذا لم يكن لشیٔ منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع و
الاول بتقدير معطوف فى تالى هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله
ولا يخفى سماحة هذا الجواب **قوله** والمراد بجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضى

صفات الشیٔ كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه **قوله** بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه مسامحة **قوله** وهو الذات المقدرة اعنى الشیٔ المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشیٔ المنسوب الى زيد كما ذكرناه **قوله** الواو بمعنى مع وهى تفيد مشاركتها بعدها الخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضى وهو ان المنصوب فى عبارة النحاة فى نحو قولهم شر اهر ذا ناب شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديره الكائن مبتدأ لفظا بمعنى كان لفظه مبتدأ وكان معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم **قوله** لان من تردد فى التمييز فى قسمه الاول مطلقا وفى قسمه الثانى اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضى وقال فى المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقع عندى عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه للتمييز **قوله** لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تع فغشيهم من اليم ما غشيهم **قوله** اذا جعلته لان ما يتضمنه لانه مطاوع لذلك التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال فى العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل **قوله** نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك **قوله** لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد **قوله** وذلك بعينه مثل قولك سربحر زيد تجارة يعنى تجارة زيد كقوله تع فما ربحت تجارتهم **قال** خلافا للمازنى استاذ المبرد وتلميذ الاخفش **قوله** نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقراء لا قياس **قوله** قول الشاعر هو من مجيدى الشعراء **قوله** اتهجر اه قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسى فلا تمسك **قوله** بالفراق فى بعض الروايات بالعراق **قوله** وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسر التطيب المقدر قبل نفسا **قوله** غير قادح فى التمسك اذ بناء

تمسكهم على الظ الذي يقبله الطبع السليم **قال** المستثنى الاستثناء من الشيء وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوبات بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع و نظيره التعبير عن منع وقوع المومنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور **قوله** كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا و لو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفان فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب معنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين بين الانسان والفرس فكذا ههنا نقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا و اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عد المطلق من المنصوبات و تقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم مجازا واجراء حال المدلول على الدال ولا استخدام بجعل الضمير في قوله لا الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا ان لفظ المستثنى مجاز فيه **قوله** لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصها الا بعد معرفته بخصوصه **قال** فالمتصل الفاء للتفسير **قال** هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك لو قلت له علي دينار الا دانقا كان الدانق

داخلا فى الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع فى كلام الله وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضى ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متاخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه فى جاء القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى فى بعض ادوات الاستثناء كما عدا وما خلا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل والايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقى وليس معنى الاخراج الا المخالفة فى الحكم بعد التشريك فى النسبة ولما لم يكن فى المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج **قال** عن متعدد اى ذى عدد وكثرة **قال** بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل **قال** واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيدا او المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا فى عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضى فى دفع شبهة الاستثناء **قوله** واحترز به عن نحو جاءنى القوم الخ قيل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا ولهذا يستعمل فى صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو

الا زيد وما جاءني عمرو لكن زيد **قوله** اى بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد **قوله** اى ليس نفيه الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله **قوله** واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا فى كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه واما فى غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض ولان المبدل منه فى حكم التنحية فيكون فى حكم التفريغ وهو فى الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما فى الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو فى العطف مع انه فى قوة تكرير العامل واما فى الثانى فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشىء وما فى حكمه **قوله** وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا فى باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون الخ والكلام الناقص اصطلاحا فى هذا الباب ما يقابله **قوله** منصوب على الظرفية لا على الاستثناء ولعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغى ان يكون داخلا فى الاتى **قوله** والعامل فى نصب المستثنى قال الشيخ الرضى قال المصنف فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوا ان فى الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن فى الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى قال ومقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال فى قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله فى كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر اخر لكان وحال **قوله** اى المستثنى منصوب ايضا الخ ذهب سيبويه الى ان المنقطع

منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المستثنى به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها واستاخرون لما رو ها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها النصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك والا هذا بغير الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخوله بعدها في حكم ما قبلها **قال** في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ نصر الانسحاب وخبر محذوف **قوله** واما بنو تميم اه في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع متصلا بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع ماكل الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا وانما لم يجوزن فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظ **قوله** اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرا **قوله** لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب الاكثرون الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تع ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير لا راحم من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة **قوله** التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والتخلو والنفي وغير ذلك واستعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة

قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله والبعض مطلق كما
ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما
لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق ليحتمل الابعاض
لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق ولا يدل العبارة عليها قيل قد
يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هذا المعنى قوله والتقدير جاءني القوم عدا اه
اذا قيل عداني كذا كان معناه انتفى عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيدا كان
المعنى منع المجيء عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى
الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد بجائي ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه
كان ... اذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء من زيد
... الجائي والبعض من زيد اي بعد عنه قوله وقت خلوهم اي خلو الجائي
منهم قال ولا يكون لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن قوله وهو
ضمير راجع الى اسم الفاعل اه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا
معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد قال فيما بعد الا حال من
الضمير المجرور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى
ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه
وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة
احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب وكذلك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير
النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين
على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى الشرح
اختيار الرفع قوله ولم يشترط لكنه لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى
منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيد لم يكن البدل مختارا وان

لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال قام القوم الا زيد فان النصب هٰهنا اولى ليطابق الجواب السؤال **قوله** على البدلية اراد بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** لا بالاصالة اي بنوع تمحل **قال** و يعرب على حسب العوامل اي على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان نختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه **قال** اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول **قال** ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحويين يبنون دلالة الهيأة التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جواز جاء كل احد الا زيدا فينبغي ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال ان اراد بافادة المعنى ح دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام

المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء
من مفهوم الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب فى وقت من الاوقات الا
وقت استقامة المعنى فانه يتعين المراد **قوله** اذ معنى ما زال زيد عالما اظهر لبقائه ثبت
دائما لكن الدليل لا يفيده الا ان يقال ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفى فائدته بحث **قوله**
لان نفي النفي اثبات اى مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف
على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه **قال** ما جاءنى
من احد لو مثل بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشىء وهل زيد بشىء
استيفاء للصور الاربع التى يتعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى **قوله** نحو ما جاءنى
نحو ان يكون زيد بدلا من الضمير المستكن فيها او يجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف ذكره
انه بدل محمول على لفظه واضعف منه فى النصب نصب لا اله الا الله لان العامل فيه
وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا فى لا فتى الا على **قوله** قيل ثم ما وصفه به
ولم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التحقير **قال** لان من الاستغراقية انما
قيد بها لان من قد تكون زائدة فى الموجب عند الاخفش انها للتنكير لاستغراقية **قوله**
لانها لتأكيد النفي اى نفي مجرورها سواء باشرته او لا نحو ما جاءنى من رجل وامرأة
قال لا تقدر بدلا اى لا تنقض قوله عاملتين تمييز او حال ومفعول ثان بتضمين معنى
الجعل **قال** لانهما عاملتان للنفي يعنى انه علة حملهما على العمل وان جزء العلة وعلى التقدير
بانتفائه ينتفى العلة **قوله** عمرو مرفوع على انه اسم النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر
غلبتهما لكن يبقى تقديرهما اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان
العامل حرفا لا يغير المعنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا
قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن
فيه **قال** لنقض معنى النفي اى انتقاضه فهو مصدر مجهول **قوله**

وهي لفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ماكان بدليل لحوق علامات الافعال عليه
نحو ليست ولستم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ماكان وان لم يبق
فيه معنى الكون وهو قد ينتفي نفيه ويبقى عمله نحو ماكان زيد الا عالما لبقاء معنى الكون
بعد الا **قوله** مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها مع المد
مشهورتان **قوله** لكونها حرف جر اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم
حاشاي من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول
ما عليها او نصب الاسم بعدها شاذ عنده **قوله** واجاز بعضهم النصب به بدليل حاشيت
زيدا واحاشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لا لييت اي قلت لا ولو
ليت اي قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليه اللام تعين فعليته
قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا لله في بعض القراءة وانه
بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان تركيب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى
تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك فلاستكراههم التنوين فيما غلب عليه تجريده
منه لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل على علميته
لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا **قوله** ومعناها تنزيه
المستثنى اذا استعمل حاشا للاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء
ذكر وبما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم
ينزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص
عما يشينه فيكون اوكد وابلغ **قوله** تنتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف
اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى
ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن
ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبين غير مع

انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض **قال** وغير صفة غير مبتدأ وما بعدها خبران له

قوله باعتبار قيام معنى المغايرة بهما سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن

قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز **قوله** وذلك لاشتراك كل

منهما آه يعني انه استعير غير لمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غير انما تدل على

مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها

في الحكم فمجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر لعلاقة المشابهة **قوله** مذكورا انما اشترط

ذلك ليكون اظهر في كونها صفة **قوله** نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ

الرضي لا يجوز الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد

اثنين منه **قوله** وانما قلنا آه هذه الزيادة تدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على

الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب

عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول الجمع غير معلوم

تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم

بينهما غالبا **قوله** فالا في الآية صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم

يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص ولا يعتبر النفي المستفاد من

لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما واقل في ابي منصرفاته وصرح بذلك البعض

الشيخ الرضي ايضا البدل لا يجوز حيث يجوز الاستثناء **قوله** يجب ان لا تتعدد الالهة اي يجب

ان لا يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد

انتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات

اللوازم كلها **قوله** اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في

الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تع مكانا سوى اي مستويا ثم حذف

الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار

بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت امكان عمرو اى بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم غير زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل بمكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اذ المرجح في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير **قوله** والمراد بمعرية المسند اه اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد بمعرية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها **قوله** فالاسناد الواقع بين جزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها

قال كان مرخبر المبتدأ في اقسامه قال الشيخ الرضى ما حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيجب ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا في يصبح زيد يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى ان كان قميصه قد ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من ما زال واخواتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة لاستمرار ما يصلح الاستمرار وهو الحال والصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل اما ما دام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا

كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **قوله** وكذلك اذا انتفى الاعراب اصلا ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى وما زالت تلك دعويهم ان تلك خبر فلعل ذلك مبني على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى **قوله** وهو كان يعني ان اطلاقه ليس بجيد **قال** في مثل الناس مجزيون قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما **قوله** وهي ان تجيء بعد ان اسم وجاز تقديره معه او في عمرو ونحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجز تعين النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل **قال** اربعة اوجه قال الشيخ الرضي ربما جروا بعد ان وان لا مع ما بعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح **قوله** ونصبهما نحو في الثاني تقدير فعل لائق نحو تجزي خيرا **قوله** ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لا ان كان في عمله او معه خير او اما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو جزئه لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت لضعف تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال ولكون الشهرة دالة على المحذوف **قوله** فكان جزاؤه خيرا انما صح دخول الفاء على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء **قوله** فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة

المفتوحة مخففة قالوا القراءتان في قوله تعالى ان تضل احدهما فتذكر بفتح الهمزة وكسرها بمعنى الشرط ١٢

معنى الشرطية وما عوض عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله * ابا خراشة اما انت ذا نفر * فان قومي لم ياكلهم الضبع * ولا يجوز ان يكون صلة لان كنت ذا نفر متعلق بقوله لم ياكلهم اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل ههنا عند البصريين من نحو قوله يفتخر ويتكبر ثم قال والاولى ان ان الشرطية لكثرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم تغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما لتكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرطية لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزئها الفاء نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء موجود فزيد منطلق فلا بد اذن من اقامة جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها **قال** المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تنعيه فلا يرد نحو لا رجل عليها حسنا من انه منصوب بلا وهو بل لا **قوله** اي لنفي صفة الجنس اي لنفي ما اجري عليه **قوله** لما عرفت من معنى التبعية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنسوب بلا الى هذا لانه يخرج بقوله يليها نعم انما احتاج اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل في اخراجه المراد الذي اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها **قوله** وهذا القدر كاف فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسمها فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعنى بالدخول عليه العمل فيه **قوله** او مشبها به فان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي لا تقبيح عليكم بفعلكم ولا عاصم

اليوم من امر الله فان حرفي الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يمنان بدون صلتهما فتكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار لا مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا موجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا خبر عنه ثم جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يصح تقديرا ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار **قوله** مسند اليه بعد دخولها يعني ان ضميركان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك ظاهر **قوله** والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح **قوله** بلا تنوين لانه وان لم يكن المتمكن مشابه له فسعمن الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماء نظرا الى ان التنوين للمقابلة **قوله** والياء منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلا اسما واحدا وقدم في باب البناء انه مضارع للمضاف **قوله** لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل **قوله** الا ان الاضافة اي الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه **قال** والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناءه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها **قوله** نكرة مطلقا لا بعينه يعني اراد

فانها ترجح جانب البناء ١٥ **قوله** للتنبيه على كونها لنفي الجنس لان نفي الجنس تكرير للنفي في الحقيقة ١٢

نكرير النوع لا تكرير الشخص قوله يكون مطابقا انما قدر السوال مكررا اذ لولم يكن مكررا

لكفى نعم او لا قوله لاشتهاره ولقوله عليه السلام اقض بكم علي قوله ويقوى هذا

التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام فى الاسم نفسه او

فيما اضيف اليه الا فى عبدالله وعبدالرحمن اذا الله والرحمن لا يطلقان على غيره حتى يقدر

تنكيرهما اما النزع فى الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما فى الثانية فلامر

واضح لما كان النزع على التاويل الثانى واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر تنوينه

للتنكير جعله مقويا للتاويل الثانى قال فى مثل لا حول ولا قوة اى لا حول عن المعصية

ولا قوة فى الطاعة قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل

ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس وان يكون فى الاول لنفى الجنس وفى الثانى زائدة

واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس ملغاة

عن العمل وثانيها ان يكون فى الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس

والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرية والثانية زائدة واذا فتحت الاول و

رفعت الثانى يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرية ولا زائدة وان يكون

بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرية ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثانى

يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتبرية قوله وخبرها محذوف واحد

مرفوع بلا الاول والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة

فى حكم واحد كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان قوله اى لا حول ولا قوة موجود

الاظهر موجودان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه

فان لا عاملة عند غيره فى المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير

خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبنى مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيرتفع

الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلا لا زائدة قال الشيخ الرضى

[Marginal glosses in handwritten script, partly legible:]

قوله قال الاصمعى قلنا ... في الحقيقة فلا يوصف بنكرة ... النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة ... فلا يمتنع وصف الاسم بمعرفة ... اللفظ وهذا صحيح ان يكون مطابق ... يعرف بالاضافة ... فيجعل صورة النكرة وان كان ... المنفى للتعظيم ... قوله فلرعاية اللفظ ... قوله اى لا حول عن المعصية ...

حاشية عبد الغفور رحمه الله ... عبد الحكيم ...

يجوز تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى والثانية او كليتهما **قوله** لتنزل معطوف على محل الاول والقياس في ذلك مضي الخبر كما في **قوله** وضعف لضعف الشيخ الرضي **قوله** لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل هي بروا لا كون الاسم بعدها مرفوعا او الخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها التبرئة لكنها ملغاة للضرورة **قال** واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل الجار يجر نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وربما فتح نظرا الى لفظه لا كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها **قال** ما الاستفهام ظاهر عبارة المص الحصر في الثلاثة لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ الاولى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص الثلاثة بالذكر لمكان الخلاف فيها **قال** السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى الا غلام اتمنى لغلام **قال** الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره **قوله** واما قوله الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء آخره يدل على محصلة تبيت المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيت اي تبيت تفعل كذا **قوله** لمكان الاتحاد اي الثبوت للاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجيه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسا فكانك قلت لا ظريف **قال** ومعرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي لا في ازوان **قوله** ويجعل مرفوعا لقد مران القياس مضي الخبر **قوله** لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون في المنكر وعطف

قوله جواز البناء بناء على ما قال في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب التبعية

البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي **قوله** واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة
وذلك الاسم المثنى في جمع المذكر السالم والاسماء الستة الاذ و فانه لا يقطعه هذا عنه
المص واما عند الشيخ الرضي فلا ولان ولاب ولاخ **قوله** واجراء احكام المضاف
عليه انما ان اد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك
لنون لا ابا له كما ينون لا حسنا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي **قوله** اي مشاركة
اسم لا حين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال عن اعتبار
الاضافة لوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول و
اما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له
قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف
او المعاني الاخر قد يلحق به **قال** لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع
والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم وذلك قالوا الحامل على هذا التغيير
قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفا او ذلا يتيسر مع المعرفة **قوله** ولا يحذف الا
سم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة **قال** خبرها و لا
وقد يلحق بلا التاء كما في ربت وثمت لتانيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل الا على حين مضافا
الى نكرة وهو الغالب او على اوان او وهنا مستعار للزمان نحو لات حين مناص و الغالب في
حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع
بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا محذوفا
احد جزئي الجملة **قال** للشبهتين في النفي اه قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند
النحاة والحق انهما لمطلق النفي **قوله** اي خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية
المستفادة من خبرها او قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع اسمها ونصب خبرها **قوله** و
اما بنو تميم فحيث لا يذهبون اه وذلك لان قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي

يعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها فى مركزها او ما مشتركة بين الاسم والفعل

قوله نافية مؤكدة والا فالنفى على النفى يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الا مفصولا بينهما **قال** وانتقض النفى بالا نقل عن يونس يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد فى ذلك ؎ وما الدهر الا منجنونا باهله ؎ وما طالب الحاجات الا معذبا ؎ واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيهما مثل قولك ما زيد الا سيرا **قوله** او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين **قوله** اى على خبرهما منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة **قوله** فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اى بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرهما مرفوعا عند الغائها عن العمل **قوله** يعنى الجر بيان للواقع فلا يتوهم الدور **قوله** لفظا او تقديرا لم يقل ومحلا لان المص ذكر اقسام المعرب **قوله** بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر فى بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعنى قوله والمضاف اليه كل اسم الخ مع سابقه مع ان المراد متبين **قوله** لكن المشتمل على علامته اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشئ بدون ذلك الشئ **قال** والمضاف اليه اتى الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة **قوله** اى ملفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقديره كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء فى كثرة وقوع اللفظ والتقدير فى

تراكيبهم وبجوز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسطة
من معنى التوسط والتوسط وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا
كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوءا والقول بان اللفظي
والتقديري من اقسام التوسط لا يخلو عن تمحل **قوله** وهو الجر بيان للواقع لان
الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا
لان الخفاء في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور
قوله اي منسلخا عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب في
ان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين **قوله** تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه
بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصل
الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه فاعل الحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير
الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء
بمنزلة حذفه من ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نوني التثنية والجمع الحصر واما الضارب
الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه
انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما في كم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل
لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من
تحقق شرط شيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو
ههنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف **قوله** حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف
الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه
متعد بنفسه ففي عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف جر حتى يعمل
فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر لانهما اذا عملا كان
ذلك لنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة

المضاف الحقيقي تجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قوله لانها تفيد معنى اردنا به
ماقام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل
اللفظ قوله علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون اه على الاضافة المعنوية
لان حقيقتها نسبة شئ الى شئ بواسطة حرف الجر تقديرا مع ابراثها معنى ومن المبين
امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون اه لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية
لا لعلامتها قوله كاسم الفاعل اه والمنسوب قوله واما مساو وكان المراد بالمساواة المساواة
الشاملة للراجحة والمساواة قوله او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد قوله ولا
يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال في الباقيين وفي مسجد الجامع
وطور سيناء والاسماء اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى ولما لم تستعمل مقطوعة
فاذا قطعت وجب تنافر لانه غير مانوس قوله ولا يحتاج فيه الى التكلفات اه قيل
في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا للاحاطة بجزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة
الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا
والا لزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد
ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا
يجري في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد قوله فان معنى ضرب اليوم اه يعني
ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو
كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرءات الخرقاء لملابسة انها تشرع
في التهيؤ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور
في احيانها قوله واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب
مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى لا
ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه

قوله قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان لواحد مما دل
عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد
ولزيد غلمان فلابد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد
اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك
وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وفي ذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم
قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما ذكر في كتب
البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس وموضوع
للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام
الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض
غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما
كلام الشارح قدس سره فيجي ان شاء الله تعالى هذا بادنى عناية قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو
غير ومثل انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك
الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقع اختصار قول
ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى
المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان
للحال او الاستقبال وغير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك و
كفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ
الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال
بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان
كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه

من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وسيجئ ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ وكذا ينبغي ان يكون قوله تعالى صك بلده ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في مثال هذه التراكيب **قوله** لتوغلهما في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود الا ذاته **قوله** الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد هكذا قال ابن السيرين في قدس سره ابن السراج في قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فيحمل على غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد **قوله** نكر بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او ارادة ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد **قوله** لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي النظر **قوله** لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف **قوله** وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما **قوله** بل فيها زوال تعريف اه حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما

لم تكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين فى الارادة **قوله** من ترك اللام فقط **قوله** قال ذو الرمة ثلث الاثافى اه نقل قدس سره فى الحاشية البيتين وهما + ايا منزلى سلمى سلام عليكما + هل الازمن اللاتى مضين رواجع وهل يجمع التسليم او يكشف العمى + ثلث الاثافى والديار البلاقع + و قال فى هل يرجع اى يرد جواب السلام وفى او يكشف العمى عن المستخبر الذى هو فى عمى عن حال سلمى وفى ثلث الاثافى جمع اثفية وهى واحد من الاحجار الثلث التى تنصب القدر عليها وفى البلاقع جمع بلقع بمعنى الخالى **قال** صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضى ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال والاستمرار ويضافان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم فى داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان فى غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال والاستمرار واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل او المفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يؤول القيد بالمقيد والعبر بكسر العين او ضمها وسكون الموحدة بالعابر **قوله** نحو مصارع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضى حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضى لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما فى صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف ومفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية **قال** ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ اى الا خفة فى اللفظ صرح بقوله فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة فى المعنى كما اشار اليه قدس سره **قوله** واضيف القائم اليه العبـ

جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع من
الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا فى الاضافة اللفظية
مثل ما روعى فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان
اللفظية فرع المعنوية **قوله** فالمراد ان المشار اليه اه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء
يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل فى ذلك
الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقع لبناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق
على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله
من ثمه اشارة الى التخفيف و انتفاء التعريف او يرتكب مجاز كما يقع فلان قتيل تلك
القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم **قوله** وعلى هذا كان الانسب اه لان اصله مذكور
صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا **قال** خلافا للفراء اى يخالف هذا
القول خلافا للفراء **قوله** واجاب المص واجاب بعضهم بان الاضافة تضائعه ببقاء
او ان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي
هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب
قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيف فى التركيب لا فى الاستدلال **قوله**
اذ لا نص فيه اه فيه شئ لان رواية الجر مشهورة وهى كافية فى الاستدلال **قوله**
يستوي فيه الجمع والواحد اى هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** وفيه وجهان
آخران اه اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل
مشبها بالمفعول فنصب **قوله** يعنى سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشارحين حيث
فسروا كلام المص كذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه
الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم ينسب الشيخ الرضى الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه فى اسنا

بیت الله موجود وهو موجود بکثرة فانها سقطت من غیر المنقولة مبنیة لتنوین من الدلیل فیما نحن فیه علی تقدیر التنوین سعی حفظ القاعدة

القول بالجواز الی الرمانی والمبرد فی احد قولیه وجار الله قال حملا ای بمحمولیته

او بحاملیتهم لیشتمل علی جعله مفعولا له للفعل المفهوم ای جوزوا حملا قوله ولم یحملوا

الضارب زیدا ه یبقی علی هذا التقدیر دون التقدیر السابق شیء وهو انه لم یحملوا الضارب

زید علی ضارب زید کما حملوا الضاربك علی ضاربك وانما قلنا دون التقدیر السابق

اذ حاصله ان حذف التنوین فی باب ضاربك لیس للاضافة بل لاتصال الضمیر لان

التنوین واتصال الضمیر مما یتنافیان سواء کان الضمیر منصوبا او مجرورا فاذا لم یکن فی ذلك

الباب لنظر الی الخفة لم یبالوا بانتفاء التخفیف فی الضاربك لانه نظیره بخلاف

باب ضارب زید فان التخفیف فی بابه منظور فیه ان قلت یرد علی هذا التقریر

نقض لقاعدة المعلومة من السابق وهی ان الاضافة اللفظیة تفید التخفیف

قلنا لعل المص لم یرض بهذا القول وقال بان التنوین قد ذهب باتصال الضمیر فان

اتصال الضمیر انما ینافی التنوین لفظا ثم حذف من التقدیر بعد اعتبار الاضافة

کما فی حواشی بیت الله ان قلت فعلی هذا ینبغی ان لا یجوز الضاربك للحمل علی ضاربك کما

لا یجوز الضارب زید للحمل علی ضارب زید قلنا بین المثالین فرق وذلك لان الضاربك

مشابه لضارب زيد في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها
لضارب زيد في ذلك **قوله** وتحصل التخفيف بحذف من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى
قوله ويرد على القاعدة الاولى الخ ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة
وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد
قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف
من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا و
ان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه
اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد فقدم جرد عليها واضيف للتخفيف بحذف التنوين
والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المص بقوله ومسجد الجامع
الخ **قوله** متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كما هذا الوقت جامع
للناس في مسجد الصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع **قوله** وثانيهما الخ قال
الشيخ الرضي يجوز عندي ان يجعل الجامع مسجد انثه يضاف
المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة
التخصيص وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى
الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طور
سيناء وصلوة الوتر وبقلة الحبة وجانب اليمين **قوله** متاول بصلوة الساعة
الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس **قوله** وبقلة الحبة الحمقاء انما
نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام **قال** ومثل جرد قطيفة قال قدس سره
في الحاشية جرد خرد ريشه از كهنگى وفرسودگى انتهى قطيفة چادر پرزدار پيچيده صراح
قال اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اذ المشابهة في شمول الاطلاق
وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكلما لم يطلق عليه الاسد

لم يطلق عليه الليث وبالعكس **قوله** سواء كانا مترادفين اجاز الفراء اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي **قال** بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء وكذا حي زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام ولفظه والمشهور ان اسما مقحم **قال** فانه اي المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله يختص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة **قوله** سواء افادت اه يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان **قوله** واما اذا كان للجنس ففيها خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوق الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن واما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه **قوله** بحمل احدهما على المدلول اه من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح اي مدة صاحب الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشرب **قوله** جاء عن مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان نسبة المجيئة الى الدال غير صحيح **قوله** لانه قصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكرا ولا يغني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا **قوله** غالبا وللغلوب لا حكم له فان من غير اي من غلب **قوله** هو

قال او اخر الكلم في احوال نظرهم لان ذلك وذلك علة حرف اخره في ماليس النحاة عرف

او الملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح **قوله** لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها **قال** فان كان اخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان الخ **قوله** لمشاكلة ياء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله **قوله** ولا تقلب الف التثنية فان قلت الواجب على هذا ان لا تقلب و الجمع ياء للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها و تجويز هذيل القلب لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك الامر المطرد اللازم للالتباس يعرض في بعض المواضع **قوله** يوجب بقاء الضمة الخ لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا ادى الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحو لي في جمع الوى اذ يشتبه فعل بفعل **قوله** وفتح الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي اما لاجراء الوصل مجرى الوقف ولان الالف لكثرة مدها من اخواته فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي **قال** فاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب لتوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وفيه تقديم الاخ على الاب في الاية فرعاية اسلوب التنزيل **قوله** فالحال في اخواته وفيه اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وهذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله وتقول

حمى عليه عطف فعلية على فعلية واما على توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية **قوله** وهي الواو بدليل اخوان وابوان **قوله** ابى مالك بصيغة المخاطب قال قدس سره في الحاشية اوله قد اى احلت ذا المجاز وقد ادى وكتب على قوله قد اى قضاء وقال ذو المجاز اسم سوق بمنا ومعنى ادى اظن انتهى وقوله ادى بصيغة المجهول **قوله** مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب المجرد بالاحتمال **قوله** اي ابن جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ **قال** وتقول اى امرأة آه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف والشارح جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف **قال** قيل انه واب وحم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل على اجبال واما هن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها ولكن لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا عوضت الميم عن الواو لئلا يودي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا في في من فمويهما ... ان سيبويه ... من الهاء وهي اللام فدرست لعين **قوله** بحركات المنقلبة ... الحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالتي الاضافة بلا ميم اعني ... وفيه **قال** جاء حم الامراء ...

درجات فصاحة اللغات قوله فالحق ان يقال بكذلو وعصا ويد ونحو وفيه لغة ساكنة

ادنى الكلام وهي ان يكون كوشاء قال وذوا على ان عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان

مؤنثه ذات واصله ذوات بدليل ان مثناها ذواتا حذفت عينها لكثرة الاستعمال

واما الثاني فلان باب طويت اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فلس

عند الفراء والمشهور انه فرس اذ لو كان كفلس لقلبت في المؤنث واوه ياء كطيت

ولا بدل لذو اجمع ذو على انه مفتوح العين لام قوله لانه وضع وصلة اه قال الشيخ

الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني

رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات و

الاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد الوصل يصير

الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل

فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب و

ايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا او علما لم يجز قيامها

مقامه قوله كقول الشاعر انما يعرف اه ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما

وقع في كلام بعض المتاخرين واصلي على نبيه محمد وآله وذويه فذلك اقتباس من الادعية

المأثورة قوله وكأنه خص المضمر اه يعني ان المناسب للقلم النظر الى حال اضافته الى الضمير

الخاص لكن عدل عنه الى نوعه ولهذا العدول الى جنسه فبعيد قوله اي ذو وكذا متصرفاته

وقد جعله بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكني اريد به الذوينا قوله و

الفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل

وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما بالعرف فهو اسم بحسب العارض

قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية مثلا وكان في الرتبة الثالثة او

الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال للتصيير منهم من

كما يشير اليه قوله كان في الرتبة الثانية منه ١٢ قوله لا للتصيير لا يعني للتعيين والفاء في قوله لمجرد التراخي في

والتأكيد بكل خارج بقوله مطلقا ١٢

قال المراد بالتاني هو المتاخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل على القولين
لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا
ان يراد السبق والتاخر بحسب الرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران
شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بنحو قرأت الكتاب جزء لجزء الا ان اعرابهما
واحد بحسب القصد ظهر في موضعين قال من جهة اي المقتضي للاعراب قوله
شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا
لا شخصا قوله ناش من جهة اه وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا
للفاعل قوله لان المجئ المنسوب اه لا احد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي
لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجئ المنسوب الى غلام في
قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يرد المعية في الانتساب
اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل اه وكذا لفظة التوابع
لان التعريف للجنس ويمكن ان يقرأ ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان نحو زيد تبان
الجمع والمنع قال النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا وانواعا وفروعا كما سيجئ
قال يدل على معنى اي على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه
فدخل فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه قوله دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على
حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيأة غير منفكة عنه والشارحون جعلوه
صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال
انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة في
التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من
قال وهو المصنف انه لدفع توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا القيد وكان منشأ
التوهم حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد مثل جاء القوم كلهم

فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى من البدل مثل اعجبنى زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك و العطف مثل اعجبنى زيد و علمه واما اعتبار قيد الحيثية فى التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضروري قال وفائدته ليس من وظيفة النحو قال وقد يكون لمجرد الثناء اه وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير و قد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة و الصفة الموكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان الموكدة توكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة و الكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا لها بالموكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا يشتبه لاحد فى ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري فى مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر فى الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما فى قرأت الكتاب جزء جزءا والبيت سقف وجدران قوله ولما كان غالبه حاصل كلام المص فى شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسد حالا وفى الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رده لان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق قال ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الى متعدد واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو

تميم وكامل فى الرجولية والمقصود ههنا ذكر مثال الغير المشتق الدال على معنى فى المتبوع فما قيل هنا الرد على ادلاء

ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد فى كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان وتفريق بين المتقابلين **قوله** اذا كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النوعى الشامل للوضع النوعى الذي فى المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد فى المعدود مجاز ونحو مررت برجل اى رجل بناء على ان اي هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال فى مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال عنه **قال** لغرض تعني المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة واللام للاجل والغرض متعلقة ليتضمن على ان اللام ليست صلة للوضع **قوله** فان التميمي آه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا **قال** نحو مررت برجل اي رجل اى هذه تكون وصفا لنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق تكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اى انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال وجد الرجل اي كان ما سواك هزل وحق الرجل اى كان من سواك باطل **قال** وبهذا الرجل يعني به الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضى وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وصفت لسائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقع مررت بشخص رجل وبشيء اسد كما يوصف بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف فى مثاله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد التشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون فى غير الرجل ولهذا يجوز فى الاغلب اذا كان معه قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء حاضر فى الارض والسماء واما قولك هذا

الرجل فالموصوف فائدة بجعل الوصف حاضرا قال في بزيد هذا قال الشيخ الرضي

اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان

الموصوف اخص ومساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله في المواضع

الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بدلالته هذا المعنى قوله الا المعرفة الا معرف بلام

لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم

الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام

الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق

المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة ويمكن

تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي

من ان قام رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن ابوه

زيد قوله لان الدلالة على معنى فقد سوى الشيخ الرضي بين نعت المفرد والجملة المشهور

ان المفرد اصل لعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد

قوله لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها

حتى يصح قيدتها وهو ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والانشائية لا يكون

مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد وكذلك في الطلبية الحكمية

بقول محذوف كقوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول

يكون في الحال في المفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله قوله واذا لم يكن فيها

تقدير القول على ذلك ... قوله وجدت ... ان الجملة الطلبية حال ان ... معلقة بمعنى علمت فهو مفعول

الضمير الرابط يكون اجنبية اى لم تكن حالا لنفس الموصوف ولا لمتعلقه وفي الملازمة
مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ **قال** و يوصف بحال الموصوف
الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله **قال** و بحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون
ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ماله ربط الى ماله تلك النسبة كقولك
قام رجل ضارب اباه زيد **قوله** يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة
حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة **قوله** في عشرة امور انما تبعه في تلك
الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به **قال** في التعريف والتنكير
اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله
تعـ ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل ونعت مقطوع رفعا
او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة **قال** والافراد و
التثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء
كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج **قوله**
او فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن **قال** والثاني يتبعه في الخمسة الاول
ثلثة منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب لئن قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه
ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب والجر يطابق الموصوف
في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشئ بحال نفسه
محلا وذلك لان نصبه على التشبيه بالمفعول محلا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون
الضمير فاعلا محلا **قوله** لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف قاعدون غلمانه
اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاعلى بخلاف الالف
والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا **قوله** يحمل عليها ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه نحو
لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملونه على البدل **قوله** لانه ليس في المضمر معنى

الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل والمفعول دال على معنى الوصفية لمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان فى قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال فى التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا قرنه به او اكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما فى نسخة الشارح الرضى **قوله** اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم من حمل الاخص والمساوى على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوى بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو واللام الا على ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثمه اشارة الى الاخص والمساوى بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا بد فى الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة فى حكم الضمير او فى قوته فان قوله من ثمه فى قوة قولك من اجله **قوله** لانه المقصود لا يجوز ان يكون المقصود الاصلى منحطا فى الرتبة عما ليس مقصودا **قوله** ان اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضى كون المتكلم والمخاطب اعرف ظ واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا فى كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف

مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون
العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف
المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى مضمر ولا يوصف المضمر **قال** الا بمثله
اي ذي اللام الاخر او الموصول فسره بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله
قل ان الموت الذي تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين لبين فيه كثير فائدة
فلهذا عينه بقوله اي ذي اللام اه فكانه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو
المعروف عند جمهور النحاة لا يقتضي فيه ام وهو ان الموصول الواقع صفة ما في اوله اللام
نحو الذي واخواته دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه
اعم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل
المضاف ادنى من المضاف اليه والشارحون فسروه بذي اللام ويرد ينتقض بالآية
المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته
في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تامل **قوله** او
انقص منه ينبغي ان يدعى ان لا نقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى
يثبت المدعى **قوله** ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرور **قوله** الرجل بقرينة
تنكير اسم الاشارة والصفة **قال** العطف هو في اللغة الامالة لقب هذا القسم من التابع
به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع
متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة **قوله** اي قصد نسبته الخ فصدقه
على مثل البيت سقفه وجدرانه خفاء **قوله** بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي
فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو فان اخوك
وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد **قوله** لانها

غير مقصود بل المقصود متبوعها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و
توضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب
الظ هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز فى النسبة وان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه **قوله** واجيب بان المراد اه فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها
انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهمت انك غالط
به بمثل هذا نحو بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير
سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة فى ان المبدل منه فى تلك الاقسام ليس توطية
فيدخل بدل الغلط فى حد العطف لو لم يكن **قوله** يتوسط اه لا فيه وقد يجاب ايض
بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصودين
باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انحاء الادراك اعنى الحكم والتردد وغير
ذلك سواء بقى القصد اولا فباعتبار اصل النسبة تدخل المعطوف بلا ولكن
لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقتهما فى اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا
وباعتبار كونهما على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة
فى كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على نهج واحد وهو التردد ولعدم اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه ببل وقصد التابع **قوله** وبلا تواسطة اه يحتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط
حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعنى قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب
زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل فى
التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن ليس له دخل فى المنع والجمع كما
من نظير ذلك وفي تعريف الاعراب قال يتوسط بينه الاظهر يقع فكانه تجريدا قال واذا عطف

اي اذا اريد العطف لايعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة قوله
لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضي
امرأة والحافظو عورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه خالف
القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال كذا ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب
الاستحسانی قلت يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف
تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا
لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان
التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة
على المقصود قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور
عطف المضاف و في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني معنى اذ يمكن
استيناف معنى الجار والمجرور به بسبب الاستيناف لمعنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب
بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين قوله كما في الحروف يعني انه ليس باقل من الحروف الزائدة

قلنا

قوله مستدلين بالاشعار وبقوله تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها
تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه
معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه
قسم السوال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء و
لما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى
تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا
ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءات السبع متواترة قوله
وقوي الظاهر ولتقوى قوله كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له في نفسها
تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابليته للاعراب كذلك قوله لقصد عدم التعيين بناء على ان

الاضافة للعهد الذهني **قوله** او مجهول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جواب
الشرط وذ جوابا اخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير
ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان
الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن تلك النكرات مختصة بحكم وضعه كانت نكرات
قوله اذ لو نصب او خفض الخ ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى
يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم **قوله**
فتعين الرفع الخ يحتمل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في
قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية **قوله** بان يكون معناها
السببية لا العطف كما في اذا لقيته فاكرمه او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء
الناصبة للمضارع **قوله** لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما
بالسببية افاد الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد
مضمون الاولى متراخيا عنه اولا وبغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء باختها
وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد لان
المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق
لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدته القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعدت هند في تلك
الحال زيد **قوله** واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين مختلفين بحذف المضاف
وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد
العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد **قوله** فهذا
اي فهذا العطف وان كان الخ كانه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من
ان التالي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم

اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز ولان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظ متحقق التحقق بحسب الظ لاينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وحينئذ يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لايبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق

قوله لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرو الحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء امتنع مطلقا واما المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان الخبرية في الاول مؤخر وفي الثاني مقدم والمص استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو النمط المذكورة انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل ظهر ما في كلام المص اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر عن الضابطة

قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو الدار الخ فانه يتمهل عدم الجواز

بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثني قوله بل يحملها على

حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي عاملين قوله قال التاكيد جاء

بالهمزة وبالواو اعقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزاد في التاكيد اللفظي

كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وفي قوله تعالى لا تحسبن الذين

يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله اي حالة

وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شانك في العلو اي باب العلو

اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة تمييز

عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة

اذا كان الامر بمعنى الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان قوله

يعني بجعل حالة اي حالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه

في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم

لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا

اليه ولذا اطلق النسبة قوله ذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بالتكرير المعنوي فانه غير نافع

او الشمول ١٢ ش قوله اي الحالة المفهومة منه لا يخفى ان مبني التوجيه الذي ذكره ان المراد بامر المتبوع ما يتعلق من

قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما
ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصور
الاولى **قوله** بكل واجمع اه قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل وضعوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني
رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول
ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ
الدالة عليها الى لفظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار
هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط و
بعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته
ولا يجئ الا تابعة مضافة في التقدير على رأي الخليل وربما نصب جمعاء وجمع حالين
على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم
باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون
ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا غير تاكيد
يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم
بعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها تقول جاءني القوم
ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر
التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلث **قوله** اما البدل
والعطف فظاهر خروجهما به لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وهو ان المبدل منه
في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصود التابع فيهما **قوله** وافادتها توضيح متبوعها
اه وكذا ينبغي ان يقيد افادتها الكشف والتوكيد مثل نحو واحدة ويمكن ان يقال في التثنية انها
خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا

اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المص في اخراج الصفة المؤكدة مثل
نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن
واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر
معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة
للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا لانه هي اعترض
الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول عرفا ان اجمعون في قوله جاء الرجال
اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى
انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها
الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة
دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قالا في قوله
فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود
في حالة واحدة قال وهو لفظي ومعنوي ولا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي
الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما
الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة
المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله اي تكرير اللفظ
الاول او ما به تكرير اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي
راجعا الى المعنى المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده واعترض
عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد في قولك يا زيد زيد جاز
ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه
مقرر كما هو الظاهر فح يكون تاكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطية لذكر
غيره ثم بدا له ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق فح يكون زيد الثاني بدلا وجاز

للبدل من المنادى بهذا المثال ثم قال المص في الايضاح انه ليس بمستقيم لانه تكرير لفظي وقال الرضي وهذا اعجب غلطة منه

ان يكون شيء واحد مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين **قوله** او حكما بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخويه مرادفة لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد بما اكد به اجمع واما قول المص واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعني انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها **قال** ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يتكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تع وهم بالآخرة هم كافرون **قوله** قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول وثانيهما ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيا مريا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشيء اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره الشر **قوله** ويمكن استنباط مناسبات الخ اما التمام فلان العموم هو تمام

الافراد اوالاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان
فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام
امتداد وجودي **قوله** وعن بعض العرب بنفساهما والاولى لكراهيتهم اجتماع تثنيتين
حيث يؤكد اتصالهما لفظا ومعنى **قال** باختلاف الضمير العائد في كله وكذا في جميعه
قوله او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث **قال** وجمع في جمع المؤنث اوما
يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان
مكسرا **قوله** ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل المراد بقوله ذو اجزاء ذو تعدد يعني بطريق
عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد **قوله** لان الكل ما لم يلاحظ اه جاز ان يلاحظ
افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم البيض و
الدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه
هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره
المحقق الطوسي **قال** يصح افتراقها حسا او حكما اي افتراق حسا و افتراق حكما و
الظ انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا اجزاء يصح
افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار
الافتراق الحكمي **قال** مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي
قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرتفع
الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود
فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد **قال** بخلاف جاء زيد
كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو
خلاف القياس والسماع **قال** واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد
وذلك غير لازم فترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش في تاخير ابصع عن ابتع فان الزمخشري وجماعة

قوله افتراق حكمها وحالها اي الحكم الذي نسب اليها وعطف حالها للاشارة الى ان المراد بالحكم المحكوم به ١٢

قوله فيه كاضافة بدل الغلط بادنى ملابسة ١٢

ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة
للنفس في تقدير الموصوف اولى و اما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات
والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات و اما تقديم الكل على
اجمع فلكونه جامدا و اتباع المشتق اولى و اما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في
معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه
من قولهم حول اكتع اي تام **قال** بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل
لا يكون من المنسوب **قال** دونه ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا
من المتبوع **قوله** بل يكون النسبة اليه توطية هذا غير ظاهر في بدل الغلط
قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء
كان مقصودا انتهاء اولا فدخل فيه يا زيد زيدا ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا
ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا
التعريف اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا ابتداء ولا انتهاء مع انه
لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء **قوله** ونسبة القيام بعينه الى
التابع مقصودة ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء
تكلم بالباقي و ان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى
التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص
ما ذكروه بالاستثناء المتصل ومن ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة
قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود بسلب القيام
وح لا حاجة الى التعميم للنسبة **قال** و بدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال
المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا او متقاضيا
له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان وينبغي ان يحمل كلام الشرح على هذا

قوله فالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال و الغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكور والمقدر النائب منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يات به قوله الا الغلط فان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءني زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان الملابس مفهوم معين قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ما ذكره قوله فيدخل فيه اه اي لو لم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلك فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال نعم لذا المثال الاخير قال بعد ان غلطت بالقصد وشرط اسلوب الترقي بالنسيان او بسبق اللسان قال الشيخ الرضي الاخير ان لا يوجد ان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل قال بغيره قيل لم يقل المبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قال واذا

قوله لا توجب النسبة الى البدل اي اجمالا او ليست مشوقة اليه الجواب ان الكلام على تقدير وجود القرينة الدالة على ان لا يكون

قال كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص نقل عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان موصوفا به قال ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدون ولقيتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد تفقوا في متفق اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد ههنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدا كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب الخ قيل ولانه يلزم ان يكون شيء غائبا ومخاطبا ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلوليهما واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات

قوله فان المانع فيهما مفقود فيفيده ما لا يفيده المبدل منه قوله وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء الدبراء پشت ريش شده والعجفاء لاغر والنقباء سوده سنده باى قوله ان كان تحرى كذب يقر بيمين فاجر قوله ان جعلناه بمعنى المصير اي ضمن فيه معنى الجعل قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون المبني الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريف المبني

بانه تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو
اريد به وجهه لا مفهومه كان مجازا **قوله** وبلام بغير اللام لو يقل وبلام المخاطب كما هو المشهور
لان لام المخاطب في اكان مع اللام كان معربا **قوله** والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو
هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه
تفصيل موجبات البناء **قوله** ولقد فصل يعني اراد بقوله ما ناسب مبنى الاصل مناسبة
معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها جهة مقتضية
للاعراب كالاضافة في اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد
مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة
قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك
المراتب **قوله** او بتضمن الاسم معنى المبني الاصل تحقيقا او توهما فلا يلزم بناء التثنية لان
تضمنها الواو العطف وهي لا حقيقي **قوله** فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي
التعريف ان قيل في اي شق يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير
مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد كانه يحكي
به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا **قال** والقابه عبر
من حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف اثارها **قوله** اي القاب المبني من
حيث حركات اواخره وسكونها او القاب البناء المفهوم من المبني من حيث علامته يعني
القاب حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم و
الفتح والكسر انما خص بالحركات لان للمبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين و
لا يطلق عليها الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ
الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى
الحروف الاعرابية مجاز تسمية للنائب باسم المنوب **قال** ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم

الالقاب الى المبني باد في علامته والمراد القاب حركات اواخره او يحمل على حذف المضاف اي القاب علامته بناء والاول ضمنا

ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري **قوله** وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية **قوله** والمراد ان الحركات الخ رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب شيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب الحركات المبني لا بخصوصها **قوله** لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية و يطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة **قوله** حيث قال بانضمه دفعا فذ ينافش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه **قال** الكنايات والاولى ان يقول و بعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة **قال** والاصوات فيه انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء فيهما عدها منها **قال** المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء منه سؤال لا نزاع في بنائه وليس ايضا فيه فساد لالتباس وعلة بنائه احتياجه ... عنه **قال** ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ... **قوله** من ... متكلم فيه ان ايا في مثل اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة ... يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد **قوله** ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم و المخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا لا يصح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج ...

اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اى مادة او بطريق الكناية وقال بهذا التوجيه لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون للشرط و قد تكون للتحقيق **قوله** فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ويقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم **قوله** ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير قسما يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه **قوله** اراد بالمتقدم اللفظي الخ اعلم ان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقدم للفظ الى التحقيقي والتقديري خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول للقائل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المص لانه جعل الحضور الذهني وعهده قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التمحل ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم فتحقيقي لا حاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى تمحل في التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض **قوله** اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خصه بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول

اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد قوله فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من حيث اللفظ قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل قال فالمنفصل الفاء للتفسير قال المستقل بنفسه في التلفظ بلسان التخاطب قوله لقيامه مقام الظاهر مع اعرابه للاختصار قوله لامانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قال الاول ضربت ضربت قيل الاولى ان يقول ضربت والضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان ومستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ثم توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ قال الى ضربن قيل الى ههنا لما الحكم للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن فيكون الى حينئذ للاسقاط فيدخل ضربن قوله وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله انا نحن قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد همزته نحو انا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف قوله والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي رح

هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياك ولحوانه ضمائر عند الكوفيين وايا عماد **قوله** لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة لان المشاهدة شاهدة على الفرق **قوله** واعطوا للغائب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي **قال** خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة **قوله** التي وضعها للاختصار اي لمنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت وانا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل **قوله** استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اي مقولة هو **قال** المتكلم صفة المضارع **قال** مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظ ما قال الشر من انه بيان المتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا **قال** وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف **قال** ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر الاتصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتنى بابرازه وكذا فاعل المصدر **قال** الا لتعذر المتصل اللام للوقت او الاجل **قوله** اذ

الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير **قال** او بالفصل من بابه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت اذ كان الاتصال يورث التباسا للمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى **قال** لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيدا بالشذ انه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لا تساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم **قال** صفة جرت يعني بالجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا **قوله** اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف **قال** ما ضربك الا انا وكذا انما ضربك انا **قوله** ولكنه تاكيد لازم لا فاعل اه هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو له في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكر فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاحتمالات المذكورة ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس او لا وسواء رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير

المفعول فی ان زید ضاربه برفع اللبس فلم لم یکتفوا به قلنا لما کان هذا الضمیر لم یوت به لمجرد رفع اللبس وکان مما یجوز حذفه خیف الالتباس علی تقدیر حذفه فأتی لمجرد رفع الالتباس ضمیر لا یجوز حذفه **قال** و اذا اجتمع ضمیران ولم یکن مما تعذر فیه الاتصال **قوله** احتراز عما اذا تساویا قال سیبویه ان کانا غائبین جاز الاتصال وهو عربی لکن الانفصال اکثر وان لم یکونا غائبین لم یجز الاتصال واجاز المبرد قیاسا علی الغائب **قوله** للتحرز عن تقدم احد المتساویین فیه انه یجوز ان یترجح الاول بانه فاعل فی الاصل کضربتك او فاعل بحسب المعنی کالمفعول الاول من باب اعطیت ویمکن ان یدفع بان الترجیح بالفاعلیة ترجیح فی المعنی لا فی اللفظ و وجوب الانفصال باعتبار البشاعة فی اللفظ **قوله** فیلزم انفصاله اه ولان الثانی اشرف من الاول لکونه اعرف فیانف من کونه متعلقا بما هو ادنی **قوله** وحکی سیبویه ای عن النحاة و قال انما هو شیء قاسوه ولم یتکلم به العرب فوضعوا الحروف غیر موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة **قال** فلك الخیار لاجتماع جهتی الاتصال والانفصال **قوله** باعتبار عدم الاعتداد او بسبب ان لا منقصة فی التعلق بما هو اشرف منه وصیرورته من حلته بالاتصال **قوله** وان شئت اوردته منفصلا قال الشیخ الرضی والانفصال فی باب علمت اولی من الانفصال فی باب اعطیت لان المفعول الاول فی باب اعطیت فاعل من حیث المعنی فکان الثانی اتصل بضمیر الفاعل و فی مفعولی باب علمت لشبهه بالمبتدأ والخبر فیهما الانفصال **قوله** لانه کان فی الاصل اه ان قیل ان انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوی وقد انتفی بوجود الناسخ فکیف یصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنی و الناسخ عکس ذلك لان الناسخ فی الحقیقة قید للخبر فان قولك کان زید قائما فی معنی زید قائم فی الزمان الماضی **قوله** لکون ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل لفعل محذوف او مرفوع بلولا والوجوه الثلاثة تقتضی الانفصال **قوله** لکن غیر الاسلوب

الناسخ ودلیل الحجة المدعی ١٢

يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله اه من اوله الى اخره فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره **قال** وعسيت اه انما لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرهما لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبر لهما غاية واحدة **قوله** وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن يجر ما بعده بالاضافة واذا وليتها غدوة تنصبها قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لابد له من متعلق ومتعلقه غير ظ ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك **قوله** فالاخفش تصرف فيما بعد لولا ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا **قوله** وسيبويه في نفسه ويرجحه ان التغيير في واحد **قوله** لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاطماع والاشفاق فيراعي جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل **قال** ونون الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون اخر الكلمة عن الكسر **قوله** اي ياء المتكلم اذ لم يعهد غيره **قوله** لتقوا اه اي لتحفظ بما هو اخت الجر وهو كسرة في اخر اجزاء الكلمة غير عارضة لا لتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامة الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في التفرد والتبعيد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني لاطراد الباب ولكون الكسرة مقدرة كما في عصاي وقاضي وتركها في نحو عساي لحملها على لعل **قوله** ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء **قال** عن ياء عن نون

الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية فى ان لا معنى لها **قوله** لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة **قال** وانت خطاب عام **قال** مع النون ظرف لقوله مخير **قوله** يعنى ثم كان الخ هذا التفسير مبنى على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء فى المشهور رجحان النون ولكن تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم ويختص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد وتقول فى لدن انه تبع الجزولى فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت **قوله** للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر فى غير التثنية اما فى التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب وانها لطرد الباب **قوله** وعلى السكون فى لدن قال الشيخ الرضى لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال فى لد بالضم لدى و فى الكاف الجارة كى لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن احتمال الجر فى المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه حركة آخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها فى الحروف المشبهة بالفعل وقد صرح بذلك التعليل **قوله** تحرزا عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس فى لدن الا اجتماع النونين **قوله** كما فى لعل فانه فى قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرفا واحدا **قال** ويختار فى ليت المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر **قال** ويتوسط بين المبتدأ والخبر الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل **قال** قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل

اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ و خبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل و بعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المصـ وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثانى منها وبان المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف فى الحاضر لغو وفى الغائب معتبر و لهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل و ما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رأيت شابا فى شبابه وصباه لا رايت هذا الشاب فى شبابه وصباه **قال** صيغة مرفوع انما اتى للفصل بما هو فى صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع للتناسب للطرفين اعنى المبتدأ والخبر **قال** مطابق للمبتدأ للتشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير فى المرفوعات هو باعتبار الخبر **قوله** وتكلما وخطابا وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب **قال** يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته **قوله** وذلك التوسط ليفصل يعنى ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل ولانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع **قال** نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا **قال** ان يكون الخبر معرفة ان قلت ينبغى ان لا يشترط ذلك لان الاشتراط لثبوت الالتباس فى المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبر ذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم فى معنى زيد نفسه القائم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغى

ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تعـ ومكر اولئك
هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تاكيدا كما في قوله تعـ انه هو اضحك
وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب
بانه تاكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة
احتمالا اخر لانه مبتدأ عند المحققين **قال** ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله
لانه ظرف مستقر وظرف النفي **قال** وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله
تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا تدخل التوكيد **قال** ويتقدم قبل الجملة
تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان
يكون فعلية كقوله تعـ فانها لا تعمى الابصار **قوله** ولا يبعد ان هذا وجه وجيه **قال**
ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة
بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكرنا **قوله**
ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا
قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع **قوله** والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة
معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر وصف له **قوله** بان كان مبتدأ
او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك **قوله** اما جوازه فلكونه على صورة
الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لا بد له
من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف
اما على الحذف فكرفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا
يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف
المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف
ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان

ان يكون الجملة الواقعة بعدها فى تأويل مفرد وهو اسم انها وخبرها محذوف والتقدير
ان هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضى و
فيه ان استقلاله لا ينافى ثبوت القرينة كما قال هو فى قوله ان من يدخل الكنيسة يوما
اه وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه
من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقدر فيه ما قلناه فى الحديث
قال قدس سره فى الحاشية الكنيسة متعبد النصارى فى اجآذر جمع جوذر وهو ولد البقرة
الوحشية قوله اى اسمه وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المفسر بحسب الظ
هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة حسية هى تخييل امتداد واصل
بين المخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهى لا تكون الا الى محسوس مشاهد قوله
فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف للشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة
لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيفت الى الاشارة بل لذلك المركب
الاضافى معنى اصطلاحى كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة لكل واحد ومن
الظ ايضا انه ليس تعريفا للشئ بنفسه كما يتوهم لان الماخوذ فى المعرف جزؤه بل قيده
وانما يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول على التجوز تنزيلا منزلة
المحسوس المشاهد اذ ما من شئ الا ويدل عليه قال وهى ذا المذكر لما لم يصح حملها على
هى لعودها الى جمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحققين تارة بان قوله هى مبتدأ محذوف
الخبر اى وهى خمسة والجملة التى بعدها مبينة لا محل لها من الاعراب ويقدر اى وهى فيما سنذكر وتارة
بان ذا خبر بتقدير معطوف اى وهى ذا واخواته وقوله المذكر خبر مبتدأ محذوف اى
هو المذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة
بان قوله المذكر خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اى وهى ذا منها المذكر وتارة بانه
صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر للمبتدأ اى هى منها ذا المذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف

معہ ان سرد الكلام ليس على نسق تم قال قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول اى الذى لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل عن بعض المحققين ما لوا اليه وقيل ان قوله تعم وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اى وما منا الا من له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف قوله والعامل فى الحال آه فيه ان قوله ذا جزء المخبر على تحقيقه فان نظيره البيت سقف وجدران وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله قدم آه يمكن ان يقر انه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال قدس سره فى الحاشية وقيل ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ لساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اى انه هذان لساحران قوله بقلب الالف ياء فان الياء قد يكون علامة التانيث نحو تضربين قوله والياء هاء لان الهاء قد تكون مبدلة من تاء التانيث فى الوقف قوله بوصل الياء لحصولها من الاشباع او الجمع العوضين قوله ولا يثنى من لغاته آه لم يرد التثنية المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكرت ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل اللحوق يعنى ان اللحوق يقتضى اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء لاسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف فى ذلك بانا واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا وبغيرها قليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضمير انفعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول فى ترجمة ذلك اين است وفى ترجمة ذلك انست قال وهى الحرف يذكر ويؤنث واعتبر ههنا تذكيره بقرينة تذكير اسم

قوله الا ترى آه لم يظهر لى فرق بين تاء التانيث در انت ... تنوير الثانى فى عدم استقلال

العدد عن خمسة قوله اي حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة
قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط وللبعيد
دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقريب والحضور لانه المشار اليه حسا و
يشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما
اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح بكونه مخاطبا اخرجته
من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواد مخصوصة فلما اورث
الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور
والغيبة وهذا حال المتوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام قوله
ولما رأى المصنف كما ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الاخر بالتاويل
كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال اشارة الى الاستعمال فانه لو قال وذا
للقريب لم يفهم منه الا الوضع قال وتلك الما كان المخالفة بين ذا واخواته في البعد
اكتفى به قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيه ذكر يادتان
الا في ذلك قوله بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد و
ثم بفتح الثاء للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم قال خاصة
اي اخص خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان
كقوله تعالى هنالك الولاية لله الحق اي ح وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار
الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله اي اسم لا يتم
اه قيل اي اسم لا يتم حال كونه جزءا او هو تعبير عن المعنى المراد قوله ولا
يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال
الناقصة لا حصر لها قوله والمراد بالجزء التام اه حمل الشيخ الرضي الجزء التام على
ركن الكلام كما يتسارع اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله

جزء الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان يجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا اصرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره **قوله** والمراد بالصلة معناها اللغوي كذا نسب الى المصنف وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان يقرر انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه **قوله** لكان هذا القول مستدركا اذ لا يحتاج الى ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما او ان مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو المؤول بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي **قوله** ولقائل ان يقول اه لقائل ان يقول بل يجب ان يقرر ذلك ولا لزم نقض لحده من الشرطية لا ينقض فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وذا لا يجوز لا لما قيل من ان تعريف العالم بما له العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به لان خفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بما له العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم بل لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة العرفية ولا يدل

ذاته فتعريفه بالصلة لا يستلزم تعريف الشيء بنفسه نعم يستلزم الدور لو عرف الصلة بالموصول ... قوله على ان ...

بعيا ئته الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم **قوله** بان يقال الصلة اه فيه تامل **قال** وصلته اي صلة ما لا يتم اه جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول **قال** جملة خبرية انما كانت لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية **قوله** او ما في معناه كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء **قوله** لا غير ضمير الا نادرا فانه قد يجيء الظاهر موضع الضمير **قوله** لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لا ما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد **قوله** جملة معنى ولهذا يعمل ح ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون صلته مصدرا الا انه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة **قال** وهي اي الموصولات لا معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه **قال** الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات **قال** والتي بقلب اللام تاء **قال** واللذان واللتان وقد تشدد النون فيهما بدلا من الياء في المفرد **قال** والذين كاللائين جمع المذكر من اولي العلم والذون في الرفع هذلية وقد يحذف النون من الذون تخفيفا ومن الذين ايضا **قال** واي مضاف الى معرفة ظاهرة

كانت او مقدرة قوله بمعنى الذي وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي **قوله** المنسوبة الى بني طي قلبت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياءات **قال** و ذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول **قال** و العائد للمفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرطان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول وموصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن في صلته فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه

ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد
مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين
وكون العائد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول
وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد
العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا
فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان
مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه
يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في
حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذان الجوابان في المجرور ايضا قوله
تمرين المتعلم او تجربته التمرين التمكين والتدريب قوله وتذكيره اياها كما يتذكر
مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور
بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين قوله لان الذي مخبر عنها
اي بحسب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا
انصرفت عن زيد الخ وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي مع انه
المخبر عنه بحسب الظ لان شان المخبر عنه ان يكون مفرغا عنه والجملة الاولى
من اخرائها مفرغ عنها دون الموصول قوله اي ورتبة كلمة الذي الخ لان المطلوب
ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر قال وجعلت
الخ لان المطلوب ان يصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير
شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدأ
فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قال واخرته لانه خبر وحق الخبر
التاخير قال في الجملة الفعلية خاصة اذ قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع

مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلا يصح الاخبار فيهما
قلت لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام قال في ضمير الشان لو قال في الضمير
المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قال والموصوف والصفة وكذا
الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته و
يجب ان يكون الضمير مفيدا لما يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما
البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما
الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم يجعل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما
مستغنيا عن الفاعل قال والضمير المستحق لغيرها اى الذي استحقه غيرها قال وما
الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له
بابا براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من مبنيات
في اسماء الافعال كفجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار
ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل بوابا براسها قوله لا الحرفية
لانه ذاكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فتجيء في بحثه قوله فانها اما كافة اى مثلا
قال واستفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار ويجوز حذف الف ما الاستفهامية
في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو
بماذا تشتغل قوله نحو شعر ربما تكره النفوس الخ قيل جاز ان يكون ما كافة قال المصلان
النحاة اختار ولكونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه
يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز ان يكون من التبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت
من الدراهم اى شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكره معنى تشمئز وتنقبض وجملة قوله له فرجة
صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني قال وتامة غير محتاجة الى الصلة وصفة قال وصفة
اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير
او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اى عطية لا تعرف من حقارتها ولامر ما اى لامر عظيم لا يعرف

من عظمته واضربه ضربا ما اى ضربا مجهولا غير معين **قوله** فان كلمة من لا تجى

تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجى عند الكوفيين

حرفا زائدة نحو قوله والا كثرون من عددا اى الاكثرون عددا وهى عند البصرية موصوفة

اى انسانا معدودا قال الشيخ الرضي علم ان من فى وجوهها للذى العلم ولا يفرد لما لا يعلم

ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على

اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء فى الضمير ثم

بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع وما فى الغالب لما لا يعلم

وقد جاء فى العالم قليلا ويستعمل ايضا فى الغالب فى صفات العالم نحو زيد ما هو فهو

سوال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيرة فى المجهول

شيئه وحقيقته ولهذا نقول حقيقة الشيء ماهيته وهى منسوبة الى ما والماهية

مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل

الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العلمين يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا

قال موسى رب السموت ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان

الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته

غير معلومة للبشر **قوله** والموصوفة نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها

معرفة موصوفة الا فى النداء وجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة **قوله** لانه

لنزم فيها الاضافة الى المفرد وانما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل

وانه قد ينتصب بعدكم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا ينتقض باذ واذا

لانهما مضافان الى الجملة ولا بلدن فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة

الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافى للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة

الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة فى الحقيقة اضافة الى

مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة وقال
الشيخ الرضي انما التزم في ايّ الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من كل فاذا حذف
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه **قال**
الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا تبنى ايّ معها وان كانت اسمية و
حذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي
فان كان مضافا بني على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن
مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا **قوله** فمن قرأ بالضم دون الفتح
وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان
اي هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة
على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول
لننزعن كما تقول كلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع
واقعا على من كل شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل ايهم
اشد اي الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق عن العمل وليس بشيء لان مفعوله لم ير
جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة **قوله** لتاكيد شبه الحرف ان قلت قد م
ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها
فان كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان يبنى مع
قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد م ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف
للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها تبقى في صورة المضاف الى
الجملة او قلنا ان المنافاة امر قياسي وبناء اي مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي
قال وفي ماذا صنعت قال الشيخ الرضي ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن
الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو من ذا خبره منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى

الذي اي الذي هو هو على حذف المبتدأ واما قوله ومن في اقامتنا فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل فمن ذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم الاشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان هاء التنبيه يدخل على اسم الاشارة **قال** احدهما ما الذي الجملة صفة لقوله وجهان او استينافية **قوله** على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجئ ذا موصولة ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل عما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتدأ وذا مزيدة والفعل خبر لما بتقدير العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول **قوله** الظاهر ان موادهما واحد ويؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة **قال** وجوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا عليهم وماذا اجل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة **قال** اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان هذه يحتمل ان تكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعي تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر لا افعال وانما سميت اسماء الافعال قصر المسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل انه مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم يناف الابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحي وان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال الجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف

الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلا بد ان يجر لتحركه وجه نحو للخصم ان يقول ان القسم
الثاني من المبتدأ يؤول بالآخرة الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة ان
صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم
عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه **قوله** لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى
لو كان على الانشاء فهو المحتمل يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه
بناء اسماء الافعال ما قال الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو
مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا
لا حاجة الى العذر المذكور **قال** مثل رويد زيدا ان الاصل تصغير ارواد مصدر
ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير
رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه
الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان
يكون مصدرا مضافا الى الفاعل **قوله** مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد مستعمل
فيما نقل عنه نحو رويد زيد اي رواده كما في المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لان غير
مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها **قوله** بفتح التاء قال الشيخ الرضي
فتحت التاء نظرا الى الاصل حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين و
ضمت للتشبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير
ان اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء
تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاؤها تاء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء
مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كمسلمات والوقف
عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء **قوله** وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند

بعضهم خرج عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف
عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير
راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على
ان ملحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين في تعيين المصدر
بتعيين متعلقه اى المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا
يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما **قوله** اذ العرب
الخ قال وهو في الحاشيه الفح الخالص **قوله** بحسب الوضع وان كان طاريا **قوله** مثل الضارب
امس لو قال بدل امس في الماضي لكان اظهر **قوله** المشتق من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى
ان تقدير المشتق الصوغ من تقدير الكائن **قوله** اي قياسي او ذو قياس **قوله** على انه لم يات
اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يات الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت عن التصوت
وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعب الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار
حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار كغاق
غاق **قوله** حال كونه مصدرا لصاحبها ضمير قوله مبني **قال** معرفة اي علم جنس كسبحان **قال**
كفجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة
قال الشيخ الرضي وقال بعض ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا
وعلما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة **قال** وصفة لمؤنث يعني المذكرة وهي
يستعمل من دون موصوف ويستعمل لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له
وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما لجنس نحو جباذ للمنية وهي في الاصل لكل
ما يجبذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي
على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية **قوله** واما عدلا انما اعتبر ذلك لان

الزنة غير كافية ولا الزوائد مسلم وكلام لكن فيه انه لا دليل على العدل وثبوت العجمي وثبوت فاستقلا
يدلان على كونه في الحجاز وفساق معدول عنهما لجواز ان يكونا مرادفين لهما كما ادعى ان العدل
مقدر لاضطرار وجوهما مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا
عن انزل وما استدل به عليه في غاية الضعف فلا وان يقوم ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم
المصادر والصفات تبني لمشابهة الفعال الامري زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة قال علم
للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان و
انما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم تواردالعاملين على معمول واحد
وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذه الحال المهم الا ان نقدر للاخر كما في باب
التنازع قوله لمشابهة فعال بمعنى الامر فيه ما ذكر في اخته ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه
فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا
معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر
من غيره قوله وجه الاكثرين الخ او ان وجه البناء في ذي الراء قصد الامالة اذ هي امر
مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهو لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف ولم تكسر

تمت



صورة ما سطر العبد الآسي محمد عبد العلي المدراسي تجاوز الله عن جميع المعاصي

حمدًا لمن هو الغفور الحكيم وشكرًا لمن خلق اولًا نور محمد من نوره القديم واظهره في آخر الزمان تكملة لختم الرسالة و التتميم عليه وعلى آله وصحبه افضل الصلوة واكمل التسليم على ان هذه المجموعة التي مطالبها النحوية مشتملة بحسن العبارات على تحقيقات شريفة ومآربها الادبية محتوية بلطف الاشارات على تدقيقات لطيفة فكيف لا وقد الف فيها المؤلفات الاربعة لثلثة كبراء الاكابر كانها القوام قالب علم النحو بعناصر اولها الحاشية لتلميذ الجامي مولانا عبد الغفور اللاري المتوفى سنة ٩١٢ اثنتي عشرة وتسع مائة هجرية على الفوائد الضيائية وثانيها الحاشية لمولانا ملا نور محمد المدقق على حاشية عبد الغفور وثالثها الحاشية عليها ورابعها التكملة لها كلتاهما للمولانا عبد الحكيم ابن شمس الدين السيالكوتي فاظ سنة نيف وستين والف هجرية وقبل ذلك لم توجد نسخ صحيحة من هذه الحواشي الا نادرًا كالكبريت الاحمر في غاية الخفاء فضلًا عن ان يكون جميعها بهيئة الهيأة الاجتماعية موجودًا عند الطلباء بل كثيرًا ما من النسخ كانت بقلم الناسخين نسخًا لا يبعد ان تسمى كلها مسخًا غشاها حجب ظلمات الاغلاط بحيث لا يرجى نفعها بايادي الانظار ولا يكاد يظهر شاهد الصحة من جلباب الاستار فصار اولًا نحو طبعها صاحب المروة والاحسان التاجر الشهير في البلدان محمد عبد الغفار خان بن عبد الحميد خان الهوتكي وقصد ثانيًا اليها تكميلًا للطبع ذو القريحة الحدسية والسليقة القدسية مجمع الفضل والكمال مولانا السيد جلال بن سيد حسن شاه المرحوم وحق صرف فيهما من المبالغ النقود كما لا يخفى على ارباب النظر واصحاب الشهود توجه اليها وبذل الجهد فيها ... الامصار وشاع فيض تعليمه في الآفاق والاقطار صدر المدرسين مرجع الطالبين مولانا السيد اكبر شاه البشاوري عم فيضه طبعت باعتناء صاحب المكارم والمآثر محمد عبد الرحمن خان الشاكر في المطبع النظامي الواقع في كانفور في شهر ذي القعدة المنتظم في سلك شهور سنة خمس و تسعين بعد الالف والمأتين من هجرة رسول الثقلين صلى الله عليه بعدد ما في الخافقين فالآن جاءت بحمد الله موافقة للمأمول ومطابقة للمسئول فبشرى لكم يا ايها الطالبون فمن اشتراها فقد ربح ربحًا مبينًا ومن قرأ فيها فقد فاز فوزًا عظيمًا وانا العبد العاصي اقل الاناسي محمد عبد العلي المدراسي صححت فيها بنظر دقيق بالغ وصححت كاملة بمقابلة النسخ الصحيحة القلمية القديمة المعتبرة ولما ان جهد المقل ... المقدور وارخت انه ختم طبعها تحت ادارة هذه السطور

وجه الختم والطغراء

لان للمعتني بالطبع ختم عليه ورسم طغراء اسمه لان ليعلم ان هذا الكتاب مطبوع في المطبع النظامي ... الشيخ الضمير

العبد
عبد الله ... بن حاجي محمد ... شاهجهانپوري
خفي مرحوم قلم خود

القطعة في تاريخ اختتام الطبع

قد انطبعت بحسن الخط طرًّا	صفاء صحة في الكل جملت
بيالي ساعة اذ خضت خوضًا	فقلت الارخ سنخ النحو كملت

١٢٩٥ هـ